الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

منشورات الاختلاف

آليات إنتاج النَّصّ الروائي

نحو تصوّر سيميائي

عبد اللطيف محفوظ

الطبعة الأولى
1429 هـ - 2008 م

ISBN: 978-614-02-0443-0

جميع الحقوق محفوظة للناشرين

149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: (+961-1) 785107 - 785108 - 786233
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: (+961-1) 786230 - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية
بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى
بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف (9611+) 785107
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف (9611+) 786233

تقديم

0 - الخلفية المحددة لإشكالية الكتاب

0-1 نحو تحديد الوضع الإيبيستيمولوجي لإشكالية الكتاب

يمكن أن تعتبر الأطروحة النظرية التي يسعى هذا الكتاب إلى بلورتها - والتي هي محاولة لفتح أفق جديد أمام تحليل النصوص الروائية - نتيجة لمشروع فكري تزامن تشكله في ذهني مع البدايات الأولى لتدريسي لمادتي الرواية والسيميائيات. فقد سمح لي ذلك أن أدرك أنه يمكن لخطابنا النقدي حول الرواية أن يصبح أكثر فعالية إذا ما تم صوغ منهاجية نقدية صادرة عن خلفية سيميائية ذات توجه ذريعي تداولي. ولقد كان هذا الإحساس الأولي محفزا على تأمل هادئ في الأسئلة المشكلة لخلفية الدراسات والبحوث المنجزة في هذا المجال. وقد كان من نتائج تلك السيرورة الذهنية الوصول إلى فرضية مفادها وجود ثلاثة أنواع من الأسئلة هي:

أ - أسئلة ترتبط بسيرورة فكرية تحايث الموضوع المعرفي (الذي هو الرواية هنا)، وهي أسئلة مشروطة بكونها تستند إلى معرفة محايدة لذلك الموضوع المعرفي. ومن اللازم أن تكون تلك المعرفة المحايدة ممتلكة لمعايير علمية...

وبما أن الوضع السوي لهذا النمط الأول يسفر أخيرا عن أنموذج [1] ، فلا بد هنا من الإشارة إلى الفرق الإيبيستيمولوجي بين أول أنموذج نوعي لهذا النمط، وبين أي أنموذج لاحق: فالأنموذج الأول هو الذي يتصل بأول تفكير نسقي أنتج معرفة نظرية حول موضوع معرفي (الرواية مثلا)؛ أما أي أنموذج لاحق، فلا بد له - لكي يحقق شرط المحايثة التي تتيح له الانضواء تحت هذا النمط والتي تؤهله لكي يستحق صفة الأنموذج النظري - من أن يكون مختلفا عن سابقيه، مع ضرورة تبرير ذلك الاختلاف إبستيمولوجيا.

ويستوجب اختيار هذا النمط أن يكون الذهن المباشر للبحث مسلحا بمعارف مسبقة ملائمة إيبيستيمولوجيا، وأن تضم فيما تضم المعارف المتعالية المنتجة من قبل الأنموذجات السابقة. وبهذا تتضح أهميته التي تكمن في كونه يجعل الذهن ليس كلية عارفة خارج الموضوع، بل مكانا لسيرورة تتفاعل فيها المعارف المسبقة العامة بخصوصيات الموضوع المعرفي المخصوص. وهو تفاعل يستمر في الذهن حتى تتولد عنه معرفة مخصوصة وجديدة، تحضر في شكل أنموذج جديد ينضاف إلى بقية الأنموذجات الموجودة سلفا

لنفس الموضوع المعرفي.

ب - ويتشكل النمط الثاني من أسئلة متعالية عن الموضوع المعرفي (الرواية هنا)، نتيجة ربطها لذلك الموضوع بنسق فكري عام. ومن سمات هذا النسق العام أنه يجعل الإنتاج الروائي تجليا للبنية الفكرية التي تحكم بقية المتجليات. ويترتب عن ذلك إنتاج إجابة متعالية عن الموضوع المعرفي المخصوص. وذلك لأن الإجابة لا تنطلق أصلا من تأمل محايث يراعي خصوصيات تشكل الأعمال الروائية بناء على تبصر دقيق لأشكال تميز قواعدها الأجناسية والخطابية المخصوصين، بل غالبا ما تتجاوز كل ذلك بسبب قيامها بناء على النظر إلى مجموع نصوص مرحلة معينة على اعتبار أنها تشكل وحدة منسجمة. ومن الواضح أن هذا التوجه لا يقود إلا إلى البحث عن فكرة كلية متعالية، تدعم انسجام النسق في كليته. وذلك ما يؤدي حتما إلى كون الإجابة الخاصة بالموضوع المعرفي المخصوص، متعالية وناتجة عن الاستنباط، لأنها تكون خاضعة للبعد الإيديولوجي المسبق للباحث، ولنتيجة البحث بخصوص باقي العناصر الفكرية...

ج - أما النمط الثالث فيتشكل من الأسئلة البسيطة التي لا تهتم بالتساؤل عن حقيقة خلفيات الأنموذجات النظرية للموضوع المعرفي، ولا عن مدى مناسبة مجموع أنموذجاتها الإجرائية لهذا الموضوع، بل تذهب رأسا إلى الاستناد إلى إحدى تلك الأنموذجات، تحت إرغامات الموجة العامة، أو تحت تأثير فكرة مسبقة تتناسب وعلاقة أنموذج ما بالموضوع الحصري. ولهذا فإن إجابات هذا النمط، غالبا ما تعمل فقط، على جعل النص المشكل /أو النصوص المشكلة/للموضوع ملائما للسيرورات الإجرائية المحددة من قبل الأنموذج النظري [2] . ولما كان ذلك لا يتم خارج حدود ما ترسمه تلك السيرورة، فإن الموضوع يتوارى بوصفه موضوعا عضويا، إذ لا يعود يظهر منه إلا ما تسمح به تلك السيرورات النظرية التي تصير سيرورات ذهنية...

1-1-0 الوضع الإبستيمولوجي للسؤال:

إن كل نمط من تلك الأسئلة، إلا ويرتبط بخلفية إبستيمولوجية تحكمه، وترسم آفاقه وأهدافه. ومن أجل استجلاء الفروق الكامنة وراء تلك الأوضاع، سيتم تحديد أهم مميزاتها:

أ - إن كل سؤال ينتمي إلى النمط الأول، إلا ويكون مشروطا قبل تشكله ذاته: 1- بإدراك مُتَمَثّله لعدم ملاءمة كل الإجابات السابقة للموضوع المعرفي، لأن غياب ذلك الإدراك، يعني منطقيا أنه يوجد على الأقل نموذج سابق ملائم... ومن ثمة، يكون من الضروري الانحياز إليه؛ ثم

2- باستناده على خلفية نظرية عامة محايدة لخلفيات النظريات السابقة الأخرى.

أ - 1 إن إدراك عدم ملائمة الأنموذجات السابقة للموضوع المعرفي، قد يكون ناتجا عن اختلاف معها في المستوى الأولي للإدراك المرتبط بتصور الرواية بوصفها نشاطا فكريا تواصليا مخصوصا (البعد الأيديولوجي)؛ أو في مستوى ثانوي يتصل بكيفية وصف شكل انبنائها... (البعد الجمالي). وبهذا الشكل فإن التقويض الذي يفترض أن يمارسه السؤال الجديد يخضع لنوع من الاختلاف، الذي قد ينصب على الخلفيات الأيديولوجية، أو على شكل إدراك التشكل البنائي للنص الروائي وحسب، أو عليهما معا. بيد أن ذلك الإدراك، يقتضي اختلاف الإجابة، المنطلقة من مثل هذا السؤال،عن الإجابات السابقة. بيد أن الاختلاف لا يعني هنا القطيعة أو التجاوز، بل يعني فقط "التماسف" [3] لأن الأنموذجات المحايثة كلها تتشارك في مبدأ التفاعل المباشر مع الموضوع المعرفي، أي أنها تنبني في جزء هام منها على الاستقراء [4] ، الشيء الذي يجعل العديد من نتائجها تتحول إلى مسلمات لا ينفك منها أي أنموذج لاحق. وينتج عن كل ذلك كون السؤال المحايث، يقود إجابة تضع بشكل متكافئ الموضوع المعرفي ومتعالياته السابقة موضع بحث. الشيء الذي يحتم على الإجابة الجديدة صهر المفاهيم والمصطلحات، التي سبق للأنموذجات السابقة وسيروراتها الإجرائية، أن حُدِّدَتْ من خلالها مسلمات الموضوع، وذلك عن طريق إعادة تحديدها وتوجيهها.

أ - 2 إن السؤال المحايث اللاحق لوجود إجابات عن أسئلة محايثة أخرى، يفرض أن يستند في إدراكه للموضوع إلى خلفية نظرية مغايرة للخلفيات المؤسسة لتلك الإجابات. ولا بد أن تكون هذه الخلفية عامة وذات صبغة علمية، بحيث تقبل أن يكون الموضوع المعرفي المخصوص (النص الروائي في حالتنا الخاصة) داخلا في نطاق اهتمامها... وبهذا الشكل تمتلك الإجابات الصبغة العلمية التي تؤهلها لأن تصبح أنموذجا متميزا ينضاف إلى بقية الأنموذجات السابقة والمتنافسة حول الموضوع المعرفي المخصوص. وبهذا الشكل أيضا، تساهم في تطوير المعرفة به، وتحقق الشرط الحقيقي لما يسمى بحثا علميا. ولا يهم بعد ذلك إن كانت الإجابات - في ذاتها - متعالية تحدد السمات الفكرية والإيديولوجية (كما هو الحال مع باختين. لوكاتش. غولدمان...) أو محايثة ترتبط بشكل بناء المعنى (غريماس...)، أو فقط بشكل المحاكاة الإظهارية (جونيت...).

إن الوضع الأخير الذي تأخذه إجابات أسئلة هذا النمط، يجعلها

مساوية لبقية الأنموذجات النظرية، التي حاورتها بعد أن رفضتها جزئيا أو كليا. ولذلك فمن الطبيعي أن تعرف نفس المصير: أي إنها قد تكون حال انبثاقها عرضة للتفنيد، فتعتبر تجربة سلبية. غير أن تفنيدها لا يعد فشلا لها، لأنها - مع ذلك - تكون قد أضافت معرفة جديدة بالموضوع المخصوص، ومعرفة جديدة حول إمكانات مسلمات النظرية العامة التي تكون قد انطلقت منها، وحول ملاءمتها للموضوع المخصوص. إن ما يبدو فشلا، إذن، ليس سوى تجسيد لأحد الأوضاع العادية للنظريات.

وهكذا فإنها، حتى إذا لم تغن الحقل العام الخاص بالموضوع المعرفي، بمصطلحات وسيرورات إجرائية جديدة، فإنها على الأقل تجنب الباحثين اللاحقين تعب إعادة التجربة. بل إنها تساهم بهذا الشكل أيضا في تطوير المعرفة، خاصة وأن هذه الأخيرة لا تتطور إلا باكتشاف الخطأ وظهور الأزمات [5] .

ب - تتميز الأسئلة المنتمية للنمط الثاني، بكونها لا ترتبط بالحقل العام للموضوع المخصوص (الرواية)، ولكن بموضوع عام آخر، هو شكل تجلي الفكر الاجتماعي في مجالات التعبير عنه. وبذلك فإنها لا تكون في علاقتها بالموضوع المخصوص، إلا متعالية ومحكومة بمسبقات آتية من نتائج مباشرتها لأشكال تجلي الفكر الواضحة المعتمدة على الخطابات التجريدية (التصور الفلسفي والديني والسياسي).

جـ - أما أسئلة النمط الثالث (في علاقتها مع الموضوع المعرفي المخصوص الذي يهم هذا البحث: الرواية) والتي هي مجموع تطبيقات الأنموذجات النظرية المعترف بها من قبل "مؤسسة النقد"، والتي تعمل في العمق على ملائمة المتعالي مع المحايث. فإنها وإن كانت تكشف عن خصوصيات الموضوع المخصوص (رواية أو روايات)، فهي غير مؤهلة لأن تطور المعرفة بالموضوع الدينامي (الرواية بوصفها جنسا). ويرجع ذلك، من جهة، إلى استناد منتجي هذه الأسئلة إلى الإبستيمي المطمئن السابق على نسبية إنشتاين، والذي يرى في المعارف النظرية ثوابت شبه مقدسة؛ ومن جهة ثانية، فإنه إذا كان يوهم بحضور الذات، فإنه في الواقع يلغيها، وذلك لأن فعل الذات [الذات بوصفها مكانا لسيرورة تمثل الدليل (الموضوع المعرفي)] يتضاءل إلى مكان لتلاحق استنباطات السيرورات الذهنية المتمثلة في خطاطات ومفاهيم ومصطلحات النظرية الجزئية المنحاز إليها. ويعني ذلك أن زمن إنجاز الإجابة - في أحسن الأحوال - تمرينا ذهنيا. هذا التمرين الذي يكون مضمونه استنباط الأشكال الأنطولوجية المتبدية في الموضوع. وهو

استنباط ينطلق من السيرورات الإبستيمولوجية المجردة المعطاة من قبل استبدال نظري ما. وذلك هو ما يحيل الإجابة - التي غالبا ما تكون جاهزة بشكل مسبق - إلى عنصر جديد ينضاف إلى مجموع تطبيقات الأنموذج النظري وحسب.

إن مثل هذه الأسئلة وما يترتب عنها من إجابات، لتقنن رؤية وشكل إدراك الباحث الذي لا يعود يقوى على إدراك إشكالية الموضوع المعرفي، ولا على إدراك الموضوع الدينامي المرتبط به، ولا حتى على إدراك إحراجات النظرية التي يكون بصدد تحيين سيروراتها الإجرائية. وباختصار لا يستطيع أن يرى إلا ما هو مرسوم من قبل تلك السيرورات. فحتى مقدماتها غير النظرية [6] - التي تشكل عادة المظهر الأكثر عرضة للتفنيد الأولي - قد تصبح لديه بمثابة مقدمات نظرية.

2-1-0 الوضع الأنطولوجي والإيبستيمولوجي للسؤال:

إن السيرورة التفكرية الموصوفة أعلاه، هي التي ملأت زمن التأمل السابق على إنجاز الفكرة التي بناء عليها أنجز موضوع هذا الكتاب، وهي التي جعلت السؤال المؤسس لأطروحته محايثا وتشييديا. فالواقع أن هذا الكتاب لم ينجز إلا بعد أن أصبحت أطروحته حاضرة في الذهن بوصفها مشروعا مستقبليا محدد المعالم، ذلك أنه ليس كما قد يتبدى محاولة للاختلاف أو التميز، بل هو نتيجة طبيعية لاختلاف فعلي بين تصوري لإنتاج الرواية وبين التصورات التي أتيح لي أن أستخلصها من النظريات المهيمنة في تحليل النص الروائي... وهو اختلاف طال أهم أبعادها. من البعد الإيديولوجي إلى البعد الجمالي.

إن التصور الذي رست عنده تلك العملية التأملية الأولية، ليرى أن الرواية جنس تعبيري إيديولوجي وجمالي يتوسل - لكي يتجسد - وسائل بلاغية ومنطقية: وقد نتج عن ذلك أن تم ربط الأساس الذهني لإنتاج الرواية بفكرة إيديولوجية حاملة لتصور عن العالم والإنسان والمجتمع. وهي الفكرة التي تحول وفق مقاييس حجاجية إلى حكاية منسوجة بناء على قيود الضروري والمحتمل الملائمين للفكرة الإيديولوجية وللحساسية المعرفية والجمالية المهيمنة على التلقي المحاقب لزمن الإنتاج، ثم ليتحول كل ذلك إلى أشكال لغوية خاضعة لأشكال التقنية الخاصة التي تتولى ربط النص المفرد (رواية ما) بالجنس (الرواية).

إنه إذن، تصور يربط الرواية المفردة بشكل مخصوص من التخييل، الخاضع لقيود ذات بعد منطقي. ولا يتم ذلك إلا بفضل سيرورة ذهنية

معقدة، ومدروسة وموجهة.

بيد أن التصور الذي صدرت عنه أطروحة هذا الكتاب، لم يكن له أن يتشكل بمنأى عن تصورات رائدة أفرزتها إجابات تنتمي للنمط الأول، سواء كانت تؤشر - بفعل كونها ذات منحى متعال - على الطابع الإيديولوجي الواضح للجنس عن طريق ربطه بالعالم الصادر عنه والعائد إليه (كما هو الأمر مع إجابات لوكاتش وباختين وغولدمان...)، أو كانت تؤشر على توجه يرفض ربط الجنس بفكرة إيديولوجية مباشرة ما، وترى أسوة بأفلاطون في محاورة فيدر [7] - أن النصوص حَالَما تُنْتَجُ تتسامى عن منتجيها، فتكتفي بناء على ذلك الوعي بوصف تشكل المعنى وحسب (سيميائيات السرد) أو بوصف شكل المحاكاة الإظهارية بوصفها المظهر الذي يمنح النصوص سماتها الأدبية (الشعرية المعاصرة)...

ولقد انتهت تلك السيرورة التأملية إلى اكتشاف أنه بالإمكان إعادة تلك الإجابات، التي أصبحت بمثابة أنموذجات، إلى أسئلة مؤشرة على إمكانية تركيب أنموذج أكثر ملاءمة، وهي أسئلة من نوع: (كيف يمكن للنص أن يكون نصا آخر مغايرا لذاته؟ كيف يمكن التوفيق بين الشك في استقلال وظيفة المحتوى وبين التأكد من تفاعل كل أشكال الكتابة مع البنيات الاجتماعية والثقافية؟ كيف يستطيع النص تمثل واختزال البنيات المعرفية والاجتماعية، ثم تمثيلها بواسطة أشكاله البنائية؟ كيف تتعالق بنيات الإنتاج الأدبي مع البنيات الاجتماعية والمعرفية؟كيف يتيح النص - رغم أنه بنية متراصة - عددا لا محدودا من التأثيرات على قرائه؟...).

إذا كانت هذه الأسئلة، على اختلاف أنواعها، قد ساهمت في تشكيل سؤال هذا البحث، فإن العامل الحاسم في تركيبها واختزالها في سؤال الإنتاج، مرتبط بخصوصية تصوري للرواية الموضح أعلاه، وللنص الروائي المفرد. فإذا كانت الرواية قد حددت بوصفها تخييلا تتحكم به القصدية الممارسية (بالمعنى الأرسطي للمصطلح)، فإن وُرُودَات الجنس (الروايات المفردة)، تكون إضافة إلى ذلك خاضعة لشكل إدراك المنتج للعالم المحاقب للإنتاج، ولشكل إدراكه لإبدالات قيود الجنس الملائمة للفكرة الناتجة عن ذلك الإدراك: ويعني ذلك أن القصدية الممارسية الذهنية تقتضي، إضافة إلى التفكير في أشكال تجسيد ناتج التفكير في العالم، انتقاء الأشكال التي توفرها قيود الجنس لكي تكون هي نفسها مواد دلالية. وذلك ما يسمح للنص المنفرد أن يكون هو نفسه، في نفس الوقت تطويرا للجنس وإسهاما في إدراك إمكاناته التي لم تحين بعد. ولعل هذه الحقيقة كافية لكي تدلل على

ضرورة تجريب الرؤية الإنتاجية، خاصة أن الرؤية التلقياتية رغم اعتمادها على آليات الإنتاج قد واجهتها إحراجات متعددة، أكتفي بذكر أهمها:

1- إن التلقي نفسه، بوصفه قراءة، محكوم بالشروط المحيطة بذات المتلقي. ولذلك فإن أي إدراك تلقياتي، إلا ويكون تأويلا ذاتيا، فمهما كانت الآليات التي يعتمدها، فإنه يظل اختزاليا ومحدودا. ومن ثمة، فإنه يجعل الذات لا ترى إلا ما يسمح هو برؤيته...

2- إن النظرة التلقياتية تعمل عموما على تجريد المظاهر، التي تبدو حاضرة وفق مبدأ الرسوخ الجشتالي [8] . وبذلك تنحو تلك المظاهر نحو التحول إلى قوالب لوصف النصوص الخاضعة لـ ما صدق الجنس عامة. وينتج عن ذلك تحول ما هو مفترض بوصفه خاصا بالجنس (في المستوى المجرد) إلى قانون للبث في النصوص المتفردة الوجودية، بل للتنبؤ بالنصوص الممكنة - كما تؤكد الشعرية المعاصرة [9] -.

إن سؤال الإنتاج، على خلاف ذلك، هو سؤال يتغيا الإدراك الواقعي لحقيقة تلك الظهورات، التي هي أدلة قصدية ذهنية. ولا يتاح ذلك، طبعا، إلا بتمثل النصوص بشكل مماثل للتمثل الذي تَمَثَّلَهَا به أرسطو وهو يحدد الشعرية [10] الشيء الذي يقتضي ضرورة تَمَثُّلِ حصيلة كل تلك الآليات التلقياتية، ثم معاملتها ليس بوصفها آليات لتلقي النص الروائي، بل آليات لتلقي المنتج للعالم الذي يحاول التعبير عنه روائيا.

ولما كان ذلك لا يستقيم إلا بتجلية الإجابات السابقة المساهمة في إنتاج السؤال، ثم بالاستناد على نظرية عامة قابلة للاشتمال على كل الخطابات، فسأعمل، انسجاما مع كل ذلك على تقديم أهم الإجابات التي ساهمت في تشكيل سؤال البحث، ثم أختم هذه الفقرة بتقديم الخلفية النظرية الساندة للإجابة المقترحة:

0-2 الأسئلة المؤسسة للسؤال:

يبدو من الأفضل - لكي لا تغرق هذه المقدمة في متاهات استعراضية، وفي ملاحقات تاريخية لتطور الوعي بشكل الرواية ونظرياتها - الاقتصار على أهم الإجابات التي ساهمت في إنتاج سؤال موضوع هذا الكتاب. ولهذا سيتم الاكتفاء بإجابتين ذاتي صبغة نظرية متعالية: وهما إجابتا باختين ولوكاتش، مع الإشارة في الأخير إلى بعض الإجابات المقتصرة على النص وبنائه الداخلي:

0-2-1 باختين ومبدأ الانفتاحية:

لقد لاحظ باختين، أن كل تقعيد لجنس الرواية إلا ويصطدم بخاصية

واسمة لكل نصوصه، وتتمثل هذه الخاصية في الانفتاحية [11] التي أسندها للرواية من أجل تمييزها عن بقية الأجناس الأدبية السابقة عليها. ومعناها أن الرواية، على خلاف الأجناس الأدبية "المغلقة"، قد اتصلت جوهريا بالحاضر الذي هو دائما في طور التطور (لا يكتمل أبدا لأن حده الثاني منفتح باستمرار على الآتي...). فالرواية، حتى حين تكون مادتها الملموسة (الحكاية) مفارقة تماما للراهن، فإنها - كما يؤكد - لا تكون إلا إجابة عن سؤال راهن [12] ...

لكن حالما نكف عن النظر إلى هذه الخاصية - المفسرة نظريا لغنى شكل الرواية وديناميتها - بوصفها مفعولا للتعالق بين النص والعالم، أي حالما نكف عن النظر إليها وفق النظرة المتعالية، والنظر إليها بصفتها سمة داخلية لإنتاج النصوص الروائية، أي حالما نفكر بها، بوصفها صفة موضوعية شارطة لمراحل إنتاجها، سنتوقف عن اعتبارها مجرد قناعة أو مسلمة مسبقة، وسنكتشف أنها خاصية محايثة للإنتاج الروائي بدءا من لحظات تشكله الأولي. ولذلك تستحق أن تصبح مدارا لأغلب الأسئلة التي أفرزها التفكير في شكل الرواية، والتي هي من نوع (لماذا تقبل الرواية أن تُجَسَّدَ إظهاريا وفق كل الأشكال؟ لماذا تستطيع محاورة واستيعاب كل الأجناس؟ لماذا تستطيع استعارة مادتها وشكلها من كل الأزمنة - بدءا من الزمن البطولي إلى الزمن المستقبلي المتصور وحسب "رواية الخيال العلمي"؟ لماذا هي دائما عبارة عن استعارة زمنية؟...). إن هذه الأسئلة وما تفرع عنها من الإجابات التي أسفرت عن مظاهر شكلية بدت كما لو كانت ثوابت أو مغايرات للكتابة الروائية (مثل الأسلبة وتعدد الأصوات واللغات...)، ليست إلا أدلة مفارقة للشكل ذاته، لأنها نابعة من رؤية اختبارية تلقياتية، وليس من تصور رياضي يجعل الانفتاحية العنصر الثابت، بينما يجعل الظهورات متغيرات في إطار دالة متغيرة...

0-2-2 الرواية والكلية الممتدة عند لوكاتش:

لقد قدم لوكاتش نفس الإشكالية تقريبا، ولكن من وجهة نظر فلسفية. ولذلك أتت عنده في صيغة تأريخ لتحولات الروح انطلاقا من سؤال محدد بالزمن والفعل المنجز داخله. ويمكن إيجاز ذلك في الملفوظ التالي: "كيف انقرض الشكل الملحمي ونشأ الشكل الروائي؟".

لقد انطلق لوكاتش في صياغة إجابته من واقع كون الملحمة جنسا أدبيا محايثا للحياة ومرتبطا بالـ أنا التجريبي، ومن واقع كون كل جنس مرتبط بـ الكلية الممتدة (أي محايث للحياة) إلا ويتعرض عند كل رجة

تصيب المتعالي إلى الانمحاء. وهكذا يرى أن التحول الذي مس المتعالي المتحكم بالملحمة هو الذي أغرقها، وفتح الباب أمام الشكل الروائي. ومعنى ذلك بإيجاز أن الرواية نفسها مهددة بالزوال عند أقل رجة تصيب المتعالي المتحكم بها...

إن القول بمحايثة الرواية للحياة أو للواقع (بمعناهما العام)، يحيل إلى القول بأن الرواية، وهي تنتج، لا تنتج إلا "بتراكب" التفكير الجمالي بالحياتي. ولذلك فإنها تنقاد بالقوة إلى استعارة شكلها من تقطيع متميز ومخصوص لأبعاد الواقع ومستوياته المختلفة. وبما أن الواقع ليس سوى ما يتبدى أي ليس سوى تركيب تراكبي للغة (التي توصف الواقع ذاته، وتقدمه بوصفه تجريدا في إطار مجموعة من الكليات والمقولات) والأفكار والسنن والمعطيات الموسوعية [13] ، بحيث يغدو الواقع (بوصفه نقطة البداية المعقولة التي لا يمكن إيجاد غيرها منفذا من الغرق في الميتافيزيقا...) هو نفسه - بفضل التباسه - منفتحا، وذلك ليس نتيجة التباسه الإشكالي وهو ينفتح في كل لحظة على المستقبل فقط، ولكن أيضا نتيجة شكل حضوره في الذهن المفرد (أو الجمعي) الموسط بالأشكال الرمزية المشكلة لقيود المعرفة والإدراك، كما توضح ذلك فلسفة التمثيل البورسية.

إن الواقع الذي تحايثه الرواية، لا يكون في الحقيقة سوى شكل الموجود أو المتبدي [14] ما دام "انكشاف الموجود وظهوره يخفي وضوح الوجود ويغـلفه. فالوجـود ينسحب عندما ينكشف الموجود. وهكذا فإن ما يظهر ويضيء، وأعني الوجـود يتيه بالموجـود. ولا يعرض الموجـود إلا في التيه، فيقيم بذلك عالما من الضلال [15] .

هكذا يبدو من خلال التحديدين السابقين أن السؤال (كيف تنتج الرواية؟) أكثر مقبولية، لأنه قادر على ضبط هذا الواقع الذي تحايثه الرواية دون افتراض جمود شكلها، ثم لأنه قابل لاستقطاب أغلب الأسئلة الفرعية مثل (أي مستوى من المستويات المحايثة يكون مسؤولا عن الانفتاحية؟ وما هي الكيفيات الضابطة لذلك؟ وكيف يستطيع النص، وهو يحايث الواقع، أن يؤثر فيه وعليه؟ وكيف يصير الزمن الذي هو مصدر الكتابة شكلا وبنية للكتابة ذاتها؟...).

إن سؤال الإنتاج، بفضل ممارسته لذلك القلب، يبدو كما لو كان استعارة تجسيدية للمعادلة القائمة بين الفلسفة والعلم، بين الحدس التجريدي والبرهنة التجسيدية...

3-2-0 أجزاء ومستويات الإنتاج النصي:

على أن السؤال المؤسس لموضوع هذا الكتاب لم ينطلق فقط من التحديدات ذات الصبغة المتعالية، بل تأسس أيضا، على أغلب الإجابات ذات الصبغة المحايثة التي اكتفت بوصف المعنى الداخلي للنصوص. بحيث لا يمكن استبعاد تلك التي حاولت كشفه انطلاقا من ربطه بشكل البناء استنادا إلى السيميائيات ذات المنحى السوسيري، أو إلى مقولات الذكاء الاصطناعي؛ أو تلك التي اكتفت بوصف شكل البناء متوسلة لذلك اللسانيات البنيوية(السرديات الشكلية)...

إن أغلب تلك الإجابات، بفعل توجهها نحو التحديدات الصورية لأشكال الإنتاج، قد تجاوزت المستوى الفعلي المحدد لخصوصيات الجنس، والذي هو شكل علاقته بالعالم. وهو المستوى الذي يجب أن يعتبر الأساس الفعلي لاكتشاف معنى ودلالة النصوص [16] إنه المستوى الذي لا يمكن أن يكون إلا أساسا حقيقيا لنشوء الانفتاحية، لأنه مستوى الإدراك المتماس مع المتبدي بهدف استعارته وتحويله والفعل فيه. لكن ذلك لا يمنع من كونها قد قدمت إجابات جزئية دقيقة، عن مجموعة من آليات إنتاج النص المحايثة، والتي يمكن إعادة توزيعها وفق تصور إنتاجي، وخاصة ما يتعلق منها بمستويات النص، سواء ذات البعد الما وراء لغوي - الواصفة لمراحل الإنتاج - السابقة على التمظهر (البنية الأولية للدلالة والسردية عند غريماس مثلا) أو ذات البعد الإظهاري اللغوي القائم على استنباط المادة الدلالية (المتن الحكائي والمبنى الحكائي عند الشكلانيين الروس أوالحكاية والخطاب عند تودوروف... وما شاكل ذلك من التقسيمات الثنائية). وتأسيسا على ذلك، فقد عمل السؤال، وهو ينطلق من خلاصات هذه الإجابات، على إعادة صوغ ما ينسجم منها مع طبيعة إجاباته:

1-3-2-0 الإجابة بوصفها إعادة لتركيب الإجابات:

إن الإجابة التي تم التوصل إليها، والتي لا تعي ذاتها إلا بوصفها إمكانية واحدة للإجابة عن مثل سؤالها، قد أعادت صياغة الإجابات انطلاقا من وعي المراحل الأساسية لتشكل النص الروائي على ضوء تصور تجريدي للكتابة المحكومة بالمؤسسة الأجناسية. وقد سعت هذه الصياغة إلى إعادة ترتيب المراحل، بناء على إعادة تحديد مسمياتها وأشكال فعلها التنسيقي، وذلك وفق ما يلائم طبيعة السؤال الإنتاجي الذي هو سؤال إيديولوجي يسعى إلى صهر المكونات ذات الصبغة التجريدية (الانفتاحية، والتعبير عن الكلية الممتدة...) في المكونات ذات الصبغة التجسيدية المحايثة (الحكاية، والحبكة "السردية"...) وكل ذلك بهدف الوصول إلى الصهر المنسجم للكل في

المكونات المادية الملموسة (الإظهار) التي ليست في الواقع إلا طبائع فيزيائية للمراحل السابقة.

ولتحقيق كل ذلك كان من اللازم إضافة مرحلة رابعة: وهي مرحلة جديدة تم استنباطها من أنواع الأدلة البورسية، وترتبط بالدليل - التفكري (La pensée-signe) [17] وناتجه. وقد نتج عن كل ذلك، الوقوف على فرضية وجود سيرورة ذهنية متراتبة ومتلازمة، تقوم على افتراض وجود أربع مراحل أساسية وهي:

1- الدليل - التفكري: ويماثل فعل التفكير في الفكرة الأولى التي ترسو في الذهن حين يكون بمثابة متلق للعالم. وتشكل هذه المرحلة أساس الانفتاحية المتجلية في الشكل الإظهاري. وقد تمت تسمية ناتجها بـالمدار السياقي [18] وقد تمت تسميتها بذلك الاسم، من جهة بناء على مآلها النهائي في الذهن المنتج، حيث تتحول إلى مدار للحديث [19] بمعناه الأرسطي؛ ومن جهة ثانية، لكي تلائم خصوصيات المرحلة الذهنية الإنتاجية التي تضطلع بوصفها.

2- مدار الحديث النصي: ويرتبط بالحكاية، ويعادل تسميات أخرى قريبة مثل الماكرو قضايا عند ديك أوالفابولا عند إيكو... كما يعادل - إذا تم الاقتصار على مستوى قيمته المعنوية وحسب - البنية الأولية للدلالة عند غريماس...

3- مدارات الحديث السردية: وتتصل بالتشعبات الدينامية السردية والوصفية، وتتصل بوصف فعل تحول الحكاية إلى حبكة

4- البنية الإظهارية: وهي التي تجسد وتُثَبِّتُ كل المراحل السابقة، وتحققها في المادة اللغوية التي تمنحها شكل الرواية...

وقد تم العمل على تحديد هذه المستويات الذهنية، بناء على خلفية فلسفية ضابطة وموجهة: وهي فلسفة التدلال (Sémiosis) الذريعية:

3-0 الخلفية النظرية والمنهاجية:

لم يكن للسؤال المؤسس لفكرة هذا الكتاب أن يتشكل في الذهن، وفق شكله الموصوف سابقا، كما لم يكن للإجابة التي قدمها الكتاب أن تكون كذلك، ما لم يكن قد تم الاستناد على فلسفة بورس الذريعية التداولية.

1-3-0 مظاهر ذريعية بورس:

تعتبر فلسفة بورس "فلسفة من أهدافها اعتبار فعل التفكير استخداما للأدلة" [20] [21] . وجلي أن هذا التحديد غير النمطي، "يوضح أن الدلالة

العامة لتصور ما، لا تضبط إلا وفقط إلا، إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموع "الآثار العملية" التي يمكن أن يتوفر عليها موضوع هذا المفهوم" [22] . ومن الواضح أن وظيفة هذا القول تكمن في كونها تعمل على توضيح الدلالات وتمييز التعابير التي تشتمل على معنى والتي لا معنى لها [23] ورغم كون هذا التحديد يبدو ذا علاقة بالتحديد الكانطي لأنه يسعى إلى إقامة ترابط بين المعرفة العقلية والغاية العقلية، فإن ذريعيته "ليست مذهبا ميتافيزيقيا وليست محاولة لتحديد حقيقة ما للأشياء، ولكنها مجرد منهاجية لتحقيق معاني الكلمات القوية والمفاهيم المجردة [24] .

غير أن ذريعية بورس، لا يمكن أن تدرك بعمق إلا بوصفها استمرارية وواقعية، حيث الاستمرارية تؤكد أن المتناهي يقطن دائما في اللامتناهي. إنها بفضل ذلك تتعارض مع النزعة الأحادية لأنها ترفض جمودها ويقينيتها، وتتعارض مع النزعة الثنائية لأنها - على خلافها - تعتبر الفكر ليس كلية عارفة خارج شروط موضوع المعرفة (شيئا كان أو طبيعة). وبهذا توفقت ذريعية بورس في اعتبار المعرفة سيرورة في الأشياء واستمرار خلاق في تفاعل معها. وإذا كانت الاستمرارية تمنح فلسفته طابعها السياقي، فإنها هي التي تمنحها أيضا شكل واقعيتها التي تتعارض مع الاسمانية [25] والتجريبية الاختبارية، لإنها تربط الواقعي بالضروري الذي منبعه المجتمع. لكن ليس معنى هذا أن الواقعية عنده معطى اجتماعي نهائي بسيط، ولكنها ما يعطى من قبل السيرورة الاجتماعية نفسها باستقلال عن أوهام الأفراد" فالواقعي ليس ما يمكن أن يقع لنا حين نفكر، لكنه ما لا يتغير في شيء، رغم ما يمكن أن نفكر به [26] ويعني ذلك أن "الواقعية هي شيء مستقل عن العلاقة التمثيلية" [27] الشيء الذي يؤكد أن الواقع عند بورس ليس بسيطا، بل هو مرتبة وسيطة بين الحقيقة التي لا يمكن إدراكها أبدا، وبين تمثلات الموضوعات الخاضعة لمبدأ الصيرورة، والتي هي نتاج مستخلص من قبل الطاقات الإدراكية الموسومة بالطابع السياقي، ومن ثمة، فإن الواقع يحمل خصائص الحقيقة، لأنه يرتبط - كما يستنتج من التعاريف المتناثرة في كتابات بورس - بالشيء المتقنع بجوهره الذي ينطوي على حقيقته "أن الواقعي هو ما يعني شيئا ما واقعيا" [28] . ولعل هذا الإدراك هو الذي قاد فيتجنشتان (wittgenstien) إلى فكرة اللعب اللغوي - الذي يتأسس على مبدأ اختلاف السياقات - وأيضا إلى فكرة ربط حياة الأدلة بالاستعمال [29] ، ذلك أن تدخل التمثل اللغوي يحد من التواصل المباشر مع الواقع الذي يتراجع - كما يرى بورس - إلى أصل الكلمة أو أصل الفكرة المنجزة

داخلها. وحيث ذلك الأصل، وإن كانت له بداية، فلا يمكن أبدا ضبط تلك البداية. ولعله مثل هذا الوعي هو الذي جعل فيتجنشتاين، وهو يفكر في اللغة وبواسطتها، يرفض فكرة وجود أدلة ساكنة وأخرى تنشطها السيرورات الذهنية أو الاستعمال. فليس هناك فرق بين دليل مادي ودليل غير مادي يشكل استعمالا للدليل الأول وينضاف إليه، فحياة الأدلة كامن في استعمالها. والواقع أن فهم فيتجنشتاين أقرب إلى توضيح فكرة الواقعية عند بورس، إذ ليست محاولاته هذه، والتي تتغيا صرف نظرنا عن أسطورة الاستبطان في أفق إعادة تربيتنا فلسفيا، إلا محاولة من أجل إجلاء الفكر. ويعني ذلك قبل كل شيء التمرس على رؤية اشتغالية اللغة اليومية، وعلى عدم تبخيسها بالقياس إلى السيرورات الذهنية اللامادية والسامية التي لا نكاد نعرف عنها أي شيء [30] .

بناء على هذا الإدراك للواقعية الموسومة بالحياة الاجتماعية والاستمرارية، تم تفضيل تسميتها - ابتعادا عن الدلالات الراسخة لكلمات (الواقع، الواقعية، الواقعي...): "با لمتبدي" الذي يبدو متضمنا في ذاته مفهوم الاستمرارية، لأنه ليس إلا صورة اللامتناهي المنطبعة - في وعي فردي أو اجتماعي - في شكل متناه، عاكس للحظة ما من الاستمراري، لحظة لا يمكن أن تعادل - إذا شئنا استعمال الأيقونة - إلا الصورة الشمسية التي عادة ما نأخذها، ثم نواصل منفصلين عنها، رحلتنا في الزمن، الذي من شأنه أن يجعلنا في أي لحظة مختلفين عنها...

ويشكل التحديد السابق لهذا المفهوم، المؤسس انطلاقا من الذريعية البورسية، التعليل المعقول لانفتاحية شكل الرواية، وأيضا لفكرة كونها معبرة عن كلية ممتدة، وأخيرا لفكرة كونها خاضعة في تطورها للمتعالي... فليست الانفتاحية إلا نتيجة للاستمرارية والواقعية، وليس التعبير عن الكلية الممتدة إلا تعبيرا عن شكل المتبدي، وليس المتعالي إلا الفكر الشارط لوجود الشكل: أي ليس إلا مصدرا مسبقا لاستعمال الأدلة.

إن ارتباط المتبدي، بتعالق المتعالي بالشيء المدرك (محسوسا كان أو مجردا)، يجعله منسجما مع تعريف بورس للذريعيات، التي عرفها بكونها آلية للبحث عن تصورنا "للآثار العملية" التي نتصورها عن الشيء داخل تصورنا. وليس تصورنا عن تلك الآثار إلا مجموع تصورنا عن الشيء نفسه.

2-3-0 التدلال البورسي وفلسفة الإدراك والتمثيل:

ينطلق بورس في تحديده للتدلال من المقولات الفانيروسكوبية: الأولانية والثانيانية والثالثانية، لتحديد أشكال وجود الأدلة وأقسامها الداخلية

والخارجية، وذلك انطلاقا من إدراك أولي يشي بفلسفة إنتاجية تستنطق المحايث (الفكر الذي لا يفكر إلا بشيء ما، ولا يفعل إلا بالأدلة)، وتكشف الطبقات الخفية لإنتاج الأدلة، وجهات إنتاجها المقولاتي. وقد دفع ذلك البعض إلى القول إن بورس كان يبحث عن الشروط المسبقة لوجود الأدلة [31] .

إن هذه الخلفية التي ساهمت في شكل تشكل الوعي بالسؤال، هي نفسها التي أُعْتُمِدَ عليها في توجيه إجابته. ويرجع ذلك إلى أنها إضافة إلى كونها فلسفة للإنتاج والتلقي، تمتاز بعدم تقييدها للمادة الأنطلوجية للدليل الذي تتحدث عنه. ذلك أنه من الملاحظ تضافر الثلاثية الميتافيزيقية الماثلة في المقولات الفانيروسكوبية، مع الثلاثية التدلالية المؤلفة من عناصر الدليل: الممثل والموضوع والمؤول. تلك الثلاثية الأخيرة التي تقبل "أن ينظر إلى مراتبها من جهتين: جهة التحليل وجهة التأليف. فمن جهة التحليل فالممثل ? المؤول ? الموضوع؛ وأما من جهة التأليف فالموضوع ? المؤول ? الممثل" [32] . وتكمن تلك الثلاثية في التعريف الأكثر شعبية عند كل قراء بورس: "الدليل أو الممثل هو الأولاني الذي ينوب عن الثانياني الذي يسمى الموضوع. والممثل يحدد الثالثاني الذي يدعى المؤول، وهذه هي العلاقة الأصيلة (...) وأي شيء يحدد شيئا آخر هو(مؤوله)، بحيث إن المؤول يحيل على الموضوع، وهذا الموضوع بدوره يحيل على موضوع آخر بنفس الطريقة أي أن المؤول أصبح هو نفسه دليلا وهكذا إلى ما لا نهاية" [33] . إن هذا التعريف الذي يجسد المبدأ الفلسفي الخاص بالذريعيات، التي تتشكل من الاستمرارية والواقعية، يؤثر أيضا على نظرية التواصل التي يمكن استنباطها من مشروعه التدلالي ونظريته عن المؤولات، بحيث يكون بالإمكان اعتبار نظريته وصفا للتواصل الذي يتم داخل الذهن، والذي قبل إنتاجه للأدلة - المُمَثِّلَةِ - وفق نفس السيرورة - يقوم، وفق نفس السيرورة أيضا، بتلقي تلك الأدلة ذهنيا. ويعني ذلك أن إنتاج الأدلة مرتبط بتلقيها المشروط بنفس القانون: أي أن المنتج، قبل أن ينتج الدليل وقبل تصوره لشكل تلقي الآخر له... يتلقاه ذهنيا بشكل متراكب مع تمثله لقصديته.

3-3-0 سيرورة التدلال وسيرورة إنتاج النص الروائي:

عندما يتم ربط النتائج السابقة بالدليل المركب (الرواية)، يتضح أنه لا يمكن أن يُنْتَجَ إلا عبر مراحل، يتحول فيها (الدليل) من ممثل إلى مؤول... بمعنى أنه يتدرج عبر مراحل تبدأ من تشكله في صورة فكرة... إلى حدود لحظة تحوله النهائي إلى ممثل إظهاري (أي إلى حدود تحوله إلى نص

يسمح بانطلاق سيرورة تلقي الآخر له). ويسمح هذا الفهم بإمكانية التمثل التجريدي لتشكل ذلك الدليل في الذهن بوصفه إدراكا مُقْتَطَعاً - في لحظة محددة - من اللامتناهي، الذي يشكل الدليل- المصدر لإدراك المنتج. وإذا كانت سيرورة التدلال المنفذة على المتبدي - الذي يصبح هنا مرادفا للشيء - لا تتميز إلا بفضل تصورات المنتج عن مفعولات ذلك المتبدي في تصوره؛ فلا تنضاف - في حالة تحول ناتج تلك السيرورة إلى محاولة لإنتاج نص روائي - إلا تصورات المنتج عن قواعد الجنس. ولما كانت قواعد الجنس نفسها ليست إلا عبارة عن مؤولات - برهانية مجردة، فإنها تنضاف بشكل محايث ومتراص إلى الشيء العملي (أي إلى الفكرة). لكنها وهي تنضاف إلى الشيء العملي، لا تنضاف فقط في مستوى بعينه، بل تحايث كل مراحل بنائه الإنتاجي. ومن ثمة فإنها تمنح الشكل لكل امتداداته التي تجد في سياقات الموضوع الدينامي ما يجعلها تتشعب من أجل التميز في الذهن (أفقيا وعموديا) لتتمظهر أخيرا، وقد وجهت متراكبة، في الإظهار المادي للنص. ولا يتم ذلك إلا وفق المؤولات التمثيلية التي تقوم نتيجة ذلك التراص والتراكب بتجسيد تلك السياقات المعنوية متراكبة في أشكال تربطها بمؤسسة الجنس (الرواية).

بناء على ما سبق، فقد بدت الإجابة كامنة في ربط المراحل الأساسية لتشكل العمل السردي عامة بسيرورة التدلال الذهني المسؤول عنها في لحظة التواصل الذهني الذي يتم في الذهن عموديا، قبل أن يتوزع أفقيا أثناء تَمْثِيلِهِ لغويا وفق ما تقتضيه إرغامات "قناة التواصل الروائي". وقد تم ذلك وفق ما يقتضيه التحديد الداخلي للدليل عند بورس، أي أنه تم انطلاقا من التحديدات الدقيقة - والمعقدة أيضا - التي عَرَّفَ من خلالها أنواع الأدلة وأقسامها، وانطلاقا من مختلف العلاقات التي من الممكن أن تقوم بينها...

إن سيرورة التدلال الذهنية، من حيث البعد الإيبيستيمولوجي، مناظرة لسيرورة التدلال الإدراكية المنتجة لفعل التَّمَثُّلِ، وأيضا مناظرة لسيرورة التدلال الإنتاجية المحققة لفعل التواصل مع الآخر. ولذلك لا يُلْمَسُ الاختلاف إلا في كون الأخيرة تخضع لقوانين الجنس والخطاب الذي يحضر في الذهن قبل التخارج [34] بقصد التواصل. ولذلك، فإن الإنتاج وفق تلك القيود - والتي توجد من بينها اللغة والكتابة... - لا يمكن أن يرسم مراحل الإدراك في طبقات متمايزة، بل يعطيها فقط في شكل مؤولات سياقية مجسدة لها.

بناء على وعي كل ما سبق، فقد تم - بالنظر إلى القيود الداخلية المتحكمة في الإنتاج السردي - تفكيك الدليل الروائي إلى أربعة أدلة متضافرة ومتضامنة [35] . ويكمن تضافرها في كون كل دليل من تلك الأدلة الأربعة هو مؤول لدليل سابق عليه، وأن كل دليل لاحق هو، بشكل أو بآخر، تشارحا [36] للسياق الدينامي للدليل السابق عليه، أي ممثلا لموضوعه الدينامي. وذلك ما يجعل كل دليل لاحق تحقيقا لمؤول دينامي منطلق من الدليل السابق الذي يشكل مصدرا له... وهكذا إلى أن تنتهي السيرورة عند الدليل الأخير (الذي هو الإظهار).

تأسيسا على كل ذلك، فقد تم ربط المرحلة الأولى بنهاية تشكل الدليل-التفكري. وهي المرحلة التي تمت تسميتها، كما سبقت الإشارة، بـالمدار السياقي. ويُعتبر الدليل - التفكري الفعل الذهني المجسد لاختزال وتمثل المتبدي، لأنه يشكل الحصيلة النهائية لسيرورة تدلالية ذهنية كاملة مجسدة لإدراك المتبدي المزامن للحظة الإدراك. وتخضع تلك السيرورة لمعتقدات وأوهام الذات وقدراتها المعرفية والتعرفية [37] ...

ويُعتبر الدليل - التفكري وناتجه، دليلا إيديولوجيا، يصعب التكهن بالمدة الزمنية التي يستغرقها استقراره النهائي في ذهن - المنتج.

ولما كانت هذه المرحلة، في نفس الوقت، سابقة على كل الأشكال الممكنة للتواصل، وعلى قرار اتخاذ إحداها وسيلة لإنجاز الإظهار، فإنها تظل منفتحة على كل الإمكانات [38] . وبطبيعة الحال فإن كل اختيار إلا ويكون مشروطا بالاستناد إلى مجموعة من القواعد والقيود الملازمة له بوصفه جنسا أو خطابا.

وحين يتجاوز المنتج هذه المرحلة إلى اختيار تمثيل الدليل - التفكري، تبدأ قواعد الشكل الروائي، التي هي أدلة مؤولة سننية - مسؤولة عن موضوعات تحضر في شكل ممثلات ذهنية - في الرسم الذهني المحايث لمسار تجسد صورة ذلك الدليل - التفكري وناتجه إظهاريا. وتكون الحكاية - وفق تلك القواعد - هي أول مرحلة تجسيدية ذهنية. ثم إن الحكاية، التي تصبح، في هذا المستوى، مؤولا ديناميا للدليل - التفكري، حالما تستقر في الذهن - وفق تلك الشروط - تتحول هي نفسها إلى حبكة (أو سردية) [39] . ثم إن هذه السردية حالما تتأسس، تصبح بدورها مؤولا ديناميا من جهة للدليل - التفكري المؤسس، ومن جهة ثانية لمؤوله التجسيدي الأول (الحكاية). ثم أخيرا تنصهر تلك المراحل الذهنية المحايثة في دليل مادي مركب، يكون مؤولا لها جميعها، وهو الدليل الإظهاري. ويكون

هذا الدليل بمثابة سيرورة من المؤولات التجسيدية (الكلمات) لسياقات الدليل - التفكري وللسيرورات الذهنية الموجهة لها (قواعد الجنس المجردة). وبذلك يشكل الدليل الإظهاري المرحلة الأخيرة الرابطة لشكل تجسد الدليل - التفكري بالجنس (الرواية).

من الواضح أن هذه الإجابة المؤسسة على فلسفة بورس الذرائعية وعلى نظريته في التدلال والمؤولات، قد راعت أيضا - ولكن بالاحتكام إلى قيود النظرية نفسها - الجوانب الخاصة بالموضوع الذي يشرط الفكر. ولذلك كان الاهتمام بسيرورة تمثيل الموضوع التجسيدي متلازما مع الموضوع الجمالي. ومراعاة لذلك، تضمنت مكونات الإجابة إعادة صوغ بعض الإجابات، المرتبطة بخلفيات نظرية مغايرة، من حيث البعد الإبستيمولوجي والأونطولوجي: مثل الانفتاحية والكلية الممتدة والبنية الدالة... والتي بناء على ذرائعية بورس، أمكن تحويلها من شكلها المتعالي إلى شكل محايث للبناء التدلالي، وإلى صيغة تجسيدية محايثة لأقسام الأدلة الأساسية المتضافرة البانية للدليل الروائي [الحكاية والحبكة (السردية) والأدلة اللغوية المظهَرة]. وبذلك تحول ما كان صيغا تجريدية وأشكالا متعالية إلى طبائع تجسيدية فيزيائية للمراحل المتراتبة: أي إلى موضوعات دينامية لها.

وإذا كانت تلك الإجابات قد أعيد صوغها في إطار التصور الحالي، فإن الإجابات التقنية الخاصة بقيود الجنس، والتي قدمتها كل النظريات التلقياتية التي جعلت المسرودات موضوعا لها، قد ظلت حاضرة بوضوح في تكوين أقسام الأدلة الصغرى المشكلة لسيرورة إنتاج الدليل. الشيء الذي حتم التعرض لأهم النظريات التي حددت مفهوما ما للدليل، والتي كان لها تأثير على تشكل نظريات النص السردي أو الروائي خاصة. كما حتم التعرض لأهم تلك النظريات من أجل توضيح مكانتها استنادا على السيميائيات البورسية. وقد أنجز كل ذلك في أفق نقدها تمهيدا لإعادة تحديد مصطلحاتها القابلة لأن تسد الثغرات التي يفرزها الاكتفاء بالمصطلحات البورسية في وصف الموضوع المعرفي المخصوص (الرواية)... وقد تم كل ذلك انطلاقا من وعي حاد بكون كل بحث، يتغيا إنتاج معرفة نظرية متميزة، إلا ويتطلب من منتجه تحديد منطلقاته النظرية وتوضيحها، مع تعليل دواعي انحيازه إليها دون غيرها؛ كما يتطلب منه، في حالة تعدد مصادرها أو اختلاف أطرها النظرية الأصلية، أن يضبط علاقاتها الإبيستيمولوجية. ومن البديهي أن هذا الضبط لا يمكن أن يتم إلا وفق تدرج منطقي، ينطلق من توضيح الاختلافات الكامنة في مستويات تشكلاتها الأصلية، ثم بناء على ذلك يتم

ربطها بالسياق النظري لمشروع الكتاب. ويقتضي ذلك أيضا تعديلها، لكي تصبح خاضعة، ليس لحمولاتها الاصطلاحية الأصلية، ولكن للدلالات الخاضعة، من حيث القيمة، للسياق النظري للكتاب.

1 - نحو تحديد الخلفية الإيبيستيمولوجية لأطروحة الكتاب

1-1 منطق السيميائيات البورسية:

تكمن أهمية سيميائيات بورس في كونها تستند على المنطق والرياضيات والظاهراتية، وفي كونها تصدر عن ذات انشغلت بالعلوم البحتة والعلوم الإنسانية. فقد سبق لبورس، قبل صياغته لعلم السيميائيات، أن درس الرياضيات والكيمياء والمنطق والفلسفة [40] ... الشيء الذي يرجح القول بأن السيميائيات كانت نتيجة لانشغاله بهذه العلوم المختلفة، ولملاحظته للآليات المتشاركة التي تحركها. ويتضح ذلك من خلال التحديدات التي أعطاها للمنطق [41] ، وللاستدلال الرياضي [42] - الذي ماثله بالملاحظة التجريدية - وللظاهراتية [43] ؛ كما يتضح ذلك من خلال التداخل الذي حققه بين السيميائيات وبين نظرية الطبيعة الأصلية للتدلال (Sémiosis) [44] . ومن الواضح أن التدلال، باعتباره، في نفس الوقت، منطقا للتمثيل والتفكيك، لا يتصل بمجال محدد أو بدليل محدد، ولكنه يشمل كل الأدلة - بغض النظر عن أنساقها وأوضاعها الأنطولوجية -. الشيء الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن انشغالاته تلك هي التي دفعته إلى تركيز جهوده الأخيرة على السيميائيات التي شكلت - كما لاحظ [دولودال] - المرحلة الأخيرة لتفكيره. ويتدعم ذلك الاعتقاد من خلال قوله في إحدى رسائله الموجهة إلى [ويلبي] Welby) «لم أكن في يوم ما، قادرا على دراسة كل ما درسته - رياضيات، ذهن، ميتافيزيقا، تجاذب، علم الحراريات، البصريات، الكيمياء، التشريح المقارن، علم الفلك، علم النفس، الفونيتيك، الاقتصاد، تاريخ العلوم (...) الرجال والنساء، الخمرة، علم القياسات - ما لم تكن دراسة سيميائية» [45] . وقد نتج عن هذه الخلفية كونها أقدر من غيرها، على تأطير مختلف أنماط التمثيل - وذلك بفضل عدم جعلها للدليل اللغوي موضوعا حصريا لها، أو جعله نموذجا أرقى لبقية أدلة الأنساق غير اللفظية - لأنها نظام نظري يهتم ببنية التمثيل والتفاعل التواصلي، الذين يتمان انطلاقا من أدلة تنتمي لنفس الأنساق الدلالية. ويبدو ذلك واضحا من خلال إدراك أسسها الإيبستيمولوجية، التي تجد خلفيتها في فلسفة العقل التجريبي (كانط)، وفي منطق العلاقات والرياضيات.

وبما أن المنطق يستند - مثل باقي العلوم - على الظاهراتية التي

تستند بدورها على الرياضيات، فقد ميز بورس ظاهرياته عن ظاهريات كانط وهيجل بإعطائها اسم Panéroscopie). وقد عمل على إدراكها وتحديدها انطلاقا من مصطلحات واقعية، بعيدة عن كل تضمين سيكولوجي في إحدى رسائله: «إنها وصف ما، لما هو أمام العقل أوفي الوعي، وفق ما يبدو، في مختلف أنواع الوعي» [46] وأنواع الوعي ثلاثة، تتلخص في شكل ارتباطه بالأفكار الأولانية أو الثانيانية أو الثالثانية، وهي الأشكال الأولية الثلاثة التي يشتغل وفقها التحليل المنطقي. فهناك واحد، وليكن شكل فكرة بسيطة، اثنان وهي عبارة عن فكرة عادية نسبيا، أما ثلاثة، فتُوصف الشكل الوحيد البسيط لتركيب وجمع فكرتين بشكل مباشر. وقد عبر بورس في مكان آخر عن نفس الفكرة، ولكن بشكل أكثر بساطة، حين قرر: أنه لا يمكننا أن نفكر في العدد [1] دون أن نتصور حده، ولنسمه [2]، لكن تصورهما: [1] وحده [2] بوصفهما كيانين منعزلين، يستلزم ثالثا من طبيعة أخرى: أي طرفا وسيطا يغيرهما حال التفكير فيهما باعتبارهما كيانين مختلفين. ولا يمكن للثلاثية أن تقلَّص إلى الثنائية، بينما يمكن تقليص ما فوق الثلاثة إلى ثلاثة [47] .

إن تملي هذه المقولات، وفق تشغيل بورس لها، يقود إلى القول بقدرتها على تأطير كل ما في الكون. لا فرق بين الظواهر الصغرى والكبرى بما فيها تلك التي تتصل بالفعاليات غير الواعية والغريزية الإنسانية، ومختلف أشكال تطوراتها وسيروراتها، وهي تتفاعل مع الأشكال الواعية والقصدية: ومن أمثلة ذلك أن ظاهرة الحياة الاجتماعية (المميزة للإنسان)، يمكن أن تفسر، بوصفها دليلا يحضر في الذهن، انطلاقا من تلك المقولات:

سيجد مستوى الأولانية مقابله في الحس بالاجتماع والتقارب، الذي يسم غريزة الإنسان الأول، والذي يدل في ذاته على ممكنات لاحقة لم تحقق بعد فعليا: أي موجودة بالقوة - حسب تعبير أرسطو - أو موجودة في ذاتها حسب تعبير هيكل [48] وهذا النوع من الوجود الممكن في شكل تحققه في الوجود، ليس سوى نمط من أنماط الأولانية التي تختزن كل الممكنات، التي قد تتحقق وقد لا تتحقق. ففي حالة تحققها في الوجود - وفق صفة ما - لا تكون العلة بالضرورة حتمية أو سببية أو منطقية، بل قد تكون اعتباطية. ويعني ذلك أنها تكون قابلة لأن يعاد بناؤها بفضل تقويض يعيدها إلى أساسها الممكن، ومن ثمة يسمح لها بتحققات تحيينية مغايرة... كما أن كل تحيين مغاير لها - قبل أن تصبح قانونا - هو مجرد تحقق متميز، لا علاقة له بوجودها الممكن. فلا تكون العلاقة إلا جزئية

فقط. ومع ذلك فإن هذه العلاقة الجزئية هي التي تفسر تقارب الأشياء رغم اختلافاتها الظاهرية، مثلما تفسر الوجود المنطقي للتعددية ولاختلاف ظواهر الوجود بكل أنواعها (المعروفة وغير المعروفة). بل أكثر من ذلك، تعطي منطقا لتطور العلوم البحتة والإنسانية، وذلك بتفسير تدافع نظرياتها ومجادلاتها و"تماسفاتها"... وستتم العودة في نهاية هذا الفصل إلى هذه القضايا بغية تفسيرها، قبل ربطها بنسقي الإنتاج والتلقي، ثم بمسار إنتاج النص الروائي.

إن التقارب الاجتماعي أو حس الاجتماع، هو إذن، نوعية ممكنة غير محكومة بقانون مسبق. إنه محض إمكانية فارغة للتحقق الفعلي للاجتماع. وتتحاقب هذه الإمكانية مع مرحلة متجردة من القوانين الخارجية المنظمة للعلاقات الخاصة بهذا الإحساس؛ حيث الأحاسيس والمشاعر تتداول انطلاقا من قوى داخلية غير مقننة وغير محسوسة بوصفها سلطة قائمة في عالم ما. أما الثانيانية فتنسجم مع الحقبة التي تخارجت فيها بعض هذه الإرغامات الغريزية عبر زمنية مزدوجة، تقوم بوصل طرفي الامتداد من الداخل العازل إلى الخارج الرابط للذات بكلية اجتماعية أو بفئة من الذوات. وإذا كان هذا التخارج يتعالق مع حقول محددة، فإنه يصعب الجزم في حقيقة بداية تشكلاتها وتراتبياتها. لكن إذا تم التملص من الصرامة، أمكن القول إن القرابة تشكل أهمها، وذلك لأن حميمية علاقاتها قد تكون أهم عناصر شعور الذات بامتدادها في الآخر. وإذن قد تكون القرابة أهم صورة لتخارج حس الاجتماع والتقارب إلى حيز الوجود. ولا يستبعد كون الجوار قد شكل العنصر الثاني. وبعد هذين العاملين الحميمين، يمكن أن تأتي العوامل الأكثر عمومية، مثل الأساطير والأديان التي هي بنى فوقية مجردة لتجسدات الاجتماع، ثم صور وأشكال الاجتماع الأولية (المدينة،القبيلة...). وإذا كانت هذه الأشكال غير مؤكدة تجريبيا، لأنها فرضية وحسب، فما هو مؤكد هو أن لحظة التخارج تلك، قد شكلت قواعد وقوانين مقبولة فقط، لأنها غير مفروضة، وليست لا داخلية ولا خارجية. لكن هذا التخارج لا يعني أن كل إمكانات حس الاجتماع المختزن بوصفه إحساسا نوعيا ممتلكا من قبل كل ذات، قد عرف تخارجه المطلق أو حتى المثالي، بل إن التخارج قد تحقق على قدر تخارجات الذوات المشاركة فيه. وهكذا، نكتشف في هذا المستوى الأولي جدلية بين الذات والآخر. فكل ذات تخارج ما يوازي ما ينعكس عليها من إحساسات الآخر. ويمكن تفسير ذلك بفضل علاقة التقاطع الرياضية. فكل ذات تجد منطقة من أحاسيسها

متقاطعة مع أحاسيس الكلية الاجتماعية، أو مع بعض الذوات على حدة. ويعني ذلك أن لكل ذات جملة من الأحاسيس الممكنة غير المتخارجة، والتي تعتبر مخدرة بفعل الإرغام الغيري. وتشكل تلك الأحاسيس المخدرة خزانا للإمكانيات الأولانية. وبذلك تكون الأولانية حاضرة بالضرورة بوصفها قَدَراً إنسانيا، رغم جنوح المقولات الأخرى نحو طمرها.

تشكل الأحاسيس الخارجة عن دائرة التقاطع داخل كل ذات، نوعيات خاصة تميز هذه الذات. وقد يحدث أن تصبح تلك النوعيات آليات لتدميرها. وذلك لأنها جدليا تشكل مقولة أولانية لحس الانفصال والتباعد، وإمكانية دائمة لتهديم وتقويض النسق الاجتماعي البشري... بناء على هذا الإدراك يمكن القول إن فرويد، قد عاد إلى هذه المرحلة لكي يبني انطلاقا منها قواعد دقيقة (عقدة أوديب، عقدة إلكترا...).

إذا كانت قواعد الثانيانية عبارة عن مؤسسات تقاطعية بين الخارج والداخل، فإن الثالثانية تتساوق مع ما يمكن تسميته بالمؤسسات الفوقية، التي تحاقب المراحل التي سماها هيجل بمرحلة بناء الروح والتي تتمثل في مؤسستي الأسرة والدولة [49] . لقد جعلت هذه المرحلة القواعد والقوانين الخارجية بالنسبة للذات مفروضة عليها، ومن ثمة أصبحت السلوكات مشروطة بالخضوع اللازم لتلك القواعد التي تتحول إلى قوى للربط، أي إلى سُننِ تنظيمية [50] تتحدد انطلاقا منها وروداتها، ذات الوضع الثانياني الوجودي.

لكن لا بد من الإشارة، قبل الانتقال إلى علاقة المقولات بمنطق خرق القانون الاجتماعي، إلى الاختلافات الموجودة بين العقود الاجتماعية المنظمة للاجتماع لدى الفئات والشعوب والأمم... إن تلك الاختلافات، تجد تفسيرها المنطقي في شكل التخارج الأولي، من الأولانية إلى الثانيانية.

إن أهم محطة يمكن الانطلاق منها من أجل تفسير يوضح اشتغالية هذه المقولات هي مقولة الثانيانية، التي حددها بورس بوصفها مقولة الوجود والفعل ورد الفعل [51] أي مقولة الطاقة والتميز والتفرد. وهذه المقولة هي أهم مقولة على الإطلاق، لأنها بؤرة المقولتين الأخريين؛ فبفضلهما يتميز كل شيء ويتعين ويتخصص. وهي مقولة إشكالية لأنها مجال تحقق التخارج، وفق التحديد السابق له، وفي نفس الوقت، مجال لتحيين القوانين، أي لتحيين السنن المنتمية للمقولة الثالثانية (مقولة الضروريات). ولذلك يجب أن يميز داخلها بين التحققات، التي هي أصلا تخارجات ممكنة للأولانية، وبين التحيينات التي هي ورودات مسننة للقوانين الثالثانية: أي

الورودات الناتجة عن ال ا نحلال [52] .

لكن قبل التفريق بين التخارج والانحلال، لا بد من إبعاد اللبس الذي يهدد القراءة الحالية، والذي يتصل بضرورة التفرقة بين الانبجاس الأولي للقضايا والظواهر وبين أشكال إجراءاتها الحالية - وقد أصبحت مقننة ضمن قوانين ثالثانية -.

لكن بما أن التوضيح الجيد لذلك الفرق، يفرض الخوض في تحليل تشكل نسق اصطناعي، فسيكون من اللازم تعليق التحليل المقولاتي لمسار تشكل النسق الاجتماعي إلى حين الانتهاء من تحليل تشكل النسق الاصطناعي الذي يستحسن أن يكون نسق علامات المرور، وذلك نظرا لبساطته:

تتساوق أولانية هذا النسق مع لحظة الإحساس بضرورة وجود النظام. وقد أصبح هذا الإحساس واقعيا، حين تكاثرت السيارات في أماكن معينة. ولا بد أن هذا الإحساس قد أخذ في بدايته، وباعتبار صفته تلك، عدة أشكال ممكنة...

ومن الأمثلة الدالة على أن الأولانية هي مجرد خزان للإمكانيات، إمكانية السير على يمين الطريق أو على يساره، وقد تحققتا معا...

إن التحققات الأولى لبعض الإمكانيات هي تحققات وجودية ثانيانية، ولكنها ليست تجسيدات لقوانين مفروضة، بل ذاتية. إن هذه اللحظة السابقة على وجود القانون هي لحظة اتفاق مرحلية، أي مجرد صياغة "اعتباطية" أفرزها شكل التخارج وفق إرغامات ما، فأصبحت قاعدة مقبولة: (التجاوز لحظة خلو الطريق من سيارات قادمة من الاتجاه المعاكس، لحظة تحقق الرؤية الجيدة لمسافة بعيدة...) ولما ترسخت هذه القواعد المقبولة أصبحت قواعد تنظيمية، وإذن فقد مرت من مستوى الممارسة الوجودية إلى مستوى القانون الذهني للسياقة: أي أصبحت قيدا مفروضا.

ومع تكاثر الأدلة المرتبطة بمجال السير على الطريق، ومرورها من نفس المراحل الموصوفة سابقا تشكل السنن العام، الذي حول كل تلك الأدلة إلى أدلة مجردة وقانونية، حاضرة في كل ذهن ممارس للسياقة. وهكذا يتضح أن سيرورة تمثيل هذا النسق هي سيرورة واقعية وزمنية من حيث المنطلق، وهي سيرورة ذهنية مجردة من حيث الوضع النهائي. غير أن ذلك لا يعني أن كل أدلة النسق قد عرفت نفس التطور، بل إن عددا منها تم وضعه مباشرة ليكون قانونا منظما لمواقف لم تعرف قواعد مقبولة من قبل، مثل منع الوقوف في أماكن معينة أو منع استعمال

المنبه... إلخ. إضافة إلى باقي الإشارات الموجهة لسلوك السائقين الموافقة لخصوصيات المواقع مثل إشارة الانزلاق... إلخ.

إن هذه الإشارات المشكلة من ألوان وأشكال مثبتة على الماطورات - التي هي نسخ وجودية لقوانينها - تطرح إشكالا مزدوجا بالنظر إلى تمثيلها، لأنها عبارة عن تخارج مزدوج: فإشارة [قف] مثلا، هي تخارج ممكن لرغبة عدم الاصطدام، وهي أيضا تخارج ممكن للأشكال والألوان. فالازدواجية مرتبطة بالبعدين الإنجازي الذهني (المعنى والمقصدية) والمادي للدليل. وبالنظر فقط إلى آليات التمثيل الخاص بالبعد المادي، يمكننا أن نتحدث عن تخارج مباشر من الأولانية إلى الثانيانية لأن الأدلة المادية لهذا النسق، تمر مباشرة من الأولانية إلى الثالثانية لتصبح أدلة قانونية تملأ الذهن بقيود مناسبة للحالات الملائمة. الشيء الذي يعني أن كل ممارسة فعلية واقعية هي تحيين لها، وكل تحيين هو تحقق في الوجود: أي ثانياني. وهكذا يتضح أن الوضع النهائي للنسق وهو يساوي بين الأدلة الإنجازية والمادية، يطمر لحظات سيرورة التمثيل (إذ يغيب الأولانية بوصفها مجموع الإمكانات، والثانيانية بوصفها تحقيقا مرحليا مساوقا لقواعد مقبولة) ليجعلنا لا نلمس سوى شكله النهائي المشكل لسنن منظم [53] ثالثاني. يتضح من خلال ذلك أن النسق يشتغل في الواقع بوصفه ضابطا للسلوك الفعلي، ولكنه في نفس الوقت يصبح محروما من واقعيته، لأنه يتحول إلى سنن فوقي غير ملموس وغير ذي علاقة بالتحيينات، لأنه لا يستطيع أن يفعل وأن ينظم في الواقع إلا بفضل نسخه، التي نجدها بأعداد هائلة في كل طرق العالم، وقد اعتمدت في وجودها على وجود الماطورات، التي إذ نعاينها لا نعيها إلا بفضل تأشيرها على قانونها الموجود بأذهاننا فقط [54] . وتتيح هذه القوانين ربط الدليل الحاضر أمامنا في زمان ومكان محددين بمعناه الموجه إلينا. هذا المعنى الذي ليس إلا دليلا موجودا في وعينا بشكل سابق ومتعال عن الزمن والمكان. ويعني ذلك أن كل نسق مرت أدلته إلى المرحلة الثالثة، إلا وتصبح عملية إدراكها ممثلة في عملية تحيين قوانينها، لأن الأدلة الموجودة تصبح نسخا، والتحيين الذهني يصبح انحلالا للقانون.

وهكذا يتضح أن مقولة الثانوية هي الأهم، لأنها تستقطب مرحلتين تمثيليتين مختلفتين: مرحلة التحققات ومرحلة التحيينات. وهو ما يعني أنها تستقطب مرحلة التخارجات الأولية التي تشكل جسرا ضروريا للعبور نحو التقنين وبناء السنن، ومرحلة التحيين الوجودي للسُنن القائمة المتحكمة في تأويل الموجودات.

انطلاقا من هذا الوصف المبسط لسيرورة التمثيل، يمكن القول ونحن نعود إلى نسق الاجتماع، إن كل مروق عن القانون الاجتماعي لايعتبر تحيينا إنحلاليا للقانون في لحظته الأولى، بل يعتبر تخارجا خارج دائرة التقاطع مع حس الاجتماع، أو تخارجا لحس العزلة والتصارع، وإذن يمكن القول إن المروق (أو البدعة بالمعنى الأخلاقي) دليل مفرد مخصوص وغير مفهوم، وقد يكون أحيانا غير قابل للفهم، فيشكل ما يمكن أن يسمى بالحدث الأفرادي [55] . إن مثل هذه الأدلة تنتمي إلى مقولة الثانيانية غير المنحلة، ولذلك فبإمكانها، إذا ما تكررت وشكلت منطقة تقاطع مع أحاسيس أخرى، أن تُطور وتُؤطر ضمن مقولات الفكر الثالثانية، خاصة وأن العقل البشري ينحو بالطبيعة نحو التحكم في الظواهر الخاصة المحيطة به... بفضل إدماجها ضمن المقولات الثالثانية. ومع ذلك فإن الإمكانات تظل مفتوحة باستمرار. وهكذا فإن كل أشكال الخرق التي تسم الأعراف الاجتماعية من قبل الفرد، تكون عبارة عن تخارج التقاطع الداخلي المرتبط بتخارجات الذوات الأخرى. فرفض الذات لمعايير المجتمع ومؤسساته انفعاليا، ينطلق من خزان الأولانية. وبذلك يكون كل رفض للقوانين العقلية، هو رفض لتحويل القوانين المقبولة طوعيا (الثانيانية في مستوى كونها تحقيقا أوليا للتخارج) إلى قواعد مفروضة (الثانيانية في مستوى كونها تحيينا وجوديا للقوانين الضرورية).

يعتبر التحليل السابق الذي حاول تطوير ملاحظات دولودال [56] - وهو يؤول النسق البورسي - قابلا لأن يفسر اللغة: فقد أشار دولودال إلى أن الأولانية تتعالق في مستوى اللغة مع حس التواصل، وذلك عن طريق الإيماءات الداخلية، بينما تتعالق الثانيانية مع تداول اللغة انطلاقا من قواعد داخلية، فيما تتلازم الثالثانية مع اللغة باعتبارها قدرة مجردة وفوقية، ضامة لكل القواعد الممكنة [57] . إن هذه الإشارة العابرة لدولودال تستحق أن تطور، من جهة لأنها قابلة - فيما يبدو - لأن تكشف غنى النسق التصوري البورسي، ومن جهة ثانية لأن سيرورة التمثيل اللغوي هام بالنسبة لموضوع هذا الكتاب، لأنه يمهد الطريق نحو إدماج النص الروائي ضمن هذا النسق السيميائى العام [58] . فمن الواضح أن أول شيء تلازم مع حس الاجتماع والتقارب، هو حس التواصل. إذ هما على الأرجح متشارطان. وذلك لأنه رغم كون المنطق الزمني يفرض اعتبار التواصل سابقا على الاجتماع، فإن المنطق السببي يفرض اعتبار حس التواصل جزءا من حس الاجتماع، أو نتيجة له [59] .

إن الأولانية متعالقة مع أشكال التواصل السابقة على اكتشاف أو اكتساب القدرة على مفصلة الأصوات الممكنة. ويعني ذلك أنها ترتبط، دون شك، بتواصل غريزي، عن طريق تنقلات الأحاسيس والدبدبات الشعورية [60] وكل ما نعبر عنه حاليا بالأدلة الحركية و"الإيطوسات" [61] . وبديهي أنه لا يمكن تقدير الزمن الذي استغرقته هذه المرحلة الأولية التي انتهت مع الحقبة الزمنية التي استطاع فيها الإنسان بمفصل الأصوات وأن يدركها بوصفها تمفصلات اختلافية. وتشكل تلك الحقبة هي نهاية حدود مرحلة المقولة الأولانية الأصلية، وبداية مرحلة الثانيانية التي تتعالق مع تخارج الأصوات في شكل كلمات أو مورفيمات، تعين الأشياء والحالات الروحية والمادية المدركة من قبل الإنسان آنذاك.

إنه بتجاوز المناقشات الميتافيزيقية حول مشكل أصل اللغة [62] نستطيع القول إن كل كلمة تقترح لأول مرة - من قبل الفرد أو الجماعة - من أجل تعيين شيء أو حالة أو فعل أو شخص... هي عبارة عن مجموعة من الأدلة النوعية الممكنة، التي انقلبت بفضل هذا التحقيق إلى حيز الوجود (الثانيانية). وبغض النظر عن مشكل الوضع (هل هو اعتباطي أم مبني انطلاقا من خصائص ومعايير ما؟ [63] وعن مشكل الواضع (هل هو فرد أم جماعة؟)، فإن هذا التخارج يغطي فترة زمنية غير محددة، تنتهي بالحسم الاجتماعي في علاقة هذا الدليل بمعناه، وتعميمه أو التخلي عنه. ففي حالة تبني الدليل وسيادته في إطار التواصل الاجتماعي، فإنه يصبح قانونا وينتمي إلى المقولة الثالثانية. ومن البديهي أنه لما كان نفس الإجراء يصدق على كل كلمة وعلى كل تركيب... فإن مرحلة الثالثانية، تحيل كل تساؤل حول حقيقة وضع سلسلة صوتية للتعبير عن حالة... إلى تساؤل فارغ.

إن انتماء الأدلة المقبولة إلى مقولة الثالثانية، يحولها إلى قيود مفروضة على المجموعة المتكلمة. ومن ثمة، تصبح معيارا لإدماج أو إبداع أي دليل جديد. كما تصبح معيارا قانونيا للتواصل الفعلي المتحقق في الوجود. ولا تظهر هذه السيرورة بوضوح إلا عندما يتم إدماج دليل جديد، من أجل سد ثغرة في النسق اللغوي، ثغرة تكون قد برزت نتيجة حدوث حالة أشياء/أو روح/جديدة لم تمثل لغويا بعد. ورغم تنوع لحظة الإدماج هذه تبعا للسنن الفرعي [64] الذي تنتمي إليه الحالة الحادثة، حيث يمكن أن يتعلق الأمر بوضع مصطلح أو بوضع كلمة (فعل أو اسم...)، وتبعا للواضع الأول: فرد أو جماعة مهما كانت خصوصيات الحالات، تظل كل أشكال

الوضع خاضعة لنفس المنطق. فالكلمة الجديدة حين توضع أول مرة، تظل مرحليا في إطار الثانيانية بوصفها تحقيقا، ثم بعد ذلك إما تترك، فتكون "أفرادية" أو تقبل من قبل الجماعة المتكلمة، فتصير قانونا.

يتأكد انطلاقا مما سبق، أن الشكل المستند إلى السيميائيات البورسية في إدراك سيرورة التمثل والتمثيل عامة والتمثيل اللغوي خاصة، مخالف لشكل الإدراك المعطى من قبل النظريات اللسانية والسيميائية التي شكلت مراجع لنظريات تحليل الخطابات السردية. ولما كانت تلك النظريات، التي فضلا عن كونها محايثة لتشكل سؤال موضوع هذا الكتاب، تتوفر على مصطلحات ومفاهيم يفرض الموضوع استعمالها...، فلا بد من محاولة إعادة تحديد أهمها. وذلك انطلاقا من المقولات [الفانرسكوبية] الثلاث. غير أن إعادة التحديد هذه سيكون لها هدف مزدوج، فمن جهة ستحاول إخضاع أهم المقولات اللسانية - التي استعيرت من قبل محللي الخطاب والتي أصبحت مصطلحات أساسية - للمنطق العام الذي ينهجه البحث حتى يصبح بالإمكان توظيفها دون السقوط في الخلط؛ ومن جهة ثانية ستحاول تفسير السيميائيات البورسية انطلاقا من الظواهر اللغوية، لكي تتضح قدراتها المنطقية والإقناعية، وأساسا لكي تتضح قدرتها على تشكيل خلفية معرفية دقيقة، تعطي الانسجام، لما يبدو من منظور أطر نظرية أخرى متعددا أو متنافرا...

1-2 نحو تحديد وضع المفاهيم السيميائية انطلاقا من المقولات الفانروسكوبية:

1-2-1 الاعتباطية

يعتبر شكل التخارج الأولي، الذي يعين الأشياء الحاضرة في الوعي بفضل تمفصلات صوتية، مجالا للنقاش الخاص باعتباطية اللغة. ويعني ذلك أنه نقاش يموقع تأمله بين الأولانية والثانيانية، ولا يتعداهما إلى الثالثانية. ويأخذ الرأي المضاد، الذي لا يقول بالاعتباطية نفس الوضع، سواء كان نابعا من تصور طبيعي ذي بعد تعميمي، يقول بظاهرة الأصوات المتصاقبة، والتي تفرز المحاكاة الطبيعية بين الصوت والشيء [65] أو كان نابعا من تصور ديني...

إن الشكل التعميمي الذي أخذته الاعتباطية مع دو سوسير قد جعلها، بوصفها مبدءا أساسيا موجها ومؤثرا في تطور الدراسات السيميائية المعاصرة، تهدد بجعل اللغة منفصلة عن العقل، وفي ترابط هش ومباشر مع العالم [66] .

إن الظاهرة الجزئية المتصلة بالأصوات المتصاقبة، والتي فرضت على دو سوسير نفسه الاعتراف بها، تبدو صالحة لأن تكون نقطة بداية هذا التحليل المقولاتي:

بناء على ذلك، لنفترض أن المرحلة الأولية لتجسد حس التواصل، تبدأ مع إدراك الإنسان لإمكانية محاكاة الأصوات الطبيعية أو المتخيلة بوصفها طبيعية. ولنفترض أيضا أن محاكاته لتلك الأصوات، قد جعلته يدرك إمكانية مفصلتها "ثانويا" [67] :

وبما أن الأشياء الطبيعية التي تصدر أصواتا، أقل بكثير من الأشياء الصامتة المماثلة لحالات الروح... إلخ، فإن استغلال المتكلمين الأوائل لقدراتهم على مفصلة الأصوات في توظيفها تطوريا بشكل غير محاكاتي، قد يكون مبنيا على قياس أو تخيل ما، أو غير مبني. وهذا الشكل غير المحاكاتي الذي يصعب تحديد آلياته تجريبيا، هو ما دعي أصلا بالاعتباطية. ولأن الأصوات المتصاقبة تشكل، وفق هذه الفرضية، الشكل الأول للتخارج الأولي، فقد صمدت ضد المراحل اللاحقة، ودخلت بصفتها أدلة قانونية إلى الأنساق اللغوية، فأصبحت من ثمة خاضعة للمقولة الثالثانية. وبذلك أصبحت بمثابة صندوق أسود لبدايات تجسد حس التواصل، كما أصبحت أيضا بفضل الترسب مستعصية على التبديل بالرغم من وجود أدلة اعتباطية تنافسها في الدلالة على متعيناتها. ومن المؤكد أن ما يجعل المنافسة متكافئة بين الدليلين المحاكاتي والاعتباطي المعينين لنفس الشيء، هو انتماؤهما إلى الثالثانية، التي تمنع التمييز بين الأدلة، وذلك لأن الأدلة تأْخُذُ ضمنها نفس الوضع التمثيلي وتخضع - في تحييناتها إلى الثانيانية - لنفس القانون.

وهكذا يستنتج من التحليل السابق أن الاعتباطية، لا ترتبط باللغة - بوصفها نسقا ضروريا للربط الخاضع للعقل في تعالقاته الجدلية معها ومع العالم - ولكنها ترتبط بالتحول الأولي من الأولانية إلى الثانيانية (التجسيدية التحقيقية وليس التحيينية). وبالتالي فإن القول باعتباطية اللغة - على وجه الإطلاق - يكشف عن عطب منطقي في التصور [68] . أما الاتجاه الثاني الذي يرى وجود علاقة قدرية أو طبيعية، فيواجه بإحراج مزدوج: يتمثل أولا، في التعدد الكبير للغات، وفي إمكانية تعرض كل لغة للتغير بفعل الزمن... وثانيا في عدم وجود ولو دليل واحد، ينبني على المحاكاة الطبيعية في كل اللغات (كما هو حال الدليل الاعتباطي آلو، مثلا). وتجد هذه الملاحظات وما يناسبها من ملاحظات بنفنست، سندها المنطقي في نسق المقولات البورسية. ذلك أن تحول الأدلة إلى أدلة قانونية، يحول علاقاتها

الداخلية بين الدال والمدلول [الممثل والموضوع] إلى دليل ثالث مؤول، هو بمثابة قانون ضروري للربط الذي يتيح نجاح أي فعل "معنوي علائقي" [69] في كل عملية تواصلية. ومن ثمة، فإن كل حديث عن الاعتباطية، بعد أن أخذت اللغة وضعها ضمن المقولات الضرورية، هو حديث غير مشروع.

2-2-1 اللسان واللغة والكلام:

إن هذا الثالوث الذي لا يحضر، في الإطار النظري السوسيري، وفي الدراسات اللسانية والسيميائية المترتبة عنه، إلا في شكل ثنائيتي: (اللسان/اللغة) (اللغة/الكلام)، يبدو كما لو لم يكن مستنتجا بشكل منطقي من الظاهرة اللغوية. ذلك أنه يبدو، نتيجة ظهوره المجزأ إلى ثنائيتين، منطويا على خلط مربك. ولعل الخلط نابع من التصور الثنائي المحايث لتفكير دو سوسير. ومن أجل تجلية الخلط لا بد من محاولة وضع كل عنصر في المقولة التي تناسب الظاهرة التي يعينها:

لقد حدد دو سوسير اللغة - التي اعتبرها نسقا للتواصل... - بشكل منظم ومجرد ومتعال عن الفرد. حيث إنها "تشبه خزينة قد وضعتها ممارسة الكلام في الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة واحدة، أو قل إن اللغة عبارة عن نسق من القواعد النحوية الموجودة بالقوة في كل دماغ، أو بالضبط في أدمغة مجموعة الأفراد، لأن اللغة توجد عند كل فرد ناقصة، ولا توجد كاملة إلا عند الجمهور" [70] . ومن الملحوظ أن هذا التحديد لا ينسجم إلا مع وجودها ضمن المقولة الثالثانية، لأنها عامة وذهنية ومسؤولة عما يعرفه الأفراد منها، ولأنها لا تتحين في الواقع من قبل الأفراد، بل تساعدهم فقط على تحيين عناصرها. إن كل تحيين واقعي لعناصرها هو من قبيل الكلام الذي هو انحلال وجودي لها... ثم إنها ليست، وفق تصوره دائما، إلا جزءا من اللسان، ولكنه الجزء الهام، الذي يشكل نتاجا اجتماعيا حادثا عن ملكة اللسان نفسها.

أما اللسان فيتميز بتعدد صوره المتباينة الأجناس، وبوقوعه على ميادين الفرد والجماعة. كما يتميز، نتيجة عدم استطاعتنا إدراك الكيفية والجهة التي نستخلص بها وحدته، بتمنعه على الانتماء إلى أي صنف من أصناف الظواهر الإنسانية. أما ما يميزه عن اللغة، فكونه ملكة فطرية وهبتها لنا الطبيعة... ثم بعد مناقشته لفكرة الفطرية خلص إلى اعتبار اللسان ملكة تمكن الإنسان من إنشاء اللغة، مشيرا إلى أنه قد لا يكون طبيعيا: أي نسقا منظما من الدلالات المتميزة التي تقابل المعاني [71] . وهكذا يمكن أن

نستخلص من تحديدات دو سوسير أن اللسان أعم من اللغة ومن شكل تحيينها الواقعي (الكلام)، وسابق عليهما معا. فهو ملكة - يُخْتَلَفُ في كونها فطرية أو غير فطرية - لأنه قدرة مجردة توجد في دماغ الكائن البشري، لتمكنه من مفصلة الأصوات وصياغة الكلام نفسه، أي هو ملكة من القواعد المختلفة... ولهذا السبب أشار إلى وقوعه على حدود ميادين الفرد والجماعة. ومعنى ذلك، وفق هذا المنهج التحليلي، أنه المصدر الأصلي الممول للثانيانية وللثالثانية في نفس الوقت.

يرتبط اللسان، وفق تحديدات دو سوسير السابقة، بالمقولة الأولانية، وخاصة بمراحلها الأخيرة. كما أن تلك التحديدات تفسر بشكل جاد، حتى طبيعة الاعتباطية المعينة لشكل التخارج الأولي، من الأولانية الإمكانية إلى الثانوية التحقيقية. لأنها تفسر تعدد اللغات تبعا لتعدد الإمكانات اللامتناهية - التي توفرها دائما مقولة الأولانية - لمفصلة الأصوات الممكنة.

وبما أن اللسان هو ملكة، فهو خزان للإمكانات اللامحدودة. ومن ثمة، فإن التخارج الأولاني نحو الثانيانية التحقيقية - وفق الشكل الموصوف سابقا، سواء بفضل وضع فردي أو جماعي - يتحقق في صورة إمكانية واحدة شكلية، تصبح مجسدة للسان جزئيا؛ بينما يظل، هو، خزانا غير ناضب، نظرا لكونه ليس إلا مجموعة من الأصوات والقواعد... الشكلية. مثلما يظل أيضا قابلا لأن يمنح لنفس الحالة، تحقيقات أخرى لامتناهية. وهكذا يتضح أن اللسان يشكل أولانية التواصل اللغوي. تلك الأولانية التي بدونها، لا يمكن المرور إلى الثانيانية التجسيدية، ثم المرور عبرها إلى الثالثانية.

ثم بما أنه ملكة صورية للتصويت والتقعيد... وليس للتعيين - الذي هو مفعول التخارج المتميز المنسجم مع الثانيانية - فإنه يفسر منطقيا سماحه بوجود عدد غير محدود من اللغات، وسماحه بإمكانيات تطور كل تلك اللغات - وفق شروط مخصوصة - أو بترها وإقامة لغات أخرى، غير موجودة بالفعل لحد الآن...

وهكذا فإن وضع اللسان في وضعه الطبيعي، يساعد ليس فقط على تصحيح إدراكنا لحقيقة تعدد اللغات وموت بعضها ونشوء بعضها الآخر، بل يساعد أيضا على إدراك السيرورة الخاصة بتبدل الأدلة، وإبداع أدلة جديدة خلال الزمن، نتيجة مسيرة العقل في تعالقه بالعالم. ذلك أن العقل وهو يعي العالم بفضل اللغة التي تعين حالاته، قد يُفاجأ بحالة وعي طارئة (روحية أو مادية...) تحدث ثغرة في النسق اللغوي، فيصبح العقل جراء ذلك، مضطرا من أجل استعادة التوازن، إلى وضع دليل جديد يعين الحالة

الطارئة. ويفرض عليه ذلك، بشكل واع أو غير واع، نهج نفس السيرورة البدئية المتحكمة في تشكل اللغات بما هي أنساق ضرورية. ويعني ذلك أنه لا بد من العودة إلى الخزان المساوق للأولانية، التي هي هنا اللسان، حيث كل الإمكانات متاحة للاقتطاع من الاستمراري [72] الخاص بالأصوات والتراكيب والقواعد إلخ. ثم بعد ممارسة ذلك الاقتطاع المماثل للتخارج الأولي، نكون أمام الثانيانية التحقيقية، أي أمام دليل جديد غير معروف من قبل المجموعة المتكلمة. لكن هذا الدليل إذا ما قبل أو فُرض استعماله، فإنه ينتقل إلى وضع الدليل - قانون. وبديهي أنه لن يصبح ضروريا ثالثانيا إلا إذا حقق الشروط المعروفة لإدماج الأدلة الجديدة في الأنساق اللغوية، والتي أهمها تحقيقه للاختلاف وعدم ترادفه مع بقية أدلة النسق [73] .

وتعتبر السيرورة السابقة مساعدة على تفسير ظاهرة تقويض الأدلة وتعويضها بأدلة جديدة. تلك الظاهرة المطردة الناتجة عن وعي العقل المستمر بعدم انسجام بعض الأدلة الموجودة مع خصوصيات الحالة التي تتحول بتحول تأمل العقل ذاته فيها. وفي هذه الحالة فإن العويض يمر عبر الانتقال من الثالثانية إلى الأولانية [74] ، أي من الدليل - قانون إلى دليل إمكاني موجود بالقوة في اللسان. وهكذا يتضح أن التقويض نفسه، هو إعادة نفس سيرورة التمثيل الأولية [75] .

إذا كان التحليل السابق قد أعاد تحديد مصطلحي اللسان واللغة في ضوء المقولات الرياضية البورسية، فجعل اللسان ضمن مقولة الأولانية، وجعل اللغة ضمن الثالثانية، فإن الكلام بفضل علاقاته بهما، ثم بفضل خصوصياته، ينتمي إلى الثانيانية التي تشكل عالم الموجودات الفعلية، سواء منها الموجودات المطورة عما هو إمكاني [76] ، أو الموجودات المنحلة عن قوانين [77] (الكلام عند سوسير).

ومن الطريف أن نلحظ كون تحديدات بورس لاتتعارض مع تحديدات دي سوسير، ذلك أن هذا الأخير قد أشار أيضا - وهو يحدد العلاقة بين اللغة والكلام - إلى أن الكلام سابق وتابع للغة، وأنه مسؤول عنها زمنيا رغم كونه فعليا ليس إلا تحيينا لها: «ولا شك أن هذين الموضوعين (اللغة والكلام) تربطهما علاقة وثيقة، فوجود كل واحد منهما، يفرض وجود الآخر ويقتضيه: فاللغة ضرورية لكي يعقل الكلام ولكي يحدث آثاره، ولكن الكلام أيضا ضروري، لكي تستقيم اللغة وتستقر. ولو نظرنا إلى الكلام من الناحية التاريخية لتبين لنا أن فعل الكلام له دائما السبق والتقدم في الوجود.

وكيف فطن الناس حتى ربطوا معنى بصورة لفظية لو لم يكونوا قد أدركوا أولا هذا الترابط في فعل الكلام؟... فاللغة هي في ذات الوقت أداة للكلام ونتاج له. ولكن هذا لا يمنع من كونهما أمرين متمايزين أشد التمايز. فاللغة موجودة في الجماعة في صورة انطباعات وآثار موضوعة في دماغ كل فرد. كما هو الحال على وجه التقريب مع قاموس وزعت نسخه المتشابهة بين الأفراد... وإذن فهي متشاركة بينهم. وتقع خارجة بمعزل عن إرادة مالكيها» [78] . من الواضح أن تعريف دو سوسير للسان واللغة والكلام يخرق داخل نسقه الفكري نفسه قانون الثنائية وينسجم بدقة مع الثلاثية، التي منحت - وفق التعليلات السابقة - مصطلحاته صفة أكثر منطقية، ووضحت مكان كل ظاهرة لغوية وأهميتها، ومرحلة تأثيرها... وبالتالي جعلتها قابلة لأن تستثمر من قبل سيميائيات ذات منحى بورسي.

3-2-1 الدال والمدلول:

إن الملاحظات السابقة التي كشفت عن كون ثنائيات دو سوسير مؤسسة على ثلاثيات متأصلة في تفكيره العميق، ستبدو أكثر وضوحا من خلال تحليل شكل تحديده للدليل، الذي جعله مؤلفا من دال ومدلول. ذلك أن التأمل في تعريفه الشامل للدليل، يؤكد أنه لم يحدد تلك الثنائية في الواقع إلا بوجود حد ثالث في ذهنه، وهو المرجع [79] . لكن هذا الحد الثالث لم يحضر إلا في المستوى الأولي للتحديد. وقد حضر لكي يمنح خلفية منطقية لوجود الثنائية نفسها. ولذلك فإن محاولة وضع حدود الثنائية في أماكنها الملائمة، تستدعي البدء بالحد المقصى (المرجع):

إن المرجع وفق تحديد دوسوسير لا يستجيب لكل الحالات الممكنة المادية والذهنية الموجودة أو القابلة لأن توجد... ونتيجة لذلك يكون تحديده له، قد فرض منذ البداية التخلي عن اعتباره من مكونات الدليل، لأنه وفق صفاته تلك، لا ينسجم مع مرونة التمثيل اللغوي ومع وظيفة اللغة [80] التي لا تربط - كما لاحظ دو سوسير نفسه - اسما بشيء، ولكنها تربط صورة سمعية بمفهوم انطلاقا من علاقات نفسية [81] . أما بتجاوز هذا الحد المقصى، من أجل الارتباط فقط بحدي الثنائية الموجهة من قبله، فإنه بالإمكان ملاحظة أن تحديده لهما وللعلاقة بينهما، يفرز ثغرات منطقية، تتجلى في مجموعة من الإحراجات التي ستتم محاولة تجليتها:

تُقَدَّمُ العلاقة بين الدال والمدلول، كما لو كانت تتم بشكل آلي، حيث ننتقل من الدال إلى المدلول بفضل طاقة نفسية غير محسوسة دائما.

والواقع أن هذا التحديد لا يمكن قبوله إلا إذا نظر إليه مجردا، في إطار اللغة، مع شرط تغييب مراحل تشكلاتها التعاقبية والتزامنية. أما إذا نظر إليه في مستوى التشكل أو التطور اللغوي، أو في مستوى الوجود المرتبط بالكلام، فسيبدو غير مقبول، وربما غير ممكن. بل أكثر من ذلك إن تلك العلاقة تبدو، حتى في المستوى المقبول المرتبط باللغة، غير مقنعة. ولما كانت الطرق والأمثلة الموضحة لذلك متعددة، فسيتم الاكتفاء بمحاولة تفنيدية بسيطة، ستكون كافية لكشف خلل ذلك التحديد:

لنتساءل عن المانع من فهمي لو تلفظت بكلمة [نسبلقية] - وهي كلمة مرتجلة -؟ فلا شك أن كل من يماثلني بوصفي متلقيا لها لن يفهمها الآن، وذلك رغم أنه سيدركها بوصفها دليلا مؤلفا من دال ومدلول، حيث الدال معلوم"نسبلقية" والمدلول مجهول (س). ويعني ذلك أن العلاقة غائبة. وغيابها ناجم عن غياب حد ثالث. لكن هذا الحد الثالث ليس بالضرورة هو المرجع، بل هو القوة الرابطة بين الدال والمدلول كما جرى توضيح ذلك في التحليلات السابقة. إن إنتاجي لهذا الدليل هنا، هو تحيين لتخارج خاضع لمنطق الوضع الفردي الذي يحدث عادة لحظة تطوير أو تبديل الأدلة، وهو تخارج ينبثق من أولانية مقيدة ويرسو عند ثانيانية تحقيقية. ومن الواضح أن التخارج الممثل به هنا غير تام، لأنه يتطلب تحديد الدليل دلاليا (س). فإذا أسندت لتلك الكلمة محتوى متميزا (ص)، وأقحمتها وفق القيود المعروفة ضمن قائمة مصطلحات هذا البحث، ثم قُبلت من قبل المجموعة المتكلمة، فإنها ستصبح عنصرا من عناصر اللغة: أي ثالثانية. ويعني كل هذا بإيجاز ضرورة وجود حد ثالث.

وهكذا يتضح أن الاعتقاد بالمرور الآلي من الدال إلى المدلول، يفرض دمج الكلام واللغة في مقولة واحدة، كما يفرض أننا نتواصل من داخل اللغة وليس بفضل تحيينها: أي بفضل الكلام. هذا فضلا عن كون عدم الفصل يناقض كل أشكال الانزياحات البلاغية وغيرها، لأن شكل التواصل الذي وصفه دو سوسير، يجعل المعنى غير موسط، بل مباشر. فإذا كان الأمر كما وصفه، فسيكون من المستحيل بناء معان إيحائية، لأن الترابط المباشر مانع لذلك. فكل انحراف سينتج عن وجود مفهوم أو معنى مفارق للدليل المتلفظ به، وسيتحقق بفضل سيرورة من الأدلة الأخرى التي تحضر في الذهن في شكل حالة أشياء. ولأن هذه السيرورة منفصلة عن الدليل، فبالإمكان أن تكون خزانا ممكنا لمعانيه التي قد تكون مرادفة لكل جزء من تعريفه في هذه السيرورة الموجودة منعزلة، والتي لا يشكل الدليل إلا

ورودا لها. وهكذا يبدو أن تحديد دوسوسير لا يهم إلا اللغة بوصفها نسقا منظما ومتعاليا عن التحيين المرادف للكلام لديه. وبذلك يتضح أن الثنائية في حاجة إلى حد ثالث موسط، يأخذ بفضله الدليل بناءه المنطقي.

4-2-1 الدلالة والمرجع

لا بد من الإقرار في البداية أن النسق النظري الذي يعتمده المُقْتَرَح النظري لهذا الكتاب، لا يمكنه أن يسمح بالنظر إلى أدلة مثل (الدلالة، المرجع...) إلا وفق نفس المنطق. أي وفق المنطق الذي يجعلها سيرورة ثلاثية. ولما كان تحديد هذين المصطلحين سيتم في مستوى لاحق ينسجم مع الإطار النظري لموضوع الكتاب، فسيتم الاكتفاء الآن بالإشارة إلى مكانهما ضمن المقولات الفانرسكوبية التي سيتم انطلاقا منها العمل مرة أخرى على توضيح خلل ترابطهما الثنائي في تصور دو سوسير:

إن الدلالة في الواقع، هي توليد لدليل ثانوي منحل عن دليل- قانون ثالثاني، لأنها نتاج فعل لغوي متحقق في الوجود بواسطة عملية ذهنية تركيبية. وبما أنها كذلك، فإنها ترتبط دائما بمرجع معين، وهو المرجع الذي يكون في النهاية مُتَعَيِّنَهَا، رغم كونه في الأصل سببا لتشكلها في مستوى الفعل. فدلالة عبارة (طار العصفور) مثلا، هي مجموع مسلمات المدلول: طار + العصفور [82] - ويمكن أن تبدل تكافئيا بعبارات أخرى، بشرط مراعاة خصوصيات عبر التسنين [83] - فتصبح دلالة العبارة مثلا، هي (أن عصفورا ما كان قد حط على شيء ما، ثم بعد ذلك حلق في الهواء). إن هذه الدلالة ترتبط بمرجع ما، لكنه ليس مرجعا محددا وواقعيا، لأن الواقعي الفعلي هو دلالة هذا المرجع لحظة حدوث الفعل، وليس لحظة تمثله لغويا. ومن الواضح إذن أن المرجع هنا، ينتمي إلى الثالثانية، لأنه وحده الذي يسمح لنا بإدراك تصور إمكانية حط وتحليق الطائر. وإذن، فالمرجع ليس هو الشيء الواقعي كما قال بذلك دو سوسير، بل هو جزء من التمثلات المفروضة علينا من قبل الموسوعة - أي مجموعة من الأدلة القانونية المركبة انطلاقا من أدلة قانونية منعزلة - والتي تسمح دائما بفهم العبارات المحينة وجوديا مثلما تسمح بإنتاجها.

كما أن العبارة السابقة لا تحيل على مرجع محدد ومتعين. وذلك لأن الدليل المبأر فيها [وهو الطائر] يأخذ في بعده التمثيلي شكل طراز [84] ومن ثمة لا نستطيع عزل الأنواع التي تشكل حقل النواة المجردة عن الأنواع المؤَشَّرِ عليها، إلا بفضل مرجع موسوعي يساعدنا على إقصاء النعام والدجاج... إلخ.

إن المرجع إذن، ليس الشيء الفعلي أو الوجودي، أي ليس من نظام الثانيانية، بل هو دليل مرتبط بقانون مسنن معرفيا، أي جزءا من الموسوعة بمعناها العام. بل إننا حتى حين نكون أمام دليل لغوي من نوع (هنا طائر) مدعم بدليل حركي ممثل بإشارة من سبابتنا، فإننا لا نكون في حقيقة الأمر إلا أمام دليل يعين في مستوى الثانيانية حالة ما للأشياء. وهي الحالة التي تتمثل في الطائر الموجود أمامنا. وحالة الأشياء هذه، وإن كانت تَعْيِيناً إحاليا، فليست مرجعا. وذلك لأن هذا الأخير، هو دائما تلك القدرة العرفية والقانونية التي تجعل ذهنيْ المنتج والمتلقي يربطان بين إشارة الإصبع والشيء المتعين. فالمرجع إذن، هو العلاقة بينهما. وهي العلاقة التي تجعل الذهن يقبل التطابق بين ورود الدليل - قانون/طائر/منحلا في دليل مفرد (طائر) وبين الإشارة الحركية، أو لا يقبل ذلك التطابق. أي هي التي تتيح الحكم على الدليل في كليته إن كان صادقا أو كاذبا. وبإيجاز وتعميم، إنه بدون اعتبار المرجع مجرد تمثلات ذهنية لقوانين تسنينية عبر لغوية، لا يمكن للغة في تركيباتها المنحلة [مستوى الكلام السوسيري] أن تنتج الملفوظات التي تسمى أفعالا كلامية [85] والتي تفرض، لكي تدرك، الاستناد إلى مبدأ التعاون [86] . فلو لم يكن المرجع متضَمنا في الموسوعة (أي ثالثانيا) لما أمكن فهم العديد من الأدلة، مثل تلك التي ينتجها الأطفال الذين لم تكتمل بعد كفاءتهم المعرفية باللغة وبالعالم... ولتوضيح ذلك، فلنتصور أحد هؤلاء، وهو ينتج الدليل السابق (هنا طائر)، يشير بإصبعه إلى فراشة مثلا. إن رد فعل المتلقي المعاين للحالة، سيكون هو الضحك أو القلق... ليأتي بعد ذلك التصحيح. وسينطلق التصحيح بالضرورة من علاقة الدليل اللغوي بمدلوله في مستوى النسق اللغوي المجرد (الثالثانية). ويترتب عن ذلك تغيير الدلالة الحاصلة فعليا لدى الطفل، بفضل تغيير مرجع الدليل لديه. وتغيير المرجع هو تغيير الخلفية المعرفية الموسوعية، وليس تغيير الواقع الفعلي طبعا. أما إذا لم يتمكن المتلقي من رؤية هذا الشيء الذي يشير إليه الطفل ويسميه طائرا، فإن فهمه للدليل سيستند أيضا إلى المرجع الموسوعي، الذي يمنحه إمكانيتين: أولا إمكانية الإشارة إلى طائر، ثانيا إمكانية الإشارة إلى شيء آخر. ويحصل ذلك بفضل منح الموسوعة إمكانية عدم ضبط الطفل للأدلة القانونية. كما قد يكون نفس الدليل صادرا عن شخص عاقل، يشير ليس إلى طائر بل إلى إنسان، وفي هذه الحالة، يكون المرجع هو إمكانية الاستعارة المسموح بها من قبل الموسوعة، سواء كانت إيجابية (رجل سريع، مثلا)، أو ساخرة (رجل بطيء،

مثلا) إلخ. وبديهي أن استناد المتلقي إلى المرجع السابق هو ما يعتبر تحقيقا لمبدأ التعاون اللازم لانقاد دلالة مثل تلك الأدلة من العبثية.

بل أكثر من ذلك، إننا حين نقول (هذا فرس) وأمامنا فرس فعلي، فإنه إلى جانب كون الدليل هو ورود ثانياني للدليل المجرد/فرس/فإن حالة الأشياء الماثلة أمامنا (فرس ما) ليست مرجعا للدليل (فرس) المحين فعليا، لأنها ليست إلا نسخة لمفهوم /فرس/الذي هو مرجع مجرد.

وهكذا يتضح أن المرجع، وفق التصور الذي يبلوره هذا الكتاب، لا يمكن أن يكون إلا من نظام الثالثانية. وهو بذلك يكاد يطابق مفهوم السياق الذي يحينه المؤول الدينامي عند بورس، ذلك أن الفرق لا يكمن إلا في كون المرجع مشروطا بربط دليل مركب بموضوعه، بواسطة سنن جزئي ما.

ولما كانت الدلالة هي حصيلة نتيجة ربط الدليل بموضوعه انطلاقا من مرجعية ما، فقد تم ربطها بالمقولة الثانيانية [87] . وبما أن تحديد المرجع والدلالة، قد تأسس على مفهومين أساسيين هما: حالات الأشياء والتصورات، فلا بد من محاولة تحديدهما، في أفق تحديد مكانتهما داخل المقولات البورسية تمهيدا لتطويعهما، لكي يتناسبا مع النسق الاصطلاحي العام:

5-2-1 التصور وحالة الأشياء:

بما أن كل محاولة تتخذ لها التصور أو حالة الأشياء موضوعا، إلا وتضطر للانخراط في فضاء معرفي إشكالي، نظرا لتعدد التعريفات التي أعطيت لهما عبر التاريخ الطويل لتفكير الإنسان في موضوع اللغة - من الإغريق إلى الآن -، وبما أن ما يراد القيام به هنا، لا يتجاوز توضيح الأوضاع التي ستأخذها، وهي تخضع لتحديدات بورس المقولاتية، فسيتم تلافى عرض دلالاتهما واختلافاتهما والاكتفاء، في هذا المستوى، فقط، بالاختزال الذي قدمه راستيي مجسدا في خطاطته التوضيحية [88] :

الحقيقة اليومية...

-

موضوع 1

-

موضوع 2

-

حالة أشياء 1

-

حالة أشياء 2

-

المستوى التصوري

-

تصور 1

-

تصور 2

-

قضية 1

-

قضية 2

-

المستوى اللغوي...

-

كلمة

-

كلمة

-

عبارة

-

عبارة

-

لقد عرف التصور عدة تعريفات [89] ، أكثرها تجريدا تعريف (بوتيي) الذي أعطاه اسم "المقوم المجرد" (Noème). وهو عنده دليل سابق على كل أشكال التمفصلات اللغوية، وذو صبغة كونية، لأن المقصود به هو تمثيل ذهني ومجرد لموضوع ما. وباستثناء هذا التعريف الذي يجعله بدئيا وسابقا على تخارج كل اللغات، (أي من نظام الأولانية المرتبطة باللسان، كما سبق تحديد ذلك)، فإن بقية التعريفات تجد مكانها بشكل أو بآخر ضمن خطاطة راستيي السابقة. تلك الخطاطة التي تجعل التصور محايثا للكلمة المنعزلة، ومماثلا من حيث الوظيفة للمؤول البورسي.

أما القضية فتحايث، في المستوى اللغوي، العبارات التي هي تركيب متميز لمجموعة من الكلمات. أما في المستوى التصوري، فهي عبارة عن تركيب فريد لمجموع تصورات كلمات العبارة. وبذلك تماثل، من حيث الوظيفة، السياق الدينامي عند بورس. ومن هنا يتجلى الإحراج المنطقي الذي يواجه ذلك التحديد، ذلك أن المؤول الذي هو مكون أساسي داخلي لكل دليل - بغض النظر عن وضعه المقولاتي - مختلف عن السياق، الذي هو بالضرورة مفعول منحل عن المؤولات. وإذن فإن وضعهما (التصور والقضية) المقولاتي مختلف بالضرورة، حتى لو نُظر إليهما بشكل مجرد جدا:

فالتصور يتماثل، في تلك الخطاطة، مع المدلول بمعناه التواصلي (أي قوة تأشيرية موسعة)، أو مع المؤول بمعناه البورسي. ومعنى ذلك أنه قد أدرك انطلاقا من وضعه في اللغة (وفق تحديد دي سوسير لها). وإذن فالتصور هنا، هو دليل - قانون لرمز حملي.

بينما القضية، التي هي كوكبة من التصورات، لا يمكن أن تكون تبعا لدو سوسير، إلا كلاما. وإذا كانت كذلك فهي تبعا لبورس، من نظام الثانيانية، لأنها ليست سوى تحيين وجودي منحل لتصورات ثالثانية. وبهذا يتضح أن وضع التصور والقضية في نفس المستوى، ينضوي على خلط بين مستويين: مستوى الربط الأولي، ومستوى الربط الثانوي، وعلى خلط بين سننين متمايزين: سنن ذهني خالص يضطلع بوظيفة ربط العلاقة بين اللغة والعالم (التصور)، وسنن لغوي محين يقوم بوظيفة ربط العلاقة بين الملفوظات - ملفوظات ذات مُعينة - وبين العالم (القضية).

وبالنظر إلى هذه الخطاطة في مستوى كونها مجردة وعامة - أي بوصفها تستجيب لـ/وتنسحب على/كل اللغات - فإن مجموعة من مظاهر الاختلال تبدو ماثلة بجلاء: فبما أن اللغات مختلفة، فإن شكل الإدراك المحايث لإنتاجها الأولي أو التعاقبي مختلف، وكذلك الأمر بالنسبة لشكل تمفصلات أدلتها. إذ لا وجود لتماثل أو تطابق كلي، في لغتين مختلفتين، بين تصورين لنفس الشيء أو لنفس حالة الأشياء: فـ/القمر... La lune /مثلا، وإن كان له نفس (المرجع العياني Beudeting) [90] بتعبير فريجه، فليس له نفس التصور. ففي العربية مثلا، يشمل تصوره كل ما هو ثقافي، سواء تعلق الأمر بمؤشرات عقائدية) وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ (أو زمنية (فسحة الشهر) أو دينية إلخ... ولا يمكن لكل هذه المؤشرات التي هي مجموع المقومات اللازمة والتابعة، أن توجد في تصور القمر في لغة أخرى. ومعنى هذا أن التصور نفسه، ليس في مستوى الأولانية إلا مقوما مجردا،

يماثل المرجع العياني عند فريجه. ولكنه حالما يتخارج بوصفه شكلا للإدراك، (أي تمثيلا ذهنيا متكاملا) انطلاقا من قيود لغوية خاضعة لشروط متكلميها، فإنه يصبح دليلا مفردا ثانيانيا محاقبا للحظة التخارج المرحلية؛ ثم بعد ذلك - ووفق سيرورة التمثيل الموضحة سابقا - يصبح سننا فوقيا، أي جزءا من الموسوعة الحصرية... وبذلك يتضح أن التصور لا يكون مُعَيِّناً للشيء - أو لحالة الأشياء - ولكنه يكون مُعَيِّناً لحالة إدراك الشيء.

كما أن كوكبة التصورات المعطاة في خطاطة راستيي تحت اسم "قضية" هي، في الواقع، من نظام الثانيانية، لأن اعتبارها من نظام الثالثانية بناء على الزعم بأنها تقوم بالربط المباشر بين العبارة وحالة الأشياء، ليس إلا معتقدا رسخه بعض الدلاليين الذين انطلقوا من التقسيم الثلاثي الأرسطي، الذي يؤدي إلى جعل الدلائلية اللسانية تحت لواء الأنطولوجيا. وذلك لأنه لا يمكن ربط الكلمات بالعالم إلا عن طريق التصورات. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن كل الدلائليات التي تُحكم القوة الذهنية (التصورات، الخطاطات، الطرازات...) [91] . وقد تنبه بعض الدلاليين إلى ذلك فقالوا بعدم "وجود لغتين متماثلتين، بشكل كاف، حتى نستطيع اعتبارهما يمثلان نفس الواقعة الاجتماعية. فالعوالم التي تعيشها مختلف المجتمعات ليست تحقيقا لنفس العالم الذي قد تَبَدَّى في أشكال طقوسية مختلفة، بل هي عوالم متمايزة [92] .

وهكذا يمكن أن نستنتج أن التصور هو رابط ينتمي إلى اللغة، لنستنتج من ثمة أن دلالته تختلف عن دلالة نظيره النسبي في لغة أخرى. ويتضح ذلك أكثر في فعل الترجمة، الذي يقتضي، من أجل الحفاظ على المعنى، إعادة كل تصور يراد ترجمته إلى مستوى المقوم المجرد الذي يناسبه في اللغة - الهدف، حتى نتبين شكل تخارجه الأول، الذي من خلاله نتبين أشكال تخارجاته الثانوية اللاحقة. وغالبا ما يقتضي ذلك، إضافة جزء أو أجزاء من مقومات مجردة أخرى إلى الكلمة المترجم إليها، حتى يتم إشباع المعنى. فقصيدة محمد الكنوني (قصائد إلى ذاكرة من رماد) التي حللها الأستاذ محمد مفتاح [93] . مثلا، لو ترجمت إلى لغة أخرى، وحللت من قبل سيميائي آخر يجهل اللغة والثقافة العربيين، لن يستطيع حتما، وهو يحلل دليل (الأعلام) مثلا، الوصول إلى ما وصل إليه الأستاذ مفتاح، بل لن يستطيع الوصول إلى ما وصل إليه المحلل المغربي، حتى لو افترضنا درايته بالثقافة العربية، لأن بعد الدال (الدليل المادي المُظْهَرِ) المجسد لذلك التصور في اللغة المترجم إليها، سيفرض على الأقل تميزا ما...

وهكذا يمكن القول، إن مضمون تلك الخطاطة مؤسس على خطأ الاعتقاد في كون التصورات هي روابط مباشرة بين اللغة والعالم، بينما هي في واقع الأمر روابط بين اللغة وشكل إدراك العالم. وذلك لأن العالم غير قابل لأن يدرك بشكل مباشر، ولأن اللغة ليست إلا توصيفا وتقطيعا لهذا العالم. مثلما هو مؤسس على خطأ الاعتقاد بكون الموضوعات وحالات الأشياء، هي كيانات خارجية متصلة بالحقيقة اليومية. وهو الخطأ الذي ينتصب حاجزا أمام الإدراك الأمثل للتمثيل، ومن ثمة أمام إنتاج الدلالة والمعنى...

وعيا بكل ذلك، يصبح من اللازم إذن، تعديل كل تلك المصطلحات، وذلك عن طريق إخضاعها لقانون الثالثانية المقولاتي:

ولما كان تحقيق المبتغى السابق يستدعي إعادة تحديدها، فسيتم اعتبار الموضوعات وحالات الأشياء، نتائج لسيرورة ما، تماما كما ذهب إلى ذلك كورديدا: «حالة الأشياء هي نوعا ما (سكان) هذا العالم الثالث، بين الواقعية المعمورة بالأشياء، والواقعية اللغوية أو الخطابية المعمورة بالأسماء والملفوظات» [94] . إنها إذن ليست واقعا خارجيا ما، مادام الواقع الخارجي موسط وغير قابل لأن يدرك في ماديته الخالصة، بل هي فقط، نتيجة إدراك الواقع انطلاقا من سيرورة تساهم فيها الفعالية اللغوية والمرجعية [95] . وإذن فهي من نظام الثانيانية المنحلة عن الثالثانية التي تشكلها في هذا المستوى البنية التصورية. أما التصور فثالثاني، لأنه يقوم بوظيفة الربط، ولا يكون أولانيا إلا إذا اعتبر مقوما مجردا، كما هو الأمر مع تعريف بوتيي الذي يتماثل التصور بموجبه مع الشيء الواقعي - مجردا كان أو محسوسا - قبل أن يؤطر ضمن مقولات الفكر واللغة.

لكن تجب الإشارة إلى أن عملية إعادة تحديد تلك المصطلحات من أجل تشغيلها ضمن الجهاز التحليل المقترح، قد تم من خلال تجريد قواعد الفكر وفصلها عن قواعد اللغة. إلا أنه كان تجريدا منهجيا محضا مفروضا، لأن عمليات المرور من المقومات المجردة (بوصفها بدئيات) إلى التصورات والبنية التصورية (بوصفها ضروريات ثالثانية) ثم إلى حالات الأشياء (بوصفها تحيينات وجودية منحلة)، لا يمكن أن تتم إلا بواسطة اللغة التي مثلما تضم كل هذه العمليات المحايثة لها، تستوعب شروط التواصل المرتبطة بالمرجعية، ذلك أن كل شيء إلا ينجز داخل الكلمة نفسها. وهذا بالضبط ما ستتم محاولة تحديده بتفصيل أكثر:

1-5-2-1 جدل العالم/الفكر/اللغة:

إن التحليلات السابقة، التي ركزت على إعادة تعريف المصطلحات التي يمكن توظيفها إجرائيا في تحليل النصوص الروائية، هي في الواقع، تمهيد لمحاولة إعادة تحديد العلاقات القائمة بين الثلاثية العامة المتحكمة في إنتاجها، والتي هي ثلاثية (العالم والفكر واللغة).

إن هذه الثلاثية، مثل غيرها من الثلاثيات، يلحقها إذا ما جزئت إلى ثنائيات، نفس الخلل الذي لوحظ بخصوص المصطلحات الجزئية السابقة. ولتأكيد ذلك، ستتم محاولة توضيح إحراجات دراسة الثنائيات الممكنة لهذه الثلاثية، والتي هي (العالم/اللغة) (العالم/الفكر) (الفكر/اللغة):

فإذا تأملنا ثنائية (العالم /اللغة) فسنكتشف أن التحليل سينجز بناء على كتلتين جامدتين: فالعالم في ذاته، ليس إلا مظهرا ماديا سديميا في غياب الفكر الذي يُقَطِّعُهُ ويمفصله تصوريا، أما اللغة بوصفها نظاما ضروريا وثالثانيا، ستصبح مجرد أشياء فيزيائية دالة دلالة قانونية وحسب. إن العطب إذن، كامن أولا، في تجاوز القدرة التي أنتجت تلك اللغة: وهي سيرورة الفكر؛ وثانيا، في تجاوز القدرة التي قطَّعت العالم: وهي الفكر أيضا؛ ثم ثالثا، في كيفية تفسير تعبير اللغة عن العالم وفي كيفية تمظهر هذا الأخير عبرها في مستوى الثانيانية المرتبط بالتحيين التواصلي والدلالي والمعنوي.

إن كل تلك العمليات لا تنجز بناء على وعي العالم أو بناء على توسيط اللغة، ولكن بفضل الفكر الذي يحول بفضل قدرته - الواضحة أو الغامضة - العالم ومظاهره إلى المعاني المجسدة في التصورات التي لا تتمظهر إلا بواسطة اللغة. وكذلك لا تستطيع اللغة أن تقطع العالم وأن تمفصل جزئياته لتصير بفضل ذلك مرجعا للثانيانية التواصلية (الكلام)، إلا بفضل إدراك يحايث تنقيلها لما هو طبيعي - حسيا كان أو مجردا - إلى تعبير رمزي. وهذه الآلية المحايثة هي آلية فكرية. وإذن لا يمكن أبدا دراسة هذه الثنائية إلا بإدماج الحد الثالث (الفكر).

أما الثنائية الثانية (العالم/الفكر) فتبدو، منذ البداية، مستحيلة ما لم توجد اللغة. وذلك لأن غيابها يحيل العالم إلى سديم والفكر إلى كتلة عديمة الشكل - كما لاحظ ذلك كل فلاسفة اللغة -. وإذا كان قد وجد من يعتقدون بوجود "لغة العالم" وهي اللغة الشيئية [96] ، فإنهم قد شكلوا اعتقادهم بناء على استعارة النظام اللغوي القائم، وإضفائه على نظام العالم المحكوم أصلا بالفكر واللغة. فمكان اللغة الشيئية الحقيقي - إذا سلمنا بوجودها - لا يتجاوز الأولانية المرتبطة بحس التواصل [97] .

ونفس الشيء تقريبا، يقال عن الثنائية الأخيرة: (الفكر/اللغة) التي تبدو

مستحيلة أيضا ما لم تعضد بالحد الثالث (العالم). أولا، لأن العالم بوصفه الموجود الأول السابق على الفكر واللغة (الإنسانيين)، يشرط فعل وعي الإنسان بالعالم، وعيه قبل ذلك بذاته وبقدراته... وذلك لأن الإنسان نفسه ليس سوى جزء غير منفصل عن هذا العالم [98] وثانيا، لأن الفكر المجسد في اللغة لا يمكن أن يكون كلية عارفة خارج الموضوع. والموضوع مهما كان فهو جزء من العالم. وهكذا يتبين أن اللغة لم توجد إلا بوصفها تمييزا وإظهارا لأفعال فكرية، وأن الفكر لم يفعل إلا تأسيسا على العالم، وأن العالم غير موجود بوصفه موضوعا للوعي إلا بفضل الفكر واللغة. وإذن، يبدو من غير المعقول الفصل بين عناصر هذا الثالوث، لأن استحضار الواحد - في أي مستوى مقولاتي - هو استحضار للثلاثة.

بعد التعليلات النظرية السابقة، لا بد - وفاء لاستراتيجية موضوع الكتاب - من تقديم أمثلة ملموسة تدعم وجاهة مضمون الفكرة النظرية السابقة، التي تمثلت في القول إن اللغة تُعَيِّنُ الواقع في نفس الوقت الذي تعين فيه الفكر المحدد لهذا الواقع. ولما كان القول السابق يبدو أكثر وضوحا حين يُرى في ضوء الكلمة المعزولة [99] ، فسيتم الاكتفاء بمستوى الكلمة من أجل إنجاز هذا التوضيح:

إن الكلمة هي في نفس الوقت، جزء من اللغة بما هي مادة فيزيائية رمزية؛ وجزء من الفكر لأنها بالنظر إلى رمزيتها هي فكرة؛ وجزء من العالم، لأنها بوصفها تمثيلا لفكرة فهي تمثيل لفكرة عن جزء من العالم (ولا يهم إن كان هذا الجزء حقيقيا أو متخيلا). ومن هنا، ندرك أنه لم يكن من قبيل الصدفة أن نظر بورس إلى الدليل (أي دليل كان) بوصفه سيرورة ثلاثية تتألف من ممثل وموضوع ومؤول [100] . وبتبسيط شديد، فإن الدليل اللغوي أو غيره - كما وضح بورس جيدا [101] -، لا يمكن أن يعتبر دليلا فعليا إلا إذا عبر عن حالة عالم محددة بفضل حالة وعي: ومثال ذلك - بالنسبة للدليل الحاضر تحت الشكل اللغوي - كلمة "نسبلقية" المختلقة سابقا، فهي ليست دليلا تاما لأنها بدون مؤول، أي أنها غير مرتبطة بحالة فكر تربطها بحالة عالم ما. أما بالنسبة للدليل المادي المحض، أي الدليل المرتبط بالعالم دون أن يكون قد حدد لغويا، فمثاله كل دليل مُمَثَّلٍ بشيء طبيعي، يدركه الإنسان، لكنه مع ذلك، لا يستطيع لا تسميته ولا ربطه بتصور ما. ومن ثمة، فهو أيضا دليل غير مكتمل، لأنه وإن كان معبرا عن حالة عالم مجهولة، فإنه لم يتحول بعد إلى حالة فكر حتى يتسنى ضبطه بفضل كلمة لغوية، ولذلك فإن تحويله إلى موضوع

للتواصل، قبل أن يصبح عنصرا من عناصر مقولتي الفكر واللغة، يكون أمرا مستحيلا [102] . ونفس الشيء يقال عن الدليل الفكري المجرد: فالفكرة المجردة التي قد تحضر في الذهن، والتي مع ذلك تبدو لنا أكبر من أي دليل لغوي أو تصور عقلي، وربما أكبر من أي تركيب لغوي أو تصوري، فإنها تكون في واقع الأمر دليلا غير مكتمل، أو دليلا أولانيا محضا لم يؤطر بعد لغويا لكي يناسب حالة عالم ما.

وهكذا رغم كون هذا الفصل قد مضى خطوات باتجاه تحديد الآليات التمثيلية قبل النصية، الممهدة لتحديد آليات إنتاج النصوص، فإن ما تحقق لحد الآن - سواء تعلق بتحديد المقولات الفانرسكوبية بوصفها خلفية لسيميائيات بورس، أو تعلق بإعادة تحديد وتوزيع المصطلحات المرتبطة بالتمثيل في معناه العام - لا يتجاوز حدود رسم الخلفية التي ستتحكم في التحديد اللاحق لآليات إنتاج النص الروائي. فإذا كان قد توضح، لحد الآن، عدم الاستناد إلى التصور البنيوي المتأصل في الفكر السوسيري، فإن العديد من القضايا الأساسية لم توضح بعد، ومن بين أهمها خصوصيات الجدل المترتب عن تعالقات المقولات إجرائيا، سواء على المستوى التعاقبي أو التزامني، أو على مستوى ما تفرزه من خلفية ذريعية وتداولية [103] ، تتجاوز قيود البنيوية وآفاقها.

إن ما يتوجب توضيحه في الفقرة اللاحقة، يتطلب العمل على ربط نسق التدلال البورسي بالمقولات الأساسية المتحكمة في شكله وشكل تفعيله الإجرائي. وهي المقولات التي تعتبر الاستمرارية والواقعية - كما وضح جل المهتمين بفلسفته - من بين أهمها:

6-2-1 الخلفية الذريعية والتداولية لسيميائيات بورس:

بما أن عدة قضايا جزئية مرتبطة بالذريعيات والتداوليات ستعالج لاحقا، فسيتم الاكتفاء هنا، بالإشارة إلى مبادئها العامة، مع تدعيمها بأمثلة عامة. وسيتم البدء بالمبدأ الأساسي المؤطر لإجرائية سيميائياته، وهو السيرورة الاستمرارية:

إن الاستمرارية غالبا ما تعبر عن الشكل المنفتح لتطور التمثيل، بوصفه كلية ضامة للثالوث العام السابق (اللغة والعالم والفكر). وترتبط الاستمرارية بتقاطع المعرفة والتعرف كما حددهما بورس [104] . إن المعرفة بالدليل المجرد - سواء كان شيئا أو ظاهرة - تفرض ربطه بمستوى الثالثانية، لأنه يعتبر في ذلك المستوى المجرد (مستوى اللغة بالمعنى السوسيري) ضروريا، بينما يعتبر تحقيقه وجوديا في سياق تواصلي تحيينا له،

أي نسخة متعينة منه، وذلك لأن ما يجعل التوصل بفضل الدليل ممكنا وبسيطا، هو الإدراك المرتبط بالمعرفة المسبقة به؛ أما التَّعَرُّفُ فهو سيرورة معقدة، تنطلق مما هو بسيط، ثم تتدرج إلى ما هو معقد. إنه بشكل أكثر وضوحا، سيرورة تبدأ مع نوع من الحدس، لترسو عند المعقول الذي يستطيع الصمود - على الأقل مرحليا - في وجه النزعات التفنيدية. ولا يرتبط التعرف فقط بالأدلة غير المكتملة، التي يحاول الفرد تحويلها - عن طريقه - إلى أدلة مكتملة؛ بل يمكنه أن يرتبط في حالات عديدة أيضا بالأدلة الضرورية التي عادة ما ندركها بسهولة بفضل المعرفة المسبقة بها. ومن أمثلة ذلك اكتشاف خلل ما في الأبعاد التمثيلية لدليل ما، سواء عن طريق بروز حجج تفنده واقعيا، أو بفضل تحليل ممارسي (لمفكر أو منظر أو عالم ما...)، أو فقط بفضل إدراك شعبي (بادي الرأي)... إلخ. ومن البديهي أن كل اكتشاف، إلا ويبث بشكل جوهري في واقعية الأدلة المعينة لأشكال وجوده السابقة، ثم في واقعية الأدلة المتعالقة معها. إنه باختصار يعرض الأدلة لفعل التقويض والتبديل... ولا يلحق التعرف نوعا من الأدلة دون أخرى، بل يلحق كل الأدلة. إذ لا فرق معه، إن كانت أدلة كونية مثل شكل الأرض أو مصير الإنسان بعد الموت...، أو كانت أدلة عادية سرعان ما تتخلى عنها المجموعة المتكلمة لتبدلها بأدلة جديدة تعيد تمثيل نفس الموضوع بناء على تمثل جديد...

ومن أجل توضيح التعرف وعلاقته الاستمرارية، يكفي التمثيل بالتحول الذي لحق الدليل العام (شكل الأرض):

إن دليل (شكل الأرض)، الذي كان قبل أن يستطيع الإنسان إدراكه، يحتوي بوصفه ممكنا أولانيا، على كل إمكانيات الأشكال المدركة من قبل هذا الإنسان، أي كان قابلا لكل الإمكانيات المرتبطة بمعرفته المسبقة حول الأشكال. ولما أدرك الإنسان أول مرة، أن شكل الأرض منبسط، عن طريق حدس أو تجربة ما، وقع تخارج هذا الدليل من الممكن إلى الوجود، وأصبح، خلال الزمن الفاصل بين تخارجه الأول وسيادته بوصفه قانونا، منتميا للثانيانية التحقيقية. ثم حين أصبح أخيرا قوة مفروضة، تحول إلى دليل مُحَدِّدٍ لتصور قائم ومتوارث ومقاوم لكل نزعة تفنيدية تبث في واقعية تمثيليته للدليل الفعلي (شكل الأرض). ومن ثمة أصبح في كل تجربة تواصلية دليلا مفردا منحلا عن قانونه. لكنه سيعدل مع أول من اكتشف كروية الأرض (أمريكو أو غيره). وبديهي أن ذلك الاكتشاف لم يكن سوى نتيجة لسيرورة تبدأ أولا من شعور المكتشف الأول بعدم مطابقة الدليل

السابق لشكل الدليل الفعلي. ويفرض مثل هذا الشعور، من أجل تشييد دليل آخر ملائم، تهديم مسار السيرورة السابقة برمتها، والانطلاق من المراحل الأولية للإدراك والتمثيل. وذلك لأن الشعور بعدم المطابقة، يتلازم ضرورة مع الشعور بكون الوعي الأولي المؤسس لمسار السيرورة السابقة، قد بني إدراكه الأولي على خطأ. وهكذا يتم التعديل انطلاقا من الإدراك الأولي، حيث يقوم المدرك بانتقاء الدليل من خزان الممكنات... وبالنسبة للمثال السابق، لقد قام المدرك في المرحلة الثانية بانتقاء الشكل الملائم من بين الأشكال الأولانية المناسبة، ثم قام بعد ذلك بإنجاز عملية التخارج الأولى (الأرض كروية) وقد شكلت لحظة تحيينه لهذا التخارج الجديد لحظة الثانيانية التحقيقية. ثم بعد أن قبل هذا الدليل الجديد، وبعد أن أفرز مقاومة كبيرة لكل المحاولات التفنيذية، أصبح ضروريا ومتوارثا... ومن ثمة حل مكان الدليل السابق الذي أضحى متواريا ودالا على دليل تاريخي معبر عن تصور محدد لوعي متجاوز... وتحكم نفس هذه السيرورة كل أنواع الأدلة، سواء كانت كونية أو نظرية أو حتى عادية، لأنه لا شيء يثبت والكل في تحول، ولا يقطن المتناهي إلا في اللامتناهي.

وترتبط الاستمرارية بالواقعية. والواقعية عند بورس، مخالفة لتلك التي تقول بها المدرسة الاسمانية أو التجريبية، لأنها، بالنسبة له، تعني الارتباط بشكل الفعل الواقعي وفق حضوره في الوعي، وليس وفق المثول السطحي المباشر. فالواقعية هي كيفية تعين الظواهر من خلال معطيات الوعي - أي كيفية تعينها في المرجع وفق معناه المحدد سابقا -. إنها إذن، هي العودة إلى المرجع من أجل تفسير التحيينات. ولتوضيحها فلأخذ مثالا عاما، وليكن أيضا مرتبطا بالمسار الاستمراري، الذي من طبيعته إرساء مراجع جزئية ومرحلية، تعبر في ذاتها عن الواقعية:

إن وعي كوبيرنك مثلا، بدوران الأرض حول نفسها وحول الشمس التي تدور حول نفسها وحسب، هو في نفس اللحظة تقويض للوعي العام المرتبط بالمعطى المعرفي آنذاك، والذي يقول بكون الأرض مركزا للكون. وبديهي أن ذلك المعطى قد شكل مرجعا لجملة من التصورات والأفكار والعقائد والنظريات، التي من جهة علاقتها بهذا المرجع، تعتبر واقعية... لكن الثبات المرحلي لتعديل كوبيرنك الخاص بدليل مركز الكون - والذي لا يزال قائما لحد الآن - قد عدل المرجع الخاص بهذا الدليل، وأفرز واقعية جديدة [105] . وهكذا يتضح بالنظر إلى ما قام به كوبيرنك، أن المعنى الذي يمنح هنا للواقعية عند بورس ليس قائما على التجربة، ولكنه قائم

فقط على تمثل ما، وهو تمثل ذهني ممارسي للكيفية المثلى لوجود العالم منظما تنظيما دقيقا. وقد نتج عن هذا التمثل اعتبار الشمس مركزا.

وهكذا يتضح ألا علاقة للواقعية بالحقيقة، لأنه، كما يؤكد بورس، لا يمكن إدراك الشيء في ذاته، بل يمكن إدراكه في واقعيته التي هي ما هو حاضر في وعينا حوله. وبذلك يتضح أن واقعية بورس تتجاوز أشكال الواقعية المبسطة كما هي عند الاسمانيين والتجريبيين [106] .

إذا كان قد تم توضيح أهمية الاستمرارية والواقعية في تشكيل البعد الذريعي والتداولي لسيميائياته [107] ، فلا بد لكي تكتمل الصورة، من رؤية كيفية تحكمهما في جميع حالات إنتاج وتلقي الأدلة، وكيفية تأثيرهما الحاسم على جميع العمليات التواصلية:

لا تتصل الاستمرارية بسيرورة الإنتاج الأولي للأدلة، أو بسيرورة إعادة الإنتاج بعد التقويض فقط، بل تتصل بكل أشكال التواصل بما فيه التواصل العادي اليومي، والذي من شأنه أن يتم انطلاقا من تحيين ذهني لأدلة تنتمي لأنساق تواصلية مختلفة، من حيث السنن والقناة والأنواع السننية الفرعية [108] ، بفضل كونها آلية تتم داخل الوعي الذي هو المركز الأساسي المسؤول عن أشكال إظهار المظاهر المادية للتواصل: ذلك أن الوعي بسبب كونه 1- لا يمفصل نشاطاته الإظهارية إلا وفق سُنَنٍ محددة، ثم بفضل 2- كون تلك السنن تعيش داخله متساوية لأنها - في الذهن - عبارة عن ترجمات أو مؤولات لبعضها البعض. ويتضح ذلك في فعل كون الذهن، غالبا ما يعمد إلى مناوبتها وتداخلها في نفس العملية التواصلية: إذ لا مانع من أن يكون الدليل - المصدر، في تجربة تواصلية ما، دليلا لغويا؛ ومع ذلك قد يحل محله في الذهن دليل آخر غير لغوي، ثم يمثل هذا الدليل إظهاريا وفق دليل ينتمي/أو أدلة تنتمي/إلى نسق ثالث مغاير: فإذا كان الدليل - المصدر في تجربة تواصلية ما، هو كلمة نابية مثلا، فقد يكون الدليل الجديد المؤول لها إظهاريا من قبل الشريك التخاطبي، هو صفعة قوية أو لكمة... أو إشارة حركية مسننة اجتماعيا... إلخ؛ وقد يولد هذا الدليل الجديد لدى الشريك الأول مؤولا آخر، قد يكون لغويا أو غير لغوي وهكذا... ويوضح هذا المثال العادي جدا، جزءا من معنى الاستمرارية والواقعية، ومن ثمة يؤكد ما سبق قوله عن فلسفة بورس الذريعية التداولية بخصوص كونها قادرة على التأطير النظري لكل الأدلة. والواقع أن تلك القدرة تتجلى أكثر في تحديده للتدلال والدليل:

2 - مفهوم الدليل

تفيد التحديدات التي أعطيت للدليل، من قبل الاتجاهات السيميائية المعاصرة، أنه مفهوم ملتبس. فقد تلقى عدة تعريفات مختلفة [109] باختلاف الحقول المعرفية التي ظهر فيها، الشيء الذي جعله ملتبسا وإشكاليا. ويشكل هذا الالتباس عائقا، يحول دون وضوح المفهوم وثباته، ومن ثمة يحول حتى دون الفهم العادي له. ولا يقتصر هذا الالتباس على الكتابات العربية المعاصرة، التي غالبا ما تكتفي بترجمة المفاهيم، بل يتحقق أيضا في الكتابات الغربية نفسها... وهكذا، انطلاقا من وعي هذا الوضع الإشكالي، ستتأسس قراءة مفهوم الدليل عند بورس، على قراءة مفهوم الدليل في أهم النظريات السيميائية التي أثرت في نظريات تحليل الخطاب:

2-1 مفهوم الدليل عند سيميائيي الدلالة:

يرتبط تصور هؤلاء - على اختلافهم - بتصور دو سوسير، الذي حدد الدليل بوصفه وحدة مؤلفة من دال ومدلول مترابطين وفق علاقة اعتباطية [110] . وبديهي أن دو سوسير، قد اقتصر في تحديده للدليل على مستوى اللغة فقط، الشيء الذي جعل تحديده متعاليا عن الكلام ومتجاوزا للمرجع. ولذلك اعتبر تحديدا مجردا. وقد كان دو سوسير واعيا بحدود تحديده، والبينة على ذلك أنه كف عن استعماله له حين تجاوز مستوى اللفظ المنعزل إلى مستوى العبارة، حيث لم يعد مع هذه الأخيرة يتكلم عن دال ومدلول، بل أصبح يتحدث عن المحور المركبي والمحور الاستبدالي [111] .

إن ما يستنتج من هذا التحويل، هو صعوبة الحديث عن الدال والمدلول بمعناهما الدقيق، كلما تعلق الأمر بالعبارة. لأن الدال حين يتحول إلى مُرَكَّبٍ، فإن المدلول ينفلت من التحديد السابق، إذ لا يعود الترابط نفسيا وحسب، ولا تعود العلاقة اعتباطية بل تصبح مؤسسة على تعالق مغاير يشترط طبيعة التعالق بين كل المكونات اللسانية... وهو الشيء الذي يقود إلى القول بأن تحديده ليس سوى إطار لتحديد اللغة بوصفها بنية من العلاقات القائمة على القيم الخلافية. وتأسيسا على هذا، فإنه حالما يكون المرء أمام ما فوق الدليل (عبارة... نص...) يصعب عليه الكلام عن الدليل وفق ذلك التحديد، لأنه، أولا وقبل كل شيء، يكون في مستوى مغاير لمستوى معالجة دو سوسير للدليل [112] . ورغم ذلك فقد حاول سيميائيو الدلالة، تنقيل هذا التحديد (الثالثاني) إلى المستوى التحييني (الثانياني) دون مراعاة الانتقال من مستوى مقولاتي إلى آخر مخالف له

جذريا. وهكذا تجدهم يتحدثون عن مختلف مظاهر التحققات الكلامية (عبارات... مقاطع... نصوص...) بوصفها أدلة تقبل نفس التفكيك الذي يقبله الدليل اللغوي المجرد.

ويعتبر (يالمسليف) من بين أهم من انتبه بشكل دقيق، وهو يطور التحديد السوسيري، إلى قضية العلاقة - وهي ذات صلة بالقيمة - التي زعزعت في نفس الوقت الثقة في إسقاط الترابط المحدد من قبل دو سوسير على الأدلة الكلامية، ومنحت تعريفه شكل السيرورة الثلاثية (عبارة ومحتوى وعلاقة). لكنها مع ذلك ظلت مخالفة للسيرورة الثلاثية عند بورس، لأنه لم يستند إلى المنطق البورسي، بل استند إلى التصورات السوسيرية التي عمل على تعديلها لكي تلائم الموضوع الجديد، الذي لم يعد الدليل المجرد اللغوي بل أصبح الدليل المحين وجوديا، والذي من سماته عدم ترابط داله بمدلوله عموديا، إلا بفضل وجود علاقة. ولا تكون هذه العلاقة الممكنة بالضرورة قانونية، ولكنها تكون بالضرورة تأشيرية [113] .

وبما أن تصور يالمسليف يشكل المرجعية الأساسية لسيميائية النص، فسيتم التركيز عليه أكثر، وذلك بغية إدراك كيف تم تطويع تحديد الدليل من كونه يحدد فقط اللفظة اللغوية، إلى كونه يحدد كل نص محين:

إن اهتمامه بالعلاقة - كما سبقت الإشارة - كان نتيجة للموضوع الجديد: ما فوق الدليل، الذي لا يكون إلا خاضعا لنسق الكلام. ولذلك تمت دعوة الدليل الذي اهتم به بالدليل الدلائلي [114] وقد فرض عليه هذا التعديل إضافة ثنائية جديدة إلى ثنائية سوسير الأصلية. وقد تمثلت في ثنائية الشكل والمادة. وبذلك، أصبحنا أمام أربعة حدود: هي مادة المحتوى وشكل المحتوى ومادة التعبير وشكل التعبير [115] :

تتصل مادة التعبير بما تقتطعه كل لغة من الأصوات الممكنة، وفق ما يلائم شكلها. وتعني المادة وجود قاسم مشترك بين كل اللغات [116] . لكن هذه المادة لا قيمة لها بالنسبة لكل لغة على حدة، إلا باستحضار الشكل. وشكل العبارة مماثل للدال عند دو سوسير، لكن لا علاقة له بوصف المخارج والصفات، بل بالفونيمات الفارغة من الدلالة (والشكل طبعا أهم من المادة). أما مادة المحتوى، فهي المظهر الخاص بكل ما هو فيزيائي، لأنه نوع من الرؤية الشاملة لكل ما هو موجود في وعينا. وهي أيضا خاصية متشاركة بين كل الفئات المتكلمة. ولذلك فإن المقصود عنده بالمادة، هو شكل تحليل كل لغة من اللغات لتلك الرؤية المتشاركة. وإذا كانت مادة المحتوى تقبل التمفصل إلى فونيمات (مقومات) مثل [+ كائن + حي

+...]؛ فإن شكل المحتوى، هو الذي يساعد على التمييز بين دليل وغيره من الأدلة التي تنتمي لنفس الحقل المفهومي، وذلك لأن الشكل ليس شيئا آخر غير العلاقة القائمة بين دليل وآخر داخل نفس النسق اللغوي. وهذه العلاقة إما استبدالية أو مركبية.

وباختصار، فإن مادة التعبير تتشكل من المادة الصوتية المنطوقة غير الوظيفية، أي من المادة التي تشكل موضوع علم الأصوات (الفونيتيك وليس الفونولوجيا). أما شكل التعبير فمكون من القواعد الاستبدالية والمركبية. وتتشكل مادة المحتوى من المظاهر العاطفية والإيديولوجية والمعنوية للمدلول، أما شكل المحتوى فَيُحَدَّدُ، باعتباره تنظيما صوريا بين المدلولات، بواسطة غياب أو حضور سمة دلالية ما.

إن ما يلاحظ بخصوص إضافة يالمسيلف، هو استفادته من الإمكانات الغنية التي أتاحها مفهوم القيمة السوسيري؛ وذلك بفضل نظره إليه في مستويي التعبير والمحتوى، سواء تعلق الأمر باللغة الواحدة في علاقتها ببقية اللغات، أو تعلق الأمر فقط بالدليل الواحد في علاقته ببقية أدلة النسق الذي ينتمي إليه [117] .

من الواضح أنه لم يكن لهذا التطوير أن يوجد، ما لم ينظر إلى اللغات في علاقتها بالفكر والعالم، وإلى الأدلة بوصفها تحقيقا لفكرة مرتبطة بحالة عالم. ومن الواضح أيضا أنه قد ركز بشكل خاص على مستوى خضوعها للتجارب التواصلية المرتبطة بالكلام (مستوى المقولة الثانيانية). ولعل هذا التركيز هو الذي دفعه إلى تدعيم ثنائية: المحور الاستبدالي/المحور المركبي، بثنائية: التعيين/التضمين.

إذا كان هذا التعريف قد سمح - بفضل تمفصلاته وشموليته - للسيميائيين البنيويين بصياغة أنظمة تحليلية وببناء نظريات نصية، فإنهم لم يولوا الاهتمام اللازم بمصطلحه "ا لاستمراري "، الذي يبدو أنه أهم عنصر بنيوي من عناصر الدليل:

يعين الاستمراري المطلق عند يالمسليف حالات العالم المترابطة والمنسجمة بشكل لامحدود. ويشمل الشكل والمحتوى، اللذين ليسا سوى عنصرين متضامين فيه ومقتطعين منه. وتبرز أهميته خاصة في محايثته لتشكيل الزوج (التعيين/التضمين). إن الاستمراري، بفضل تشكيله لما يشبه مفهوم أساس الدليل [118] عند بورس، ليسمح للذهن - كلما حضر في الوعي دليل ما - بأن يستحضر الاستبدال المناسب لذلك الدليل على مستوى الشكل والمادة وفي علاقتهما بالتعبير والمحتوى [119] . وبالنظر إلى

علاقة الدليل بالتعيين والتضمين والاستمراري، فإنه يلاحظ، مرة أخرى، وجود التفكير الثلاثي المقموع من قبل التفكير الثنائي:

فالدليل ثالثاني، أما التعيين (المعنى التعييني) فهو انحلال له، لأنه مجرد نسخة محينة له، ومن ثمة فهو ثانياني. وأما التضمين (المعنى الإيحائي)، فهو نتاج سيرورة تقتضي ربط الدليل-المصدر بالاستمراري الذي يؤشر عليه، ثم انطلاقا من عناصر هذا الاستمراري يجري توجيه معنى مناسب من بين المعاني المتعددة. وهذا المعنى الموجه هو المعنى الإيحائي. ومن ثمة، فإنه ثانياني أيضا، ولكنه غير منحل مباشرة عن الدليل المجرد، بل مطور عن انحلال كامل [120] ...

وهكذا يكون قد اتضح أن التحديدات البنيوية، تظل بدورها في حاجة - لكي تتضح خلفياتها - إلى الخضوع لآليات التحليل البورسية، ذات البعد الثلاثي. كما تكون قد اتضحت من جهة، الأسباب التي منعت من استناد موضوع هذا الكتاب إلى خلفياتها؛ ومن جهة أخرى، قد اتضحت صوابية قول بورس بعدم كفاية الثنائية وبإمكانية اختزال ما فوق الثلاثة إلى ثلاثة [121] .

أما الذين عالجوا النص بوصفه دليلا، فجعلوا الإظهار الخطي دالا والمضمون مدلولا، فإنهم قد أفرغوا الدليل من معناه السوسيري، وعالجوه بوصفه كلمة محينة (أي كلاما) ترادف النص الذي هو شيء واقعي وحادث ينتمي ليس إلى الثالثانية ولكن إلى الثانيانية. ولعل هذه الحقيقة هي التي تثوي خلف سلسلة الإحراجات المجابهة لتحليلاتهم، والتي ستتم تجلية أهمها:

أ - بما أن العلاقة الرابطة بين حدي الدليل (الدال/المدلول) اعتباطية، فإن معالجة كل ظواهر الكلام (الثانيانية) - والتي من بينها النص - بحدود الدليل تعتبر متناقضة، على الأقل، لأن دال النص ومدلوله يترابطان بفضل علاقات ضرورية، تحكمها قواعد مضبوطة (نحوية... بلاغية... أجناسية...).

ب - يترتب عن الملاحظة الأولى كون الدليل مأخوذا في مستوى اللغة، ينبني مدلوله - مجردا أو محينا - على التصور المترابط نفسيا معه، وهو تصور يكون متشاركا بين كل أفراد المجموعة المتكلمة؛ أما الدليل المعادل للنص، فإن مدلوله، هو نتاج تفاعل أجزاء مدلولات أدلته الفرعية [122] وسيرورة الذات المنتجة أو المتلقية له. الشيء الذي يحيل معناه، أحيانا كثيرة، إلى بنية افتراضية...

ج - يترتب عن الملاحظتين السالفتين، كون دلالة الدليل المجرد، تفرض أن يُؤْخَذُ بعين الاعتبار الدال والمدلول بشكل متزامن ومترابط. بينما لا يكون

من الضروري أبدا أخذهما، بنفس الصفة، حين يتعلق الأمر بالنص بوصفه دليلا متعينا في الوجود؛ أَوَّلاً، لأن المدلول النصي - كما سبقت الملاحظة - هو بشكل ما، توليفة من المدلولات التي تتضام لكي تشكل في النهاية دلالة ما [123] ؛ وثانيا لأن الدال لا يؤخذ في هذا المستوى أبدا في كليته. وقد يكون ذلك راجع بالأساس إلى إدراكنا نفسه. ذلك الإدراك الذي ينحو نحو اختزال الدال في مدلولات مقلصة. ولا أدل على ذلك من طبيعة تشكيلنا للدلالة النصية. تلك الدلالة التي تفرض إغفال ليس مجموعة من الدَّوَال المنعزلة فقط، ولكن إغفال جمل ومقاطع وفقرات بل فصول برمتها... إلخ.

د - يترتب على كل ذلك، أن الدليل اللغوي - الذي يتألف، وفق تحديد يالمسليف، من مجموعة من الصور (figures) - يتحول، وهو يأخذ معنى النص، إلى بنية ضامة لدرجات بنائية جديدة [: من بينها (المقاطع والضمائر والإيطوسات... والمؤشرات الزمنية والتبئير...)]، مثلما يتحول المدلول من تصور ثابت ومجرد إلى حصيلة اختزالية. وهي الحصيلة التي تدعى تبعا للخلفيات الموجهة لتشكيل دلالة النصوص: إما بنية أولية للدلالة (غريماس) أو بنى كبرى (فان ديك) أو بنية دالة (غولدمان)... إلخ.

والواقع أن عددا كبيرا من مظاهر التعبير تندرج عند هؤلاء تحت مادة المحتوى، والعكس صحيح.

إن الملاحظات السابقة لتدفع إلى القول بقصور التحديد البنيوي للدليل، على الرغم من تطوره عند يامسليف ومرونته عند بارت [124] ...

2-2 مفهوم الدليل عند التواصليين:

انطلق التواصليون (برييطو وبويسانس ومونان) من فهم خاص للدليل السوسيري. وقد تمثل أساسا في ارتباطه بالدلالة القصدية بوصفها غايته. وبناء على هذا الفهم فقد حاولوا جعل تلك الدلالة خاضعة لشروط محددة ومقبولة. وقد قادهم ذلك إلى رفض الفهم البنيوي للدليل اللغوي - الذي عادة ما يكون تسمية للفظ المنعزل -. ويمكن توضيح ذلك انطلاقا من ملاحظتين أساسيتين:

أ - الدليل واللفظ: يرى التواصليون أن الدليل، هو فكرة محددة معطاة من قبل إظهار مركب. ومثالها النموذجي هو إشارة المرور التي تتركب، في مستوى الدال، من مجموعة من الأشكال والألوان، والتي بسبب ذلك لا يمكن أن يترجم دالها إلى لغة ما، إلا بفضل تركيب يتألف من مجموعة من الأدلة. وقياسا على طبيعة الدليل هذه، فإنهم يرفضون كون

اللفظ المنعزل جزءا من موضوع الدليل الذي يهتمون به؛ فمن الواجب - وفق تصورهم - لكي نتحدث عن الدليل - في مستوى الممارسة اللغوية - أن نكون أمام مركب ما. ويستنتج من ذلك أنهم لا يقبلون اعتبار الدليل اللغوي دليلا إلا إذا كان مناطا [125] حيث لا يكون المدلول مرتبطا بمكونات العبارة ولكن بتفاعلها، أي بالفكرة الناتجة عنها.

ب - الدليل والدلالة: إنهم حين يتحدثون عن الدليل، يتحدثون في الواقع عن مفعول ذهني مترابط مع علاقة اجتماعية ما. فالدليل دائما، إما مؤشر أو إشارة [126] . وإذن فهو فكرة حاصلة انطلاقا من الدال المؤشر عليها. ويوضح هذا الفهم، أنهم قد استفادوا، وهم يحددون الدليل، من المفهوم الإغريقي، وخاصة من المفهوم الرواقي الذي ميز بين التمثل النفسي والشيء الواقعي (المقيل DiDictum) [127] . وطبعا ليس المدلول هو مفعول الوعي أو مفعول الواقع، بل هو: المقيل. والمقيل لا يظهر إلا خلال سيرورة الدلالة وبكيفية تكاد تكون بديهية.

إن نفس الخلط الذي تمت ملاحظته بخصوص وضع الدليل عند الدلائليين يلحظ هنا: فالدليل يرتبط بشكل أكثر صرامة بمقولة الثانيانية، إذ لا يُنظر إليه إلا بوصفه محينا في الواقع. ويمنع هذا الوضع النظر إلى طبيعة الأصل المجرد للأدلة رغم ما لهذا الأصل من تأثير على معالم المعالجات التحيينية. ولعل غياب هذا الوعي هو الذي جعلهم لا يعترفون بالدليل اللغوي إلا إذا كان فارزا لـ مناط ما، يتساوى بفضله مع الأدلة الأخرى الاصطناعية الموسومة بالبصمات الاجتماعية.

ويبدو أن هذا التحديد الذي منحوه لمفهوم الدليل، قد جعله يميل أكثر إلى معنى البرهان منه إلى معنى الدليل، ولذلك كان بين أقل المفاهيم، التي أعدوها، انسجاما مع تحليل النصوص اللغوية عامة [128] . وتتضح سمة عدم الانسجام المنطقي في مقابلة بسيطة بين الدليل اللغوي وغيره، وأيضا بين المؤشر والإشارة: إنهم حين قصروا معنى الدليل على المناط بوصفه توليفة من الألفاظ اللغوية مثل (كم الساعة؟) ثم اشترطوا، مع ذلك، أن يكون المعنى عبارة عن علاقة اجتماعية متضمنة في هذا الفعل المعنوي العلائقي. ويعني ذلك أنه لا يمكن للدليل السابق، مثلا، أن يعتبر دليلا إلا إذا حقق شروط القصدية المباشرة: (طلب تحديد الوقت في هذه اللحظة من شخص يعرف العربية ويعرف علاقة العقارب بتقطيع الزمن...). وبذلك يكونون قد حصروا دلالة مثل هذا الدليل، الذي يمكنه أن يكون فعلا لغويا - وليس فعلا معنويا علائقيا فقط - يستدعي التعاون: كأن

يكون المعنى هو السأم مثلا... إلخ.

إن كل إنتاج يفترض التعاون إلا ويُحَوِّلُ، تبعا لهم، الدليل اللغوي من إشارة إلى مؤشر. وهو التحويل الذي يقتضي إقصاءه من مجال اهتمام السيميائيات. ومعنى ذلك، باختصار، أن عدد المناطات التي تقبل وفق معاييرهم صفة الأدلة محصورة جدا. والواقع أن الأنواع الملغاة - والتي تؤكد عدم ملائمة تحديداتهم للغة المنطوقة - هي التي توضح خلفيتهم اللامعقولة: فالعبارة (ليل هارب) مثلا، تشكل دليلا مؤشريا ينضوي تحت مقولة الوجود الثانيانية، ويفتقد لقانون ثالثاني، يحدده بصرامة ويمنع تأويله بأشكال مختلفة؛ ومع ذلك، فإنه رغم وجوده في نفس الوضع المقولاتي مع إشارة المرور مثلا، يختلف عنها اختلافا جوهريا، لأن لهذه الأخيرة أصلها المجرد الثالثاني، الذي يمنحها معنى ثابتا في كل التلقيات...

إن إشارات المرور التي تشكل الأدلة المفضلة والنموذجية لديهم، تنتمي إلى نسق منظم واصطلاحي، يضم حتى في مستواه المجرد مناطات قانونية، هي نفسها التي تتحين وجوديا. ولذلك لا يسمح هذا النسق بتركيب ما ليس ثابتا فيه: كأن يفرز حالات الاعتقاد أو الظن أو التمني... إلخ. أما الدليل اللغوي السابق (ليل هارب) فينتمي إلى نسق يقوم تحيينه على تركيب حر لأدلته التي ليست في مستواها النسقي المجرد مناطات، بل مقومات وحسب [129] . ومن ثمة، لا يكون مدلولها - على خلاف أدلة نسق المرور - جاهزا في النسق، ولكنه مبني وفق شروط الإنتاج والتلقي. فجزء الدليل السابق (ليل)، وهو يحين، يقبل أن يكون إشارة (أي معادلا لإشارة المرور الوجودية) فيعني (حالة عالم متصلة بغياب الشمس الكلي عن البقعة التي يتواجد بها الرائي - المتلفظ.)، أو مؤشرا على موضوع مسَبَّبِ (غياب الشمس) أو مؤشرا على موضوع مجاور (الظلام... السواد... العماء...)، أو مؤشرا على موضوع مشابه (الجهل... الشرك بالله... الضلال...).

كما أن تعريفهم لم يراع تمايز طبقات المتلقين ونزوعاتهم، أي أنهم لم يراعوا مختلف أشكال التواصل الواقعية. ويصدق هذا، حتى على تعاملهم مع إشارات المرور. ذلك أن هذه الأخيرة تقبل بدورها أن تكون موضوع تحريف ناجم عن خرق، كما وضح إيكو من خلال ملاحظاته عن التواصل مع أدلة نسق المرور [130] ، أو موضوع فهم خاطئ، لأن كل شخص معرض للخطأ في تقييم تلك الإشارات، وعندما يقع ذلك لا يكون بمقدور ذلك الشخص تصحيح المعنى، لأنه لا يكون أمام شريط تواصلي، يتيح له تقويم التجربة التواصلية عن طريق جعلها فعلا لسيرورة الاستمرارية - كما

سبق التوضيح -.

وبصفة عامة، فإن تحديدهم للدليل لا ينسجم مع طبيعة اللغة المشكلة للنسق الثانوي لموضوع هذا الكتاب. ولهذا فإذا ما تمت الاستفادة منهم، فلن تتجاوز استعارة بعض مصطلحاتهم الهامة، شريطة إخضاعها لإرغامات النسق النظري الذي يُؤَمَلُ بلورته.

3-2 مفهوم الدليل عند بورس:

إن الاتجاهات السابقة التي تم تأطيرها في اتجاهين أساسيين معاصرين، قد أبانت عن عدة أنواع من الخلل: منها عدم إمكانية احتوائها لكل المظاهر التعبيرية والتواصلية - سواء البسيطة منها أو المركبة أو البالغة التركيب - ضمن إطار دقيق ومنسجم، وعدم قدرتها على مفصلة الأدلة ضمن مقولات ملائمة تبعا لمستوى النظر إليها، فضلا عن عدم قدرتها على تقديم تصور متكامل وشامل يستجيب لخصوصيات كل الأدلة ويراعي طبيعة أنساقها المتميزة. ويضاف إلى ذلك، أنه رغم كونها تهتم، بشكل أو بآخر، بمظاهر التواصل، لم تراع خصوصيات العملية التواصلية التي تتم بفضل ذات منتجة، على الرغم من كون هذه الذات ليست مثالية ولا مطلقة، ولكنها متعددة ومتفردة؛ أي خاضعة - في عملية تلقي الأدلة وإنتاجها - لخلفياتها المعرفية ولقدراتها الإدراكية والتعرفية الخاصة.

إن تملي هذه الثغرات المحايثة لتحديدات الدليل عند هذه الاتجاهات المعاصرة، يفيد أنه بإمكانها أن تجد في النسق السيميائي البورسي الإجابات المقومة لها. وهذا ما سيتم السعي لتوضيحه، من خلال قراءة مفهوم الدليل عند بورس. وهي قراءة ستحاول، في نفس الوقت، تحقيق ذلك وتأسيس الخلفيات المعرفية التي ستحكم أطروحة الكتاب:

1-3-2 ما هو الدليل عند بورس؟

تقتضي الإجابة الدقيقة عن هذا السؤال، تقديم إجابتين في شكل تعريفين متكاملين، قدمهما بورس نفسه في مواقع مختلفة. وهما التعريفان اللذان سبق للبعض، (سافان Savan) مثلا، أن قارب من خلالهما خصوصيات الدليل عند بورس [131] . وسيتم العمل في البداية على توضيح مكانة وغاية كل واحد منهما داخل النسق البورسي نفسه:

أ - يرتبط التعريف الأول بالمقولات الفانرسكوبية الثلاث. ومن الواضح أن هذا التعريف قد راعى، في تراتبيته، سيرورة إنتاج الأدلة على اختلاف أنواعها. (وقد أنتجه بورس سنة 1902):

«يربط الدليل أو الممثل، الذي هو أول، مع ثان يسمى موضوعه،

علاقة ثلاثية أصيلة، يمكنها تحديد ثالث، يسمى: مؤوله؛ ويربط هذا الثالث مع موضوعه نفس العلاقة الثلاثية، التي يربطها هو نفسه مع هذا الموضوع» [132] .

ب - بينما يرتبط التعريف الثاني بالتلقي والتأويل اللذين يعكسان في نفس الوقت العلاقات المنطقية بين الإنتاج والتلقي (وقد أنتجه بورس سنة 1897):

«الدليل أو الممثل، هو شيء ما، يأخذ مكانا ما، بالنسبة لشخص ما، وفق صفة ما، ويعني ذلك أنه يخلق دليلا موازيا أو أكثر تطورا في ذهن ذلك الشخص. والدليل الذي يخلقه أسميه مؤولا للدليل الأول، ويأخذ هذا الدليل مكان موضوعه. غير أنه لا يأخذ مكان هذا الموضوع، وفق أي علاقة، ولكن بالرجوع إلى الفكرة التي سميتها أحيانا: أساس الممثل» [133] .

إن من بين الملاحظات الأولى التي يمكن استخلاصها من التعريفين معا، هي كون بورس يمنح الدليل نفس التعريف الذي يمنحه للممثل، ومن ثمة، ندرك عدم إمكانية مماثلته للدال عند أتباع دو سوسير. والواقع أن هذه الملاحظة التي أغفلها الذين وضعوا مقارنات بين حد الدليل عند بورس وعند دو سوسير (دولودال على سبيل المثال) تكمن أهميتها في كشفها عن قلب بنيوي لمفهوم الدليل. فالدليل عند بورس ليس تسمية محايدة لمكوناته، بل هو نفسه ممثل، أي مجرد مكون أو عنصر داخل سيرورة يؤطرها ويتصدرها، بوصفه مشكلا لمظهرها المادي الوحيد [134] . ولعل هذا القلب كان نتيجة لتفكير عام، يطمح لأن يؤطر كل المظاهر والظواهر الكائنة أو الممكنة، بغض النظر عن كونها (لغوية أو شيئية... إلخ)، كما كان نتيجة لفكير ممارسي في عملية التَّدلال التي تجعل الدليل في الواقع بداية ونهاية:

فالممثل الأول دليل، ومؤوله دليل (حركة ذهنية)، كما أن موضوعه أيضا دليل أو ممثل جديد. ثم إن هذا الممثل الجديد الذي هو دليل، ليس مهما أن يكون موازيا للدليل - المصدر أو أكثر تطورا منه. علما أن أغلب مؤولات الأدلة تكون إما أكثر تطورا منها كما يحدث في الترجمة التفسيرية عبر اللغوية أو التي تتم من لغة إلى لغة؛ أو موازية لها كما يحدث حين يتعلق الأمر بترجمة الأدلة الشيئية إلى أدلة لغوية: كما هو الحال مثلا، مع عثورنا أثناء نزهة ما على صخرة ما، حيث يكون الدليل أو الممثل هو/صخرة/وموضوعه هو مفهوم"صخرة" ومؤوله هو حد (الصخرة) الذي يوجد بشكل مسبق في أذهاننا.

وبتجاوز هذه الملاحظة، والانتقال إلى تحليل التعريفين المتكاملين، نلاحظ أن التعريف الأول المبني على المقولات الثلاث، يمفصل علاقات أجزاء الدليل إلى ثلاثيات أيضا. وتسفر تلك الثلاثيات عن تمفصل كل ركن من أركان الدليل إلى ثلاثة أصناف. ويتم ذلك تبعا لتناسب وجوده مع إحدى المقولات. ثم يسفر كل ذلك عن تسعة أصناف أساسية. وتقوم هذه الأصناف بتحديد كل أشكال وجود الأدلة. وفي نفس الوقت، تسمح بوجود كل أشكال وجهات النظر (مهما كانت القدرات الإدراكية لمنتجيها). وهذا بالضبط ما يقوم التعريف الثاني بتحديده، حيث يقوم بمسرحة السيرورة الاستمرارية في بعدها الواقعي. وهو بذلك يجسد البعد الذريعي التداولي للنسق كله:

إننا نكون أمام الدليل، كلما حضر في الذهن شيء ما، وفق صفة ما: أي وفق شروط متصلة بالحالات الخارجية المحيطة بحضور هذا الشيء في الذهن؛ ولذلك فإنه يخلق في الذهن دليلا آخر، موازيا له أو أكثر تطورا منه. وهذا الدليل الآخر هو مؤول الدليل الأول. ويحل هذا الدليل الثاني محل الموضوع. ولكي لا يتم الإكثار من الأمثلة، فإن المثال الذي قدم قبل قليل (عن الصخرة) يمكن أن يستعاد لكي يتم من خلاله تفسير هذه السيرورة: فالصخرة التي تشكل الدليل - المصدر، تتحول في الذهن - أثناء رؤيتها - إلى دليل جديد، قد يكون لغويا /صخرة... Rocher /. وفي هذه الحالة فإن الدليل الحاضر في الذهن يحل محل موضوع الدليل الذي هو تلك الصخرة المرئية في هذا المكان وهذا الزمان. ويعتبر هذا الدليل موازيا للدليل المصدر. ونفس السيرورة تحدث إذا حولنا المؤول إلى دليل - مصدر، كأن نخبر من لم يشاهد الصخرة، بقولنا /صخرة/. أما قوله "أكثر تطورا" فوصف لإمكانية تجاوز حدود الموضوع المباشر للدليل المصدر، بفضل تأثير الشروط الخارج سيميائية: "وفق صفة ما" وذلك بالانتقال من موضوع الدليل إلى الاستمراري المترابط معه، وفق علاقة ما. تلك العلاقة التي قد تكون قائمة على التشابه والمقارنة أو على التجاور... وإذا كان التشابه لا يحتاج إلى مثال توضيحي، فإن مثال المجاورة أن يكون موضوع الصخرة المتطور هو وجود الماء، أو وجود سابقٌ للبحر، أوضرورة تحريف الطريق... إلخ.

ويتضح من خلال هذا التعريف، أن الدليل الطبيعي المنعزل نفسه، يدل في ذاته أو خارج ذاته، وفق علاقات وضحها بورس في قوله" وفق صفة ما "وأن موضوعه غير مرتبط بدلالة محددة وأحادية، ولكنه مرتبط

باستعدادات الذهن وبالشروط المتحكمة في إدراكه للدليل وجوديا. وذلك بالغ الوضوح في تفسيره للتجربة التواصلية:

1- ممثل ¬ موضوع ¬ مؤول (ممثل)

2- مؤول (ممثل) ¬ موضوع ¬ مؤول (ممثل).

2-3-2 مفهوم أساس الممثل:

يعتبر أساس الممثل، من بين أهم المفاهيم الأساسية، في تصور بورس، لأنه، بدونه، لا يمكن فهم الاستمرارية التي تسمح بتعدد مؤولات نفس الدليل، والتي تتيح وجود كل وجهات النظر، وكل أنواع الاستعدادات الذهنية، مثلما تتيح انسجام الدليل مع مؤولاته المختلفة. والغريب أن هذا المفهوم - حسب علمي المحدود - لم يحض بما يستحقه من الانتباه. ولعل ذلك عائد إلى عدم ظهوره بقوة في تعريفاته للدليل؛ إذ لم يظهر إلا في نهاية إحداها: «... غير أنه لا يأخذ مكان هذا الموضوع، وفق أي علاقة، ولكن بالرجوع إلى الفكرة التي سميتها أحيانا : أساس الممثل».

يتماس الأساس، مع مفاهيم أخرى، ظهرت في أطر نظرية أخرى، تصلح لأن تكون مداخل جيدة لفهمه، خاصة وأنها ليست في النهاية إلا تحديدات جزئية لكلية يشكلها. ومن بينها مفهوم الأساس (Ground) عند هيجل الذي يعني تداخل الهوية والاختلاف [135] ؛ والمحور الاستبدالي الترابطي عند دو سوسير وفق معناه العام [136] ؛ ونواة المعنى العلائقي عند علماء السرد الموضوعاتيين، والتي تعني عندهم مولد تشكل التناظرات الخطابية [137] ؛ وحقل النَّوَاة المجردة (Noétique Champs) عند التواصليين، والذي يشمل كل الحالات الممكنة المترابطة مع دليل ما، والتي يشكل بعضها مدلول الدليل، بينما تشكل واحدة منها فقط معناه [138] ؛ والاستمراري المطلق عند يالمسليف، والذي يشكل خلفية لترابط الدليل - على مستوى التعبير والمحتوى - مع الأدلة المعيَّنة لأجزاء العالم المناظرة له [139] ؛ وأيضا مفهوم الموسوعة عند إيكو، خاصة إذا خضعت لتعديل في المستوى [140] .

رغم وجود قواسم مشتركة بين كل هذه المفاهيم - وهي قواسم تشبه التشاكلات التي ردها محمد مفتاح إلى انتظام الكون [141] - فإنه يمكن بناء على العنصر المركز عليه، تبين دائرتين متمايزتين: فهناك ما يتصل بالجانب المعنوي المرتكز على المدلول (هيجل وعلماء السرد والتواصليون...). وهناك ما يتصل بالدال والمدلول معا (يالمسليف ودو سوسير وإيكو). ورغم كون المجموعة الثانية أقرب إلى مفهوم بورس، فإنها تسند لكل مفهوم

مميزات خاصة، تمنع تماثله المطلق مع مفهوم الأساس.

فـ الاستمراري المطلق، رغم أهميته القصوى، يغفل ترابط الدليل مع حالات وعي مخصوصة، كتلك التي تنتج عن التداعي الترابطي: فقد يكون مؤول رؤية فرد ما "للصرصار" مثلا، هو فقدانه الوعي، رغم أن هذا المؤول (فقدان الوعي) ليس حاضرا ضمن عناصر الاستمراري الخاص بالدليل - المصدر(الصرصار). ولذلك لا بد لكي يرقى مفهوم الاستمراري إلى مستوى أساس الدليل - القابل لأن يستوعب مثل هذه التأويلات - من تطعيمه بمفهوم فرعي خاص بالاستمراري الوجودي الذاتي للمنتج والمتلقي. ويرجع هذا القصور من جهة لكون الاستمراري لم يوضع انطلاقا من إدراك جدل المقولات الثلاث، وخاصة الأولانية التي، كما سبقت الإشارة، تتيح تقويض كل الأدلة وبنائها من جديد على مستوى الفرد والجماعة، وعلى مستوى الأعراف والقوانين... ومن جهة ثانية، لأنه لم يوضع انطلاقا من رؤية واقعية لتفردات الأذهان المشكلة لمكان تحقق التَّدْلاَل، ولكنه وضع انطلاقا من تصور ذهن شبه مثالي. ولذلك ليس الاستمراري إلا جزءا من ما صدق أساس الدليل. أما الاستبدال الترابطي، فإضافة إلى أنه لا يستجيب لشكل التداعي السابق، فإنه لا يغطي أيضا، على مستوى المدلول، خاصية الترابطات العضوية، مثل الانتقال من الصخور إلى وجود البحر في زمن جيولوجي غابر مثلا. بينما يظل مفهوم الموسوعة - الذي سيحظى بالاهتمام لاحقا - الأقرب إلى أساس الدليل البورسي، وذلك بفضل إضافة (إيكو) مفهوم الإبستيمي الفردي الذي أضحى مكونا من مكونات الموسوعة ذات البعد الشامل. ومع ذلك يظل الاختلاف قائما نتيجة كون الموسوعة هي من نظام الثالثانية، بينما أساس الدليل هو خزان موسوعي أولاني يشتغل بوصفه خلفية لكل تجربة تواصلية، تستجيب لقدرات المنتج والمتلقي على حد سواء، لأنه أساس الاستمرارية والواقعية في الفكر البورسي.

وبعد أن تمت محاولة تعريف مفهوم الأساس انطلاقا من مقارنته بالمفاهيم القريبة منه؛ ستتم الآن محاولة رؤية فعله في إنتاج التدلال، طبقا لما هو موجود في نهاية التعريف الثاني «... ولكن بالرجوع إلى الفكرة التي سميتها أحيانا: أساس الممثل»:

إن رؤيتي لذلك لشيء الطبيعي /صخرة/ لا يمكن أن يكون دليلا إلا إذا استطاع ذهني وعيها بوصفها موضوعا (صخرة) ولا يكون ذلك إلا بوجود مؤول مناسب بشكل سابق في ذهني، إذ هو الذي يساعدني على ربط ما يتمثل لذهني بموضوعه [142] . وفي هذه الحالة، فإن الدليل

الجديد الحاضر في ذهني مواز للدليل الأول بفضل تحيين مباشر لقانونه. لكنه قد يفجر في ذهني مؤولات أخرى تترابط معه بفضل علاقات ما، مثل تفكيري بصخر (أخو الخنساء) أو بصخرية (اسم امرأة) أو بالسخرية... وبباقي إمكانات ترابطات الدال، سواء المحددة من قبل جناس القلب أو جناس التصحيف، أو تلك المحددة بدقة من قبل بورس [143] كما سنرى في مكان لاحق، ومثل تفكيري بكل الأشياء الصلبة، وبكل مكونات الصخور المتشاركة مع باقي الأشياء الطبيعية... إلخ. ومثل تفكيري بكل الأشرار، ذوي القلوب الصلبة (قلبه صخرة)... إلخ، ومثل تفكيري بكل الصخور المقدسة والأسطورية... وبديهي أن انتقال تفكيري من هذا الدليل- المصدر إلى إحدى هذه الأدلة المترابطة معه، يفجر بدوره انتقالات متشابهة وهكذا... وتلك هي الاستمرارية.

إن هذا الغنى الذي يمنحه مفهوم الأساس وينسقه، يكون مرجعا (بالمعنى المحدد للمرجع في هذا الكتاب) لشكل تحقق الاستمرارية والواقعية، الخاصين بإنتاج وتلقي الأدلة المحكومة بوضعها المنسجم مع إحدى المقولات الثلاث. وشَكْلُ التحقق هذا، هو الذي حدده بورس في التعريف الأول الذي يقوم على توزيع كل أجزاء الدليل إلى ثلاثيات تترابط فيما بينها بفضل علاقات ثلاثية أيضا، تمنح في النهاية تسعة أنماط أساسية للدليل:

3-3-2 أجزاء الدليل وعلاقاتها:

لقد عمل بورس على توضيح تعريفه للدليل عن طريق توزيع أجزائه على ثلاثيات منسجمة مع المقولات، ولذلك قدم خطاطة مؤلفة من تسعة أقسام. وقد أفرزت بناء على علاقاتها المقولاتية، عشرة أصناف كافية [144] :

1

2

3

ممثل

دليل - نوعي

دليل - مفرد

دليل - قانون

موضوع

أيقونة

مؤشر

رمز
مؤول
مؤول - حملي
مؤول - قضوي
برهان

إلا أنه ليس من أهدافي هنا تقديم عرض أو تلخيص لتحديد بورس لأجزاء الدليل وعلاقاتها، ولنوعية تفاعلات المتلقين الممكنين معها، فذلك على تفاوت دقته، موجود في العديد من الكتب الغربية والمترجمة، بل إن ما آمل تحقيقه هنا، هو إنجاز قراءة تفسيرية وفق فهمي الخاص المطابق للخلفية النظرية، والمساعد على تشغيل المفهوم البورسي في بناء تصور خاص لإنتاج النص الروائي. ومن ثمة، فلن أتوقف مليا، إلا عند ما بدا لي أنه قد أغفل من قبل من استفادوا منه في تشييد أنساق تحليلية، أو عند ما أدركت أنه قد أسيء فهمه من قبل المفسرين الذين تمكنت من الاطلاع على أعمالهم:

1-3-3-2 بعد الممثل:

يعتبر الدليل الفرعي الأول: (دليل - نوعي) ممثلا بفضل نوعيته فقط، أي أنه يدل بذاته ولا يحدد شيئا خارجا عنه (واقعيا كان أو غير واقعي). ولكنه، مع ذلك، يعتبر دليلا متكاملا حتى بالنسبة للمتلقي الذي لا يملك إلا أن يدركه بوصفه أولانيا في كل مكوناته: أي باعتباره نوعية (ممكنة)، مشابهة لموضوع ما (موجود أو غير موجود) بفضل إدراك شكله فقط (حملي). فالمتلقي إذ يدركه يعرف أنه ليس دليلا متحققا ولكنه نوعية - متحررة من قيود الوجود وقيود الضرورة - لموضوع ما.

ويبدو أن هذا التفسير وحده ينسجم مع تحديد بورس له، خاصة وأن ما يستنتج من تحديده أن النوعيات التي تعتمد في وجودها على وجود الآخر، لا تعتبر أدلة نوعية إلا في ذاتها، فلون الضوء المشير إلى الوقوف مثلا ليس دليلا نوعيا، ولكن الدليل النوعي هو لون عينة ما: هو اللون، بغض النظر عن عماده (سواء كان هذا العماد ورقة أو غيرها)، لأن اللون - مثل مجموعة من المقولات التي تناظره - يعتمد في وجوده على وجود الآخر - كما وضح هيجل [145] - أما إذا أخذنا العماد بعين الاعتبار (شكله أو حجمه...) فلن نكون أمام دليل نوعي، بل أمام دليل مفرد كما سيأتي.

أما الدليل الفرعي الثاني المتصل ببعد الممثل (الدليل المفرد)، فيمتاز بارتباطه بموضوعه، عن طريق علاقة عرفية وجودية. بيد أن هذا القسم يطرح مشكلا قلما عولج بوضوح تام، ويتصل باحتوائه لنمطين من الأدلة:

أحدهما يحين انطلاقا من قانون ضروري، ويصبح بفعل ذلك نسخة تتميز وتتفرد بتفرد لحظة تَحَينها، ومثال ذلك طلقة المسدس المعلنة عن بداية سباق ما. فطلقة المسدس هي دليل ينتمي إلى أدلة سَنن فرعي - بمعناه عند إيكو [146] - وإذن فهي في المستوى المجرد، دليل - قانون. ويندرج تحت هذا النمط كل أدلة نسق المسابقات المعاصرة، وذلك لأنها تلقن جميعها لكل المتسابقين بشكل مجرد ومحايد لممارسة المسابقات. ولذلك فإنها حين تحين وجوديا أثناء سباق ما، فإنها تؤشر وجوديا على موضوعها، الذي هو بداية السباق. وموضوعها ذاك، هو نفس المعنى الذي تؤشر عليه في كل التحيينات الواقعية. وجدير بالذكر، أن هذا النوع ينسجم مع الإشارة كما هي عند التواصليين ومع المعنى التعييني عند يالمسليف أو المعنى الحرفي عند آخرين...

أما النمط الثاني، فيهم الدليل المفرد الذي ليس نسخة لدليل - قانون، ولكن يهم الأدلة الموجودة فعليا انطلاقا من تحقق نوعيات ما. وقد يتحقق ذلك بفضل حدس مطوَّر بفعل تحليل ممارسي (بمعناه السورلي) [147] والذي هو نتيجة التَّعَرّف كما حدده بورس [148] وخاصة حين يتعلق الأمر بالأفكار. ومع هذا النوع من الأدلة لا نكون أمام الإشارة، التي هي مؤشر قصدي يتغيا إعادة نفس حالة الوعي، التي صدر عنها المنتج، في وعي المتلقي [149] . ولكننا نكون أمام المؤشر بالمعنى الذي يكون معه دالا على سياق وليس على معنى محدد [150] . وقد يتحقق بفضل تواجد عدد من الأدلة النوعية المجمعة داخل دليل موحد. ومن أمثلة ذلك اللوحة الفنية التي تتشكل من مجموعة من النوعيات (الألوان والأشكال...) التي، وهي تتضافر فوق نفس العماد، تصبح دليلا مفردا. غير أن الدليل المتولد عنها دليل يفتقر إلى قانون ثالثاني، لأنه ليس منحلا، بل مطورا عن تلك النوعيات. ومع ذلك فإن مثل هذا الدليل لا يمكن أن يكون إلا مؤشرا.

وجدير بالملاحظة أن كل أدلة الأنساق المنظمة [151] ، مثل اللغة وعلامات المرور والشارات العسكرية... تنتمي - من جهة بعد ممثلها - إلى النمط الأول.

أما القسم الثالث فيرتبط بعلاقة الممثل بمؤوله، بوصفه ثالثانيا. وهو الدليل- قانون:

يكون الممثل، في هذا المستوى، ذا علاقة بمؤوله وحسب، بمعنى أنه لا يكون في علاقة لا بذاته ولا بموضوعه. ومؤوله قانون أو عرف وضع تجريديا ليقوم بوظيفة الربط المتعالية عن التحيين. ولا يصدق ذلك، كما هو واضح، إلا على الأدلة المجردة، المنتمية للأنساق المتعالية الضابطة للسلوكات والإجراءات... وهي الأنساق المنظمة على اختلاف أنواعها.

لكن هذه الأقسام، في علاقتها بفعل التَّدْلاَل وطاقات الذوات المحققة له، لا يمكن أن تعتبر جواهر أو كيانات منعزلة، بل أقساما متراتبة، تبعا لوجهة النظر إليها. فنفس الممثل يمكنه - تبعا لطاقات المتلقين ولوجهة النظر إليه - أن يكون دليلا نوعيا أو مفردا أو قانونا. ف بقعة خضراء مثلا، هي بغض النظر عن عمادها دليل نوعي. لكن إذا نظرنا إليها وقد أدمجنا العماد الذي تحققت عبره، بوصفه جزءا من نوعيات الدليل، فإنها ستصبح دليلا مفردا دالا على موضوع وجودي ما، كأن تكون، إذا كان العماد خرقة ثوب ذات شكل مخصوص، مؤشرة على ليبيا أو على "هدية لضريح" أو على فريق رياضي... إلخ. أما إذا نظرنا إليها مجردة وفي مستوى تزامنها مع أدلة نسق ما، مثل نسق الأعلام الوطنية أو أعلام الفرق الرياضية أو المؤسسات التجارية... فإنها تكون دليلا قانونا...

2-3-3-2 بعد الموضوع:

تفرز مقولة الموضوع بوصفها ثانيانية، نمطين من أنماط الموضوع: موضوع مباشر وآخر دينامي. ويبدو هذا التمفصل الثنائي، الذي لم يحظ بالاهتمام اللازم، مشكلا في الظاهر لتناقض داخل نسق بورس المستند، في تشكل عناصره، على الثلاثية. غير أن الواقع يثبت أنه مدعم للثلاثية نفسها، لأنه مجرد مفعول لها: أَوَّلاً، لأن الموضوع - بوصفه ثانيانيا: أي وجوديا - مرتبط بالفعل ورد الفعل، ولذلك لا يمكن أن يكون ضروريا إلا بتجريده بوصفه نظاما متعاليا كما هو الحال في تقسيماته لعلاقاته بمؤولاته؛ وثانيا، لأن التحيين هو ممارسة فعل انحلال الضرورة إلى الوجود، حيث تتحول العلاقة التي تربط المؤول بموضوعه في مستوى الضرورة المجردة، التي يدعوها (رمزا) إلى علاقة تأشيرية وجودية واستنتاجية. وهي العلاقة التي تنسجم مع الموضوع المباشر، المماثل بوصفه نسخة وفية للدليل المجرد (قانون رمزي) لفئة الإشارة عند التواصليين وللمعنى الحرفي عند أصحاب التوجه البلاغي المنطقي (سورل مثلا). ولكن بإمكان هذا التحيين الذي ينتج الموضوع المباشر، أن يتحول "وفق صفة ما" إلى دليل لموضوع آخر: نوعي ممكن أو نوعي كائن. وهذا الموضوع الناتج هو الذي يتماثل مع الموضوع

الدينامي البورسي (ومع المؤشر عند التواصليين...) والشكلان معا هما نتيجة لفعل تحيين الضرورة.

وينبني التحيين على الاستنتاج، سواء في مستوى الإنتاج أو التلقي. ولعل هذه الحقيقة هي التي دفعت إيكو إلى الاعتراض على تعريف بورس للدليل الرمزي (في مستوى الضرورة المجردة) بقوله إن الدليل لا يحل محل شيء، ولكنه دائما يساعدنا على معرفة شيء آخر. غير أن هذا الاعتراض يبدو قائما على هفوات في إدراك مستوى المعالجة:

1- عدم الانتباه إلى اختلاف مستويي معالجة بورس للموضوع، ذلك أن تقسيمه للموضوع إلى مباشر ودينامي، يرتبط بمستوى التحيين (ومن أجل التوضيح نقول، إنه يرتبط ليس بمستوى اللغة المتعالية عن التحيينات الوجودية ولكن بالكلام. وبديهي أن مستوى الكلام لا يسمح إلا بمعنى أول ومعنى ثان ما)؛ بينما تقسيمه الآخر لبعد الموضوع الذي سيمنح ثلاثة أقسام منسجمة مع المقولات الثلاث (الأيقونة المؤشر الرمز)، فمشاكل لتقسيمه لبعدي الممثل والمؤول، حيث لا ينجز هذا التقسيم بالنظر إلى الموضوع بوصفه محينا (أي بوصفه موضوعا لتجربة تواصلية)، ولكن بالنظر إليه في مستوى مجرد ومتعال عن كل معالجة تحيينية (أي في مستوى يتصل ببناء نسقه التَّدْلاَلِي المجرد)، وأيضا في علاقاته الممكنة، ليس بشخص واقعي، ولكن بممثله ومؤوله.

2- إن الثنائية التحيينية الموصفة للموضوع هي نتاج منطقي للتفكير الثلاثي...

إن الموضوع المباشر عند بورس هو معنى الدليل، وهو موجود دائما داخل الدليل ذاته؛ بينما يرتبط الموضوع الدينامي بسياق نصل إليه بواسطة تجربة مناسبة، ولذلك فإنه دائما يوجد خارج الدليل. لكن لا يمكن أبدا أن نصل إلى الموضوع الدينامي دون أن نمر عبر الموضوع المباشر. فدليل "كثير الرماد" مثلا، وهو يُنْتَجُ في الذهن أو وهو يُدرك خلال تجربة تواصلية ما، عبارة عن موضوع مباشر يعتمد على مسلمات المدلول المركب من مدلولي (كثير + رماد). لكن دخول التجربة المناسبة، يقحمه في سياق خارجي عنه، وهو سياق وجودي حضاري محدد في زمان ومكان، ومرتبط بثقافة ما، وهو أيضا سياق بلاغي، مؤسس على السياق الحضاري. ويتجسد هذا السياق في سلسلة مبنية على علاقات سببية وجودية (كثير الرماد لأنه كثير الطبخ... لأنه كريم). لكن معنى كون الموضوع الدينامي خارجيا، مقيد هنا، بما أشار إليه بورس في تحديديه لنموذجيْ الموضوع، بقوله «إما يكون موازيا للدليل،

أو أكثر تطورا منه». والمقصود بالموضوع الأكثر تطورا، هو الموضوع الدينامي المشروط بكمون نواته في أساس الدليل. وأساس الدليل، كما سبق تحديده، هو بمثابة خزان للإمكانات المنسجمة، وفق صفة ما، مع الدليل - المصدر: ولذلك فإن الموضوع الدينامي، ليس ما يحدده الدليل، ولكنه ما يجعل في النهاية كل مؤولاته - باستقلال عن الدليل ذاته - منسجمة ومتلاحمة.

أما المستوى الثاني لبعد الموضوع، فيرتبط برؤيته بعيدا عن كونه تحيينا فعليا، أي أنه مرتبط بمستوى النسق العام المبني انطلاقا من تفعيل المقولات بوصفها محددات منطقية. وهكذا يلاحظ بورس أن بإمكان نموذجيْ الموضوع، كل على حدة، أن يحددا ثلاثة أنماط من الموضوعات الجزئية تبعا للمقولات الثلاث: الممكن والحادث والضروري... ويأخذ كل زوج، تبعا لتعالقه مع مقولة ما، اسما ينسجم مع الاسماء الثلاثة، التي أطلقها انطلاقا من معيار العلاقة بين الموضوع الدينامي وأساس الدليل: وهي الأيقونة والمؤشر والرمز.

3-3-3-2 الأيقونة:

يعتبر القسم الذي تغطيه الأيقونة، القسم الأكثر إشكالية. وتبدأ سماته الإشكالية في الظهور بدءا من تعريفات بورس نفسها، وخاصة مع ما يتصل منها بتفصيل أنواع الأيقونات الفرعية مثل الصورة، والرسوم البيانية والاستعارات اللغوية [152] . وسأعمل في محاولة تحديدي للأيقونة على إبراز بعض جوانب إشكاليتها:

إن الأيقونة وفق التعريف العام هي قسم جامع لكل الأدلة التي تكون موضوعاتها أولانية، حيث لا يمكن للموضوع أن يكون إلا ممكنا. وهذا ما يجعلها مجرد خاصية نوعية، يُظْهرها الممثل - الذي ليس من اللازم أن يرتبط بمقولة دون أخرى - لتدل، وفق علاقة أو صفة ما، على موضوع وجودي غير مقيد بمؤول داخلي محدود.

إن طبيعة التعريف السابق، هي التي جعلت هذا القسم من الأدلة، يستطيع استيعاب كل أنواع الأدلة، سواء كانت منتمية للنسق اللغوي، أو لغيره من الأنساق المتعددة... ولما كان النسق اللغوي يهم موضوع هذا الكتاب دون غيره، فسيمثل لذلك انطلاقا من أحد أدلته:

إن الدليل اللغوي، باعتباره عنصرا من عناصر نسق ثالثاني منظم، لا يمكن أن يكون في المستوى المجرد، إلا مرتبطا بمؤوله. ولذلك فإنه حين يحين وجوديا (الثانيانية) يتحول، في مستوى كونه موضوعا، إلى نسخة لمؤوله. ولذلك لا يمكن أن يصبح - وهو منعزل سواء في مستوى اللغة أو الكلام

- أيقونة، إلا إذا نُظِرَ إليه بوصفه دليلا منفصلا عن المؤول المحايث له. إذ يكون من اللازم لكي يتحقق ذلك النظر إليه من جهة خارجية ما، مثل جهة شكل حروفه [153] ، كما هو حال النظر إلى صور الاسم (مُحَا) التي تجعل الدليل أيقونة للخنثى. وذلك نتيجة تناظر شكل الحروف وتدرجها (الاستدارة فالانفراج فالاستقامة) مع الوضع البيولوجي للخنثى... إلخ.

لكن الدليل اللغوي حالما ينحل ليندمج في عبارة ما، يمكن أن يصبح أيقونة، على الرغم من إمكانية احتفاظه بمؤوله. ويتحقق ذلك خصوصا إذا كانت العبارة منفصلة عن مؤول قار محدد لها، أي إذا لم تكن تنتمي إلى نوع الاستعارات المستهلكة أو الميتة، التي تحت مفعول التكرار والزمن، أصبحت رغم انزياحها عن مؤولات أدلتها الجزئية، ممتلكة في كليتها لمؤول موسوعي مباشر يمنع اعتبارها أيقونة بل مجرد مؤشر منحل عن قانون ثالثاني (كما هو حال: طويل النجاد، كثير الرماد...).

إن الاستعارات التي تقبل الانضواء تحت قسم الأيقونات، هي الاستعارات التي لا تجد مؤولا موسوعيا يحول دون انفتاحها على عدة موضوعات دينامية. أي تلك التي تماثل اللوحة الفنية، التي وإن كنا نرى نوعياتها (خطوط، ألوان، أشكال...)، ولا نجد في أذهاننا مؤولا ثابتا لها؛ نستطيع - مع ذلك - أن نحدس بموضوعها عن طريق اختلاقنا لمؤول خارجي [154] يقوم بربط الممثل بهذا الموضوع، الذي قد يكون صادقا أو كاذبا.

كما ترتبط الأيقونة، بالنسبة لأي مدرك، بكل دليل يحضر في الوعي محروما من مؤوله، كمثل الدليل الذي، وهو يحضر في الذهن، يحضر في شكل فكرة غامضة، نتيجة كون موضوعه - عند المدرك - ممكن فقط. وبطبيعة الحال فإنه ليس مهما، وفق هذا المثال، إن كان ذلك الموضوع موجودا بالفعل ومحددا بفضل مؤول لغوي يجهله هذا المدرك أو لا، لأن وجوده أو عدمه، محايد لوعي المدرك ومرتبط بجزء من الموسوعة غير الحاضرة ضمن معارفه المسبقة. وقياسا على هذه الفكرة، فإن كل الأدلة التي لا يستطيع مدركها تبين موضوعها الفعلي، تصبح بالنسبة إليه أيقونة. ولا يمنع ذلك كونها، بالنسبة لمدركين آخرين، مؤشرات منحلة عن قوانين ثالثانية [155] .

إلا أن الأنماط السابقة لا تشكل إلا جزءا من الأدلة المنضوية تحت هذا القسم، فهناك إلى جانبها أدلة مختلفة، من حيث البعد الأنطولوجي، كتلك التي تنبني في وجودها على وجود أدلة أخرى، مثل الدليل الناتج

عن صور الدليل (محا)، أو الأدلة الناتجة عن جعل أساس الممثل كامنا في المظهر الشكلي، (كما فعل ذلك باشلار ودوران...)، مثل النظر إلى الهياكل العمرانية من جهة دلالة أشكالها، حيث تتحول نوعياتها إلى أدلة أيقونية دالة على موضوعات من نوع: الرجولة، الأنوثة، روح الشرق، روح الغرب [156] ... كما تنتمي لنفس القسم كل الأدلة الناتجة عن إدراك الرتبة سواء تعلق الأمر بالجملة أو الفقرة أو النص [157] .

ولعل غنى الأيقونية الماثل في استطاعتها استقطاب كل هذه الأنماط وغيرها، هو ما دفع فاركًا إلى القول بكونها مرتبطة بكل وجهة نظر غير عادية وبكل انتباه تأملي كاشف لخاصية خفية لدليل ما... [158] .

وهكذا، يتضح أن الأيقونة، هي في العمق، توصيف لكل بداية تفكير حول موضوع ما، انطلاقا إما من ممثل يدل - بالنسبة للمدرك - في ذاته وحسب (بمعنى أن المدرك لا يستطيع تبين معناه). وإما انطلاقا من ممثل منفصل عن المؤول القانوني للدليل (أي منطلق من نوعية ممثلة وحسب). وتنسجم الحالة الأولى مع التشكل الأولي للتخارج نحو الموضوع، بينما تنسجم الثانية مع التخارج الثانوي. ومعنى ذلك، باختصار، أنها بداية لكل سيرورة استمرارية حادثة أو معدلة، وأنها وحدها تسمح بإمكانية التطوير باتجاه الوجود فالضرورة [159] ...

تأسيسا على كل ما سبق، يمكن القول إنها تشكل في مستوى الموضوع خزانا، يشكل بشكل دائم بدايات كل تطور أولي لأدلة جديدة، ولكل تطوير ثانوي تقويمي ناتج عن سيرورة تهديم ما...

إن هذه النوعيات تجعلها تنسجم، في مستوى سيرورة تولد الأفكار، مع طاقة الحدس التي، تنسجم بدورها مع بداية التعرف - وفق معناه المحدد سابقا - ولهذا السبب بالضبط، فرضت العادة أن نأول كل إخفاق يلحق الأدلة [160] ، بإخفاق للإدراك الأولي لتلك الأدلة.

إن الأيقونة إذن، هي أساس بناء كل موضوع ممكن، وهي أيضا أساس الفعل الأولي للفكر نفسه. كما أنها في نفس الوقت مآل لرد فعله تجاه نفسه.

ولا بد في الأخير، من الإشارة إلى أن الأدلة التي ننتجها ونتلقاها الآن، والتي تحضر دائما مترابطة مع مؤولاتها القانونية، مثل علامات المرور وغيرها، قد كان منشأها أيقونيا. ولا أدل على ذلك، من كونها لا تدرك من قبل غير العارفين بسننها، إلا بوصفها كذلك (أي أيقونات على موضوعات ممكنة)...

4-3-3-2 المؤشر:

يرتبط المؤشر بالبعد الثاني للموضوع، أي بالبعد المتصل بمقولة الوجود الثانياني. ويجعله ذلك الوضع بالضرورة حادثا وملموسا. وإذن، يجعله مرتبطا بممثل تحديدي بواسطة أفعال مباشرة أو بردود أفعال مباشرة.

إنه وفق هذا التحديد، حدث ظاهر، يدل على حدث آخر غير ظاهر. وقد يكون واقعيا أو طبيعيا أو عمليا أو فكريا... وقد يكون ظاهرا أو محسوسا أو متخيلا... ومن أمثلته الدخان الذي ندركه وحده، ومع ذلك يدل بالنسبة لنا، على النار التي لا نراها [161] ؛ أو الألم الذي نحس به، والذي يدل بالنسبة لنا على مرض ندركه أو لا ندركه؛ ومثل الكلمة التي نسمعها أو نقرأها أو فقط تنبثق في ذهننا (بوصفها قوة نفسية - فيزيائية)... إلخ. وليس من الضروري أن يكون المؤشر مرتبطا بمؤول ثابت [162] . ويصدق نفس الشيء على كل الأدلة بما فيها اللغوية: فالدليل (عنترة) مثلا، الذي هو في مستوى الممثل دليل مفرد منحل عن قانون: (اسم علم عربي)؛ وفي مستوى الموضوع دليل مؤشر منحل عن رمز: (شخص عربي ما) يدل، إما وفق سياق تواصلي بسيط على مؤوله الرمزي غير المحسوس: شخص محدد. وإما يدل، وفق سياقات أخرى، مثل سياق أعلام العرب، على الشخص وعلى كل السياق التاريخي المرتبط به [163] . وتتعلق الحالة الأولى بالتأشير على الموضوع المباشر الذي يرتبط بالمدلول الداخلي للدليل، بينما تتعلق الثانية بالتأشير على الموضوع الدينامي، الذي يفرض الخروج من الدليل إلى أحد (أو بعض) سياقاته. ولا يتاح هذا الخروج منطقيا، إلا بانتهاك المؤول القانوني، وجعله ينحل. ومن الواضح أن هذه الملاحظة تقود إلى الملاحظة التي سبق تسجيلها بخصوص علاقة الثانيانية بالدليل المفرد، والتي تمثلت في القول إن المؤشر يقبل التمفصل إلى نمطين على الأقل: يماثل النمط الأول الإشارة بمعناها عند التواصليين. ويتحقق ذلك عندما يدل الدليل الظاهر بشكل مباشر على مؤوله الرمزي غير الظاهر، كما هو الحال مع علامة المرور المجسدة أمامنا فوق ماطورة فعلية. فهذه العلامة المشكلة من توليفة من النوعيات (ألوان، أشكال، أرقام...) تؤشر على دلالة غير مرئية. وهذه الدلالة غير المرئية هي التي تشكل قانون العلامة الرمزي. بينما يماثل النمط الثاني، المؤشر بمعناه عند التواصليين أيضا. ويضم كل إمكانات التأويل المقبولة، وفق سياق تواصلي ما. ويشكل هذا النمط جزءا من الموضوع الدينامي، وذلك لأنه يفرض بالضرورة، في كل عملية إنتاج أو تلق، العودة إلى ا لأولانية، التي تُحَضِّرُ كل نوعيات أساس الدليل،

وتجعلها قابلة لأن تصبح هي نفسها ممثلات أيقونية ممكنة، ومن ثمة تجعل كل واحدة منها رهن إشارة التوجيه. ومثال ذلك، إمكانية ربطي للون الأحمر (وهو مجرد نوعية) الماثل في لوحة فنية ما (وهي دليل مفرد) بالموت مثلا. إن هذا الربط يجعل الحمرة مؤشرا على الموت، لكنه مؤشر غير منحل عن قانون رمزي، بل مطور عن إحدى نوعيات الحمرة الكامنة في أساس ممثلها، وهو الدم. وإذن، فقد أنتجت ذلك الدليل المؤول بناء على سيرورة ذهنية، انطلقت من تقويض الدليل (اللوحة) إلى نوعياته، فتقويض النوعية نفسها (الحمرة) إلى أساسها الذي يسمح بعلاقتها الإمكانية بلون الدم البشري، ثم تم نقلها بفضل علاقة المجاورة الوجودية إلى التأشير الوجودي على الدم. وليس هذا التطوير إلا نتيجة لاختيار - وفق صفة ما - لدلالة من بين عدة دلالات يسمح بها أساس الدليل (أو الاستمراري المطلق). إن نفس السيرورة، المؤدية إلى هذا النمط من التأشير على موضوع دينامي، تصدق على كل الأدلة، بما فيها الأدلة اللغوية المحينة وجوديا. ولتأكيد ذلك، لنعد إلى المثال السابق (عنترة)، لكن مع افتراض أنه هنا، غير مُعَيِّنٍ لفرد مخصوص: إن هذا الدليل لكي يتحول إلى مؤشر على الموضوع الدينامي السابق، لا بد من أن يُقَوَّضَ مُؤوله الرمزي: (اسم علم لفرد عربي) ثم من أن ينحل إلى أولانيته المرتبطة بالتسمية، والتي بفضلها تحضر في كل ذهن - كل حسب طاقته التعرفية - سياقات الأعلام الذين حملوا هذا الاسم، وحيث يوجد من بين تلك السياقات سياق شخص ما محدد موسوعيا بخاصية كونه من الأعلام البارزين، وحاضر في مقدمة إمكانات دلالة الدليل بفضل قوته الترسبية [164] وهو عنترة بن شداد... وهكذا دواليك...

5-3-3-2 الرمز:

من مميزات الرمز، أنه يوجد دائما في ارتباط بمؤوله [165] . الشيء الذي يعني أنه لا يمكن الحديث عنه - وفق النسق البورسي طبعا - إلا في مستوى وجوده في نسقه المجرد. ولذلك لا يمكن معالجته إلا بوصفه ضروريا ومتعاليا عن التحيينات [166] :

إن التعريفات السابقة تجعل العلاقة بين ممثل الدليل وموضوعه هي الحلول، أي ممثل الرمز يحل مكان موضوعه بفضل مؤوله، ولذلك لا يكون ممثله، بالنظر إليه في ذاته، إلا قانونا. ومن ثمة، يختلف الرمز عن الأيقونة التي تجسد في الدرجة الأولى علاقة المشابهة بين ممثلها وموضوعها الدينامي، وعن المؤشر الذي يجسد علاقة المجاورة بين ممثله وبين موضوعه

الدينامي: فالدليل اللغوي (بحر) مثلا، إذا نظرنا إليه داخل النسق اللغوي، فإنه بوصفه ممثلا، لا يشبه موضوعه أو يناقضه، ولا يجاوره، بل يحل محله. وهذا هو حال كل أدلة الأنساق المنظمة. يستنتج إذن من هذا التحديد أن الرموز لا توجد إلا مجردة داخل أنساقها المجردة، وأنها، وفق وضعها ذاك، لا تحدد إلا موضوعات مباشرة؛ لأنها حين تُحَيَّنُ، في حالة الإفراد الوجودي، لا تشكل إلا نسخا للقانون الرمزي. ومن ثمة، لا تغطي، وهي تنضوي تحت مقولة الثانيانية، إلا فئة (الإشارات) [167] .

إن الرموز وهي تحين إذن، لا تصبح رموزا، بل مؤشرات، لأنها بوصفها نسخا محسوسة، لا تستطيع إلا التأشير على قانونها الرمزي (معناها) الذي لا يوجد متلاحما مع ممثله إلا في مستوى النسق المجرد. لكن ذلك لا يعني البتة، أن التحيينات تضع حدا لأهمية الرموز، أو أنها تغنينا عنها، بل إنها على خلاف ذلك، تصبح أكثر أهمية: فإذا كانت تجاربنا التواصلية لا تقوم على تبادل الرموز، بل على تبادل نسخها، فإن الرموز هي التي تسمح لها بالانحلال - على اختلاف أشكاله ـ ولذلك، فلا بد من توضيح شكل انحلال الأدلة العادية في السيرورة الاستمرارية. وذلك حتى نتبين كيف يفعل الرمز وينحل من أجل ضمان نجاح أفعال التواصل (أو الأفعال المعنوية العلائقية كما يدعوها برييطو):

لقد سبق التمثيل لعلاقة الموضوع المباشر بالموضوع الدينامي بدليل "الليل". وسيتم الاحتفاظ به هنا، من جهة، لكي يتأكد ترابط التحديدات النظرية؛ ومن جهة ثانية، لأن مستويي التحليل متكاملان:

إن الدليل "ليل" وهو يدرك في مستوى النسق اللغوي، يكون رمزا لموضوعه، وهو رمز مجرد ومتعالي ولا زمني... لكنه حين يحين منعزلا (أي خارج أي سياق) من قبل ذات ما، يصبح وجوديا، بمعنى أنه يصبح حاضرا في زمان ومكان بالنسبة لذات موجودة في زمان ومكان، أي يصبح مؤشرا على رمزه (أو نسخة له). ومن ثمة، لا يشكل بالنسبة لممثله إلا موضوعا مباشرا، وهذا الموضوع المباشر هو معنى الدليل - أو مدلوله إذا اعتمدنا رأي إيكو [168] - ذلك أننا، سواء كنا منتجين أو متلقين، فإننا لا ننتج - ونحن نهدف إلى التواصل الناجح - أو نفهم بشكل سوي ذلك الدليل "ليل"، إلا بفضل تأشيره المباشر على رمزه الموجود إلى جانب باقي مؤولات الرموز اللغوية المجردة في أذهاننا (حد الليل على وجه الحقيقة، في قاموس أساسي، مثل لسان العرب). أما حين يتزامن تحيينه مع إدماجه في سياق ما، أي حين "يتراكب" مع أدلة أخرى، ضمن عبارة، أو نص... (لنفترض أنه

أدمج في العبارة التالية "ليل العرب طويل!") فإنه هنا، قد ينفصل - في الإنتاج كما في التلقي - عن مؤوله الرمزي، ليتلقى مؤولا جديدا، عن طريق جعله ينحل إلى أولانيته، التي يقبل - من خلالها - أن يفكك إلى نوعياته [169] المشكلة لأساسه والربطة له بالاستمراري المطلق (السواد، الظلمة، الضلال، العماء، الجهل...، لَلَيْ، يَلَلْ، لَيْلَ...). إن انحلاله إلى الأولانية يجعل كل نوعياته إمكانات أيقونية لربطه بموضوعه الجديد، الذي هو بالضرورة موضوع دينامي. ولا يمكن لهذا الموضوع الجديد إلا أن يكون مطورا عن إحدى تلك النوعيات، التي يحولها - المنتج أو المتلقي - إلى أساس الممثل، لتصبح بفعل ذلك مؤشرا مطورا، دالا على الموضوع الدينامي (إذا انتقى المنتج أو المتلقي، نوعية الجهل مثلا، فستكون هي أساس ممثل هذا الدليل الأيقوني، ثم ستصبح مؤولا لسياق الموضوع الدينامي الذي ستؤشر عليه وجوديا، والذي هو سياق الجهل العربي...). إن هذه السيرورة الذهنية، التي تمضي من جعل الدليل ينحل إلى أساسه ، من أجل إعادة تحديد أساس ممثله ، هي السيرورة الاستمرارية العادية المتحكمة في إنتاجنا لخطاباتنا المجازية. تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إنه، على الأقل في مستوى اللغة، يستحيل إنجاز النقلات المجازية دون إدراك الدليل بوصفه رمزا...

ولا بد في نهاية قراءة مقولة المؤول، من الإشارة إلى أنه تبعا لخصوصيات الأنساق الدلالية، يمكن لنفس الشيء أن يُمَثَّلَ، في مستوى موضوعه، انطلاقا من الأنماط الثلاثة في تعالقها مع المقولات الثلاث: فالشيء الطبيعي الذي تعينه اللغة بفضل الدليل "بحر" يمكن أن يمثل أيقونيا، إذا كان الدليل الممثل له، مثلا، من أدلة النسق الأيقوني المعروف باسم (الصور - النماذج = Photo-type)، شرط أن يحضر في شكل تصور عام للبحر الطبيعي [170] . إن هذا الدليل بناء على علاقة ممثله بموضوعه الدينامي هو أيقونة، وذلك لأن الممثل وصفي ومؤلف من النوعيات التي تماثل نوعيات موضوعه. إن الممثل في هذا النسق الدلالي إذن، لا يحل محل موضوعه ولا يجاوره، بل يشبهه إمكانيا فقط. كما يمكن لنفس الشيء الطبيعي، أن يمثل، في أنساق أخرى، بناء على علاقة المجاورة، كما هو الحال مع الأنساق الطبيعية التي حولها الإنسان إلى أنساق ثقافية جزئية مدركة بواسطة الحس، مثل علاقة السحب الداكنة بالمزن، وحركة القمر بالمد والجزر ورطوبة مخصوصة بالبحر... إن الإحساس برطوبة مخصوصة، وبنوع مخصوص من الحرارة... قد يدل على أن البحر قريب، حيث تلعب تلك

النوعيات متضافرة، دور المؤشر الوجودي - على الأقل بالنسبة للمتخصص أو المجرب - على البحر، الذي يصبح، وفق وجهة النظر هذه، الموضوع الدينامي لذلك الدليل. وبطبيعة الحال فإن نفس الدليل الطبيعي، يمثل في كل اللغات الطبيعية رمزيا...

وهكذا، يتضح أن مقولة الموضوع بأبعادها الثلاثة، تستقطب كل أنواع الأدلة، على اختلاف انتمائها للأنساق المختلفة؛ كما تستقطب كل إمكانات تلقيها من قبل كل طبقات المتلقين؛ مثلما تستجيب لـ /وتسعف على إنجاز/ كل إمكانات التقويض والتطوير. ومن ثمة، يمكن القول إنها قابلة - على خلاف حد الموضوع، أو ما يعادله، في نظريات أخرى - لأن تعيد تنظيم وتوزيع كل أنواع الأدلة الكبرى سواء تلك التي مفصلها التفكير المنطقي والبلاغي العربي أو الغربي [171] .

6-3-3-2 المؤول:

يحدد بورس المؤول، انطلاقا من تمييزه لثلاثة أنواع أساسية، تنسجم مع المقولات الفانروسكوبية الثلاثة، وهي المؤول المباشر والمؤول الدينامي والمؤول المنطقي. وتتفرع هذه الأنواع، باستثناء المؤول المباشر، إلى أقسام فرعية، تنسجم مع الإمكانات المنطقية التي يسمح بها وضعها المقولاتي. فالمؤول الدينامي يقبل الانحلال إلى الأولانية، ولذلك يقدم إمكانيتين: إمكانية ارتباطه بالثانيانية، ويسميه إذا تحقق وفقها (مؤولا ديناميا2)، ثم إمكانية انحلاله إلى الأولانية، ويسمي تحققه وفقها (مؤ.د 1).

ولا يمكن منطقيا لما هو وجودي وثانياني، أن يكون برهانيا وضروريا إلا إذا كان في الأصل بناء صوريا يساعد، في مستوى الوجود، على إدراك ممثلاته اللامتناهية. ولا يصدق ذلك إلا على المؤول المنطقي الذي يسميه مؤولا نهائيا. ولا يرتبط هذا المؤول النهائي، في الأصل، بالثالثانية إلا بشكل صوري، لأنه يوضح بشكل "ضروري" كيف ينحو المؤول نفسه، إلى تمثيل نفسه. وصيغته النموذجية، هي "إذا كان... فإن" وباعتباره ثالثانيا وضروريا، فإنه - شأنه شأن الدليل - قانون في مستوى الممثل، والرمز في مستوى الموضوع - غير قابل للمس أو التحيين الوجودي الفعلي. ومع ذلك - ومثلهما تماما - يشكل قاعدة لتأويل الأدلة المحينة، التي تقبل مقولتي الصدق والكذب، وأيضا لتأويل الأدلة التي ليست إلا ممكنة وحسب. ولذلك فإنه يقبل الانحلال إلى الثانيانية والأولانية؛ ومن ثمة، أمكنه أن يقدم، بشكل منطقي، ثلاثة أشكال. وهي الأشكال التي فضل بورس استعارة أسمائها من مراتب وجودها المقولاتية: فالمؤول النهائي النسقي الثالثاني المجرد

يأخذ اسم (مؤ.ن.3) ويعبر هذا المؤول عن «نهاية» تطور الفكر بخصوص دليل أو ظاهرة بعينها. وتكون وضعيته الصورية المناسبة (إذا كان... فإن)، وهي مشابهة لحال القياس الثلاثي المعروف، الذي لا يدل بحدوده وعلاقاته الذاتية، ولكن بنموذجه: (كل إنسان فان/سقراط إنسان/سقراط فان)، لأن دلالته الذاتية هي في الواقع تحيين وجودي له، أي انحلال للبرهان في الوجود.

أما انحلاله إلى الثانيانية، فَيُقَدِّمُ لنا، انطلاقا من صيغته الصورية، تأويلا واقعيا للظاهرة الواقعية ويدعوه بورس (مؤ.ن.2). ولكي تتضح الفكرة السابقة، سيتم تقديم مثال مرتبط بالمجال الطبي، وليكن هذا الدليل هو (استئصال ورم ما):

إن أول شيء يقوم به الطبيب الجراح، هو التشخيص. والتشخيص هو تجسيد لمجموعة من الإجراءات المحينة انطلاقا من براهين ثابتة مرحليا. وتشكل هذه الأخيرة في مستوى علم التشخيص المجرد (النظري) أدلة قانونية ثالثانية (مؤ.ن.3). وهي أدلة متعالية عن هذا المريض أو ذاك، عن هذا المكان أو ذاك... ثم ينتهي الطبيب، بناء على ذلك، مخطئا أو صائبا (ص V ك) إلى إقرار ضرورة الجراحة، وهو قرار يجسد نتيجة يفرضها البرهان أيضا (والنتيجة هي العملية الجراحية). وبديهي أنه لا يكون ذهن الطبيب، قبل وأثناء تحيين هذا العمل ممتلئا، إلا بالإجراءات الصورية، المتحكمة في مثل هذه العملية، والمتعالية عن العملية في ذاتها. وهكذا، ندرك أن العملية الفعلية المحينة وجوديا، هي مجرد تحيين للإجراءات البرهانية الضرورية. ويعني ذلك باختصار، أنها نسخة واقعية لإجراءاتها النظرية. أما مسألة الخطأ أو الصواب، فلا تتصل بالقواعد الصورية المشكلة لهذا المؤول المحين وجوديا، ولكنها تتصل أحيانا بعلاقة هذا المؤول بملابسات التحيين، أو بإدراك الذات لدليل (المرض المحلي) بوصفه قابلا لأن يكون موضوعا لاستنباط تلك القاعدة الصورية، التي هي نفسها (مؤ.ن.3). وعموما فإن (مؤ.ن.2) مؤول يجسد العادة المتخصصة المراقبة تجريبيا.

أما انحلاله إلى الأولانية، فَيُقَدِّمُ لنا تأويلا موسوعيا شائعا وممكنا فقط [172] . ولا تكون علاقته بالدليل المصدر تحديدية، بل وصفية تنبني على الافتراض، أو «الفرض الاستكشافي» [173] أو «التسنين الجزئي [174] ويسميه بورس (مؤ.ن.1). ومثال ذلك رؤيتك حشدا مفاجئا في شارع، أنت تعرف بفضل العادة أنه هادئ، وحيث تلك العادة تجعل ذهنك مفتقدا لبرهان مجرد يساعدك على تأويل الدليل الحادث تأويلا مطابقا لموضوعه الفعلي،

ويسمح لك مثلا، بتأويله وفق الصيغة التالية: (إذا كان الحشد هنا... فـ (س). على اعتبار كون (س) أحد عناصر المجموعة الملائمة لجلب الحشد...). إن تفكيرك بسبب ذلك الغياب يمضي بالضرورة إلى أساس الدليل (سبب الحشد) حيث تحضر في الذهن مؤولات نوعياته الممكنة المتاحة في الذهن بفضل المعارف المسبقة (حادثة سير أو جريمة ما أو مشاجرة أو هوس مجنون...) ومن الواضح أن كل هذه المؤولات، وهي تحضر في الذهن، لا تكون إلا ممكنة. ويسمي بورس هذا المؤول، الذي يتماهى مع إحدى الممكنات الثاوية في الأساس والموجهة من قبل تكرار حدوثها في الواقع، بالعادة العامة لتأويل الأدلة، وهي عادة غير خاضعة للمراقبة التجريبية.

ولهذه المؤولات النهائية النسقية، علاقات حاسمة بأشكال الإدراك، وبقدرات الذوات التي تشكل مكان تحقق سيرورة التدلال؛ ذلك أن الدليل - المصدر الوجودي، وهو يحضر في الأذهان، يقبل أن يؤول وفق (مؤ.ن.1) مثل إدراك بادي الرأي للانتخابات أو الفلسفة...؛ أو وفق (مؤ.ن.2) إذا كان للمدرك خبرة تجريبية عملية أو نظرية بمجال الدليل. وبديهي أن الذات لا تصل إلى هذا المؤول، إلا إذا كانت ملمة إلماما كاملا بالقياس البرهاني المجرد المناسب لهذا الدليل، مثل قدرة الميكانيكي على تحديد نوع عطب السيارة من خلال صوت ما...

إن هذه المؤولات الستة، التي تحايث تبعا لبورس، كل أنواع التمثل والتمثيل، تتراكب بشكل متناسق ومتدرج وفق منطق المقولات في ثلاثة أقسام، تستجيب لأشكال الإدراك الإنساني، وهي [الفرض الاستكشافي والاستقراء والاستنباط] [175] وتقدم في النهاية تراتبية تنازلية من حيث الكم: إذ نجد في مستوى الأولانية، ثلاثة مؤولات، هي المؤول المباشر، والمؤول الدينامي 1، والمؤول النهائي 1. وتشكل هذه المؤولات الثلاثة قسما عاما يسميه المؤول الحملي [176] أو الحمل [177] وهي مؤولات إدراكية انفعالية، وأحيانا حدسية. أما في مستوى الثانيانية، فهناك مؤولان فقط، وهما المؤول الدينامي الثاني2، والمؤول النهائي الثاني2 وهما المؤولان اللذان يحددان قسم المؤولات الاستقرائية. ثم نجد أخيرا في مستوى الثالثانية، المؤول الوحيد الذي يسمح المنطق بوجوده وهو المؤول النهائي 3. ويشكل المؤول المنطقي، الذي يجسد أقصى ما وصل إليه الفكر الإنساني بخصوص دليل محدد أو ظاهرة محددة... وهو مؤول استنباطي ومجرد. ولذلك، فهو مثل الدليل القانون والرمز، لا يمكن أن تحين إلا نسخه فقط، مثل (كل سائل يتجمد...، كل معدن يتمدد...، كل إنسان فان... إلخ).

1-6-3-3-2 المؤول المباشر:

يعتبر المؤول المباشر الذي، وصفه بورس أيضا ب (الدليل أو الممثل)، مؤولا وممثلا في نفس الوقت، ولذلك فهو المؤول الأكثر مسؤولية عن توجيه وتوجه السيرورة الإدراكية. وتنحصر طاقته في ربط ممثل الدليل بموضوعه داخل الدليل نفسه . ويسمح له هذا الوضع أن يناسب كل الأدلة سواء كانت منتمية للأنساق الدلالية المدركة والمصنفة أو غير المدركة لحد الآن:

إن الفكرة الغريبة التي تنبجس صدفة في ذهني، ولا أستطيع فهمها، يكون مؤولها المباشر هو شكلها ذاك؛ والعلامة التجارية لمنتوج استهلاكي جديد، والتي لم يسبق لي أن عرفتها أو عرفت المنتوج الذي تؤشر عليه، يكون مؤولها المباشر هو شكلها أيضا، وكذلك الشأن بالنسبة لكل للأدلة المجهولة كما سبق توضيح ذلك من خلال أوضاع تلقي الدليل المختلق (نسبلقية!)... أما الدليل الذي سبق لي معرفته مثل الدليل اللغوي مثلا، فمؤوله المباشر هو النسخة الأمينة لرمزه، أي موضوعه المباشر على وجه التحديد.

لكن رغم بساطة هذا المؤول، فإن أهميته لا تقدر، لأنه بفعل كونه يتماهى مع الممثل الأصلي للدليل، يكون - إذا نُظِرَ إليه بغض النظر عن ذات شارحة معينة - هو المجسد الحقيقي لعالم الحس المشترك، وللعالم من حيث هو مادة سيميائية، لأنه الدرج الأول في سلم الفهم والتواصل. إنه إذن، نقطة انطلاق الإدراك الذي ينمو ويتشعب... أي نقطة انطلاق الحدس نحو اختبار ذاته تجريبيا، قبل تحوله إلى حقيقة ضرورية أو زائفة منتهية.

إن كل ذلك يتضح حين نرى ما يقع مع العبارات اللغوية المجازية - سواء من حيث إنتاجها أو تلقيها الموسوم بخاصية التعاون - حيث يستحيل إنتاجها أو إدراكها دون إدراك أدلتها الجزئية بوصفها مؤولات مباشرة لموضوعاتها المباشرة. ولعل ارتباط هذا المؤول بكل الأدلة النسقية وغيرها، هو الذي دفع بورس إلى وضع ستة من أقسام الأدلة العشر، في خانة المؤولات الحملية التي يؤسسها، والتي هي [178] :

فهناك:

1- الدليل النوعي الأيقوني الحملي (1.1-1.2-1.3) ويمكن التمثيل لهذا القسم، بالصورة الغريبة المنتمية لنسق التحذيرات مثلا، والتي، وهي تحضر - منفصلة عن عمادها المادي - في وعيي البصري، لا أستطيع إدراك ممثلها إلا في علاقته بذاته، لأنه ليس لا وجوديا ولا ضروريا. وبسبب ذلك لا يكون موضوعه إلا ممكنا ومناظرا لطبيعة ممثله. كما لا يكون مؤوله إلا

مجموع تلك الخصائص نفسها.

2- ثم الدليل المفرد الأيقوني الحملي (1.3-1.2-2.1) ويتناسب هذا القسم مع الأدلة التي يكون ممثلها موجودا وجودا فعليا، إلا أن موضوعها ممكن وليس وموجودا. ومن الأمثلة على ذلك اللوحة التجريدية التي لا نستطيع تحديد موضوعها الفعلي لأن مؤولها هو مظهرها التمثيلي نفسه، ولذلك تظل، بالنسبة لنا، أيقونة لموضوع محتمل. كما يتناسب هذا القسم أيضا، مع الأدلة المجازية المركبة التي رغم امتلاك أدلتها الجزئية مؤولات ثالثانية، فإنها تكون قد أنتجت قصدا، لكي لا تدل على موضوعها الفعلي إلا عن طريق المشابهة أو المجاورة، كما هو حال حضور الأدلة الاستعارية في وعي الأطفال [179] مثلا، الذين وهم يدركونها بناء على مؤولاتها المباشرة فقط، ولا يتجاوزونه إلى مؤولات أكثر تطورا، يحيلونها إلى أدلة أيقونية حملية. وتعتبر تلك الأدلة كذلك، لأن موضوعاتها الفعلية المقصودة توجد خارج المؤولات المباشرة...

3- ثم الدليل المفرد المؤشر الحملي (1.3-2.2-2.1). ويتناسب هذا القسم مع الأدلة الموجودة وجودا فعليا، سواء كانت تنتمي إلى أنساق محددة، أو لا تنتمي إلى أي نسق. أما بالنسبة للأدلة الموجودة خارج الأنساق المحددة موسوعيا، فمثاله - أننا، بوصفنا من بادئي الرأي، قبل معرفتنا بالأقمار الاصطناعية - قد رأينا، في ليلة غائمة، ضوءا وحيدا، فتبدى لنا مصدره بحجم نجمة. وبما أننا نعرف أنه ليس نجما، فإنه وإن كان دليلا مفردا موجودا ومؤشرا على وجوده الفعلي، فإنه بالنسبة لنا حملي؛ وذلك لأن مؤوله المباشر كامن في شكله وشكل وجوده وحسب. وأما بالنسبة للأدلة المنتمية للأنساق، فمثالها الدليل اللغوي إذا حين من قبل ذات ما، على وجه الحقيقة، وخارج أي سياق. إن الدليل المنتج وفق الشروط السابقة لا يمكن أن يكون مؤوله إلا مباشرا، يدل فقط على ما يدل عليه الدليل في ذاته.

4- ثم الدليل القانوني الأيقوني الحملي (1.3-1.2-3.1): إن الأدلة المنتمية لهذا القسم، شأنها شأن أدلة القسمين اللاحقين، لا يمكن أن تكون موضوعا للتداول التواصلي، لأنه مرتبط بالوضع المجرد للأدلة النسقية الضرورية، ذلك أن هذه الأقسام،هي في الواقع، بمثابة تركيبات تعالج اختلاف الأنساق الدلالية الممكنة ($\sum\sum\sum$). وينسجم هذا القسم مع الوجود المجرد لبعض أدلة نسق علامات المرور، مثل علامة انحراف الطريق أو علامة الانزلاق... فكل واحدة من هذه العلامات، هي في مستوى النسق أدلة

قانونية، لأن ممثلها عرفي، لكن موضوعاتها أيقونية فقط، لأنها تشبه موضوعها الفعلي، ولا تحل محله كما هو حال أغلب أدلة ذلك النسق (تلك المتشكلة من الألوان والأرقام) والأدلة اللغوية وغيرهما من الأدلة المنتمية للأنساق المنظمة... ثم هي - في مستوى النسق دائما - لا تقول إلا ما يقوله ممثلها القانوني (أي ممثلها في علاقته بمؤوله الداخلي) ولذلك فمؤولها مباشر...

ثم الدليل القانوني المؤشري الحملي (3.1-2.2-1.3) ويستوعب هذا القسم الأنساق الطبيعية التي رغم أن الإنسان قد حولها إلى أنساق ثقافية، فقد احتفظت بأشكال ممثلاتها الأصلية، مثل نسق التوقعات الجوية: فدليل السحاب الداكن [180] مثلا، إذا أُدرك في مستوى مجرد بوصفه دالا على ظاهرة طبيعية تتلازم ضرورة مع ظاهرة أخرى هي سقوط المطر، سيكون في مستوى الممثل قانونا لأنه لا زمني، ولأنه يساعد على إدراك التحققات الوجودية لتلازم الظاهرتين في الزمان والمكان، وسيكون في مستوى موضوعه مؤشرا، لأنه يرتبط بموضوعه بفضل علاقة المجاورة الوجودية. أما مؤوله فمباشر، لأنه لا يقول إلا ما هو محدد من قبل ممثله.

ثم أخيرا، هناك الدليل القانوني الرمزي الحملي (3.1-2.3-1.3)؟ يعتبر النسق النموذجي لهذا القسم هو النسق اللغوي، لأن الدليل اللغوي قانون في مستوى ممثله، ورمز في مستوى موضوعه، ولكنه بوصفه مجردا ومتعاليا عن الأفراد، لا يقول شيئا خارج ذاته، أي خارج مؤوله المباشر الذي هو مؤول ممثله (القانون)، وإذن فهو حملي.

يتصل المؤول المباشر، كما هو واضح من خلال هذه القراءة، بكل الأدلة وبكل الأنساق الدلالية، بل إنه هو الذي يشكل منطلقا لإنتاج وتلقي الأدلة، بغض النظر عن مستوى المقولة التي ينتمي الممثل إليها. وبذلك يختلف عن بقية المؤولات، التي هي في الواقع، أشكال فكرية وتفكرية، لتفاعل قدرات الإدراك المختلفة مع هذا المؤول المباشر، الذي هو المؤول المحايث للدليل في ذاته.

2-3-3-6-2 المؤول الدينامي الأول 1:

يأتي هذا المؤول الأولاني، في المرتبة الثانية بعد المؤول المباشر، ويرتبط فعله الذي يكمن «في المفعول الواقعي المنتج حول الدليل» بالموضوع المباشر فقط. ولذلك لايحمل إلى الوعي إلا الوقائع التي هي في علاقة مع الدليل نفسه كما هو ممثل، ولا شيء أكثر من ذلك. وبوصفه أولانيا، فإنه ينتج عن الفرض الاستكشافي. إن الدليل اللغوي "غراب" مثلا، يمكن أن يدرك،

وفق سيرورة تدلالية انفعالية ما، كطائر أسود صائد... ووفق هذا الإدراك، فإن تلك الأدلة المفردة المؤولة له، ليست إلا تحيينات لنوعيات أساسه، وهي نوعيات محايثة لمؤول ممثله (بوصفه قانونيا). لكنها، بما هي نوعيات، ليست مقصودة بالضرورة في ذاتها أثناء إنجاز التجربة التواصلية. وذلك ما يجعلها مجرد إمكانية محضة. ومن الواضح أنه لا يمكن لهذا المؤول أن يقول عن هذا الدليل مثلا إنه موضوع تطير، أو أنه نذير شؤم... لأن ذلك مرتبط بوضع تمثيلي (إنتاجي) أو تأويلي (تلقياتي) مختلف، يتطلب ربط الدليل بسنن كوني أو ثقافي ما، وذلك ما يضطلع به المؤول اللاحق عليه في المرتبة: المؤول النهائي الأول.

3-6-3-3-2 المؤول النهائي الأول 1:

ينتمي المؤول النهائي الأول بدوره إلى المقولة الأولانية، ويتلو داخلها المؤول المباشر والمؤول الدينامي الأول، ولذلك يعتبر أرقى المؤولات الانفعالية. وينسجم وضعه هذا مع كونه نسقيا، أي تحيينا لأدلة نسق ثالثاني هو في الغالب عبارة عن سنن اجتماعي لإنتاج السلوك أو لتأويل الأدلة (مثل السنن العقائدية وعادات التقييم والحكم، وفق معطيات الاتفاق الاجتماعي [181] . وتشكل هذه السنن جزءا هاما من مكونات الموسوعة [182] .

يتضح من خلال هذا التعريف التأويلي - للمؤول.ن.1- أنه انحلال أولاني لقانون ثالثاني يتميز بكونه ليس مؤسسا على معرفة تجريبية أو علمية، بل على الاعتقاد فقط. كما يتضح أن الذهن يستعين به بفضل افتراض كونه مرجعا ذهنيا للدليل - المصدر. ومن البديهي أن حضوره مشروط بمعرفة المدرك لقانونه...

وإذا أردنا أن نبقي نفس الدليل - المصدر (غراب) نموذجا للتمثيل، ثم افترضنا أنه قد أنتج أو أدرك، وفق سيرورة تدلالية انفعالية ومحكومة بسياق الثقافة العربية، فإن المؤول النهائي الأول بوصفه عادة عامة لتأويل الأدلة، سيسعف على ربطه بالشؤم إذا لم يكن وصفا لكائن آخر. وإذا كان وصفا لإنسان، أمكن بفضل ذلك المؤول ربطه بالمشؤوم مثلا... ومن الواضح أن الأدلة التي ينتجها هذا المؤول بفضل ربطه للعلاقة بين الدليل - المصدر وبين عادة مناسبة لتأويله، ليست إلا افتراضية: أي ممكنة وحسب.

كما أنه من الواضح أن تأويل الغراب بالشؤم، يتجاوز مؤول الممثل اللغوي (أي المؤول المباشر)، كما يتجاوز الوقائع البسيطة المرتبطة بتمثيله التي يمنحها المؤ.د.1 (السواد...)، ليقفز مباشرة إلى تأويل موسوعي ثالثاني، خاص بنسق تأويل العرب للكائنات الحيوانية (اليمامة = السلام، الغراب =

الشؤم، الذئب = الموت، البومة = الخراب...) [183] .

ويعتبر هذا المؤول من أهم المؤولات، التي تلعب دورا هاما في إدراكاتنا للأدلة، وفي توجيه سلوكاتنا حيالها، لأنه الأكثر ورودا، بفضل رسوخه وترسبه. ولا يقتصر ذلك على الأدلة المعتادة والمتوارثة، بل يمتد مفعوله، حتى إلى الحادثة منها. ومثال ذلك أشكال إدراكنا وتأويلنا للأدلة التقنية. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك شكل إدراكنا لموضوعات الأدلة الصيدلية.، فنحن بوصفنا غير متخصصين في الطب أو الصيدلة، لا نعرف على وجه الدقة معنى /الإيسبيرين/مثلا، ومع ذلك نعرف أنه مركب اصطناعي يهدئ الصداع...

2 -3-3-6-4 المؤول الدينامي الثاني 2:

يتصل هذا المؤول مباشرة بالموضوع الدينامي للدليل، ولذلك فإن المعلومات التي يدمجها لا ترتبط بالموضوع المباشر للدليل الماثل في مؤوله المباشر، بل بسياق ما لذلك الدليل. ونتيجة لذلك، فإنه يصبح مؤشرا على ذلك السياق، مثلما يكون السياق مؤشرا عليه. ولا يكون هذا المؤول مؤشرا على السياق إلا إذا كان هذا السياق حاضرا بشكل مسبق في الخلفية المعرفية للمدرك، وكان مُدْرَكاً بوصفه ذا علاقة بالدليل - المصدر (بمعنى أن الدليل - المصدر يؤشر عليه بفضل تلك المعرفة المسبقة بالعلاقة). ومن هنا يتضح، أنه يقوم على الاستقراء. ويشكل قسم هذا المؤول، أحد عنصري مُكَوِّنَيْ القسم العام للمؤولات الاستقرائية الوجودية (المؤول القضوي) [184] .

تكمن ميزة هذا المؤول في كونه يشكل طاقة فكرية هائلة وفعالة، تستطيع أن تنظ ر إلى الدليل-المصدر انطلاقا من كل نوعيات أساسه. ومن ثمة، تستطيع أن تحول أي نوعية إلى أساس لمثل السياق، الذي هو شكل تجسده الإظهاري. ومعنى ذلك، أنه المسؤول عن رؤية الدليل - المصدر، بوصفه مؤلفا من شبكة من النوعيات الرابطة له باستمراري ما أو بشبكة من الاستمراريات. ثم مسؤول عن تطوير نوعية ما أو مجموعة من النوعيات إلى مؤشرات سياقية. كما أنه مسؤول عن تطوير المؤولين الانفعاليين السابقين عليه (مؤ.د.1 ومؤ.ن.1). وهكذا يتضح أنه، بفضل ربطه الذهني السابق على تحقيق سياق ملائم ما للدليل، يستطيع ضم كل أشكال إدراك الدليل الانفعالية. وذلك راجع - كما سبق الذكر - إلى كونه، في نفس الوقت الذي يسمح فيه بوجود المؤولات الانفعالية، يضمها ويتجاوزها.

2-3-3-6-5 المؤول النهائي الثاني 2:

ينتمي هذا المؤول إلى نفس المقولة التي ينتمي إليها المؤول السابق، ولذلك فإنه يشاركه الوجود ضمن قسم المؤولات القضوية القائمة على الاستقراء. ولا يختلف عنه إلا في كونه عبارة عن عادة متخصصة، مبنية على التجربة ومراقبة من قبلها. وذلك واضح من خلال المثال الذي قدمه بورس لهذا المؤول، والذي تمثل في قدرة عالم النبات على تصنيف نبتة جديدة. وبطبيعة الحال، فإن تلك القدرة على التصنيف، لا تتأسس فقط، على المعنى الداخلي للدليل (اسم النبتة الذي هو مؤولها المباشر)؛ أو على نوعياتها البسيطة (مؤ.د.1)؛ أو على الأفكار العامة الشائعة عنها... (مؤ.ن.1)؛ أو على كل ذلك، مضافا إليه كل ما يرتبط بممثلها وموضوعها، مثل أشكالها وألوانها وعلاقاتها بالأفكار العامة حول نوعياتها وعلاقاتها بنوعيات غيرها... (مؤ.د.2)؛ بل يتأسس على معرفة تجريبية علمية، حاضرة، في الذهن بشكل مجرد، بوصفها قوانين مجردة وصفية للنباتات (البيولوجيا) [185] .

إن هذا المؤول، هو معرفة نظرية بسنن جزئي ما، معرفة تتيح لمتلكها أن يحدد بدقة كل أدلة هذا السنن، بما فيها الأدلة الحادثة، التي لم يسبق للمتخصص أن تعرفها. إنه في علاقته بأي دليل وجودي، أدق ما يمكن للفرد أن يؤول به ذلك الدليل الوجودي.

ومعنى كل ذلك باختصار، أنه تحيين وجودي للمؤول البرهاني الحجاجي، خاصة إذ كان مرتبطا بأدلة لها قواعد نظرية ثابتة (ثالثانية) مثل علم الرياضيات والطب والبيولوجيا... ورغم ذلك فإنه يقبل أن يكون جزءا فقط من المؤول الدينامي الثاني، خاصة في مجال العلوم الإنسانية، وذلك لأن هذا الأخير يستوعبه لأنه يشمل كل أنواع المعرفة بالدليل - المصدر وبنوعياته (من الشعبية إلى العلمية الثابتة مرحليا...) [186] .

6-6-3-3-2 المؤول النهائي الثالث 3:

يمتاز هذا المؤول بكونه نسقيا، وبكونه يشكل، في لحظة ما من تطور الفكر الإنساني - بخصوص دليل ما - الفكرة الأكثر منطقية. وهو كما سبقت الإشارة، نهاية مبنية لسيرورة تدلالية، تبدأ من أدنى مراتب الإدراك (الحدس)، ثم تتطور إلى أن تصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه الفكر في مرحلة ما. وأقصى ما يمكن أن يصل إليه الفكر، هو القانون الكلي المجرد، الذي يصلح لتفسير الظواهر الجزئية الوجودية، التي تكون، في الأصل، مرحلة لبناء هذا القانون. وهذا القانون الذي حين يثبت، يصبح متحكما في تأويلها. ولعل ذلك هو السبب الذي جعل بورس يربطه بالاستنباط، لأنه مشيد، باعتباره نتيجة للاستمرارية، بناء على تطور الفرض

الاستكشافي [187] - المراقب تجريبيا - إلى حين بلوغه درجة المبدأ العام والكلي المناسب لصيغة: «إذا كان... فإن» والتي بثبوتها، تصبح مسلمة علمية مجردة [188] . ويمكن توضيح كيفية وصول الفكر، بخصوص أدلة مخصوصة، إلى مستوى البرهان الحجاجي، من خلال ما قام به الدكتور (سيميلويز) من أجل اكتشاف الحمى المميتة [189] ...

وهكذا، يتضح أن المؤول النهائي الثالث، هو مؤول نظري ثالثاني، يضم القوانين النهائية الخاصة بكل الأدلة أو الظواهر، التي استطاع الفكر أن يصل - وإن مرحليا - إلى تحديدها بشكل كاف وغير متناقض. ولذلك، فإنه يشكل خلفية معرفية مجردة، للبت في القضايا أو الأدلة الوجودية المناسبة له، بفضل تحيين نسخته التي هي (مؤ.ن.2) [190] .

بقي أن أشير إلى قضية أساسية، ترتبط بضرورة الفصل بين المؤول النهائي الثالث، وبين صيغته الاستعارية والتمثيلية أو التأويلية، والتي هي من نظام الثانيانية فقط. ذلك أن البرهان لا يثبت إلا إذا مر من التجربة (الاستقراء) المتكررة، في ارتباطها بعناصر الموضوع الكلي واقعيا، كما هو حال البراهين الحجاجية التالية: (كل معدن يتمدد، كل إنسان فان، كل الأجسام تسقط...)، أو البراهين المعقدة المسؤولة عن الوجود المنظم والدقيق لآلياتنا التكنولوجية الفعالة... ومعيار الاعتراف بهذه البراهين هو كونها تصدق في كل الحالات. وإذا كذبت مرة واحدة، فإنها تنهار بشكل كلي... أما صيغة البرهان الاستعارية، فليست إلا بناء خطابيا على منوال البرهان الحجاجي وحسب، وذلك لأن موضوعه لا يقبل الثبات. ومَثَلُ ذلك الخطابات الإقناعية (السياسية والعقائدية والعاطفية والإشهارية) التي تستعمل كلها صيغة «إذا كان... فإن»، كما هو حال بعض النصوص السردية الرومانسية الكلاسيكية التي عملت على الإقناع باحترام الحب، فوجهت، من أجل ذلك، الإظهار وفق تلك الصيغة: (كل عاطفة فضيلة ¬ الحب عاطفة ¬ إذن الحب فضيلة) ومن الواضح أن هذا الخطاب يستعير صيغة البرهان الحجاجي فقط، ولا يحين مؤولا حجاجيا ما، لأنه لا وجود لبرهان حجاجي يقبل أن يُفَنَّدَ حال قيامه. ومن الأدلة على ذلك وجود نصوص أخرى معارضة لفكرة سمو الحب، وتستعمل هي الأخرى نفس الصيغة: (كل عاطفة رذيلة ¬ الحب عاطفة ¬ إذن الحب رذيلة) [191] . تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن كل الخطابات ذات البعد الإيديولوجي، مهما كانت صيغتها البنائية مقنعة، ليست تحيينا لبرهان حجاجي ما، ولكنها فقط، مبنية وفق صيغة البرهان. وتعتبر صيغة البرهان ملائمة لإنتاج الشكل الروائي، كما تعتبر

استعارة شكله البرهان من أجل بناء الخطاب ملائمة أيضا...

4-3-2 الاستمرارية، وعلاقة الموضوع الدينامي بالمؤولات:

يرسو الشكل النهائي المرحلي للاستمرارية، في المؤول النهائي الثالث، للدليل الذي يكون موضوعا لإجرائيتها. ولكن بما أن كل الأدلة ليست مرتبطة، في شكل حضورها في الأذهان، بمؤول برهاني ثالثاني مجرد، فإن الاستمرارية تظل قابلة لمحايثة التفعيل التدلالي لمثل هذه الأدلة. وفي مثل هذه الحالة، يصبح موضوع الاستمرارية مرتبطا بتوجيه الفكر نحو الموضوعات الدينامية للأدلة - المصادر [192] .

لقد تم التأكيد سابقا على أن الموضوع الدينامي نظريا، أكبر من أن يحيط به الفرد، وذلك جراء الإمكانات الدلالية الوافرة التي يختزنها. تلك الوفرة، التي في الوقت الذي توفر فيه لكل ذات سياقا مناسبا لطاقتها الإدراكية والإيديولوجية، توفر فيه أيضا إمكانات خيبات تواصل هذه الذات مع متلقيها أو شركائها في الجدل... لكن هذا الحضور القوي لإمكانات خيبة التواصل، غالبا ما يكون منبعا ممكنا لإعادة سيرورة التدلال. هذه السيرورة التي تقتضي بالضرورة تعديل الفهم الأولي بدءا من شكل إدراك المؤول المباشر.

إن الدليل كلما كان مفتقرا إلى برهان يسمح باستقراء معناه [193] ، كلما كانت السيرورة الاستمرارية الخاصة به انسيابية. وهذا ما يجعل الاستمرارية تبدو في علاقتها بمثل هذه الأدلة مولدة لـ تدلال لا محدود [194] . وذلك نظرا لكون نهاية هذه السيرورة الاستمرارية، تقبل نظريا أن تفند وأن تقوض، سواء من قبل الذات المنتجة، التي هي في الأصل مكان تحققها، أو من قبل غيرها...

ولكن كيف يستوعب الموضوع الدينامي نظريا [195] كل هذه الإمكانات؟ ثم كيف يتأتى له ذلك؟

إن الموضوع الدينامي، الذي يشكل نظريا، مجموع السياقات الخارجية التي يمكن لنوعيات أساس الدليل استدعاءها، ليس هو نفسه سوى نتاج فعل قوى مغايرة له. وهي القوى التي تتشكل من المؤولات الإمكانية (الانفعالية) والوجودية (الطاقوية) والتي يمكن اختزالها - كما سبق التوضيح - في الطاقة الذهنية التي سماها بورس مؤولا ديناميا:

ومن أجل توضيح بعض جوانب الاستمرارية عن طريق التفاعل بين المؤول الدينامي وبين الموضوع الدينامي بخصوص دليل - مصدر ما، لنبق مع نفس الدليل السابق (غراب): إنه بالاستناد إلى المؤول الدينامي نستطيع

الحصول على عدة نوعيات تشكل سياقات دينامية رابطة للدليل بأدلة أخرى. وهذه الأدلة تقبل بدورها، عن طريق المؤول الدينامي المناسب لها، أن تتحول إلى سياقات، وهكذا دواليك... ومن بين نوعيات الممثل المادي للدليل التي يسمح المؤول الدينامي2 بإنتاجها، بفضل القواعد البلاغية مثل جناس التصحيف وجناس القلب وتقارب الحروف من تقارب المعاني... [196] والتي هي سياقات دينامية للدليل، هناك: (غرب، راغب، غارب، برغي... إلخ)؛ ومن بين نوعيات المحتوى القضوي لمؤول ممثله هناك (السواد، والنعيق...) أي كل مقوماته، أو مسلمات مدلوله المباشر، الحاضرة في المعرفة المسبقة به. ومن بين نوعياته الموسوعية كل ما يرتبط به من تخيلات ومعتقدات وأحداث...

ولما كانت كل نوعية من تلك النوعيات قابلة لأن تطور، بواسطة المؤول الدينامي المناسب لها، والذي يصبح جزءا من المؤول الدينامي المؤسس، فلا بد من توضيح ذلك انطلاقا من افتراض توجيه إحداها. ولتكن نوعية (غَرْبٌ) التي تحضر من خلال الشكل المادي للدليل، ولتكن معالجتها ليس وفق حضورها في نسيج موضوعها الدينامي المجرد، الذي يجسد الشكل السابق على التحقيق الوجودي لحضورها بالقوة في الذهن؛ ولكن وفق شكل حضورها بالفعل في تحقيق وجودي ما، والذي يجعل منها موضوعا ديناميا مقلصا للدليل - المصدر (غراب) [197] . ثم إنه حالما ينتقى، يصبح منتقيه أمام إمكانية مشرعة على سيرورة تدلالية كاملة، تنبني، بدورها على نفس الآليات الخاصة بكل سيرورة تدلالية... وبهذه الكيفية يتحقق انحلال الدليل إلى نوعياته، التي تقبل بدورها، نفس السيرورة... ليتم الحصول في النهاية على خطاب منسجم ومتماسك...

وباختصار، فإن المؤول الدينامي، هو المسؤول عن قيام الموضوع الدينامي المتكامل لدليل ما، لأنه بوصفه يشكل الخلفية المعرفية الموسوعية، يستطيع أن يقدم كل ما يمت بصلة إلى هذا الدليل، وذلك وفق كل أشكال وجهات النظر إليه. ونتيجة لذلك يقدم لنا في النهاية سلسلة من المؤولات، التي تتضامن وتتضافر بفضل أساس الدليل المؤشر على سياقاتها. ومن هنا يتضح لنا أنه، نظريا، يقدم لنا كل الأشكال الممكنة للتحليل المتكامل لأي دليل.

بيد أنه في مستوى التفعيل الوجودي، قلما نجد ذلك متحققا، سواء في مستوى الممارسة الفكرية أو اليومية. ويعود ذلك من جهة إلى صعوبة إدراكه، إذ لا بد من وجود نوعيات إما تغيب عن الذات، أو أن هذه

الذات لا تستطيع تطويرها... ومن جهة ثانية، نظرا للميل الطبيعي للعقل الإنساني، إلى الشكل التركيبي عوض الشكل التحليلي [198] - تماما كما تجسد ذلك مبادئ الحوار عند غرايس - ومن جهة ثالثة، نظرا لرغبة الذات في الارتباط بسياق مقلص، يبدو لها - سواء كانت منتجة أو متلقية - أكثر ملاءمة لعلاقة الدليل بموضوعه [199] .

4-2 نحو محاولة قراءة جديدة لنظرية المؤولات البورسية:

لقد أصبح واضحا، من خلال التحليل السابق، أن أقسام الأدلة التي مفصلها بورس، تستوعب كل الأدلة، وكل وجهات النظر المسؤولة عن تحييناتها، وذلك بشكل يجعل كل دليل قابلا لأن يدرك، تبعا لقدرات الذات المدركة له وفي المستويات المقولاتية الثلاث. وقد تجلى ذلك أكثر في تحديده الدقيق لتراتبية المؤولات التي هي سيرورة متنامية لإدراك نفس الدليل. والتي ليس من الضروري أن تحضر كاملة في كل أنواع الوعي، وبخصوص كل أنواع الأدلة. وليكن المثال التالي آخر مثال يوضح ذلك: لنفترض أننا أمام ساعة ذات عقربين، يؤشران على أرقام تحل محل تقطيع الزمن اليومي. ولنفترض أيضا، أنهما يوجدان لحظة الإدراك متراكبين في نفس الوضع وفوق نفس الرقم، وسيعني ذلك بالنسبة لمن يعرف السنن، أنهما يشيران إلى منتصف النهار إذا كانت الشمس طالعة، وإلى منتصف الليل إذا كانت غاربة. أما إذا كان مدرك هذا الدليل، يفتقر إلى معرفة سابقة بالساعة، كما هو حال طفل حديث المعرفة باللغة والعالم، فإن الدليل سيكون بالنسبة له مؤشرا على موضوع مجهول، ولذلك سيكون الدليل مجرد أيقونه حملية. ويتضح هذا الإدراك الأخير في إجابة الطفل عن سؤال اختباري من مثل حدد ما ترى؟ ويمكن لإجابته، وإن جانبت الموضوع المحدد، أن تجسد خصائص مناظرة للخصائص التالية: (شيء شبه دائري، ملون باللون كذا... وفي وسطه دائرتان موصولتان بعمودين متفاوتي الطول...) لكن مهما كانت دقة الطفل في الوصف، فلن تكون الخصائص المذكورة، إلا تجميعا لنوعيات الدليل وعماده، أي لبعض نوعيات أساسهما. ومن ثمة، فالموضوع المستخلص من قبل هذه الذات، لا ينتج إلا عن خصائص شكل ممثل الدليل وعماده (إطار، عقارب...) وعن موضوعاتها المباشرة [200] .

إننا حين ننظر، وفق معرفتنا بهذا الدليل، إلى شكل إدراك الطفل له، ندرك مباشرة أنه ينتمي إلى قسم الأدلة المفردة (لأنه دليل موجود يحدد موضوعه) الأيقونية (يرتبط بموضوع ممكن، وذلك بفضل مناظرته للنوعيات الموجهة) الحملية (كون الطاقة التأويلية للشارح (الطفل هنا) غير متطورة،

لا تستطيع إلا الانفعال بالشكل المادي لممثل الدليل).

وقد يُدْرَكُ نفس الدليل من قبل طفل آخر يعرف الساعة ووظيفتها، غير أنه لا يعرف فك رموز أوضاع عقربيها، ولذلك فإنه سيجيب دون شك، إذا ما سئل نفس السؤال الذي وجه للطفل الأول، ب: (إنها ما يساعدنا على تحديد الوقت... إنها الساعة) رغم كون هذه الإجابة، تشبه سابقتها من حيث محدودية الطاقة التأويلية (التي هي انفعالية)، فإنها أكثر تطورا منها، لأنها أكثر تحديدا للموضوع. ذلك أن الإجابة الثانية تعبر عن تطور المعرفة بالشيء. ويبدو هذا التطور أيضا في المؤول الذي استند إليه الطفل الثاني، وهو المؤول النهائي الأول، نستنتج ذلك من خلال إجابته التي هي في العمق الإجابة الأكثر شيوعا وترسبا لتحديد ذلك الدليل. ومن ثمة، ندرك بناء على معرفتنا بالدليل، أن تأويل الطفل ينتمي إلى قسم الدليل المؤشر (يؤشر على موضوع وجودي عام غير محدد، رغم أنه محدد بدقة من قبل الدليل:12 نهارا أو ليلا) الحملي (لأن طاقة الطفل التأويلية متوقفة عند العادة العامة: الساعة تحدد الوقت...).

كما يمكن لنفس الدليل أن يدرك من قبل شخص ما، يعرف قواعد سنن قراءة أوضاع العقربين، ولذلك يستطيع تأويل ذلك الدليل عن طريق ترجمته إلى دليل لغوي (: منتصف "النهار أو الليل"). وفي هذه الحالة، يكون التأويل منتميا إلى قسم الدليل المؤشر [201] القضوي (عبارة عن قضية تحتمل الصدق أو الكذب. لكن التقييم الصدقي [ص V ك] لا يرتبط بالدليل بل بالشروط الخارج سيميائية للإدراك: كأن تكون الساعة قد توقفت منذ لحظات مثلا [202] ... ولا يتأسس هذا المؤول القضوي، على المؤول الدينامي، بل على المؤول النهائي الثاني الاستقرائي، الذي يحين نسخة ما لقانونه البرهاني: (إذا كان وضع العقربين هكذا... فإن الساعة كذا...).

إن تأمل تحليل سيرورة تدرج المؤولات، تبعا لطاقات الإدراك، يوضح أنه على الأقل في أشكال التواصل اليومية والعلمية كلما كان المؤول المسؤول عن التدلال متطورا، كلما كان مقتضبا (أي تركيبيا) ومتجاوزا للتفاصيل الخاصة بالنوعيات، وللأفكار العامة [203] ... لأنه يساعد على المضي مباشرة إلى الموضوع المؤشر عليه وجوديا، الشيء الذي يجعله مختزلا ودقيقا: (منتصف النهار مثلا) وهذا بالفعل ما نلاحظه بخصوص الأدلة العلمية (الرياضيات والفيزياء والكيمياء...) ولكنه مع ذلك يكون متضمنا لكل المؤولات السابقة، والتي يمكن أن تحضر كلما تم التساؤل عن كيفية حضورها بوصفها نهاية للتأويل التحييني، أو كلما تحولت في تلق ما، هي

نفسها إلى حمل، كأن يُسأل هذا الشخص من قبل الطفل: كيف عرفت ذلك؟ فيجيب: إن الساعة هي إطار... مكون من...، وعقربين...، والعقرب مكون من...، وتقرأ أوضاعها في تعالق مع الأعداد من 1 إلى 12، وكل وضع للعقربين يحل محل لحظة زمنية ما... إلخ. ويمثل هذا المثال الأخير، انحلال المؤول نفسه [204] . ذلك الانحلال الذي يجعله يوضح كيفية تمثيله لذاته. ولعل هذا الشكل هو الذي ينسجم مع النصوص الأدبية، التي - كما لوحظ سابقا - لا تتلاءم إلا مع المؤولات الإدراكية الانفعالية المرتبطة دائما بالمؤول العام الذي دعاه بورس بالمؤول الدينامي الثاني2، والذي جعله، وفق الأيقونة المكانية، دون المؤول النهائي الثاني 2، لأنه يوجد على يساره:

Ii ® Id1 ® If1 ® / Id2 ® If2 ® / If3

2-4-1 المؤولات التجسيدية:

يمكن أن نستنتج من التحليل السابق لتراتبية المؤولات في علاقتها بنفس الدليل - المصدر، إمكانية جعل مقولة المؤولات تتمفصل، على الأقل، إلى ثلاثة أصناف متباينة، تبعا لتباين وضعها في إنتاج سيرورة التدلال. وذلك أملا في أن يجعلها ذلك التقسيم أكثر دقة في وصف الطاقات الذهنية والأشكال التمثيلية... ولا تعتبر نتائج التحليلات السابقة وحدها مشجعة على محاولة التقسيم، بل إن السبب الأساسي يعود إلى التباس تحديدات بورس وتعددها. ويتجلى ذلك الالتباس خاصة في كون المؤول يسم عدة جواهر وكيانات متمايزة:

1- فالمؤول هو ممثل مترابط مع موضوع، وذلك هو الوضع الطبيعي لكل أدلة الأنساق المنظمة، فقد سبق تبيان كيف أن دليل «البحر» مثلا، هو في نفس الوقت ممثل ومؤول لموضوعه الطبيعي الذي يحل محله.

2- ثم إنه دليل آخر مواز للدليل - المصدر، أو أكثر تطورا. حيث يعتبر الدليل « Oui » مؤولا للدليل «نعم». كما أن النوعيات الأيقونية، المستنتجة من دليل - مصدر مفكر به، أو ملقى من قبل شريك تخاطبي...، هي مؤولات لذلك الدليل، رغم أنها في ذاتها أدلة مؤولة لموضوعها الخاص [205] ... ومن الواضح أن حال مثل هذه الأدلة مشابه لحال المؤولات التفسيرية أو التشارحية أو التحليلية لأي دليل - مصدر، لأنها مؤشرات عليه، أو عليه وعلى سياقه. ويصدق نفس القول على المؤولات التي تؤول دليلا - مصدرا يختلف عنها من حيث السنن التمثيلي، كما هو حال بعض الأمثلة التي قدمت لتجلية السيرورة الاستمرارية، مثل

الكلمة النابية التي قد يكون مؤولها هو الصفعة، التي قد يكون مؤولها هو الفرار أو دعوة رجال الأمن... ومثل كون وقوف السيارة (وهو دليل في ذاته) أمام الضوء الأحمر، مؤولا للضوء الأحمر الذي هو مؤول للنظام... إنه من الواضح أن هذه المؤولات، هي مؤولات لممثلاتها، وفي نفس الوقت مؤولات لممثلات مؤولات أخرى خاصة إذا كانت ناتجة عنها. ولذلك أقترح اعتبار هذه المؤولات مؤولات تجسيدية، وهي مؤولات إظهارية محضة. ويمكن أن نصنف داخل هذه الفئة نوعين - على الأقل -: نوع يرتبط بالمؤولات المرتبطة ببعد الممثل في ذاته، أي بوصفه مؤولا مباشرا للدليل، كما هو حال الدليل اللغوي في مستوى نسقه المجرد؛ بينما يرتبط النوع الثاني بالأدلة التي هي حاضرة فقط، لكي تؤول دليلا - مصدرا، مثل المؤولات التفسيرية وما شاكلها... إن المؤولات المحققة لخصائص هذا النوع، هي مؤولات إظهارية تجسيدية لمؤولات محايثة غير مظهرة. وهو الشيء الذي يجعلها تعبر، في الواقع، عن كيفية تمثيل المؤولات المحايثة لذاتها.

2-4-2 المؤولات التعرفية التحيينية:

لقد لوحظ سابقا، أن المؤولات الإظهارية التجسيدية، هي عبارة عن ممثلات لمؤولات محايثة للدليل - المصدر. ويبدو ذلك جليا بفضل تملي مؤولات الترجمية، التي يمكن أن تعتبر أبسط أنواع هذه المؤولات: ذلك أن المثال السابق عن كون « Oui » مؤولا لـ«نعم»، كاف لتأكيد ذلك: إن الدليل الثاني oui بفعل كونه يرتبط بنسق لغوي آخر، لا يمكن الحصول عليه ثم تحيينه إلا بفضل وجوده في الذهن عن طريق معرفة مسبقة بسننه اللغوي. أما حضوره في الذهن بوصفه مؤولا للدليل «نعم»، فخاضع لقانون إنجاز الترجمة الحرفية... ويتماثل هذا المؤول، بدوره، مع تعريف بورس للمؤول باعتباره قوة ذهنية ثالثانية ضرورية تقوم بربط الممثل بموضوعه. وإذا كان الدليل موضوعَ تواصلٍ، فإنه يشكل القوة الذهنية المجردة التي تضطلع بربط الدليل - المصدر بموضوعه. وفي هذه الحالة التي قد يكون الموضوع فيها، إما موازيا للدليل-المصدر أو أكثر تطورا منه، لا يحضر (الموضوع) إلا عبر مؤولات تؤشر على الدليل وقد أدرك من قبل تلك القوة الذهنية وحسب. وبعبارة أكثر بساطة، إن هذه الفئة من المؤولات لا تتمظهر في الإظهار، ولكنها تكون مسؤولة عن الإظهار الذي يؤشر عليها، لأنها إما معرفة مجردة سابقة على الدليل، أو معرفة مبنية (أي نتيجة تعرف)، كما سبق توضيح ذلك [206] .

ولعل البعد الذهني هو الذي جعل بورس، يمفصل ستة أنماط من

المؤولات، التي تُظْهِرُ كيفية جنوح الأدلة إلى تمثيل ذاتها، في كل أنواع الوعي، وبخصوص كل الأدلة. ولذلك أقترح، من أجل تمييزها، تسميتها بالمؤولات التعرفية التحيينية، لأنها مسؤولة عن كل المؤولات التجسيدية الإظهارية.

3-4-2 المؤولات السننية:

لقد سبقت ملاحظة كون الفئة الثانية تحايث كل فعل تدلالي، وأنها - بفعل ذلك - لا تُظْهَرُ بذاتها، بل تظهر عبر مؤشراتها، التي هي مؤولات إظهارية تجسيدية (الفئة الأولى) [207] ؛ وأنها قوى ذهنية، ترتبط بالمعرفة المسبقة، أو بالقدرة على خلق معرفة غير مسبقة (التعرف)؛ وأنها بفضل ارتباطها بالطاقة الإدراكية لكل ذات، تكون نسبية في علاقتها بنفس الدليل - المصدر، ولذلك فهي تراتبية. وتراتبيته هذه المؤولات قد حددت، وفق منطق بورس الإدراكي - التمثيلي، في ستة، خمسة منها ذريعية تداولية، أدناها مرتبة هو المؤول المباشر، وأرقاها هو المؤول النهائي الثاني. أما المؤول النهائي الثالث، فيظل متعاليا عن التجارب التواصلية الفعلية. لكن هذه المؤولات التي هي طاقات ذهنية، والتي لا تحضر بنفس الشكل لدى كل الذوات، ليست إلا تقاطعا مخصوصا بين معرفة الذات بالعالم، وبين المعرفة اللازمة التي يفرضها الدليل المُدْرَكُ (الدليل - المصدر)، بمعنى أنها تجسد شكل الانتقاء الذي يمارسه الذهن بشكل واع (كما هو الحال في الخطابات الإيديولوجية والإقناعية، بصفة عامة) أو بشكل غير واع (حين تكون طاقة الذهن محدودة بخصوص تطوير تحليل دليل ما) انطلاقا من المعرفة العامة الخارجة عن/والمتجاوزة ل/الذات.

ولما كانت هذه المعرفة العامة غالبا ما تحضر إلى الذهن في شكل أنساق، أو سُنَنٍ [208] ، فلا بد من تحديد المعنى الذي يوظف به السنن في هذا البحث:

تقبل السُّنَنُ التمفصل إلى نوعين عامين. أ - نوع تكون فيه السنن معطاة من قبل العالم (أو من قبل الواقع الفعلي). ولا يكون للفكر مع هذا النوع إلا فضل المعاينة والتمحيص من أجل استنتاج السنن، ومن نماذج هذه الأخيرة قوانين علاقة الدخان بالنار والغيوم بالرياح أو المطر... وب - نوع يتصل بجهد فكري خالص، حيث يقوم الفكر باستنباط القوانين المؤطرة لظهورات العالم.

ومن الطبيعي ألا تكون تلك القوانين نهائية، بل قد تكون مرحلية وحسب. وتجاوزا للإطالة والتكرار، يمكن استعادة الفرق الذي سبق وضعه

بين البرهان وصيغته. وذلك لكي يتم القول بناء عليه، إن السنن التي تصدق في كل الحالات، هي البراهين (مجموع السنن التي تقر العلوم البحتة بصدقها)، أما السنن التي لا تصدق إلا في حالات دون أخرى، فهي مجرد صيغ برهانية (مثل البراهين الشكلية، البانية للخطابات الإيديولوجية، وغيرها من السنن الأخلاقية والعقائدية...). ومن أجل الوفاء لاستراتيجية بناء موضوع الكتاب، ستتم محاولة توضيح علاقة تلك السنن بالمؤولات انطلاقا من دليل مألوف لدى كل البشر وفي كل الأزمنة، وليكن هو الفرد الذي ينعت بكونه مختلا: (المختل عقليا):

يقبل هذا الدليل أن ينظر إليه، باعتباره دليلا مفردا أيقونيا، أي بوصفه ممثلا لنوعيات تؤشر على موضوع ممكن غير معروف. وفي حالة هذا الإدراك، لا يمكننا أن نقول عن مُظْهِرِهِ إلا أنه (يقول كلاما بلا معنى، يسلك سلوكا غير سوي، إلخ...) أي أننا لا نستطيع نقدم شيئا آخر غير النوعيات التي يسمح لنا المؤول الدينامي الأول بتقديمها. ومع ذلك، فإن هذا المؤول في علاقته بالدليل - المصدر، يستند على مؤول سنني يؤسسه. ويمكن صياغة ذلك المؤول السنني وفق الشكل التالي: [إذا عجزت عن إدراك الموضوع الفعلي للشيء، فادركه في نوعياته]. وهو مؤول سنني يصلح لأن يكون مسؤولا عن تشييد كل المؤولات التعرفية التحيينية من نوع (مؤ.د.1).

كما يقبل أن ينظر إليه باعتبار دليلا مفردا مؤشرا، وفي هذه الحال سيؤشر، من جهة على موضوع موجود وجودا فعليا، وسيؤشر من جهة ثانية على أن ذلك الموضوع حاضر ضمن المعارف المسبقة للمدرك. وهكذا سنكون أمام إمكانيتين ناتجتين عن طبيعة الدليل المؤشر نفسه. ذلك أنه، يقبل أن يُمَثَّلَ مؤوله إما حمليا أو قضويا:

- أما تمثيل مؤَوِّلِهِ حمليا فلا يكون منسجما إلا مع المؤول التعرفي التحييني (مؤ.ن.1) المبني على عادة عامة، كأن نقول عن هذا الشخص: (إنه مجنون، أو أخرق، أو أحمق، أو مسحور...) والواقع أن هذه النوعيات المؤولة، وإن كانت حملية إمكانية، فإنها مبنية على برهان اجتماعي:[إذا أتى الشخص هذا السلوك... فإنه... مجنون... أحمق...] لكنه برهان زائف، لأنه مجرد صيغة له. وصيغة البرهان هاته، لا تحضر هنا، إلا انطلاقا من فرض استكشافي، يتضمن الاعتقاد بأن هذه الحالة الخاصة هي ورود وجودي لتلك الحالة العامة (البرهان الاجتماعي). حيث يشبه هذا الوضع ما أسماه إيكو وهو يحدد مستوى التسنين بالتسنين الجزئي * .

أما إذا نظر إليه بوصفه مؤشرا على سياق خارجي، فسيكون مؤوله قضويا. وبما أن الدليل القضوي، يحتمل أن يكون مؤسسا إما على المؤول الدينامي الثاني أو على المؤول النهائي الثاني، فلا بد من التمييز بين الوضعين:

فإذا كان سياق المؤولات التجسيدية الإظهارية خاضعا لمبدأ [إذا عجزنا عن إدراك الموضوع الفعلي للشيء، فلنبحث عنه في كل السياقات المناسبة له] . فإنه يولد إمكانية وجود مؤولات تجسيدية مؤشرة على الطاقات الانفعالية لتأويل ذلك الدليل (مؤ.د.1 ومؤ.ن.1) إلى جوار مجموعة من المؤولات التجسيدية المؤشرة على مؤولات سننية ذات صبغة علمية مثل المؤولات الناتجة عن تحيين صيغ البراهين الملائمة للدليل - المصدر، في مجال علم النفس (إذا كانت الأعراض س... فإنه مصاب بعقدة س...).

أما إذا كانت المؤولات التجسيدية الممثلة للمؤول التعرفي التحييني مقنعة وحاسمة، فإن هذا الأخير هو من فئة (مؤ.ن.2). لكن لكي تصل ذات ما في سيرورتها التدلالية إلى هذا المؤول، لا بد من كونها عارفة بالبرهان الثالثاني المناسب له (مؤ.ن.3)، بحيث تستطيع بفضل الإجراءات النظرية التي بني عليها ذلك البرهان المجرد، اكتشاف أن الدليل الوجودي الحاضر أمام الوعي، هو ورود وجودي لذلك البرهان. وإذا تحققت هذه الشروط فإن المؤولات التجسيدية الإظهارية المشكلة للدليل القضوي، تصبح مؤشرة على المؤول التعرفي الأسمى (مؤ.ن.2) الذي هو عنصر من نسق التشخيصات الطبية المراقبة تجريبيا...

بناء على ذلك يمكن للطبيب المتخصص، أن يقول مثلا، عن ذلك الدليل المصدر: (إنه مصاب بمرض كذا... وذلك نتيجة وجود ورم في المنطقة كذا...، تضغط على النطقة كذا...، فيؤدي ذلك إلى الاضطرابات التي يعرضها هذا المريض...) ولا بد أن يكون ذلك مستنتجا من برهان ثالثاني نسقي، (إذا كانت الأعراض «س»، وثبت وجود «ص»، فإنه «ك»).

من الواضح إذن، أن كل المؤولات التعرفية التحيينية، ذات ارتباط بمؤولات سننية مختلفة، باختلاف مؤولاتها. ومن الواضح أن هذه المؤولات يمكن أن تكون حملية إمكانية: إذا كانت أولانية، مثل عادات الحكم على الشخص من خلال النوعيات (إذا رأينا لأول مرة فتاة... نقول مثلا إنها جميلة... في ربيع العمر... خجولة... طويلة...) أو عادة الحكم على الظواهر الطبيعية في إطار ثقافة ما (اعتبار الفيضانات جزاء للمعاصي، أو اعتبار المرض الفجائي مؤولا لحسد أو سحر... إلخ). ويمكن أن تكون قضوية،

تتأسس مؤولاتها التعرفية على مؤولات سننية مرتبطة بتطور كاف للفكر الإنساني. ونجد داخل هذا المستوى الإدراكي (كما وُضِّحَ مرارا) نمطين: نمط من المؤولات السننية غير الثابتة تجريبيا، أو غير الصامدة ولو لواحدة من المحاولات التفنيدية، ومثالها صيغ البراهين المحضرة من قبل العلوم الإنسانية، بما فيها القواعد اللغوية، ومن بينها القواعد البلاغية... ويشمل هذا النمط كل أنواع القواعد ذات الصبغة العلمية، بغض النظر عن المجال، لأنه لا يهم إن كانت مرتبطة باللغة أو بالفكر أو بالعالم. وتشكل مؤولات هذا النمط، المؤولات السائدة في تخاطباتنا اليومية، وفي إنتاج خطاباتنا وتلقيها ومن بينها الأدب الذي هو موضوع هذا الكتاب. أما النمط الثاني، فيرتبط بالمؤولات السننية العلمية - البحتة - المبنية على/والمراقبة من قبل/التجربة، والتي لا تغطي إلا جزءا من الأدلة - المصدرية، ولا يتعرفها إلا ثلة قليلة من البشر...

3 - مفهوم النص

3-1 من مفهوم الدليل إلى مفهوم النص:

لقد حاولت الفصول السابقة، رسم الخلفية المعرفية والمنهاجية لموضوع الكتاب. وقد تم العمل، من أجل تحقيق ذلك، على ترتيبها بشكل متدرج يستوحي مبدأ المضي من العام إلى الخاص. وانسجاما مع ذلك، فقد تمت في الفصل السابق، محاولة تحديد مفهوم الدليل بصفة عامة. وقد مكن ذلك من إدراك كل أنواع الأدلة، سواء كانت نسقية أو غير نسقية، وسواء كانت مقيدة بقيود الخطاب أو غير مقيدة... ومعنى ذلك أنه قد تم، وإن بشكل ضمني، الشروع في محاولة تحديد النص بوصفه دليلا. بيد أن تلك المحاولة التمهيدية، ليست كافية، لأنها لم تنظر إليه من جهة علاقاته الداخلية المخصوصة، بل اكتفت - تحت إرغامات الرؤية التدرجية - بالنظر إليه، على اعتبار أنه نمط من أنماط الأدلة المختلفة. وبهذا يتضح أن الفصل الحالي هو امتداد للفصول السابقة، وخاصة لفصل (مفهوم الدليل). ذلك أن النص ليس، بالنسبة للتصور الذي يريد هذا الكتاب بلورته، إلا نوعا مخصوصا من الأدلة. وهو نوع يقبل الدخول ضمن قسم الأدلة التي سميت بـ ما فوق الدليل (Hypersigne)، الذي يتطلب، بفعل تمثيله المعقد، معالجة مناسبة تراعي خصوصياته. ولن تخرج هذه المعالجة عن الإطار النظري المعتمد:

يتميز هذا الدليل المركب بكونه توليفة من الأدلة اللغوية، التي ليست سوى إظهارات تجسدية لموضوعه، هذا الموضوع الذي لا يمكن أن يكون إلا دليلا - تفكريا. ونظرا لذلك، فإن الاستنتاج التلقياتي يكون عصيا، خاصة وأن اللقاء لا يكون، في مستوى التلقي، إلا مع المؤولات التجسيدية الإظهارية، التي لا تسمح بالتماس مع الموضوع الملموس. ويرجع ذلك إلى كون الأدلة المكونة للمظهر المادي للنص ليس لها تضافرا مباشرا مع موضوعاتها الدينامية إلا في حدود كون هذه الأخيرة هي نفسها محددات إنتاجية لموضوع الدليل النصي. وعدا ذلك ليس للأدلة التي هي مؤولات تجسيدة إظهارية، إلا موضوعات مباشرة. ويعود ذلك إلى طبيعة علاقة الدليل بالموضوع نفسه: فالدليل النصي هو في نفس الوقت، موضوعُ الدليل، وموضوعٌ للدليل: أي أنه في الحالة الأولى موضوع دينامي (حالة عالم خارجية)؛ وفي الحالة الثانية، إنه محض بناء سيميائي لذالك الموضوع الخارجي، كما لاحظ إيكو [209] .

ولعل هذه السمة وحدها كافية لجعل معالجة الدليل - النصي، عبارة عن توليفة لكل أقسام الدليل في علاقتها بالكيفية التي تُمَثِّلُهَا بها مِؤولاتها المختلفة. ولذلك لا بد من مراعاة كل أنواع المؤولات [التي سبق مفصلتها انطلاقا من علاقات بعد المؤول ببعدي الممثل والموضوع سواء تعلق الأمر بالإنتاج الذي يفرض الانطلاق من الدليل - التفكري والانتهاء عند المؤولات الإظهارية التجسدية التي تأشر عليه عن طريق تأشيرها على المؤولات التعرفية التحيينية المختلفة التي وسطت العلاقة بينهما [210] ... أو تعلق الأمر بالتلقي الذي يجعلنا مباشرة أمام المؤولات الإظهارية التي تأخذ وضع السياق الذي يؤشر افتراضيا على موضوع دينامي ما. وهو موضوع يظل التماس معه مشروطا بـ/ومعالقا لـ/قدرات المتلقي الإدراكية.

وهكذا فإن تصور النص، الذي سيؤسس فهم مستويات إنتاجه، ينبني على الفهم الذي سبق تقديمه للدليل. ومن ثمة، فلن تتجاوز الإضافات اللاحقة وصف الخصوصيات المميزة لهذا النوع المتميز من الأدلة. لكن، بما أن الاسراتيجية التي نهجت في كل الفصول السابقة تقتضي تقديم أهم التعريفات التي تلقاها هذا المفهوم، فلا بد وفاء لها من الإشارة إلى أكثرها ترسبا [211] . وسيتم الاكتفاء بتصنيفها بناء على وجهة النظر الإنتاجية أو التلقياتية لأصحابها:

1-1-3 الأساس المشترك:

إن التأمل في بعض الكتب التي اهتمت بنظرية النص، أو بنظرية تحليله، تدعو إلى تكوين صورة عن المنطق المتحكم فيها، والمنطق الذي تحاول إرساءه. إن ما يميز المنطق المتحكم فيها، هو قيامه على الفرض الاستكشافي، وذلك لأن أغلبها ينبني على فرضية أساسية تقوم - في مستوى الرؤية التلقياتية - على مبدأ إمكانية اختزال النص إلى جملة. والواقع أن هذا المبدأ يشكل قاعدة شبه عامة، تتحكم في أغلب النظريات المعاصرة [212] ، الشيء الذي يجعله آلية متشاركة بين مدارس واتجاهات مختلفة، إذ لا نكاد نجد التمايز، إلا في البعد الإيديولوجي أو الجمالي المؤطر له عند اتجاه ما... أو عند باحث ما...

ومن بين تجليات الاختزال وأسمائه الاصطلاحية: البنية الدالة عند غولدمان، والبنية الكبرى أو مدار الحديث عند علماء النص، والبنية الأولية للدلالة عند غريماس... إلخ. وإذا كانت هذه الاتجاهات ذات الصبغة العلمية تعامل الاختزال وفق إجراءات محددة ودقيقة وتسمي نهايته، فإن الاتجاهات المفتقرة إلى خلفيات علمية واضحة - رغم عدم قدرتها على وصف سيرورته

وتسمية نهايته - تنهج نفس النهج. فهي بدورها، تختزل النص أو بعضا من فقراته، إلى الأفكار التي ترى أنها أساس للنص ولفقراته.

وهكذا يمكن القول عن هذا المبدأ - الذي يبدو كما لو كان قدرا مفروضا على نظامنا التفكري أو غريزة متأصلة يصعب لحد الآن قهرها - أنه يشكل سننا متعاليا، يتحكم في إنتاج وتحديد المصطلحات العلمية التي تنتجها النظريات في شكل حوامل دلائلية موجهة للسيرورات الإجرائية المحققة لذلك الغرض. ومن بين تلك المصطلحات: الشبكة، والجعلة، والإطار، والسيناريو، والمدونة، والخطاطة... عند المعرفيين والسيميائيين المتأثرين بهم [213] ... والبعد والمجال والمناط الجامع والمناط عند الدلائليين المجهريين [214] ومقولات النحوين الأساسي والسطحي عند أتباع غريماس [215] والموضوعة عند الموضوعاتيين [216] ... إلخ. والواقع أن كل هذه المصطلحات تحاول علمنة ذلك المبدأ القدري، الذي وهو يحاول أن يلائم شكل إدراكنا العقلي مع الموضوعات النصية المحايثة، يجعل تلك الموضوعات عصية على الضبط. ومن ثمة، يجعل من المعنى شيئا زأبقيا، وفي أحسن الأحوال يجعله مبنيا من قبل المتلقي. وذلك لأن كل اختزال هو نتاج تأويل ما. فهو رغم كونه، عند البعض، مراقبا وموجها من قبل آليات صورية، فإنه غالبا ما يرسو عند بنية صورية افتراضية وحسب، لأنها تقبل في واقع الأمر أن تكون نهاية مناسبة لاختزال عدد من النصوص [217] .

إذا كان الاختزال هو قدر كل نظريات النص، سواء ركزت على آليات إنتاجه، أو على آليات تلقيه فقط، سواء كانت تبحث عن المعنى أو تدعي أنها تبحث عن شكل المعنى فقط، فإن الإحراج يتبأر على المعنى. ويحدث ذلك لأن مسألة وجود المعنى في النص الأدبي، مثل مسألة كيفية تبرير وجوده، تفتقد إلى مؤول نهائي برهاني. وبديهي أن كل موضوع يفتقد إلى مؤول من ذلك النوع، إلا وتكون تحييناته المختلفة مجرد تحقيقات لفرضيات غير مراقبة، ويكون معناه مرتبطا بفرضيتين أساسيتين، يمكن لكل واحدة منهما أن توجه سيرورة الاختزال: ترتبط الأولى بكونه (المعنى) بناء ناتجا عن سيرورة التلقي، بينما ترتبط الثانية بافتراض كونه محايثا للنص المظهر. ويعني ذلك أنه، وفق الفرضية الأولى، رهين بتفاعل القارئ مع النص (الذي لا يملك بالضرورة معناه). وفي هذه الحالة، سيرتبط المعنى بالتلقي. بينما تجعله الثانية موجودا بشكل سابق على التلقيات، الشيء الذي يعني أنها تجعله مبنيا من قبل المنتج، وفي هذه الحالة سيكون مرتبطا بالإنتاج، ولن يكون على أي قارئ إلا البحث عنه في مكان ما من النص!!

- تحيل الفرضية الأولى المعنى إلى بنية متعالية عن النص، وهي بنية لا تتحقق إلا في تفاعل النص والقارئ، ولذلك فإنها تلغي الذات المنتجة، مثلما تلغي كل شروط الإنتاج... ولعل أهم تيار عرف بتشيعه لهذه الفرضية هو تيار نظرية التلقي. ذلك أن أصحاب هذه النظرية قد انتهوا إلى اعتبار عملية البحث عن معنى محايث للنص، عن طريق افتراض وجود بنية ما معطاة تجسده، أمرا عبثيا... ولذلك اعتبروه مفعولا للتلقي. وقد اصطلحوا على ذلك بـالتأثير [218] الذي هو تفاعل القارئ والنص في كل لقاء. ولا بد هنا من الإشارة، ولو باقتضاب، إلى أن أصحاب هذه النظرية وهم يرفضون البحث عن المعنى المحايث بدعوى أنه ليس متعاليا، فإنهم ينتهون في الأخير - وبطريقتهم الخاصة إلى جعله متعاليا...

- أما الفرضية الثانية التي تجعله محايثا للنص، فإن سيرورتها الافتراضية ستنتهي إلى اختزاله مجسدا في بنية ستكون بالضرورة محايثة للنص، أي أنها بنية أنطولوجية. ويكمن المشكل، مع هذه الفرضية، في كيفية الوصول إليها انطلاقا من جعلها هي نفسها وسيلة؟! [219] . ولا يختلف الأمر كثيرا مع الاتجاهات التي تعترف بوجود معنى محايث للنص، ذلك أنها تحول إجراءات الاختزال - وإن كانت تمتلئ حدودها بالمعاني المستنبطة من موضوعات النص - إلى إجراء إيبيستيمولوجي. وينتج عن ذلك عزل النص عن بنيته المعنوية، الشيء الذي يقود إلى تحول إجراءات الاختزال إلى مجرد إطار، أي إلى أشكال مادية متناسقة وفق علاقات (عديمة الشكل) خاضعة لقيود الإجراء الإيبيستيمولوجي. ويؤدي كل ذلك إلى اعتبار الشكل بنية، أي مجموعة من العلاقات المتعالية [220] ... ومن الواضح أن هذه المقاربات، تواجه بدورها بإحراج يتمثل في السؤال التالي: كيف يمكن لهذه المقاربات، التي تجعل من البنية المبنية مجرد بَنْيَنَةٍ للمعنى الخفي، أن توضح لنا كيف يمكن أن نميز بين البنية، بوصفها سيرورة إجرائية إيبيستيمولوجية، وبين المعنى المُبَنْيَنِ من خلالها، وفق جواهر غريبة عنها!؟ [221] .

إن حاصل الاختزال الذي تفرزه هذه النظريات المؤسسة على الفرضيتين السابقتين، يجعلها تواجه بإحراجات كبيرة، تجعل كل تفكير، مهما كان نسقيا وممنهجا، أمام عائق يصعب دفعه [222] . غير أن الاحساس بهذا الإحراج هو الذي يحفز كل نظرية على المبالغة في الاهتمام بجعل آلياتها الإجرائية أكثر نسقية، وذلك من أجل جعلها أكثر إقناعا. بيد أن هذه المحاولات، مع ذلك، لا تتجاوز كونها ذريعة لإخفاء عدم استطاعتها فرض ذاتها علميا

وتجريبيا.

وهكذا يمكن القول: إن كل تلك النظريات، إضافة إلى إغفالها من جهة للفوارق الكامنة بين الأجناس، ومن جهة ثانية للفوارق بين سيرورتي الإنتاج والتلقي، تفتقد إلى الضوابط المصاغة داخليا، والتي من شأنها أن تجعل تلك النظريات قادرة على وصف كل النصوص في تعدديتها وانفتاحها...

انطلاقا من هذا الوعي فإن المشروع الذي يطمح هذا الكتاب إلى تحقيقه، يتمثل في محاولة نحث خطاطة مناسبة لتحليل النص الروائي، تراعي الفوارق بين الإنتاج والتلقي، كما تراعي قواعد الجنس؛ وذلك انطلاقا من الخلفية النظرية لسيميائيات بورس [223] .

إن حضور الخلفية السيميائية البورسية هنا، سيكون مناظرا لحضورها في الفصول السابقة، حيث ستصبح معلما لقراءة أهم نظريات النص، لأن ذلك من جهة، سيمهد لجعل ذلك المقترح النظري قابلا لأن يستوعب قواعد الجنس، ومن ثمة، قابلا لأن يحدد نظرية لوصف سيرورة إنتاج النص السردي؛ ومن جهة ثانية، سيمكن من قراءة تلك النظريات على ضوء الخلفية البورسية، التي تستطيع - كما سبق توضيح ذلك - أن تبين ما هو متشارك ومتكامل بينها وما هو مختلف، ومن ثمة، سيستطيع ذلك المقترح استعارة المصطلحات اللازمة، دون أن تكون تلك الاستعارة مؤشرا على ابتسار إيبيستيمولوجي ما... ومن أجل تحقيق ما سبق ذكره، ستتم في البداية محاولة قراءة أهم نظريات النص:

3-2 بنيات إنتاج وتلقي النص السردي عند إيكو:

3-2-1 المعالم العامة لنظريته:

من الواضح أنه من الصعب أن يزعم المرء أن بإمكانه استخلاص خصوصيات نظرية السرد عند إيكو؛ وذلك من جهة نظرا لكون مشروعه لا زال منفتحا، ومن جهة ثانية نظرا لكونه من الذين يستعيدون تحديداتهم ويعدلونها تبعا لتطور معرفتهم... ولذلك لن يكون التأطير اللاحق إلا محاولة تقريبية:

تمتاز نظريته عامة، بكونها نظرية سيميائية عامة، فرغم الهيمنة المحسوسة للبعد الذريعي، فإنها تشمل البعد التركيبي والدلائلي. وبفضل كون البعد الذريعي هو المعلم الذي من خلاله تأخذ الأبعاد الأخرى أوضاعها، فإن نظريته تاريخانية واجتماعية وثقافية وإيديولوجية. كما تمتاز بصفة خاصة:

(أ) برفضها لما أسماه (كانط) بـ «النهائية بدون هدف»، وذلك لأن النص، بالنسبة له، لا يتحرر أبدا من إرغامات الخطاب اليومي والتاريخي والممارسي.

(ب) على الرغم من كون إيكو أصر على عدم الفصل بين الإنتاج والتلقي [224] ، فإن تحديداته تميل أكثر إلى الرؤية التلقياتية، إذ لا تبدو مرتبطة بالإنتاج إلا بشكل غير مباشر يقتضي أن يؤول لكي يبدو جليا.

(ج) لقد رفض إيكو مقولة المرجعية الواقعية، وعوضها بالمرجعية الثقافية، وذلك بناء على قناعته بأن النص ليس سوى تمثيل بنيوي للتحيين الدلائلي الملموس. وقد نتج عن ذلك نزعه قيمة "الواقعية" عن الروايات التي شاع اعتبارها روايات واقعية، ومن الأمثلة على ذلك اعتباره لرواية فلوبير الشهيرة (السيدة بوفاري) رواية معبرة عن واقعية ثقافية وحسب، وذلك نظرا لقناعته بأن ما يبدو واقعيا، ليس في الحقيقة إلا ثقافيا، ولذلك فإن كل فعل تتميمي ينجزه القارئ، لا ينجزه إلا في حدود وجوده الثقافي [225] .

وتشكل هذه الخصائص الثلاث، أهم مميزات نظريته الدقيقة، التي تتحكم في تحديده للنص السردي. ويبدو ذلك واضحا من خلال العناصر الستة التي قدمها في كتابه «القارئ في الحكاية»: 1- عدم [جدوى] التساؤل عن صدق أو كذب الأحداث؛ 2- ارتباط بعض الأفراد بأسماء خاصة؛ 3- تموضع متتالية الأعمال في الزمان والمكان؛ 4- تعتبر تلك المتتالية كما لو كانت منتهية (أي أن لها بداية ونهاية)؛ 5- لكي يقول النص بشكل قطعي ما حدث (س)، ينطلق من حالة أشياء بدئية تهم الفرد (الشخصية) وتتابعه من خلال تحولات الحالات، وبذلك تتيح للقارئ استثمار فرضية التساؤل عما سيجري فيما سيتلو من مسرودات...؛ 6- يمكن لكل المسار الحدثي الموصوف من قبل الحكي، أن يلخص بمتتالية من القضايا الكبرى - هيكل الحكاية الذي سماه "فابولا" - بإقامة مستوى تتابعي للنص، وهو مشتق وليس متماهيا مع الإظهار الخطي [226] .

وقد بلور هذه العناصر الافتراضية النظرية في خطاطة مؤلفة من تسع بنيات [227] ، تنسجم مع الإنتاج والقراءة. وتتميز تلك الخطاطة بكون عناصرها تنضوي على ترسانة هائلة من المصطلحات الإجرائية، والتي تأخذ في أغلبها شكل أدوات تلقياتية، وليس إنتاجية، وأهمها الموسوعة:

2-2-3 الموسوعة والبعد التلقياتي لآليات الاختزال:

تكمن وظيفة الموسوعة في منح النص صفة المقروئية اللازمة للحد

الأدنى لفهمه، وذلك بفضل كونها تقوم بلحم يؤدي إلى انسجام بنيات النص وبنيات العالم، لتسمح من ثمة، بالانتقال من الإظهار الخطي إلى عالمه: فإذا كانت عملية الإدراك والفهم لا يمكنها أن تنطلق إلا من الإظهار الخطي، المشكل للواقعية المادية الوحيدة للنص، وكان الإظهار الخطي عبارة عن متتاليات من العبارات، فإن إسناد المعنى إلى تلك العبارات، يقتضي امتلاك الكفاءات السيميائية [228] ، التي هي كفاءات موسوعية. وهي كفاءات تتمفصل في مستوى تعالقها مع النص، إلى سنن عامة وسنن فرعية. وقد تأخذ هذه السنن والسنن الفرعية، في علاقتها بالبنيات الخطابية، أبعادا ثقافية أو بلاغية أو أسلوبية أو كلها معا، كما قد تأخذ أبعادا تقنية معرفية في علاقتها بالبنيات السردية مثل السيناريو والإطار...

والواقع أنه بفضل إجرائية معطيات الموسوعة هذه، يغدو الاختزال ذا صبغة علمية. بيد أنه لا يغدو كذلك إلا بتحول تلك السنن إلى ما فوق التسنينات، التي تضطلع بدور المؤولات التي تصفي المحتويات المتراكبة في الإظهار، وتختزلها في محتويات أكثر محايثة وكثافة - وهي المحتويات التي تأخذ في المستوى الذريعي الموسوعي اسم مدار الحديث [229] وتأخذ في مستوى الخطاب الإظهاري اسم التناظر - وهكذا دواليك، إلى أن يتم الوصول إلى منتهى الاختزال التلقياتي، الذي هو عند إيكو، كما هو عند غريماس، عبارة عن مناط مناسب للنص. ويعادل المناط مضمون العنصر السادس المتعلق ب ـ (هيكل الفابولا).

3-2-3 الإحراجات المواجهة لآليات الاختزال:

تقتضي الموضوعية القول بأن إيكو، كان واعيا بالإحراجات التي تواجه آليات الاختزال التي حاول تطويرها، ومن ذلك تحفظه على فكرة غريماس القائلة بكون النص هو مناط احتمالي، أو أن النص هو انتشار فعلي لـ مناط ما. وقد تمثل ذلك التحفظ في ربطه لتلك الفكرة بإرغام منهاجي فقط، إذ النص، كما يرى، وإن كان في واقع الأمر امتدادا للعديد من المناطات، فإنه يكون نظريا، أكثر إنتاجية القول بإمكانية اختزاله إلى مناط واحد. فحكاية صياد ما [التي مثل بها غريماس] لا تختزل إلا ما يمكن أن تقوله لنا موسوعة مثالية عن الصياد [إنها مجموع السيناريوهات السننية المناسبة] وهي سريان اجتماعي يتطلب دقة في البحث من أجل اكتشافه [230] . وقد تمثل تحفظه أيضا، وإن بشكل ضمني، في إشارته إلى أن التمثيل الموسوعي لمناط ما - إذا أخذ في مستواه الكوني - يظل نسبيا جدا... وفي تأكيده على غياب الواقعية الفعلية بمقابل حضور واقعية ثقافية...

ولعل هذا الشك المصاحب لتحديداته، هو الذي فرض عليه الالتجاء إلى تصور القارئ النموذجي. هذا الالتجاء الذي أدى به إلى إضافة مقدمة غير نظرية إلى مقدماته النظرية. وهي المقدمة (غير النظرية) التي تحققت في مبدأ التعاون، والتي أضحت شرطا أساسيا لنظريته التلقياتية. ولقد نتج عن حدة وعيه بتلك الإحراجات، استعارته لمفهوم العوالم الممكنة، وتفعيله إجرائيا بعد إعادة تحديده. ويبدو - من خلال البنية السابعة المخصصة للجولات الاستنتاجية، ثم من خلال البنية الثامنة المخصصة لبنيات العالم - أن استعارته إياه قد أتت نتيجة فعاليته في تدقيق مسيرتي الانتشار الإنتاجي والاختزال التلقياتي.

4-2-3 مضمون آليات الاختزال والتدلال البورسي:

يمكن في نفس الوقت اعتبار تحديد إيكو لبنيات النص السردي، وفق ذلك الشكل [231] ، تحديدا لآليات الاختزال النازلة عموديا انطلاقا من الإظهار إلى الفابولا. ولما كانت الفابولا مجرد اسم آخر للمناط الذي استعاره من غريماس، فسيتم الاكتفاء برؤية كيفية تشغيل كل منهما لهذا الأخير (المناط)، وذلك من أجل محاولة إدراك تميز نظرية النص السردي عنده، قبل قراءة آلياتها انطلاقا من المرجعية البورسية التي استند إليها:

إن أول ملاحظة يمكن ذكرها بخصوص استعارته لمفهوم المناط، هو إحراج هذا المفهوم لفكرته الواضحة التي تجلت في رفضه لتصور خطاطة إنتاجية محايثة، بدعوى أنها خطاطة ما وراء نصية (كما سيتضح لاحقا). ويكمن هذا الإحراج في كون المناط مرتبطا بمرجع نظري يقول بإمكانية التصور المحايث لآليات بناء النص في الذهن، وذلك بفضل كونه يعبر عن النواة المجردة التي تكون أصلا لانتشار النص الإظهاري.

أما بتجاوز هذا الإحراج الذي ستتم العودة إليه في المكان المناسب، والاهتمام فقط بشكل توظيف غريماس وإيكو لهذا المفهوم، فإننا سنلاحظ أنه رغم كونه ناهضا عن نفس التصور المنطقي، فإن شكله الملموس (أعني القيمة الدلالية التي يأخذها في علاقته الافتراضية بالنص الذي يُفْتَرَضُ أنه تشعب وانتشار له) مختلف. فإذا كان يأخذ عند غريماس شكل صنافة مؤلفة من حدين «سائبين» يصلحان لعدد غير متناه من النصوص، لأنهما يجسدان، في الواقع، معيارا صوريا لمراقبة التشعب والانتشار المنطقيين [232] ، فإنه يأخذ عند إيكو شكلا ملموسا. ويأخذ هذا الشكل الملموس بفضل ارتباطه النسبي بما يقدمه الإظهار الخطي، إذ يبدو كما لو كان بقايا قراءة - كما وضحها ديك [233] -. ويمكن أن نستدل على ذلك، من خلال

تحديده لمناط رواية الأحمر والأسود لـ ستاندال: «مات نابوليون يوم الخامس من ماي سنة 1821» [234] . ويوضح هذا المثال، أن إيكو قد استعار المصطلح التقني من غريماس، لكي يشحنه بمحتوى مصطلح الموضوع المباشر البورسي. وإذن فإن نواة النص عنده هو الدليل - المصدر الذي يرتبط بالموسوعة. وهو دليل حملي، يقبل أن يطور إلى موضوع دينامي انطلاقا من تفعيل كل أنواع المؤولات التعرفية التحيينية، كما يقبل كل أشكال التطوير (متى حدث ذلك...؟ كيف حدث...؟ ولماذا...؟... إلخ.). ويتأكد شكل توظيفه هذا، في مكان آخر، حين اختزل حكاية رواية السيدة بوفاري، قائلا إننا نخطئ حين نقول عنها إنها «زوجة طبيب تتمتع بحياة هادئة» رغم كون بداية الرواية تقبل بذلك، ونصيب حين نقول «إنها حكاية زوجة خائنة، كانت برجوازية صغيرة، ثم ماتت» [235] . وهكذا يؤكد شكل الاختزال مرة أخرى، أنه تحيين لثنائية الموضوع البورسي، حيث يبدو جليا أنه يجعل المناط المستنبط موضوعا مباشرا، والنص المظهر موضوعا ديناميا له. إذا صدق هذا التحليل، فإن إيكو الذي يعتبر من أبرز مطوري نظرية المؤولات البورسية، يتعارض معه هنا، وذلك لأن ما يستنتج من أمثلة بورس الإجرائية، المناظرة لإجراءات إيكو السابقة، يؤكد أنه يعتبر الإظهار، سواء كان في شكل نص لغوي أو غيره، ليس سوى موضوع مباشر لموضوع دينامي يؤشر عليه الإظهار نفسه بفضل السياق [236] . يتضح من خلال المحتوى الملموس للمناط، والذي يتناقض مع تحديد غريماس، ويتضاد مع تصور بورس للإجراء المشابه له والمتمثل في النزول العمودي نحو الدليل المحايث، أنه يعاني من خلل ما. والواقع أن هذا الخلل يؤثر على تراتبية كل البنيات التي اقترحها لكي تكون آليات للإنتاج والتلقي. ولكن لكي لا تستبق الأمور، ولكي يكتمل تحليل وضع المناط الذي هو عنده في نفس الوقت بداية إذا كنا إزاء الإنتاج، وناتج الاختزال إذا كنا إزاء التلقي، يمكن القول إنه من جهة غير مراقب تجريبيا، ومن جهة ثانية غير منسجم مع بقية الآليات، سواء اتصلت بالإنتاج أو بالتلقي: ففي حالة قبول كون تحديداته تتصل أيضا بنظرية للإنتاج، فإن ذلك سيفرض تصور المناط دليلا - مصدرا، يحضر إلى ذهن المنتج في شكل موضوع أولي، ثم يخضع بعد ذلك إلى التطوير الذي توجهه الآليات الموصوفة إلى أن يتحول أخيرا إلى نص يحضر في الشكل المادي الذي يحدد موضوعه الثانوي، بحيث يكون هذا الموضوع الثانوي المظهر هو مؤول الدليل - المصدر، أو الموضوع الأول (المناط). إن هذا الافتراض في علاقته بالموضوع الملموس للمناط عند إيكو، يجعل

الخطاطة الإنتاجية، تبدو متناقضة، وذلك لأنها في الأصل خطاطة إنتاجية، فُكِّرَ فيها انطلاقا من فرضية تلقياتية. ويتضح هذا أكثر إذا تمت مقارنة المناط بالموضوع، ثم تمت، بناء على تلك المقارنة، رؤيته في ضوء تصور بورس للتمثيل [237] ، حيث سيتضح أن حضور الموضوع في الذهن، وفق مؤول تعرفي ما، يفجر كل الإمكانات التي يقبلها السياق الذي يكون بالضرورة لقاء تفاعليا بين الموضوع (الذي هو الدليل المصدر) وبين المؤول التعرفي المتحكم في حضوره، كما يفجر كل الإمكانيات الموسطة للإظهار بما فيها قيود الخطاب وقيود البلاغة... الشيء الذي قد يطمر نهائيا المؤول المباشر لذلك الموضوع (كما هو حال التوجيه المؤسس على المجاز...).

أما في مستوى التلقي، الذي يكون بموجبه المناط مستنتجا، فإنه يتحين أيضا وفق المؤولات التعرفية التي تستطيع كل ذات تحيينها. ولهذا لا يمكن التقليل من خطورة الحسم في تحديد المناط انطلاقا من النص، إلا بالاستناد - بشكل علني أو خفي - إلى فرضية وجود القارئ النموذجي مثلا. وفي مثل هذه الحالة، وبالارتكان إلى التدلال البورسي، فإن النص الذي هو نسيج من المؤولات التجسيدية الإظهارية، لا يكون بالنسبة للقارئ إلا موضوعا مباشرا لموضوع دينامي لا يمكن استنتاجه إلا من السياقات المؤشر عليها من قبل ذلك النسيج الإظهاري نفسه، والذي يضم فيما يضم البعد السياق العام (أي المتبدي). وبناء على هذا، فلن يكون المناط الذي استنتجه إيكو من رواية السيدة بوفاري مثلا، ملائما بالضرورة. لأنه ليس في الواقع إلا اختصارا للموضوع المباشر [238] . وذلك أن المناط أو الموضوع الدينامي، لا يمكن أن يكون بالضرورة كلمة مفتاحا، أو جملة محورية، أو تلخيصا مكثفا للموضوع المباشر، بل الأرجح أن يكون تكثيفا لفكرة مناسبة يعطيها البعد السياقي العام. ومن بين الأمثلة المناسبة لأن تكون موضوعا ديناميا لتلك الرواية: (استلاب الطبقة البرجوازية في النصف الثاني من القرن 19...، أوالتطلعات الذهنية لأفراد تلك الطبقة وخيباتها... أو سلبية التربية في الأديرة المسيحية... إلخ). ولا بد أن فلوبير قد مثل أمام المحكمة، نتيجة إدراك المؤسسة السياسية أن الرواية مؤسسة على أحد هذه المناطات، أو ماشابهها، إذ ليس من المعقول أن يحاكم لأنه كتب رواية عن زوجة خائنة!

5-2-3 نظرية للتلقي وليست للإنتاج:

يمكن القول - انطلاقا مما سبق - إن إيكو رغم انطلاقه، في إنتاجه لكتاب (القارئ في الحكاية)، من نظرية التدلال البورسية، فإنه لم يلتزم بآلياتها. والدليل على ذلك أنه لم يجعل نسقه النظري، الذي أراده أن

يكون في نفس الوقت نسقا وصفيا للإنتاج والتلقي، خاضعا للنسق النظري البورسي. وقد أدى ذلك إلى كون نظريته لا تنسجم إلا مع التلقي، خاصة وأن ما يتصل منها بالجانب الإنتاجي لا يتجاوز ما تقدمه كل نظريات التلقي رغما عنها من آليات إنتاجية. ومن ثمة، لا يمكن اعتبار آلياته في تداخلاتها الهيكلية إلا عناصر نظرية متميزة للتلقي.

وبما أن الطموح المؤسس لهذا الكتاب، يناظر الطموح الذي كان ثاويا خلف تشكل كتابه ذاك، والماثل في محاولة إنتاج خطاطة للإنتاج، تصلح في نفس الوقت لأن تكون خطاطة للتلقي، فمن الواجب الوقوف عند خطاطته المعطاة بدءا من الصفحة 92 من أجل تبرير المانع من اعتبارها خطاطة إنتاجية:

يفيد تأمل خطاطة إيكو أنها، وهي تستعيد نفس الآليات في كل محاور القراءة، لا توضح مستويات ودرجات القراءة، ولا مستويات ودرجات وعي ممارسيها، كما لا تهتم بأمثلة موحدة رابطة بين كل الآليات:

أ - تكرار نفس الآليات في مستويات التحليل المختلفة:

من الملاحظ أن الآليات التحديدية الضابطة للتحليل قد وظفت في العناصر الثلاثة الخاصة بالقراءة [4 و5 و6] وتتمثل تلك الآليات المستعادة في: المناط والسيناريو والمدار والبعد الإيديولوجي والمحفز الموقعي... وتحتفظ هذه الآليات بنفس المعنى رغم اختلاف المستوى الذي تعالج فيه، إذ لا نحس بالاختلاف إلا في مستوى وظيفتها الشكلية. بيد أنها تقبل أن تقسم إلى نمطين، نمط يقبل، نظرا لتشكيله لما يشبه قواعد عامة، أن يشغل في كل مستوى قراءاتي، ويضم المدار السياقي والمدار النصي وأغلب أنواع السيناريوهات (السياقية والتناصية والمحلية) والمحفز الموقعي. وتستطيع هذه الآليات، بفضل عموميتها، أن تساعد في كل مستويات القراءة على الفهم، أي تستطيع تحويل الأدلة على اختلاف أنواعها، من أدلة تجسيدية إظهارية، إلى معان مكثفة وحاضرة في شكل أدلة ذهنية، تساعد على استطاعة تكثيف دلالة النصوص والفقرات في أدلة مقلصة. ومن ثمة، فإنها تشكل آليات الاختزال: فالسيناريو بأنواعه المحددة من قبله، يساعد في مستوى الإظهار الخطي [العنصر الرابع 4] على ضبط انسجام النص انطلاقا من الأدلة الإظهارية المتصلة بمناط موحد، أو بمدار إظهاري؛ مثلما يساعد في مستوى البنيات الخطابية [العنصر الخامس 5] على ضبط التناظرات الدلالية المسؤولة افتراضيا عن انسجام المنسوج الإظهاري؛ كما يساعد أخيرا في مستوى البنيات السردية [العنصر السادس 6] على استنباط القضايا الكبرى،

أو هيكل الحكاية (الفابولا). ويصدق نفس الشيء على الآليات المساعدة لها في عملية الاختزال. بينما يُلاحَظُ وجود نمط آخر من الآليات التي تبدو متناظرة من حيث وظيفتها. ومن بينها الاختيار المقامي والسياقي، الذي بفضله يتم توجيه إمكانية قصدية واحدة من بين مجموع الإمكانات المتوفرة [أي بفضله يتم تحيين نوعية واحدة من بين النوعيات التي يختزنها أساس الدليل، إذا اسْتُعْلِمَتْ مصطلحات بورس]. حيث إن الوظيفة التي يقوم بها في العنصر الرابع، تتكرر هي نفسها في باقي العناصر. ولا يلمس الاختلاف إلا في تنوع الأسماء الاصطلاحية التي تأخذها تلك العناصر في كل مستوى: ففي مستوى البنبات الإظهارية يسمي نفس الظاهرة بـ التخدير، الذي يعني الحد من إمكانات الدليل سواء كان مناطا أو كان مناطا فرعيا، ويتم ذلك عن طريق تحكيم قانون استنباط المدار (السؤال الافتراضي)؛ بينما نجده يسمي نفس الظاهرة، في مستوى البنيات السردية، بـ الأجزاء غير المهمة والتي من الواجب إغفالها في عملية الاختزال. ... [239]

ويبعث هذا الاختلاف الذي لا يشمل إلا الدال دون المدلول، على التساؤل إن كان الأمر يتعلق بآليات مختلفة بالفعل، أم يتعلق فقط بتمايزات ذات قيمة شكلية، تتغيا التمييز الشكلي بوصفه مؤشرا على التميز الأنطولوجي لمستويات المعالجة؟ ولكن مهما كانت الإجابة، فإن التضخم الاصطلاحي يظل واسما للخطاطة. الشيء الذي يدفع إلى القول، إن هذا التضخم هو الذي فرض عليه الاكتفاء في المستوى التطبيقي، بالعوالم الممكنة [آليات العنصر الثامن 8] والتي بدا واضحا أنها تختزل كل عناصر الخطاطة!

ب - غياب منطق ناظم لمستويات القراءة :

يعتبر الإظهار الخطي [العنصر الرابع 4] المستوى المادي الوحيد للنص، والذي لا بد للقراءة من أن تنطلق منه من أجل تشكل سيرورة الفهم. ولذلك فقد دعمه بمجموعة من المؤولات السننية التي أخذت عنده اسم قواعد ما فوق التسنين وأهمها حدود الجنس، ثم الموسوعة والقاموس. وتشكل هذه القواعد آليات التعاون التي تجري في ذهن قارئ نموذجي. وهي لازمة من أجل إدراك المعنى، الذي هو مفعول إيديولوجي نصي أو مصاحب - نصي. ويؤثث هذه السيرورة التعاونية بآليات تقوم بوظيفة تصفية المعنى وتوجيه الفهم، ومن بينها الاختيار المقامي والسياقي، والماصدق "المقوسن"، واللذان يفرضان ضمنيا كون هذا القارئ وهو يمارس القراءة الأولى - التي هي سيرورة زمنية تنفتح قبل تحققها الكامل على كل الإمكانات... - عارفا منذ البداية، بكل تفاصيل النص!! والواقع أن ما يمكن

أن يكون منطقيا في مستوى هذه القراءة الأولى، هو الاختيار الموجه من قبل الكفاءة التناصية، التي هي تحيين لما فوق التسنين المسبق، المرتبط بحدود أو قواعد الجنس؛ أما ما عدا ذلك، فلا يمكن الحسم فيه، إلا بعد انتهاء القراءة الأولى.

وهكذا يتضح أنه لا يميز بين مستويات القراءة، إذ يراكم في نفس المستوى بين ما هو مفعول قراءة لازالت في طور الإنجاز، وبين قراءة فضائية يمارسها الذهن في وقت لاحق عن اكتمال القراءة الأولى. ويتأكد هذا الخلط، في الدلالة الأيقونية لتراتبية البنيات: فالعنصرالسابع 7 الخاص بالجولات الاستنتاجية، لا ينسجم إلا مع التوالي الزمني للقراءة الأولى، وذلك واضح من خلال تشكله من مصطلحات لا تصدق إلا على تلك القراءة، مثل التوقعات - بما فيها التوقعات الخاطئة - والجولات الخارجية التي تهاجم كل قارئ، أثناء إنجازه لهذه القراءة، وتدفع به إلى محاولة تصيد غنيمة تناصية ما، لا يتبين صدقها أو زيفها النصي إلا مع نهاية تلك القراءة...

إن ما قيل عن العنصر السابع، يقبل أن يقال عن العنصرين الثامن والتاسع، ومن الأدلة على ذلك، استحالة الحديث عن عوالم القارئ الممكنة بناء على عوالم الشخصيات غير المنتهية، ما لم يكن ذلك في مستوى القراءة الأولى... وإذا كانت العناصر 7 و8 و9 المتأخرة تراتبيا، لاتنسجم آلياتها إلا مع القراءة الأولى - والمقيدة أيضا بعدم الانتهاء - فإن العناصر السابقة عليها 5 و6 تنبني على قراءة فضائية لأن آلياتها محددة لمفعول القراءة - أي تنطلق من اللحظة التي يكون الدليل فيها، قد تحول من دليل مصدر (النص المظهر)، إلى دليل ذهني مؤول له ـ... ومن الأدلة على ذلك أن البنيات الخطابية التي تتبأر حول مناط عام، لا تستنبط إلا من قراءة فضائية لاحقة بالضرورة على القراءة الأولى التامة. ونفس الشيء يصدق على البنيات السردية التي تنتهي مع الحصول على الحكاية (أو الفابولا)، والحكاية لا تستنتج إلا من تلك القراءة. أي أن العنصرين(5 و6) لايمكن أن يتأسسا إلا بناء على اكتمال العناصر (7 و8 و9 إضافة إلى 4)...

ج - عدم تحديد درجات وعي القارئ:

إن إيكو وهو ينطلق من فرضية وجود مبدأ التعاون، وجد نفسه مضطرا لاقتراح آليات لا تستجيب إلا لقدرات قارئ نوذجي، يتسم بامتلاكه لمعرفة شبه مثالية. وبذلك، يكون قد ماثل فعل أصحاب نظرية التلقي الذين وضعوا خطاطات متعالية عن أنماط القراءات الموضوعية. فمن الواضح

إذن، أنه قد اقترح نموذجا يصعب عمليا اقتداؤه، من جهة، لأنه لا يراعي حضور النص بوصفه دليلا في كل أنواع الوعي [وأنواع الوعي كما حددها بورس ثلاثة: الأولانية والثانيانية والثالثانية [240] ومن جهة ثانية، لأن ذلك النموذج يتطلب قارئا فعليا يتمتع بنفس المستوى المعرفي للقارئ النموذجي، وإذن يتطلب كاتبا ينتج انطلاقا من تصوره لهذا القارئ النموذجي بوصفه قارئه المفترض. وذلك ما يتعارض مع طبيعة الإنتاج الأدبي المتسم بقدر من الحرية... ومن هنا يمكن القول إن منهجه أقرب إلى الوضعية منه إلى الموضوعية...

د - الآليات أهم من الهيكل:

رغم كل ذلك، لا بد من الاعتراف بأن ما قدمه إيكو في كتابه التحليلي ذاك، يعتبر أكثر دقة وعلمية مما قدمه غيره ممن اهتموا بالمادة الدلالية المحايثة. ذلك أنه استطاع تجاوز مستوى الفرضية الحدسية المؤدية إلى المستويات الأولية للإنتاج، وذلك عن طريق رسم طريق ملموس ومتماسك نظريا، على الرغم من كون نهاية ذلك الطريق تكشف - كما سبق التدليل على ذلك - عن خلل ما، قد يكون ناتجا عن تداخل التفكير بالخطاطتين انطلاقا من وجهة النظر التلقياتية، أو عن الاختلال المنطقي لتراتبية العناصر المشكلة للهيكل النظري، أو بالأساس عن كونه وهو يرفض خطاطة إنتاجية متصورة ممارسيا (بالمعنى الأرسطي) على اعتبار أنها خطاطة ما وراء نصية ومجردة [241] ، قد أنتج هو نفسه خطاطة تلقياتية تتصف بنفس الصفات. ومن بين الأدلة الجلية على ذلك قوله إن النص كامن في المناط [242] .

وهكذا يبدو أن تلك الفرضية التلقياتية، ليست بدورها سوى فرضية نظرية. بل أكثر من ذلك، إنها تبدو أقل إقناعا وتجريدا من فرضية تصور خطاطة توليدية إنتاجية. وذلك لأن الفرضية الإنتاجية، أكثر انسجاما مع منطق التمثل الذي يفيد أن ذهن المنتج يكون، قبل تحضيره لكل مراحل الإنتاج، في وضع المتلقي الفعلي للعالم، ثم انطلاقا من ذلك التلقي يستنبط الدليل - التفكري، الذي سيشكل الموضوع الدينامي، الذي سيظهر وفق سياقات مناسبة تجسده أخيرا في المؤولات التجسيدية الإظهارية، التي تشكل في النهاية - كما سبق التوضيح - المنسوج النصي (أي الإظهار).

بناء على كل الملاحظات السابقة، تعتبر المصطلحات التي قدمها إيكو في كتابه ذاك، - بالغة الأهمية بالنسبة لتحليل النصوص السردية، خاصة وأن العديد منها يسعف في تدقيق أشكال الفهم والاختزال، وفي ضبط

وتسمية العديد من الأدلة الجزئية المجردة التي يحفل بها النص السردي... ومعنى ذلك أن النقد الذي وجه لهذا الكتاب، لم يستهدف الآليات - التي سيستعار العديد منها، من أجل وصف جوانب عدة من سيرورة الإنتاج الروائي - بل استهدف فقط الهيكل العام...

وتجدر الإشارة في النهاية، إلى أن ذلك النقد، يجد ما يدعمه عند إيكو نفسه. ذلك أنه قد قدم نقدا ضمنيا لخطاطته التلقياتية الإنتاجية. وهو النقد الذي تمثل في شكل أيقونة فضائية (دياغراماتيك)، تجسدت أولا في تخليه، في مستوى التطبيق، عن كل العناصر عدا العوالم الممكنة؛ وتجسدت ثانيا في تخليه، في كتاباته اللاحقة، عن محاولة تطبيق ذلك النموذج، أو محاولة تطوير هيكله النظري، بل اكتفى بالاهتمام - سواء تعلق الأمر بتنظيره للنص أو تحليله له - بقضايا جزئية دقيقة. ويكفي للبرهنة على ذلك تحليله الشيق لقصص فولتير [243] .

3-3 بنيات إنتاج وتلقي النص عند غريماس:

تكمن أهمية أطروحة غريماس، كما أشار (كورديدا) [244] في تنقيلها لموضوع علم النص من المستويات السطحية، إلى المستويات المحايثة. فقد حاول، انطلاقا من تصور تلك المستويات، ضبط شكل معنى النص. فقد افترض وجود بنيات محايثة أساسية، أوجزها في بنيتين ذاتي بعد جشتالي، أخذتا تسميتين متضادتين هما البنية العميقة والبنية السطحية. وقد تصورهما بمقابل بنية ملموسة ومادية هي البنية الإظهارية [245] .

وتعتبر البنية العميقة عنده عالما من المحتويات المقلصة. وتتشكل من بنية مؤلفة من علاقات وعمليات ذات بعد منطقي؛ ولكنها - تبعا لتعريفه النظري لها - ذات علاقة بالشكل الفعلي لوجود الفرد أو الجماعة، أي أنها متصلة بالإيديولوجيا. أما البنية السطحية فهي مجموع الآليات، المتصورة انطلاقا من مقولات نحو ماوراء إظهاري موسوم بالتلاؤم مع قواعد الجنس، والتي توظف لتحيين تلك العلاقات من أجل جعلها دينامية. ومهمة هذه البنية - التي هي بالمقارنة مع البنية الإظهارية، بنية ما وراء إظهارية - تكمن في إعداد المحتويات والقيم وأشكالهما قبل أن يتجسدا في الإظهار المادي للنص.

لكن إذا كانت رؤية هذه البنيات، في مستوى نظري مجرد، تجعلها تبدو منتجة؛ فإن رؤيتها بوصفها معيارا لإنتاج أو تلقي النص فعليا، يجعلها غير مقنعة. والدليل على ذلك أنها لحد الآن لم تستطع إثبات كفاءتها بوصفها سيرورة منهجية دقيقة للإنتاج أو التلقي. ولعل هذا الفشل يعود

إلى نفس العطب الذي سبقت الإشارة إليه بخصوص نمذجة إيكو، والذي يتمثل في التفكير في قضايا إنتاجية انطلاقا من تصور تلقياتي. ذلك أن خطاطة غريماس - وهي تتمظهر متمفصلة في النحوين المعالقين للبنيتين الماوراء لغويتين - تحاول كما يقول غريماس كشف كيفية بناء المعنى وحسب [246] . إن كيفية بناء المعنى تختلف بالضرورة عن كيفية بناء النص. إن بناء المعنى، هو قبل كل شيء، قضية ذريعية تداولية، ترتبط بالمعرفة الخلفية، وبالوضعيات الشارطة لفعل الإدراك... ومن السمات المميزة لهذه السيرورة الذهنية المتضامنة كونها غير محصورة عند ما هو مكتوب ومستحق لاسم النص... بينما يكون بناء النص، قبل كل شيء، قضية أجناسية، ترتبط أساسا بحدود الجنس والخطاب... من هنا يمكن أن نلاحظ أن خطاطته، وهي تزعم أنها تقدم وصفا لشكل المعنى، لا تقدم، في الواقع، إلا وصفا صوريا لبناء ما لنص سردي ما. ولذلك فإن الحدود المنطقية التي اقترحها غريماس، حالما تملأ بالمحتويات المستنتجة من النص بواسطة آليات الاختزال المفترضة من قبله، تفقد منطقيتها. ومن ثمة، يغدو القالب المنطقي كله، كما لو كان ذريعة لإعطاء الحدوس والفرضيات صبغة علموية. وهكذا تفرض هذه الحقيقة وضع تساؤلات عميقة حول سيرورة الاختزال، وحول مدى ملاءمة آليات البنيتين لخصوصيات الخطاب السردي:

ترتبط المرحلة الأولى لشكل بناء المعنى عند غريماس، ببنية أولية للدلالة. وهذه الأخيرة هي عبارة عن مناط ذا حدين متضادين. وتشكل هذه البنية، في مستوى التلقي، نهاية لسيرورة الاختزال الموجهة عموديا، انطلاقا من البنية الإظهارية. الشيء الذي ينجم عنه كونها بنية فرضية محضة ناتجة عن فعل تذاوتي لقارئ ما. ومهما كانت قدرات هذا القارئ فإنه يستلب بالضرورة من قبل البروتوكول المنهجي الذي يقوده من الإظهار إلى البنية الأولية للدلالة. ويتمثل هذا الاستلاب في ضرورة تخلصه من البعد الإيديولوجي [247] (ذلك أن كل البنى الأولية، تأخذ في الغالب، شكل زوج ضدي شبه كوني) الشيء الذي يتناقض مع طرحه النظري الذي ينحو نحو ربط البنى العميقة بالإيديولوجيا [248] ، بل إن نفس الشيء يلاحظ حتى إذا ما اعتبرت خطاطته نظرية للإنتاج، وذلك لأن الآليات المعطاة من قبل النحوين الموسطين للمرور من الدليل - التفكري الذهني، إلى الدليل - النصي (البنية الإظهارية)، لا تسمح بذلك إطلاقا، لأن المعنى الإيديولوجي المؤسس - والذي ليست البنية الأولية للدلالة سوى عماد مادي له (أي موضوع مباشر أولي له) - يتطلب من أجل وصف سيرورته

الإنتاجية، ليس نحوين مستندين على مقولات منطقية وأجناسية، ولكنه يتطلب الاستناد على مقولات مطورة انطلاقا من بلاغة ذريعية.

أما بتجاوز كل ذلك، والاكتفاء بالتساؤل عن إمكانية استجابة العلاقات والعمليات المشكلة للمربع السيميائي الضابط لمنطق تمفصل البنية العميقة المؤسسة للنصوص السردية الموجودة وجودا فعليا: هل توجد الملاءمة بشكل مطلق، أم توجد فقط تحت إرغامات البروتوكول المنهجي؟

ولكي تكون الإجابة ملموسة لا بد من افتراض وجود المحلل أمام نص سردي. ولتحقيق ذلك فلنفترض أن مدار هذا النص على سبيل المثال، ماثل في دليل «الغيرة»، ولنفترض أن محتواه المقلوب [249] يصف حياة هادئة ومطمئنة، بينما يصف محتواه المطروح حياة مزقت الغيرة هدوءها...

بناء على ذلك سيكون المناط المستنتج المناسب لهذا النص هو «الغيرة». وهنا سيطرح على المحلل مشكل كيفية مفصلته إلى مقومين متضادين ينسجمان فعلا مع محتويي النص. ومن ثمة، يطرح مشكل كيفية إسقاط العلاقات على حدود المربع المجردة، خاصة وأن المحتوى المقلوب لا ينسجم إلا مع المقوم «لا غيرة»؟:

ومن الواضح أن مثل هذا النص، يحرج الادعاء القائل بكون مقولات النحو العميق كونية، مثلما يحرج المحلل المستند إليها. فمحلل النص السابق لا يملك، وهو يستند إلى مقولات النحو العميق، سوى التخلي عن المناط الدلالي الذي استنتجه من تفاعله مع دلالة النص التقنية، وإبداله بمناط آخر يتناسب مع العلاقات التي تقتضيها حدود المربع!! كأن يستبدله بمناط مناسب ل ـ (زمنية البطل النفسية) وقابل للتمفصل إلى مقومين متضادين مثل [السعادة (م.خ) التعاسة]...

وهكذا يتضح أن البنية الأولية لدلالة نص ما، ليست فقط، فرضية خاصة بكل قارئ أو بعزم أي محلل - كما لاحظ بوتيي ذلك [250] - بل إنها قد تكون مفروضة من قبل البروتوكول المنهجي، أكثر من كونها مفروضة من قبل التفاعل بينهما...

إن كل التناقضات التي سبق ذكرها هي التي ثوت خلف عدم اعتماد خطاطة غريماس. لكن التخلي عنها، هو في الواقع تخل عن هيكلها النظري في كليته [251] ، وليس تخليا عن الآليات منظورا إليها بشكل منعزل، لأن عددا منها يقبل أن يصبح أكثر إنتاجية إذا ما أدمج في نظام نظري آخر، مثل التناظر، والعوامل...

4-3 آليات تلقي النص عند راستيي:

إن تتبع تطور كتابات راستيي [252] ، يفيد صعوبة استنتاج مفهوم محدد للنص من خلال كتاباته. ويرجع ذلك بالأساس إلى طبيعة الموضوع، الذي ما فتئ يطوره، وهو الدلالة التأويلية للنص. وقد أدت طبيعة هذا الموضوع إلى جعل تفكيره مرتبطا بقضايا القراءة والتأويل. ولذلك فإن كل الآليات التي نحتها بعد تأمل إيبيستيمولوجي عميق، أو التي ابتدعها، لا تخرج عن إطار ذلك التفكير. ومن ثمة، لا يمكن الحديث عن مفهوم النص عنده، إلا انطلاقا من استنباطه من مفهوم القراءة عنده. بيد أن مفهوم القراءة عنده، لا يمكن أن يتضح إلا إذا أدركت خلفياته الإيبيستيمولوجية وآلياته، ثم أشكال إجراءاته:

3-4-1 الخلفية الإيبيستيمولوجية:

لقد ارتبط تفكيره في التلقي منذ كتابه « الدلائلية التأويلية» بالدلائلية المجهرية أو التأليفية [253] ، التي حاول منذئذ أن يطورها من أجل الوصول إلى دلائلية لسانية ذريعية، عن طريق إغنائها بآليات تنتمي إلى عدة أطر نظرية دلائلية، سواء كانت ذات خلفية نفسية مثل (الجشطالتية)، أو منطقية مثل الدلائلية الصورية ونظريات الذكاء الإصطناعي، أو كانت لسانية بنيوية... غير أن كل الإضافات التي أغنى بها نسقه، كان ورودها مشروطا بمناقشات مدققة لخلفياتها الإيبيستيمولوجية، ولذلك نلفي كتاباته غنية بالتناصات المعرفية، التي تساعد القارئ في التعرف على خلفيات النظريات الدلائلية وحدود آلياتها...

أما بالنسبة للخلفية التي شكلت نظريته للقراءة، والتي هي دلائلية لسانية ذريعية، تحاول خلق التجانس بين كل تلك الآليات المستعارة، فيمكن إيجازها في كونها خلفية سيميائية فيلولوجية، تمتاز بإعطائها الشكل لذريعيات مخصوصة. وهي الذريعيات التي تسعفه في استعارة مختلف الآليات من مختلف النظريات الدلائلية، بما فيها تلك التي ثبت فشل تماسك هيكلها النظري...

وتتضح خلفيته، على المستوى النظري، بشكل جلي من خلال نقده للنظريات العامة الكبرى، التي فكرت في/وأطرت/مناهج الدلائليات النصية، وهي البنيوية والهيرمونيطيقا، ثم نزعة المعنى المتعدد (التفكيكية). فالبنيوية تبعا له، قد فشلت بوصفها نظرية، نتيجة تهميشها للمحيط اللغوي الذريعي، ونتيجة تقديمها قارئا مجهولا (أي غير متعين) سلح بمنهجية صارمة... أما الهيرمونيطيقا، فقد عرفت نفس المآل، نتيجة بحثها عن المعنى المحايث، وخاصة منها الهيرمونيطيقا الدينامية، التي تتأسس على مفهوم

«الكشف»، مضمرة الاعتقاد بأن المعنى قد ضُمِّنَ مسبقا من قبل إله أو بشر: أي بفعل كونها تقوم على فرضية أن المعنى معطى، وليس مبنيا. أما النزعة ذات المعنى المتعدد، والتي يمكن أن تعتبر التفكيكية [وفق تحديد إيكو، في كتابه "حدود التأويل" لنسقها] منضوية تحتها، فقد عرفت الفشل نتيجة جعلها المعنى خاضعا للاوعي الذي يتمظهر مبنينا بوصفه لغة ذات بعد رغبوي يتصل، في الغالب، بالرموز الجنسية... وهو الشيء الذي جعل نتائجها مشابهة للاتجاهات الهيرمونيطيقية المحايثة، التي تجعل المعنى متعاليا عن النص [254] .

ومن بين تمظهرات هذه الخلفية، إدماجه للمحيط، الذي أضحى لديه مقولة أساسية منظمة ومتحكمة في خطاطته التلقياتية. ثم إدماجه لمقولة السياق، الذي لا يعني عنده السياق اللغوي وحسب، بل يشمل أيضا السياق خارج اللغوي أي السياق المعرفي المجسد من خلال/وعبر/اللغة، الشيء الذي يجعله، عنده، تركيبا لمقولتي القاموس والموسوعة (كما هما عند إيكو).

ومن بين تمظهراتها أيضا استفادته الحذرة من مصطلحات الذكاء الاصطناعي وعلم النفس المعرفي، حيث عمل على نقد خلفيتها ذات الطابع الوضعي الآلي قبل تعديلها لكي تصبح ملائمة لحدود الدلائلية اللسانية المنفتحة على السياق... ومن بين الأدلة على ذلك، انتقاده لمفهوم المقولة الذي يبدو - بفعل كونه يوصف ليس قسما معجميا، بل قسما من التصورات أي خاضعا لنظام الفكر الخالص - متعالقا مع البعد النفساني الما وراء لغوي. وذلك على خلاف مفهوم الحقل الدلالي، الذي يرتبط أكثر بالخطاب. والخطاب هو نمط محدد لممارسة اجتماعية لغوية، قبل أن يكون ممارسة ذهنية أو نفسية خالصة. ولعل هذا الوعي النقدي هو الذي جعله، وهو يخضع آليات الذكاء الاصطناعي مثل المقولة، والشبكة، والغراف، والفسحة [255] ... لآليات الدلائلية اللسانية، ينتقد بصرامة خلفيات الذكاء الاصطناعي، ونتائجه الممارسية، بشكل لا يختلف كثيرا عن نقد سورل لتلك الخلفيات [256] .

3-4-2 آليات دلائليته اللسانية الذريعية:

إذا كان من الصعب تحديد كل الآليات التي شغلها راستيي، فليس من الصعب تحديد الخلفية التي تؤسسها.

غير أنه سيتم الاكتفاء، من أجل إبرازها، بكشف خلفيات الآليات الأكثر حضورا في معالجاته الإجرائية، وخاصة تلك التي وهي تطبق، تنحو نحو وصف شكل بناء النص، مثلما تنحو، بشكل ضمني، نحو تشكيل

مفهوم النص نفسه. ومنها المناط والحقول الدلالية والتناظرات. وهي الآليات التي تعبر إجرائيا، في مستوى الإنتاج، عن تطور ممكن من النواة الدلالية (الموضوعة أو التيمة)، إلى شكلها الإظهاري؛ مثلما تعبر، في مستوى التلقي، عن سيرورة الاختزال المتجهة من الإظهار إلى نواة دلالية ما. وقد أخذت هذه الآليات، التي استعارها من أطر نظرية مختلفة بعدا ذريعيا يتناسب وخلفيته النظرية المشار إليها سابقا:

فالمناط الذي هو بمثابة نواة دلالية للنص، يتألف ليس من المقومات القاموسية التي تشكله - والتي سبق لغريماس أن سماها بالمقومات النووية [257] - ومن المقومات التي يمنحها إياه السياق النصي؛ بل يتألف بالنسبة له، من مقومات لازمة، وهي التي تترادف مع المقومات النووية عند غريماس أو القاموسية عند إيكو؛ ومن المقومات التابعة، التي تتجاوز المقومات السياقية النصية عند غريماس إلى المقومات التي يؤشر عليها السياق الخارجي، أي إلى المقومات الموسوعية (وفق مصطلح إيكو)، والتي تتصل بكل أنواع التسنينات الاجتماعية والثقافية [258] . وقد وصف شكل تحول المناط إلى سياقات مؤثثة انطلاقا من نمطي المقومات بفضل مقولات الحقل الدلالي، التي حددها في المناط الجامع [259] والمجال، ثم البعد [260] . وهي كما هو واضح عبارة عن مؤولات ذهنية تعرفية، تولد السياقات المتراتبة للموضوع الدينامي:

1- **المناط الجامع:** ويشكل القسم الاستبدالي الأصغر للمناطات، والتي يمكن أن تتحدد، داخله، ذاتيا وحسب [261] مثل المناط الجامع /التبغ/ مثلا، الذي يشمل المناطات الفرعية من نوع: السيجارة. السيجار. الغليون... ويتميز المناط الجامع بكونه، حين يدخل في تكوين نص ما، يشكل عالما دلاليا مصغرا...

2- **المجال:** وهو قسم أكثر عمومية، يتجاوز حدود المناط الجامع، ليضم عددا من المناطات، المشروطة بارتباطها بعلاقات خارجية تؤطرها ضمن وحدة ما... وذلك لأنه غالبا ما يبنين التمثيل اللغوي لممارسة اجتماعية. وقد تكون هذه الممارسة الاجتماعية مرتبطة حتى «بتجربة الطبقة» كما لاحظ بوتيي [262] فالمناط الجامع /التبغ/يمكنه أن يترابط ذهنيا (ونصيا أيضا) مع العديد من المناطات الجامعة، بفضل تحوله إلى مناط فرعي لمناط خارجي شامل يعادل المجال، مثل مجال التلوث الذي يجعل المناط الجامع /التبغ/مثلا في علاقة مع المناط الجامع /الصناعة الكيماوية/أو /نفايات السيارات/... إلخ. وأهم ما يميز المجال هو تمثيله لعالم مُوَسِّط...

3- **البعد:** ويشكل قسم العموميات الكبرى، ويتماثل مع مفهوم المقومات الجامعة كما هي عند غريماس. ويمتاز البعد بانبنائه على التمفصلات الاختلافية الكبرى، مثل/مجرد (م.خ) ملموس/، /حياة (م.خ) موت/، /نشيط (م.خ) خامد/... إلخ. ويسمح له ذلك بأن يكون قادرا على استقطاب ما لا نهاية من المناطات الجامعة ومن المجالات، ضمن وحدة متعالية. الشيء الذي يسمح لمناطات جامعة مختلفة بأن تتداخل في الخطاب بشكل منسجم... إذ يمكن بناء عليه، أن يتجانس المناط الجامع /التبغ/ مع المناط الجامع/أسلاك الكهرباء/مثلا، نظرا لارتباطهما معا، على الأقل، بالبعد /ملموس/...

إن الحقول الدلالية، بوصفها مؤولات تعرفية تحيينية متراتبة لانتشار المناطات، هي في الواقع لبنات لبناء الانسجام اللازم توفره في كل نص. ذلك الانسجام الذي يسميه راستيي بـ التناظر. وقد أخذ التناظر بدوره أبعادا تتجاوز حدوده عند ناحته الأول (غريماس)، إذ أصبح من جهة ذريعيا، وذلك واضح من خلال كونه في نفس الوقت يعود إلى دلالة التناظر الأولية، ثم يتجاوزها إلى معنى التناظر السياقي الذي يماثل مفهوم المدار كما هو عند إيكو؛ ومن جهة ثانية، أصبح متمفصلا بشكل يتناسب مع تراتبية الحقول الدلالية: إذ هناك التناظر الأصغر، ويتناسب بشكل أو بآخر مع المناط الجامع؛ والتناظر البيني، ويتناسب مع المجال؛ ثم هناك التناظر الأكبر، ويتناسب مع البعد [263] .

وقد ميز راستيي بين تناظر النص وتناظر القراءة، وذلك على الرغم من تأكيده على أن المعنى ليس محايثا للرسالة، بل محايث للوضعية التواصلية، التي تضم إلى جانب مكونات الرسالة عاملي المرسل والمتلقي، اللذين يفرضان إدماج الشروط الذريعية، والتي من بينها، استنتاج الحقول الدلالية بوصفها تشكيلا للانطباعات المرجعية المعطاة من قبل النص نفسه، سواء كانت خصوصيات تميزه عن غيره من النصوص، أو كانت علاقات تربطه بجنسه [مثل علاقة رواية الدون كيشوط، بالرواية الفروسية...]...

3-4-3 إجرائية الآليات:

تبدو الآليات التي اقترحها راستيي وشغلها، رغم عمقها وإنتاجيتها، مؤشرة على تضخم مشابه للتضخم المسجل سابقا حول مصطلحات خطاطة إيكو. ويعود هذا القول إلى ملاحظة كون عدد من الآليات تتنافس - ضمن نسقه - حول تحديد نفس الظاهرة النصية أو التلقياتية. كما تبدو رغم غناها، مقتصرة على تلقي النص، إذ لا تخرج عن حدود الآليات

المشكلة للكفاءة التأويلية. ولذلك تنعدم الآليات الدالة على سيرورة الإنتاج، رغم إيهام خطاطته بذلك [264] :

والواقع أنه رغم كونه لم يسع إلى تقديم نظرية لإنتاج النص، فإنه قد أشر على نظرية عامة للنص، تتمثل افتراضيا في اعتبار النص بنية لغوية مشروطة من جهة بالوضعيات التاريخية والثقافية، ومن جهة ثانية بقيود وحدود الجنس. لكن ما يمنع من استنباطها هو تعدد آلياته وترادفها، خاصة وأن تشغيله لها، لم يتجاوز الجمل والمقاطع والفقرات المقلصة، الشيء الذي يعبر عن كونها حتى في إجرائيتها، ليست إلا بناءات نظرية تتغيا «علمنة» التلقي، كما لو كانت الإجراءات التطبيقية وسيلة للبرهنة على جدارة الوجود النظري [265] ...

وهكذا يمكن القول، إن كل ما يمكن الاستفادة منه، لا يتجاوز إمكانية استعارة بعض الآليات التي تقبل الدخول ضمن تكوين المصطلحات البورسية، من أجل جعلها أكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع الذي أشغلها من أجل معالجته...

5-3 مفهوم النص وشكل تلاحمه عند مانكونو:

ينطلق مانكونو في دراسته للخطاب من خلفية تداولية. وقد حدد من خلالها مفهوم النص وتلاحمه. ولذلك، وجب استحضارها من أجل التوضيح اللازم للخلفية النظرية الأصلية لبعض الآليات التي شكلت محطات أساسية في كتابه «تحليل الخطاب» [266] ، والتي سيوظفها هذا الكتاب إجرائيا. ولكي تتحقق الملاءمة بين تحديدها في ذاتها وبين تحديد خلفيتها النظرية، سيتم العمل على قراءة هذا الكتاب انطلاقا من ثلاثة عناصر، وبناء على تراتبية تمضي من العام إلى الخاص: وهي البعد الذريعي، والتلاحم النصي، فالتطور الموضوعاتي:

1- البعد الذريعي:

يلاحظ مانكونو في البداية، أن هناك اختلافا حول موضوع الذريعية، ففي الوقت الذي يوجد من يجعلها مكونا من بين أخريات (مثل التركيب والدلالة)، هناك من يعتبرها شاملة، وذلك بناء على تصور كونها محايثة لكل الفضاء اللغوي. ويؤدي هذا التصور إلى القول إن الإرغام الذريعي يتحكم بكل الظواهر اللغوية. ويترتب عن ذلك، اعتبارها ظاهرة تلازم كل تفكير في المعنى، بل تلازم كل عمل إنساني. وهو الشيء الذي يجعل منها نظرية عامة للعمل الإنساني نفسه...

- ويرى مانكونو أن نظرية الأفعال اللغوية، التي تعود إلى أوستين

الذي انتبه إلى أن معنى ملفوظ ما، لا يكون إلا حالة عالم يعرضها الملفوظ باستقلال عن تلفظه - هي التي وضعت القطيعة ودفعت بالذريعية إلى الأمام. فقد أشار أوستين إلى أن لكل ملفوظ بعدا أسماه الفعل الإنجازي. لكن إذا صدق القول إن معنى كل ملفوظ إلا ويحتوي على بعد إنجازي، فإن هذا الأخير لا يكون إلا مستنتجا، لأنه لا يَعْرِضُ نفسه بنفس الطريقة التي يُعْرَضُ بها المحتوى القضوي الذي يهيكله. فإذا استعملنا الأمر لإعطاء أمر ما مثلا، فإننا لا نقول في ملفوظنا، إنه أمر، ولكننا نبني ذلك أثناء التلفظ به [267] .

إن الملفوظات، في الإدراك الساذج [268] للغة، شفافة بشكل ما، لأنها تبدو وفق ذلك الإدراك كما لو كانت تنمحي أمام حالة الأشياء التي تمثلها. أما في الإدراك الذريعي، فلا تصل الملفوظات إلى تمثيل حالة أشياء مخالفة لها، إلا إذا بينت أيضا تلفظها الخاص: فقول شيء ما يبدو غير منفصل عن الحركة التي تستوجب تبيان أننا نقوله.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن شروط النجاح يجب أن ترتبط تبعا له بجملة من الشروط والقواعد. ومن بين أهمها تلك التي أشر عليها سورل، وخاصة مبدأ التعاون، الذي يقتضي بشكل أو بآخر أن المُتَلَفِّظَ مجبر على افتراض أن المُلَفِّظِ المصاحب، يقاسمه مجموعة من الاقتضاءات [269] ، مثلما يقتضي اعتراف هذا الأخير، بناء على الوقائع المحيطة وعلى شكل بناء التلفظ نفسه، أن المُتَلَفِّظَ يقول شيئا ويعني شيئا آخر. ومعنى هذا، أن الوقائع وشكل بناء التلفظ يشكلان معنى الأفعال اللغوية، وأن هذه الأخيرة تشكل في ذاتها - مثلها مثل أجناس الخطاب - مؤسسة شاسعة تؤمن مقبولية ومعنى كل فعل لغوي من الأفعال اللغوية التي تنسج تجربة الخطاب.

وإذا كانت الآليات المصاحبة للتلفظ متعددة، فإن من بين أهمها السمات الدالة على الشخص، والتي تعكس حقيقة تلفظه في كل تجربة تواصلية. وقد حظيت هذه السمات بعناية خاصة من قبله، فقد أطرها ضمن مصطلح (الأمكنة أو المكانة) التي تعني مناطق التعاون التي تشهد سريان فعالية الإنسان المتميزة، وتشهد بصفة خاصة الفعالية الحوارية، التي تبرز من خلالها سنن المتحاورين، وعلاقاتهم التراتبية (سواء كانت سلطوية أو إدارية أو معرفية أو طبقية...).

ويعبر هذا الاهتمام بطرفي التواصل (الباعث والمتلقي) - من خلال إبراز تصورهما عن نفسيهما وعن بعضهما البعض - عن ذريعية حصرية،

تتبأر حول طرفي التواصل من خلال الملفوظ نفسه؛ وذلك نظرا لارتباط مصطلح الأمكنة أو المكانة بخلفية متميزة لنظرية الخطاب. تلك الخلفية التي حددها (هيباري) بقوله «إن نظرية الخطاب، ليست نظرية للذات قبل أن تتلفظ، ولكنها نظرية درجة التلفظ التي هي في نفس الوقت مفعول التلفظ» [270] وهي تقريبا نفس الخلفية التي عبر عنها فوكو حين قال إن: «وصف شكلنة ما بوصفها ملفوظا، لا يستوجب تحليل العلاقات بين الكاتب وما قاله (أو ما أراد قوله، أو ما قاله دون أن يريد قوله) ولكنه يستوجب تحديد ما هي الوضعية التي يمكن أن يشغلها كل فرد لكي يكون هو الذات» [271] -. وتفترض فكرة المكانة وجود سيرورة تواصلية بين ذاتين (أ) و(ب) وحيث كل ذات ستسند لنفسها وللأخرى الصورة التي تكونها عن مكانتها وعن مكانة الأخرى [272] .

وهكذا يتضح أن الذريعية قد أخذت عنده بعدا حصريا، لا يراعي إلا خصوصيات التلفظ، ومصاحبات الملفوظ التي يؤشر عليها الملفوظ نفسه. ولذلك فإن المعنى لا يمكن أن يدرك إلا بفضل وجود التعاون الذي يترجم فعالية متلق نموذجي، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التلفظ والملفوظ حين يتعلق الأمر بالملفوظ؛ ويأخذ إلى جانب ذلك قيود الجنس والخطاب، إذا تعلق الأمر بالنص. ومعنى ذلك في نهاية التحليل، أنه يرى أن الأوضاع الخارجية تُفْتَرَضُ انطلاقا من حضور مؤشرات محايثة للملفوظ. ولا أدل على ذلك من استشهاده بـ باختين الذي يرى: «أن الوضعية الخارج لفظية، ليست على أي حال، هي السبب الوحيد الخارجي للملفوظ، إنها لا تفعل من الخارج بوصفها قوة ميكانيكية» ولكنها تدخل في تكوين الملفوظ بوصفها « مكونا ضروريا لبنيته الدلالية» [273] .

من الواضح أن اكتشاف الأوضاع الخارجية، وفق ذلك الشكل، لا يتناسب إلا مع وضعية تواصلية، يُفْتَرَضُ فيها توفر التعاون بين ذاتين ينجزان التجربة مباشرة؛ لأنه حين يتعلق الأمر بالتواصل غير المباشر، والذي يتم من خلال الرسائل أو النصوص (...)، فإن الإيطوسات والنبر وحركات اليد وقسمات الوجه (...) تختفي كلها. الشيء الذي يجعل شكل الأدلة اللغوية الممثلة للملفوظ، هو الذي يصبح موضوعا لتلك المؤشرات. ويترتب عن ذلك إجحاف في حق النصوص التي لا تنتمي إلى سياق المتلقي التاريخي أو الثقافي [274] لأن سيرورة التعاون النموذجية لإدراك الأدلة كما تقترحها هذه الخلفية الذريعية، لا تنسجم إلا مع الكفاءة اللغوية والكفاءة التعرفية (النموذجية) المحاقبة لفعلي الإنتاج والتلقي. وذلك ما يجعل التعاون

الموصوف هنا، يقف عند حدود المؤول الدينامي الثاني، ولا يصل إلى المؤول النهائي الثاني.

وبصفة عامة، فإن كل الآليات التي سبقت الإشارة إليها، تقبل بسهولة أن تدمج ضمن مفهوم ما فوق التسنين (الأجناسي أو البلاغي أو الأسلوبي). ومن ثمة، تقبل أن توظف بوصفها آليات جزئية للمؤولات السننية التي تكون في خدمة المؤولات التعرفية...

2- تلاحم النص:

انطلق مانكونو، في تحديده لتلاحم النص من القول بوجود اتجاهين، قدما تصورين مختلفين عن الآخر. فقد حاول الأول - بتأثير من الخلفية الفكرية لشومسكي - تكوين «نحو للنص»، نحو ينبني أساسا على مفهوم الكفاءة. ومن ثمة، تم افتراض وجود كفاءة نصية تتيح تحديد ما إذا كانت متتالية الجمل تشكل نصا أو لا تشكله. وقد نتج عن هذا الاتجاه بناء نموذج من القواعد التي [تدخلن] الذات لكي تقرر نحوية النصوص. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه فان ديك [275] ، الذي أدرك النص بوصفه بناء نظريا "تحتيا" مجردا لما يدعى عادة خطابا [276] . أما بالنسبة للنص السردي تحديدا، فيمكن استنتاج أن هذا الاتجاه قد حدد مفهومه عنه انطلاقا من إدراك مادته الأساسية "السردية" بوصفها إحدى الملكات المعرفية [277] .

وإذا كانت هذه الأبحاث قد هدفت إلى خلق قواعد مرتبطة بملكات بشرية تمكن من وصف النحوية، فإنه قد بدأت شيئا فشيئا، تتضح صعوبة وضع الفوارق بين النصوص النحوية واللانحوية، ومن ذلك أن بعض النصوص التي أدركت كما لو لم تكن منسجمة أصبحت تبدو منسجمة. وقد أدى ذلك إلى جعل البحث عوض أن ينشغل بقواعد الكفاية النصية، اتجه إلى الانشغال بآليات الذكاء الاصطناعي، وبالإجراءات التي تعود إليها الذوات، لكي تجعل متتالية من الجمل متلاحمة. الشيء الذي أسفر عن عدم التماثل بين إنتاج وتأويل النصوص.

أما الاتجاه الثاني، فأكثر ارتباطا باللسانيات، لأنه يهتم بدراسة الترابطات عبر الجملية (الروابط والإحالات الضمائرية وظواهر التطور الموضوعاتي وتسلسل السمات الزمنية...). وبما أنه لا يوجد بعد لساني محض للتلاحم النصي، فلا بد من إعطاء مكان هام للبنيات الأكثر شمولية، التي يفترض أنها متحكمة في التلاحم اللغوي نفسه، لأن تأسيس التلاحم يقتضي تحريك كمية من المعارف حول العالم.

وهكذا يخلص مانكونو، إلى أننا نكون أمام عدد متنوع من المقاربات. ففي الوقت الذي فضل فيه البعض الانطلاق من معارف خارج خطابية مع تحديد إجراءات إعادة البناء التي تشغلها الذوات، فضل البعض الآخر الانطلاق من الإرغامات اللسانية للبنينة. وإذا كان الاتجاه الأول أدى إلى جعل النص يرتمي في سياق مفتوح، فإن الاتجاه الثاني، جعله يبدو كما لو كان منطويا على عملياته الخاصة.

والواقع أنهما معا، يتجاهلان حقيقة كون التلاحم ليس كامنا في النص أو في العالم الشارط لإنتاجه؛ بل كامن في فعالية تصهرهما، وهي فعالية شارح يستند على المعارف اللغوية، الداخل خطابية والموسوعية.

وبما أن مكونات هذه الفعالية متشعبة، وسانحة لوجود العديد من الإمكانات، فقد اكتفى ببعضها وهي: البنية الكبرى والبنية الصغرى ثم الإرغامات الشاملة والمحلية [278] .

3- التطور الموضوعاتي:

يدفع تأمل تحديده للتطور الموضوعاتي، إلى إبداء ثلاث ملاحظات أساسية. ترتبط الملاحظة الأولى بخلفية تحديده للتطور الموضوعاتي، ذلك أنه يقدمه انطلاقا من إظهار مُتَمَثَّلٍ، وليس مجسدا. أما الملاحظة الثانية فناتجة عن الأولى، وتتصل بكون التطور الموضوعاتي لا ينسجم إلا مع خطابات منظمة وفق قيود محددة [279] وذلك واضح من خلال أمثلته التي تقدم تشعب الموضوعة وفق شكل تصور حضورها في ذهن منتج متصف بخاصة «التحليل الممارسي». وينتج عن الملاحظتين السابقتين ملاحظة ثالثة تهم تحديده الذي لا ينسجم بشكل دقيق لا مع وجهة النظر الإنتاجية ولا مع وجهة النظر التلقياتية. وهو كذلك لأنه نتيجة لمنطلقه النظري الذي يعود بدوره إلى فرضية تلقياتية مجسدة في خطاطة ما وراء - نصية ومجردة، تلتقي من حيث المبدأ مع خطاطتي غريماس وإيكو، وإن كانت تختلف عنهما من حيث المستوى، بفعل كونها لا تبرح مستوى الإظهار.

ينطلق مانكونو في تحديده للتطور الموضوعاتي، من الثنائية الشكلانية (موضوعة/خبر [280] والتي أعطاها بعدا ديناميا بفضل وضعها في تعالق فعلي بما تسميه نصيا، حيث سمح ذلك بإمكانية تناوب حديها، فأصبح من الممكن أن تتحول الموضوعة إلى خبر، ثم أن يتحول الخبر إلى موضوعة، وهكذا... وبفضل هذا التناوب أصبح بإمكان تلك الثنائية وصف شكل إمكانات التطور والتشعب النصي.

وقد استعار شكل تفعيلها من فيبراس ودان، وخاصة من شكل مفصلة

دان لإبدالات تناوباتها الثلاثة التي تشكل النماذج الكبرى للتطور الموضوعاتي والتي هي:

1- التطور التناوبي: وهو تطور ينبني على التحول المستمر للخبر إلى موضوعة جديدة، وكل موضوعة جديدة تتطلب بدورها خبرا جديدا. وهذا الخبر الجديد يتحول بدوره إلى موضوعة جديدة، وهكذا دواليك [281] ...

2- تطور الموضوعة الثابتة: يرتبط هذا الشكل من التنامي التطوري، بديمومة وجود نفس الموضوعة التي يسند لها المتكلم أو الكاتب العديد من المحمولات...

3- تطور الموضوعة الانتشارية: ويرتبط هذا الشكل بما فوق الموضوعة، التي لكي تعالج تتطلب أن تنشطر إلى موضوعات مختلفة مشتقة من أبعادها، وذلك انطلاقا من علاقات الاستلزام المرجعي. فمحاولة وصف ما فوق الموضوعة (المغرب) مثلا، يمكن أن تهيمن عليه بعض الموضوعات من مثل (الاقتصاد أو الثقافة، أو الدفاع...).

وهكذا يخلص مانكونو إلى أن تلاحم النص وانسجامه ماثل في التناوب المتوازن بين التطور والتكرار. وقد يكون التكرار ناتجا عن توارد عناصر ذات إحالية، أو انطلاقا من استنتاجات مستخلصة من قضايا معطاة من قبل السياق السابق. ثم يربط هذه السيرورة الإظهارية بالسيرورة التأويلية للشارح، وذلك بجعلها تخضع تطوريا لتعالق المعرفة اللغوية بالمعرفة بالعالم. وبما أن المعرفة بالعالم تظل دائما نسبية، لأنها دائما نتاج معرفة مكتسبة - أي أنها مبنية وليس معطاة - فإنه يستنتج كون السيرورة التأويلية للشارح، ليست موضوعية وخارجية بشكل مطلق ولكنها، في واقع الأمر ذاتية. ولذلك نبه إلى أن المعرفة بالعالم، والتي غالبا ما تفرض إدماج مقدمات إضافية، قد تجعل الاعتماد عليها في تأويل بعض النصوص، غير مقبول من قبل متلقين آخرين، وخاصة من تكون معرفتهم بالعالم مخالفة لمعرفة المنتج به، بل قد يصل الأمر بالنسبة لهؤلاء إلى اعتبار النص غير منسجم. وبصفة عامة، فإن اعتماد المنتج على المعرفة المحاقبة بالعالم، قد يقود كلما ابتعد زمن التلقي عن زمن الإنتاج، إلى مزيد من الالتباس...

6-3 استخلاصات مركبة:

من الملاحظ أن النماذج التي تم انتقاؤها بناء على اهتمام أصحابها بالإنتاج النصي، وبناء على تقديمهم بشكل واضح أو ضمني لنظريات للنص [282] ، تشترك جميعها في خاصية كونها مخترقة بعدد من الثغرات التي تشكل إحراجات تمنع من الاطمئنان إلى تبنيها - رغم أن آلياتها إذا أخذت

معزولة عن نسقها تبدو أقرب إلى وصف الإنتاج منها إلى وصف التلقي [283] ، ومن ثمة، قابليتها لأن يعاد استثمارها لكي تلائم الإنتاج والتلقي... - وتتمثل أهم تلك الإحراجات في انطلاقهم من الرؤية التلقياتية من أجل صياغة خطاطات مزدوجة للإنتاج والتلقي. الشيء الذي جعل خطاطاتهم في مستوى وصفها لمراحل الإنتاج، تبدو من وجهة نظر واقعية، أقرب إلى بنى عديمة الشكل. ولعل ما يجعلها كذلك، هو كونها مشروطة في بنائها بفعل تعاون منوط بقارئ نموذجي، لا يختلف كثيرا عن القراء المفترضين من قبل رواد مدرسة كونستانس وخاصة القارئ الضمني عند إيزر. إن هذه الفرضية قد جعلت الخطاطات في العمق، لا تناسب التلقي إلا بناء على فرضية أخرى تقضي بأن يمتلك كل قارئ فعلي قدرات القارئ النموذجي؛ وذلك ما يعني أن التواصل مع النص لا يكون ناجحا إلا إذا ارتبطت الطاقة الإدراكية للمتلقي بالمؤول التعرفي التحييني النهائي الثاني، الذي تشكله هنا آليات القارئ المفترض من قبل تلك النظريات (سواء كان نموذجيا أو مثاليا أو ضمنيا...). ومن البديهي أن هذه الفرضية تُوَاجَهُ بإحراجين، يتمثل الأول في نسبية التعرف على الآليات المشكلة لِمُوَجِّهَاتِ القراءة النموذجية، وفي نسبية محتوياتها، وفي تغيرهما تبعا لتغير الأزمنة والأمكنة... ومن الأمثلة على ذلك كون مستويات ومحتويات الموسوعة (إيكو)، أو المناطات السياقية (غريماس)، أو التناظرات الكبرى (راستيي)، أو المعرفة بالعالم (مانكونو) أو الذخيرة (إيزر) [284] ، أو الأفق (ياوس) [285] كلها غير قارة وغير قابلة لأن تدرك في كليتها... ويتمثل الثاني في كيفية استنتاج آليات هذا القارئ - الذي هو في الواقع موجهات نصية - من قبل المنظر، الذي هو في الواقع مجرد قارئ واقعي؟! أفلا يتعين عليه بدوره أن يتسلح بتلك الآليات - قبل أن يستنتجها - لكي يدرك معنى النصوص؟ [286] ...

ومن هنا يمكن استنتاج أنها خطاطات ما وراء نصية مجردة، أي أنها هي نفسها تقبل باستحقاق الوصف الذي أطلقه إيكو على خطاطة بيتوفي الإنتاجية. ولما كانت كذلك، فسيكون افتراض آليات ذهنية لمنتج نموذجي أكثر منطقية من افتراض آليات قارئ نموذجي مستحيل!! كما سيكون الأمر أكثر منطقية لو تم افتراض أن ذلك القارئ النموذجي لا يماثل إلا المنتج لحظة كونه متلقيا للعالم، قبل الشروع في عملية الإنتاج، ثم أثناء الإنتاج... خاصة وأن الرؤية المنطقية تثبت أن المنتج، بالنسبة لنصه، هو أول متلق له [وإذن، إذا كان من اللازم القول بوجود قارئ نموذجي، فلن يكون أحدا آخر غير المنتج نفسه]. وستسمح هذه الفرضية - التي يميل هذا الكتاب

إلى الانطلاق منها - باستثمار أغلب تلك الآليات، بشكل يجعلها أكثر منطقية وأكثر إنتاجية. ومن الأدلة على ذلك قبول الموسوعة أو الذخيرة لأن تصبح موضوعا مباشرا (العالم كما يحضر في الذهن) لموضوع دينامي يستنتجه المنتج منها، وهو الموضوع الذي يصبح مصدرا للإنتاج...

لكن إذا كان التناقض الذي عرضته تلك الخطاطات، يكمن في الانطلاق من نظرة مخصوصة إلى التلقي الذي عولج انطلاقا من بناء موحَّد ومجرد للنصوص المتشاكلة، أي عولج انطلاقا من بنيات صورية لا تشكل في الواقع إلا قيود وحدود الأجناس، فلن يستقيم الوضع بواسطة فعل بسيط يقوم بقلب شكل التفكير في الموضوع. لأن ذلك لن يكون كافيا للحصول على نظرية أكثر قدرة على مواجهة الإحراجات. ومن ثمة لا بد لكل محاولة جديدة من أن تساند ذلك القلب اللازم، أَوَّلاً بتجاوز سلبيات القارئ النموذجي. لكن دون أن تسقط في فخ افتراض كاتب نموذجي، وثانيا بمراعاة الخصوصيات الموضوعية والواقعية للذاتين المنتجة والمتلقية. ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق ما لم يتم الاستناد على خلفية واقعية موسومة بسمات السيرورة الاستمرارية، بحيث تكون قادرة على التمكين من مراعاة البنى واستبدالاتها (سواء كانت هذه البنى فكرية، أو أجناسية، أو خطابية...).

أما حين يتعلق الأمر بتصور آليات الإنتاج المتحكمة في نص سردي منجز ومتشح بتميزه، فلا بد من افتراض كونه شكلا مركبا لتلقي المنتج للعالم ولقيود الإنتاج وفق قواعد الجنس أو الخطاب. أي لا بد من إدراك النص السردي بوصفه مؤولا مركبا من الحساسية الجمالية والإيديولوجية (التعرفية والمعرفية...)، لأن هذا الإدراك وحده سيسمح بالوصول إلى المستويات الأولية للعمليات الذهنية التي يفترض أن المنتج قد قطعها. ويقتضي ذلك اعتبار النص المظهر مجرد موضوع مباشر لموضوع دينامي، ثم اعتبار هذا الموضوع الدينامي المستنبط من النص (الحكاية أوما يعادلها...) موضوعا مباشرا لموضوع دينامي مجرد (الفكرة - الإيديولوجيا)، مع افتراض كون هذا الأخير مستنبطا من العالم بوصفه موضوعا مباشرا وخزانا - لا ينضب - لإنتاج الموضوعات الدينامية من قبل الذوات المتميزة بقدراتها الإدراكية الخاصة، وبإيديولوجياتها الخاصة... لكن يجب أن يكون كل ذلك مشروطا بالخضوع لقيود السياقات التي تلعب دور الربط والربط العكسي بين الموضوعات المباشرة والدينامية وبين الموضوعات الدينامية والمباشرة.

وهكذا يتضح أن المحاولة التي يطمح هذا الكتاب إلى إنجازها، تنطلق

من تجربة ذهنية ممارسية لقلب وجهة النظر إلى النص وآليات انسجامه. كما تنطلق من التخلي عن فرضيات القارئ المجرد، بمقابل تبني قارئ/منتج موضوعي قابل لأن يمتلك كل أنواع الوعي الممكنة، وكل ذلك انطلاقا من فلسفة التمثل والتمثيل البورسية:

4 - نحو تصور ذهني لمستويات إنتاج النص

لقد تبين من خلال الملاحظات الواردة في الفصل السابق أن محاولة وصف آليات تلقي وإنتاج النص انطلاقا من الرؤية التلقياتية تجابه بعدة إحراجات. يتمثل أهمها في كونها عوض أن تقدم تصورا للإنتاج الفعلي وفق تحققه الموضوعي في كل حالات الإنتاج المختلفة، تقدم تصورا [287] لإنتاج أحادي ومجرد وموجه. وفي كون التلقي الذي تقترحه يظل تلقيا أحاديا لا يستقيم إلا بافتراض متعاون ممتلك لسمات قارئ نموذجي [288] لا يستقيم بدوره إلا إذا كان متعاليا عن كل الإرغامات الموضوعية للقراء الواقعيين...

كما تبين من خلال نفس الملاحظات المسجلة في الفصل السابق، أنه بالإمكان إنشاء خطاطة إنتاجية - تلقياتية عامة مراقبة من قبل آليات الإدراك والتمثيل المهيأة بشكل علمي، ومن ثمة قادرة على وصف مختلف أنواع إنتاج النصوص السردية، وقادرة على وصف أشكال التلقي الواقعية من خلال مراعاتها للإرغامات الموضوعية لقارئ واقعي (مجهول). أي أنها قادرة على مراعاة تلك الإرغامات، التي تجعل تلقيات النص الواحد عبارة عن دالة متغيرة من نوع [(y=f(x)] [ص = د(س)]، حيث تمثل (ص) النص، بينما تمثل المتغيرة (س) الشروط الواقعية للتلقي؛ وحيث كلما تغيرت قيمة (س) تغيرت بالضرورة قيمة (ص).

تأسيسا على ما سبق، ستتم في هذا الفصل محاولة بلورة تصور إنتاجي يستند إلى الخلفية الفلسفية البورسية، وتحديدا إلى سيميائياته التي تهتم أساسا بقضايا الإدراك والتمثيل المناسبين لكل تفكير في الإنتاج. لكن بما أن هذه الخلفية عامة ومتعالية عن جنس بعينه أو خطاب بعينه، فسيتم الحرص على انسجام تسمية ومعالجة الجوانب المخصوصة للموضوع المعرفي الحصري لهذا البحث (النص الروائي) مع المصطلحات المهيأة من قبل السيميائيات البورسية أو القابلة لأن تولد انطلاقا منها، وذلك حتى تكون الخطاطة مشروطة بالتقيد بقيود الجنس الروائي. ومن أمثلة ذلك، إمكانية تحويل قيود الجنس والخطاب إلى مؤولات سننية تتحكم في/وتنظم/الإنتاج.

ومن أجل الوفاء بذلك لا بد من تأطير المؤولات الذهنية بأنواعها ضمن هيكل مشكل من بنيات ذهنية محايثة، تنصهر داخلها قيود التمثيل المعرفي وقيود التمثيل الأجناسي [289] بحيث تكون تلك البنى في نفس الوقت نصية وخطابية ومرجعية. ويستدعي ذلك تصور خطاطة محايثة تنتج،

في نفس الوقت، البنية والمعنى.

وإذا كان ذلك يقتضي استحضار المحاولات الرائدة المشابهة، مثل البني المحايثة المشكلة للنحوين السرديين الما وراء لغويين عند غريماس [290] والخطاطة الإنتاجية عند بيتوفي [291] ، فإن خلفية هذا الكتاب، تفرض قلب تصور غريماس للبنيتين المحايثتين من أجل جعلهما ملائمتين لمستويات بناء تلاحم النص فقط، مع ربطهما - بوصفهما بنى عديمة الشكل - بالبعد المعنوي الأيديولوجي؛ كما تفرض تلك الخلفية جعل خطاطة بيتوفي آلية لتشكيل الدلالة وإنتاج المؤولات السياقات، أي آلية لإنتاج الموضوعات الدينامية كما سيتضح لاحقا.

وهكذا فإن الخطاطة التي سيتم اقتراحها في هذا الكتاب بناء على كونها تبدو قادرة على وصف أشكال الإنتاج الروائي، ستتألف من أربع مرحل كبرى. ولن نهتم الآن إلا بالمرحلة الأولى. هذه المرحلة التي تتعلق باللحظة الأولانية لإدراك المنتج للعالم بوصفه دليلا مباشرا حاضرا، وفق صفة ما، في الوعي. وتعرف هذه المرحلة عدة أطوار [292] تنتهي بحصيلة تلقي المنتج للعالم. وتتمثل هذه الحصيلة في دليل فكري، يكون في علاقته بالعالم بمثابة مؤول دينامي له، ويكون بالنسبة للمراحل الثلاث اللاحقة - والتي ترتبط بسيرورة الإنتاج الذهني والفعلي - بمثابة دليل مصدر لها.

وباعتبار هذه المرحلة الأولى لحظة لتشكل الوعي بدليل عام، هو العالم أو الواقع، فإنها تخضع للعديد من شروط الوجود. ومن بين هذه الشروط خصوصيات اللحظة الزمنية والمكانية، وخصوصيات الزمنية النفسية [المشكلة من شكل تعالق مظهري الوعي الإنساني المؤسس على وجود عالمين: عالم داخلي وعالم خارجي...] والاستعدادات الإدراكية للمنتج [293] ... ولذلك فإن تفسير شكل وجودها، بوصفها نتاج سيرورة تدلالية مزدوجة، هي في نفس الوقت تلقياتية (موضوعها هو العالم...) وإنتاجية (موضوعها هو النص الروائي)، يقتضي تفسير العديد من المكونات التي تدخل - بشكل من الأشكال - في تفاعل معها. ومن ثمة يتحتم توضيح أهم المفاهيم المجسدة لتلك المكونات، والتي هي: الواقع/العالم/العالم الداخلي والعالم الخارجي/الموسوعة والقاموس/السنن والسنن التحتية/المؤولات السننية/المدار السياقي:

1-4 مفهوم الواقع:

يبدو أن أنجع طريق لتحديد مفهوم الواقع، هو إظهار السمات التي تميزه عن المفاهيم القريبة منه وخاصة مفهوما: الحقيقة والعالم:

يعتبر تصور "الواقع" من بين التصورات الغامضة جدا، والمستعصية على الفهم والتفسير. ويعود ذلك إلى كون معناه المتداول لا يقوم إلا على فرضية حدسية. ذلك أن تلقينا له غالبا ما يحدده تواطؤنا مع منتجه. والحقيقة أن "الواقع" كلمة تحمل تصورا ملتبسا، يفتقد إلى حد ضابط. ويتمظهر ذلك بجلاء خلال سيرورات التواصل المباشرة، التي تسمح لنا بأن نجرب بعضنا مباشرة، بفضل إمكانية السؤال عن المعنى الذي يقصده من يخاطبنا: فإذا حدث، وتلفظ من يجادلنا بكلمة (الواقع) وبدت لنا مجرد مؤول إظهاري حملي يحتمل عدة دلالات...، ودفعنا ذلك إلى التساؤل عما يعنيه بها. فإنه غالبا ما يكون التوضيح المقدم من قبل هذا المخاطب مصدرا لخيبتنا... لأنه لن يشكل - جراء غياب تحديد اتفاقي (ثالثاني) - إلا فهما خاصا وجزئيا.

أما الأسباب التي تجعل كلمة (الواقع) أكثر التباسا في المجال الأدبي، فترتبط أساسا باستعمالها وفق المعنيين اللذين رسختهما سياقات الخطابات السطحية والعادية والإيديولوجية النفعية. وهما معنيان لا يتجاوزان حدود المؤول النهائي الأول. أما المعنى الأول فيرتبط بالسياقات العامة، ولذلك يتماثل مع شكل حياة ما، في إطار مجتمع ما. أما المعنى الثاني، فيؤشر على موافقة الفعل اللغوي للفعل الواقعي مثل قولنا «في الواقع لن أذهب» حيث يعني (الواقع) في هذا السياق، مطابقة الفعل لإنجازه.

من الواضح أن المعنى المرتبط بالاستعمال الثاني، يجعل الواقع حالا محل حقيقة جزئية ومحدودة؛ أما المعنى المرتبط بالاستعمال الأول، فهو مجرد وصف لما يبدو للوعي.

ولما كان المعنى المرتبط بالاستعماال الأول يلائم بصفة عامة طبيعة النصوص، فمن الأفضل منهجيا أن يشكل بداية لمحاولة تحديد معنى الواقع:

إنه حين تم وصف شكل تعيين الواقع للموضوع الذي يعبر عنه، بأنه لا يعبر عن حقيقة ما، لم يكن المقصود أنه يعبر عن زيف أو تخييل حر، بل المقصود أنه يعبر عما هو متمثل <u>[294]</u> في ذهن ما، بوصفه مظهرا للحقيقة. وبما أن ما هو متمثل في الذهن، هو ما سبق معرفته حول العالم، سواء عن طريق تجريبه ذهنيا أو عمليا، أو عن طريق إدراكه تعرفيا، أي بما أن ما هو متمثل في الذهن هو حصيلة المدركات المترسبة حول العالم في الذهن نفسه، فلا يمكن أن يرقى إلى التعبير عن الحقيقة. ومن ثمة، يمكن القول إن هذه الأشكال المركزية والأساسية لتشكل الوعي الذهني - الذي يتحول إلى دليل ذهني، قبل أن يُحَوَّلَ، بفعل الترابط

الضروري بين العالم واللغة عن طريق وساطة الفكر، إلى دليل تواصلي - ليست إلا أفعالا مُوَسِّطَةً لتماس مختلف أنواع الوعي بنفس الشيء الظاهر. وإذن فهي أشكال غير مُجَسَّدَةٍ في /أو مُجَسِّدَةٍ لـ/ واقع ما، بل هي مجرد استنتاجات ذهنية حول ما يُعتقد أنه واقع وحسب. ومن أجل الوفاء لاستراتيجية الكتاب، سوف يتم توضيح ذلك من خلال مثال بسيط:

لنفترض أنني أدرك الآن شيئا موجودا وحادثا، ولنفترض أن هذا الشيء هو «وردة»، ولنفترض أيضا أنه علي أن أنقل إلى ذات أخرى تجربتي البصرية هذه: إن إدراكي الذهني للوردة ثم تمثيلي لذلك الإدراك، يخضع بالضرورة لكل تلك الإجراءات التي تشرط تشكله وتحققه. ومن البديهي أن أول شرط هو وجودها المسبق في وعيي الخاص، أي وجودها ضمن معارفي المسبقة بالعالم. ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت مؤشرة على إحدى تجاربي البصرية السابقة، أو باعتبارها نسخة متفردة لمسمًّى اسم جنس قانوني في لغتي (وردة). وحالما يتحقق هذا، تنضاف في نفس الوقت بقية الشروط المتصلة بكل تصوراتي المسبقة حولها، لتتراكب مع كل تصوراتي المزامنة للحظة الإدراك - هذه اللحظة التي تعطيها تميزها بوصفها نسخة متحققة في الوجود داخل إدراكي المتحقق أيضا في مستوى الوجود - وبما أن حضورها المتميز في الوعي يفرض بالضرورة تجاوز مؤولها الحملي إلى مؤول قضوي، فإن تمثيلي لها لا بد أن يضيف إليها حدودا مميزة. فلو فكرت ذهنا أو تلفظت لغويا: (إنها وردة حمراء...) مثلا، فإن اللون الذي أسنده لها، ليس إلا اللون الذي يبدو لي لحظة إدراكها، معتمدا في وجوده على وجودها! لأنه قد يكون بالنسبة لمدرك آخر، وإن زامن إدراكه إدراكي، ليس بالضرورة هو اللون الأحمر. وقد يتحقق ذلك إما نتيجة عطب طبيعي في نظامي البصري، أو نتيجة جهلي بمكونات الطيف الفرعي للألوان (الحمراء)... ويصدق نفس الشيء على كل الصفات التي يمكن أن تميز إدراكي الوجودي لها (الطول، الشكل، الجمال...). ثم إنني عندما أنقل تجربتي إلى من لم يدرك مباشرة ذلك الشيء، والذي يصبح في وضع المتلقي، لا يملك إلا أن يتصور ما تصورته. وفي حالة شعوره بعدم تطابق معارفه المسبقة حول الشيء مع تحديداتي له - رغم اعتقاده أنني جاد - فإنه لا يملك إلا الاستعداد للتعاون. وذلك لن يكون إلا بتحويل مؤولاتي القضوية إلى أدلة حملية، ليقوم انطلاقا منها ببناء مؤولات قضوية أخرى تنسجم مع معارفه المسبقة حول الشيء. وبناء على مؤولاته القضوية يمثل من جديد لنفسه أو لغيره ما مثلته له... وهكذا يصبح ما نقلته له مجرد عالم ممكن مؤسس

على حالة أشياء فعلية، بينما يصبح إدراكُ من نقلت إليه ذلك، عالما ممكنا منضدا على عالمي. وقد يحدث أن ينقل بدوره تجربتي لغيره، فتصير التجربة في وعي تلك الذات الثالثة عالما ممكنا ثالثا [295] ...

يجد الالتباس، الذي تجلبه سيرورة فعل التوسط تلك، مرجعيته إما (أ) في العالم الذي لا يعرض كل الأشياء وفق نفس الصورة، سواء كانت موجودات مثل الأشجار...، أو كليات تجريبية ملموسة مثل الحمرة...، أو (ب) في الفكر، الذي من جهة، ينجز فعله بناء على مقولات كلية هي في الواقع كليات غير موضوعية، بل تصورات ذاتية للعقل البشري؛ ومن جهة ثانية، لأن حضور المعرفة الخاصة بشيء محدد لدى مدركه، يكون مشروطا بمعرفة مسبقة وعامة به، ثم بمعرفة خاصة بهذا المدرك وحده، وهي المعرفة التي تتصل بتجاربه السابقة والمزامنة لإدراك الشيء، وتعتبر هذه المعرفة مصدرا لوسم الشيء المدرك بملابسات إدراكه أثناء تحويله إياه إلى دليل تواصلي؛ أو قد يجد ذلك الالتباس مرجعيته (ج) في التعبير اللغوي فقط، وذلك نتيجة إما لقصور المنتج في انتقاء مؤولات إظهارية معبرة عن الشيء، وإما لقصور المتلقي في إدراك مؤولات المنتج [296] .

يوضح المثال السابق من بين ما يوضحه، أن إدراك الشيء أو تمثيله لغويا لمن لم يدركه مباشرة، هو في الواقع إبعاد له عن حال وجوده الفعلي. الشيء الذي يسمح بالقول إن الواقع من حيث استعصاء الإمساك به، يقترب من مفهوم الحقيقة التي سبق لـ ديكارت أن حسم في عدم إمكانية إدراكها، حين أكد أن حقيقة الشيء لا تكون أبدا معروفة [297] . لكن الاقتراب لا يعني التماثل الكلي، بل التناظر في بعض العناصر. فإذا كانت الحقيقة غير قابلة لأن تدرك بإطلاق، فإن الواقع بفعل كونه يتعالق مع دلالة مُمَثِّلَةٍ لتصور ما، وأن هذا التصور بدوره مُمَثَّلٌ بواسطة حد لغوي ما، يمكن أن يكون - على خلاف الحقيقة - قابلا لأن يُتَعَرَّفَ عليه في مستويات ما، وخاصة في مستوى إدراك المعنى الموضوعي لذلك الحد اللغوي [298] الذي يمثل التصور الذي يمثل الشيء الواقعي. ومعنى ذلك أن الواقعية هي درجة في سلمية إدراك الحقيقة التي تظل أبدا مطلقة ومتعالية ومبحوثا - عبثا - عنها...

وباختصار ووضوح، إن واقعية الشيء أو غيره (الدليل بصفة عامة)، هي أكبر فسحة متاحة لمعرفته. ولعل هذه الخاصية هي التي جعلت بورس نفسه يربط الواقعية بسيرورة المعرفة، خاصة وأن تلك السيرورة لا تتحقق في الأشياء في ذاتها، بل تتحقق خارجها، بحيث تكون عبارة عن

متتالية من المعارف الموجودة في الذهن، والمدعمة بافتراضات واستنتاجات مناسبة ومتطورة. أي أنها بالنسبة لأي دليل، هي تاريخ سيرورته الاستمرارية الموسعة.

وبهذا المعنى تصبح واقعية الشيء هي تاريخ أشكال إدراكه المتعاقبة إلى حدود لحظة إدراكه الفعلي من قبل ذات ما. وإذن تصبح آلية تدلالية تساعد على إنتاج الموضوعات الدينامية. كما تصبح الواقعية مرادفة لسيرورة الاستنتاجات التي تعطى انطلاقا من كل التجارب المعرفية والحسية بخصوص الأشياء المدركة...

4-1-1 العالم الداخلي والعالم الخارجي:

إذا صدق التحديد السابق لواقعية الأشياء بوصفها الشكل الذي تحضر به في أشكال الوعي وحسب، وصدق تحديد الوعي بوصفه فعالية مكونة من (أ) معارف سابقة عن العالم (الحس المشترك)، و(ب) من معارف خاصة بعلاقة المُدْرِكِ بالشيء المُدرَكِ (تجارب خاصة)، و(ج) من معارف عامة تستخدم لحظة الإدراك بوصفها آليات لاستنتاج خصوصيات الشيء المزامنة للحظة إدراكه (التعرف)؛ فإن واقعية الشيء نفسها تصبح نسبية ومتعددة بتعدد أنواع الوعي وتعدد درجات قدرات الذوات على تمثل الخلفيات المعرفية بالأشياء؛ خاصة وأن تلك الخلفيات - التي قد تكون كونية أو ثقافية، تجريبية أو شائعة... - هي التي تشكل، بشكل أو بآخر، محمولات الفكر.

إذا صدق ذلك، ستصبح الواقعية إذن، قريبة من تخييل معقلن. ويتضح ذلك في الحالات التي تنتفي فيها إمكانات التجريب، أي في الحالات التي نكون فيها إزاء الأشياء أو الظواهر التي لا ندرك إلا مظاهرها أو مفعولاتها (أي مؤشراتها)، كما هو الحال مع دليل [نظام الكون] الذي تبدو واقعيته الأكثر ثباتا مرتبطة لحد الآن بنظرية كوبرنيك. وذلك على الرغم من كونها - كما سبقت الإشارة - ليست سوى «تخييل ممارسي»، لوضعية أكثر انسجاما مع ظهورات النظام [299] .

ومهما يكن نوع /أو تكن طبيعة/ الشيء المدرك من قبل الأفراد، فإن التباس واقعياته العائدة إلى أنواع الوعي الموجِّهة لإدراكه، تجد مبررها في وجود العالمين اللذين يسكنهما الإنسان كما وضح بورس: «إن كل إنسان يسكن عالمين. وهذان العالمان يتميزان مباشرة بفضل مظهريهما المختلفين» وهما العالم الداخلي والعالم الخارجي:

يرتبط العالم الخارجي بكل المعطى المدرك بواسطة المعرفة المسبقة به،

وبفضل المعارف المترتبة عن إدراك جزئياته [300] . ويتميز هذا العالم بكون شكل إدراكه لا يتغير إلا بفعل جماعي. أما العالم الداخلي فهو مجموع الأحاسيس والمشاعر والتصورات الخاصة بكل ذات حول العالم، وتكمن ميزته من جهة، في ممارسته لضغط خفيف علينا؛ ومن جهة ثانية، في استطاعتنا تغييره بفضل إمكانية تقويض أو خلق موضوعاته [301] .

والواقع أن تعدد وتفرد الواقعيات المسندة لنفس الشيء، تعود إلى العالم الداخلي، الذي يسقط معارفه على العالم الخارجي. ويشمل ذلك حتى المدركات التي تصدر - بخصوص الشيء المدرك - عن نفس الخلفية المعرفية [302] .

وباختصار فإن العالم الداخلي، هو عالم الحياة الذهنية المخصوصة، التي تعطي المعنى وترسم شكل واقعية العالم، الذي ليس في مستوى حضوره في الذهن إلا نسقا فيزيائيا محضا [303] تتفاعل عناصره داخليا. ولا مانع من كون حضوره في الوعي مؤطرا بفضل المعرفة المسبقة به وبتفاعلاته البينية [304] .

ومع ذلك يبدو هذا التمييز، لكي يصير دقيقا، في حاجة إلى تحديد مستواه، وإلى علاقة طرفيه:

- أما بالنسبة للمستوى، فواضح أنه لا يتجاوز العلاقة (عالم/فكر) إلى الارتباط بالحد الثالث (اللغة). وستتم محاولة توضيح ذلك في الفقرة اللاحقة الخاصة بالموسوعة والقاموس.

- أما بالنسبة لعلاقة الطرفين فهي متنوعة، فتارة يتقاطعان وتارة يتضمن الواحد منهما الآخر. لكن نظرا لصعوبة تفسير كل مظاهر علاقتهما التي تقتضي أن يفرد لها بحث خاص، سيتم الاكتفاء بالإشارة إلى إحدى مظاهر تقاطعهما. وتتصل بتفاعلهما من أجل إنتاج فعل الإدراك:

من البديهي أن العالم الخارجي ليس مشكلا فقط من الأنساق الفيزيائية المحرومة من الوعي، كما وضح سورل، ولكنه مشكل أيضا من عناصر "رمزية" مجردة (مثل اللغة والأسطورة والفن والدين والإيديولوجيا النفعية...) والتي تشكل بدورها - بوصفها عناصر العالم الخارجي - نسيج تجربة الإنسان عبر الزمن [305] .

وتشكل هذه العناصر موضوعا هاما من موضوعات العالم، مثلما تشكل آليات لإدراكه. وبما أنها آليات لإدراكه (بمكونيه الفيزيائي والرمزي)، فإنها في نفس الوقت آليات تتحكم في اشتغالية العالم الداخلي. غير أنها لا تأخذ ذلك الوضع فقط لأنها تشكل مكونات الخلفية المعرفية، بل لأنها تشكل

أيضا مصدرا للمشاعر والأحاسيس والقيم المؤطرة للأشياء المدركة... إلا أن هذه العناصر في الوقت الذي تساهم فيه في تشكيل فضاء العالم الداخلي وتنظيمه - عن طريق مساعدته على مفصلة موضوعاته وموضوعات العالم الخارجي المنطبعة عليه - تساهم في تغريب الإنسان عن الوقائع الفعلية التي يعيش فيها وبينها [306] ...

وهكذا، بإرجاع واقعية كل شيء مدرك - فعليا كان أو غير فعلي، محسوسا كان أو غير محسوس - إلى الشكل الذي أدرك به من قبل الذات، ثم بإرجاع شكل هذا الوعي الذي هو نتيجة تفاعل العالمين اللذين يسكنهما الإنسان، إلى معارف مسبقة عامة (تشكلها معطيات الموسوعة) وخاصة (يشكلها الإيبيستيمي الفردي) وأخرى مزامنة للحظة الإدراك (تشكلها الشروط خارج السيميائية للإدراك مثل الوضعية والزمنية النفسية...)؛ يمكن استنتاج أن الواقعية، هي مجرد تأثير ناتج عن شكل وعي ما، وأن الشيء (أو الظاهرة) الذي ندعوه عادة (واقعا) ليس سوى رابط لإدراكه، أو مؤشر ظاهر لسيرورة غير ظاهرة هي موضوعه. ومن الأدلة الواضحة على ذلك كون نظامنا الفكري نفسه، لا يدرك الأشياء كما هي، بل يميل دائما إلى إدراكها من خلال علاقتها بأشياء أخرى: (بأسبابها، بمسبباتها، بأصولها، بامتداداتها، بوظيفتها، بنظائرها، بأضدادها...) أو من خلال علاقاتها بانفعال ما [307] : كالرغبة فيها، أو النفور منها... ولذلك أقترح تسمية كل ذلك بـ تأثير المتبدي، ومن ثمة أقترح تعويض مصطلح الواقع والواقعية بـ المتبدي.

من الواضح أن كل التحليلات السابقة المرتبطة بالظاهراتية البورسية، تبدو منسجمة - سواء نظر إليها في مستوى الإنتاج أو في مستوى التلقي - مع سيرورات التدلال ذات الطابع الاستمراري المشروط بأنواع الوعي. ومن أجل تأكيد ذلك الارتباط، سيتم التمثيل بمثال قدمه بورس لكي يبرهن من خلاله على أهمية الإدراك الأولي السابق على كل تأويل، مفترضا إمكانية تحققه في سيرورة مدرك ذي ملكة فنان: إن ملكة الرؤية الجيدة، أمام ما يبدو، كما يَعْرِضُ ذاته، بدون تعويضه بأي تأويل، [أي] بدون خيانته، [وذلك حتى يتسنى لنا أن] نهتم بهذه الحالة المغيرة أو تلك (...) [لنفترض] ملكة الفنان الذي يرى الألوان االمتقاربة كما تبدو في الطبيعة. [فإذا حدث] وغُطِّيت الأرض بالثلوج التي تلمع الشمس بقوة فوقها، باستثناء أمكنة الظل، وطلبنا من رجل عادي تحديد اللون الذي يبدو له[هناك]. فسيقول إنه أبيض محض، [إنه] أكثر بياضا في الشمس، ورماديا شيئا ما تحت الظل. [والواقع] أن ما هو منشغل بوصفه، ليس هو ما

أمام عينيه [فعلا] ولكنه ما يعتقد أنه من الواجب رؤيته. أما الفنان فسيقول له، إن الظلال ليست رمادية، بل زرقاء غامقة وأن الثلج تحت الشمس هو بلون أصفر غني [308] . إن مثال بورس وإن كان يرتبط فقط بالمستوى الأولي للإدراك المحايد لكل أشكال المقصدية، فإنه مع ذلك يوضح اختلاف حضور الشيء الفعلي نفسه في أنواع الوعي المختلفة، وذلك نتيجة الإحساس الأولي المحايد بالشيء الفعلي، والذي تتحكم فيه الخلفية المعرفية للذات المدركة.

وإلى جانب المثال السابق الذي يؤكد بشكل ملموس، يمكن من أجل مزيد من التأكيد استعادة التعريف المجرد الذي قدمه بورس لهذا المفهوم: إن الواقع عنده، قد انبجس عندما اكتشفنا لأول مرة وجود اللاواقعي (الوهم)، أي أننا قد اكتشفناه مع أول مرة قمنا فيها بمراجعة أنفسنا. فالواقع إذن، محدد من قبله، داخل فعل الزمن. وذلك لأنه ختام ما يصل إليه - الآن أو فيما بعد - الإخبار والتحليل [والختام (أو النهاية) لا يقطن طبعا في لحظة ما...]. ومعنى ذلك أن الواقع كما يراه، مستقل بالنتيجة عن استيهاماتنا [309] .

من الواضح أن تصور بورس هذا، يتضمن مفهوم الجماعة، بكل ما تحمله وتنتجه من معارف في زمن ما. الشيء الذي يعني، في نهاية التحليل، أنه يسند إلى مفهوم الواقع خاصيات الانفتاح وعدم الإنجازية والنسبية... ومن الواضح أيضا، أن الإخبار والتحليل الذي يقصي الوهم ويكشف اللاواقعي، يقر بوجود الواقعي واللاواقعي في أساس معارف المجموعة الاجتماعية قبل قيامها بفصلهما في لحظة ما من تطور فكرها الاجتماعي. غير أن تلك اللحظة التي ينتفي فيها اللاواقعي ويستمر الواقعي بمفرده في الزمن، هي نفسها التي يبدأ فيها ذلك الواقعي في إفراز أو إنتاج لاواقعي خاص به. وهذا اللاواقعي الخاص ينتظر بدوره نهاية مرحلة أخرى يستطيع فيها التحليل أن يدركه بوصفه وهما، ومن ثمة أن يميزه عن الواقعي وهكذا دواليك [310] ... ويدل كل ذلك على تطابق معنى الواقع عند بورس مع المعنى الذي أعطي له في هذا الكتاب ومع دلالة المصطلح المقترح (المتبدي) لكي يتمز في مستوى الإظهار عن اللفظة اللغوية (واقع).

وهكذا يمكن الانتهاء إلى القول، إن الواقعية هي مطابقة الوحدة اللغوية للوحدة الثقافية (شرط تضمن مفهوم الثقافة مفهوم المواضعات الاجتماعية)، أو هي مطابقة الوصف اللغوي لـ متبدي سواء كان هذا

المتبدي شيئا معطى في الوعي المباشر، أو ظاهرة، أو شيئا مجردا (رمزيا)، أو ظاهرة بينية (أي تفاعلا علائقيا بين الموجودات وأنظمتها)...

ويعني كل ذلك أن الواقعية ليست هي الحقيقة - وإن كانت درجة في سلمها - إذ ليست الواقعية إمساكا مباشرا بجواهر أو مصادر الأشياء الفعلية، ولكنها فقط أشكال لتصور شكل الوجود الأنطولوجي والوظيفي لتلك الأشياء. وشكل التصور هذا، موسط بأشكال الوعي المحكومة بكليات متنوعة: كونية وثقافية وأفرادية، علما أن هذه الكليات خاضعة بدورها لفعل الزمن ولعالم الإنسان الموزع بين عالمين... ومن ثمة فإنها لا يمكن أن تكون موضوعية ونهائية إلا في حدود. ومع ذلك فإن هذا القول لا يعني أن تحديد واقعية الأشياء أمر سائب أو اعتباطي أو رهين بالأهواء، بل يعني أن التحديد الموضوعي لها يفرض هو نفسه الاختلاف، نظرا لاختلاف آليات الإدراك الموسطة (وذلك واضح في المستوى التزامني، من خلال اختلاف الأديان والأساطير والعادات... وفي المستوى التعاقبي، من خلال نسخ النظريات لبعضها البعض...) ونظرا لاختلاف شكل إدراك الذوات لتلك الآليات (وذلك واضح من خلال اختلاف فهم الأفراد لثوابت أديانهم ولدلالات أساطيرهم...).

ومن أجل محاولة تدقيق هذه العوامل المؤثرة في الوعي المنسب للواقعية، ستتم معالجتها، انطلاقا من مفاهيم تستطيع من جهة، تأطيرها بشكل أدق، ومن جهة ثانية، تستطيع تكييفها مع موضوع هذا الكتاب الخاص بالرواية دون غيرها (الواقعية الروائية!!):

2-4 الموسوعة والقاموس، (أو مكونات الموضوع الدينامي):

إن التحديد السابق لمفهوم الواقع بوصفه متبديا، وللواقعية بوصفها شكلا لتأثير المتبدي، يجعلنا قريبين من مفهوم الموضوع الدينامي، الذي هو دليل ثان، يتولد، وفق صفة ما وفي وعي ذات ما، عن دليل أول. وبما أنه يظهر عبر المؤولات الإظهارية التي تشكل مؤشرات على سياق الدليل الأول، فإنه لا يكون إلا نتاج سيرورة تدلالية منطلقة من الدليل الأول نحو امتداداته الخارجية... وبذلك يكون أكثر تطورا منه، بل لا يعود يرتبط به إلا عن طريق نوعيات أساسه [311] .

إلا أنه لن يتم استحضار الموضوع الدينامي في مستوى وجوده النظري الذي يتشكل من مجموع علاقات الدليل المختلفة وفق كل طاقات المؤولات التعرفية التحيينية (وهو المستوى الذي يماثل الواقعية المجردة للشيء)، بل سيتم الاكتفاء هنا باستحضاره في مستوى كونه مفعولا واقعيا لإدراك أو تأويل ذات ما لدليل ما (وهو المستوى الذي يماثل واقعية الشيء المُدْرَكِ

من وجهة نظر الذات المُدْرِكَةِ فقط). وذلك لأن ما يتطلبه مستوى التحليل الحالي، لا يتجاوز التدليل الحجاجي على نسبية واقعية نفس الشيء في مختلف أشكال الوعي، وذلك انطلاقا من نسبية حضور المعرفة به لدى الذوات المختلفة. وهو الوضع الذي تم توضيحه من خلال تحويل مثال بورس السابق عن مستواه التدليلي الأصلي، حيث بين ذلك المثال كيف يمكن أن يتماثل متبدي الشيء (= الدليل الأول "ثلج") مع وجوده المحايد/الثلج/، وكيف - على خلاف ذلك - تخضع تأثيراته الممكنة في وعي مدركيه لخصوصية النوعية التي تُنْتَقَى من بين نوعيات أساس الدليل، لكي تصبح أساسا لتمثيل موضوعاته الدينامية الجزئية [312] . وكما وضح مثال بورس، فحتى الانطلاق من نفس النوعية (اللون) بوصفها دليلا مصدرا، يسمح الدليل بإنتاج موضوعات دينامية مختلفة، باختلاف الطاقات التي تحين السياقات المناسبة لذلك الدليل...

ولما كانت كل أنواع الوعي بالشيء، هي معارف مسبقة ونسقية، قابلة لأن توجد منظمة ومتراتبة نظريا ضمن نسق يضم كل أنواع المعارف المسبقة بكل الأشياء، فسيتم ربطها بمفهوم الموسوعة، الذي يبدو أنه قادر، إذا ما أعيد تحديده، على تفسير حقيقة تلك النسبية:

4-2-1 معنى الموسوعة:

يعرف إيكو الموسوعة بوصفها «مسلمة سيميائية، ولكن ليس بالمعنى الذي تكون معه أيضا حقيقة سيميائية: إنها المجموع المسجل لكل التأويلات القابلة لأن يتعرف عليها موضوعيا بوصفها مكتبة المكتبات، وتعني المكتبة أيضا محفوظات لكل المعلومات غير اللفظية الموثقة بشكل أو بآخر، بدءا من النحت إلى السينما. ومع ذلك يجب أن تظل مسلمة، لأنها غير قابلة لأن توصف في كليتها» [313] .

إن المعنى الذي يستخلص من هذا التعريف، كفيل بأن يجعلها آلية عامة للتأويل، لأنها خزان غير محدود من المعارف المسبقة حول أي موضوع. ويبدو أن جزءا فقط من تلك المعارف، هو الذي يتحين كلما حضر دليل ما في الذهن، وذلك لأن المعارف المتعالقة مع أي دليل غير قابلة لأن تتحين في ذهن الفرد أو الجماعة، نظرا لكونها في المستوى النظري نفسه، غير قابلة لأن توصف في كليتها. ولعل هذه الحقيقة هي التي جعلته (إيكو) يصفها بكونها مجرد مسلمة سيميائية. وهو الوصف الذي يجعلها تماثل مفهوم الاستمراري [314] كما حدده يالمسليف.

إن خاصية استحالة وصفها في كليتها، هي في الحقيقة نفس الخاصية

المميزة للسيرورة الاستمرارية المولدة للموضوع الدينامي المجرد [315] . وما يجعلها تتمتع بهذه الصفة، هو كونها في نفس الوقت كونية وثقافية وأفرادية. وتجعلها هذه السمات مجردة ومتعالية، لا تحضر أجزاؤها المناسبة للدليل - المصدر في الذهن، إلا بفضل المؤشرات المناسبة التي يستطيع المدرك استنتاج كونها أساسا لممثل الدليل - المصدر. ولاريب أن هذه العلاقة المقيدة، هي التي دفعت إيكو إلى اعتبارها غير مكتملة عند الشارح - الفرد، سيما وأنها تقتضي، في المستوى المثالي، استحضار كل ما يتصل بالدليل - المصدر. وهذا مستحيل بالنسبة للفرد. ذلك أنه من وجهة نظر موسوعية مثالية، فإن « القضية (ب) تستلزم كل القضايا التي يمكن أن تكون مستنبطة منها، لكن هذا لا يعني أنه إذا استطعنا أن نستنبط من (ب) (ج)، ومن (ج) (ك) أن الشخص الذي يعرف (ب) يعرف مباشرة (ك). عندما تكلم B. Bernstein عن السُّنَنِ المهيأة والسنن الحصرية، كان يريد الإحالة إلى جهات الامتلاك الثقافي للمعطيات الموسوعية: فإذا كان الشخص (أ) يعرف أن القط من السنوريات، هناك دائما شخص آخر (ب) لا يعرف ذلك، ولكنه يعرف على خلاف ذلك ما لا يعرفه (أ) [كأن يعرف] أن القط حين يطبخ جيدا يشبه الأرنب [في المذاق]» [316] .

وبناء على هذه الخاصية، يشير أثناء معالجته لمستوى تلقي النصوص إلى ضرورة الالتزام بما تؤشر عليه النصوص من أجزاء الموسوعة المناسبة لها، إذ يرى أن «الشارح الذي عليه أن يؤول نصا ما، ليس مرغما على معرفة الموسوعة في شموليتها، بل يكفيه أن يعرف منها الجزء، الذي يكون ضروريا لفهم النص» [317] .

وقد تجسدت خاصية استحالة الوصف الشمولي للموسوعة، في ربطه للتدلال اللامحدود (الذي تقول به التفكيكية) بالتأويل الموسوعي.حيث رأى أن: « التمثيل الموسوعي (...) غير محدود. فقد تكون وظائف الكأس [مثلا] عند مجموعة ثقافية ما متعددة، بحيث لا تكون وظيفة احتواء السائل إلا واحدة منها» [318] . وبناء على هذه الخاصية ينبه إيكو إلى الخطر الذي يتهدد تلقي النصوص كلما تم الاستناد إليها. ولذلك يشرط التأويل بالاقتصار على جزء الموسوعة الذي يؤشر عليه النص، ويَعتبر تجاوز ذلك الجزء استعمالا للنص وليس تأويلا له [319] .

2-2-4 بنية الموسوعة:

تبدو الموسوعة، وفق تحديده، خزانا جامعا للمعارف المجردة المسبقة، والتي، في نفس الوقت، تضم وتتجاوز ما يمكن للأفراد أو للكليات

الاجتماعية معرفته؛ بحيث تبدو، كما لو كانت حصيلة تراكمية لمعارف كل الثقافات (في المستوى التزامني والتعاقبي)، ولكل مكوناتها (الشيئية والمؤسساتية...).

ولما صورت الموسوعة بذلك الشكل، فقد بدت خاضعة لأشكال تقطيع الفكر للعالم، وليس لتقطيع اللغة عبر الفكر للعالم. ويبدو أنه، وهو يستشعر ذلك قد قام بإصلاحه عن طريق إدماج القاموس الأساس ضمن بنيتها. وقد أتاح هذا الإدماج إمكانية تحولها إلى آلية مناسبة لتحليل النصوص.

إن القاموس الأساس، الذي يشكل بنية أولى تتيح تحديد الألفاظ المعجمية، رغم أنه يشكل الخطوة الأولى اللازمة في طريق بناء المعنى، فإنه لا يكون كافيا، لأنه لا يستطيع الإحاطة بكل دلالات اللفظ أو الدليل. ولعل ذلك يبدو أكثر وضوحا حين يتعلق الأمر بالتراكيب المنتجة انطلاقا من تحيين ما فوق التسنينات البلاغية، مثل الكناية والسخرية... إذ لا يستطيع (المعنى القاموسي) في عدد من أوضاع التمثيل، أن يحدد المدلول المتكامل، خاصة وأن هذا الأخير، يفرض في أغلب الأحيان تعاونا يقتضي إدماج البعد الذريعي. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك كون القاموس يحدد الموضوع الفعلي لفظة (قط) مثلا، بوصفه حيوانا أليفا... من فصيلة السنوريات... يموء... ولكنه لا يحدده بوصفه لذيذ الطعم... أو رمزا للسمو...

بل حتى لو تم افتراض وجود قاموس يضم المدلولات الثقافية إلى جانب المعجمية - وهو أمر يبدو عمليا مستحيلا - فلن يكون إلا حصرا للموضوعات الدينامية للمداخل المعجمية، أو حصرا لأشكال واقعياتها الثقافية، كما هي مدركة قبل إنجازه فقط. لأنه بعد إنجازه مباشرة، سيصير متجاوزا، لأن الفكر الإنساني ينحو بطبعه نحو إنتاج علاقات جديدة، انطلاقا من الوسائل نفسها... وإذن فحالما سيستقر هذا القاموس سيصير ناقصا.

وهكذا يتبين أن القاموس، في مستوى إنتاج أو تلقي النصوص، لا يتجاوز مستوى المساعدة على إدراك الشيء في مستوى وجوده الأولي المحايد. إنه يمنح، وفق تراتبية المؤولات، المؤولات المباشرة؛ على خلاف الموسوعة التي تستطيع توفير كل أنواع المؤولات، وذلك ما يمكن استنتاجه من إشارة إيكو التوضيحية إلى حكاية (بلانش نيج)، التي لا يستطيع القاموس، وفق شجرة فورفوريوس مثلا، أن يحددها إلا بوصفها حيوانا، وأنثى... أما تحديدها بوصفها أميرة جميلة... متخيلة... فرهين بالموسوعة.

3-2-4 نقد مفهوم الموسوعة:

يتبين من خلال تأمل مفهوم الموسوعة، أن تحديداتها في حاجة إلى مزيد من التدقيق، حتى تستطيع أن تصبح مفسرة لمنطق السيرورات التدلالية الاستمرارية (في مستوى الإنتاج والتلقي)؛ ومفسرة لاختلافية واقعيات نفس الشيء المدرك؛ وأيضا مفسرة للتدلال اللامحدود. ولن يتحقق كل ذلك، ما لم يقع الاهتمام بالشكل الموضوعي لمستويات تحيين الذوات لمعطيات الموسوعة المعالقة للأدلة التي تدركها، ولن يتحقق ذلك إلا بالابتعاد عن المعالجة الناهضة عن الفرضيات التلقياتية (مثل افتراض قارئ نموذجي). ومن أجل البرهنة على ذلك، لا بد في البداية من الإشارة إلى أهم الإحراجات المواجهة لشكل تحديد إيكو للموسوعة:

تبدو الموسوعة من جهة عموميتها، مناظرة للغة وفق تحديد دي سوسير، أي أنها تبدو متعالية ومجردة، بشكل لا يستطيع معه الفرد امتلاكها في كليتها. بل تبدو أحيانا كما لو كانت كلية معرفية مثالية لا زمنية، تماثل معرفة إنسان "مُؤَلَّهٍ".

إنها باختصار عبارة عن موضوع دينامي للعالم، وقد نظر إليه من وجهة نظر تاريخانية... وذلك واضح ليس من خلال إشارته إلى أنها «مكتبة المكتبات»، بل من خلال تطبيقاته التي تفيد أنها تضم حتى أسماء الأمكنة التخييلية والفعلية (بما فيها أسماء الأزقة، وأسماء المقاهي مثلا...) وأسماء الأعلام الفعلية أو الخيالية [320] ... الشيء الذي يجعلها ليست، كما اعتبرها إيكو، تركيبا للموضوع المباشر [الذي يشمل كل الاستنتاجات البديهية والضرورية لقضية ما [321] والموضوع الدينامي وحسب، ولكنها إضافة إلى ذلك، تشكل في نفس الوقت، التمثيل المجسد للتأويل والآليات المتيحة لذلك التمثيل نفسه. وبهذا يتضح أن إيكو لم ينتبه، وهو يحددها، إلى مستوى التواجد الأنطولوجي والإيبيستيمولوجي لمقولتي الثالثانية [التي تضم المؤولات التعرفية المحايثة للتدلال، والتي تربط في المستوى المجرد الدليل بموضوعاته] والثانيانية [التي تضم المؤولات الإظهارية التجسيدية المحققة للموضوعات]. ولا بد أن الانطلاق من النظرة التلقياتية، هي التي حالت دون تمييز الموضوع الدينامي عن المؤول الدينامي الذي ليس فقط خلفية معرفية، ولكنه أيضا قدرة على تحريك تلك الخلفية.

تأسيسا على ما سبق، فإن ملاءمتها مع أشكال تحققاتها الفعلية، يقتضي تأطير مستوياتها بشكل يراعي حدود حضورها في مختلف أشكال الوعي، ولا يغفل كونها في نفس الوقت آلية لتحيين أجزائها نفسها، أي أنه لا يغفل كونها هي نفسها مكونات للمؤولات الذهنية بكل أنواعها.

وهكذا يبدو من الأنسب تفريعها إلى ثلاثة فروع منفصلة ومتضامنة في نفس الآن، وهي الموسوعة الكونية، والموسوعة الثقافية، والموسوعة الفرادية:

1- **الموسوعة الكونية:** إن المقصود بالموسوعة الكونية، هو جانب الموسوعة العام الذي يضم كل ما أفرزته الثقافات من المظاهر الوسائطية (من الأديان والأساطير واللغات...، إلى أبسط الأدلة الرمزية)، وذلك بدءا من البدايات المجهولة إلى الآن [322] . وضمن هذه الموسوعة الجزئية، توجد المعارف المؤطرة ضمن مختلف العلوم.

2- **الموسوعة الثقافية:** وتشمل كل المعارف الخاصة بالمعتقدات الحاصلة بخصوص الأدلة المتداولة في إطار هذه الثقافة أو تلك، بما فيها الأدلة التي تم تجاوزها تحت تأثير تبدل أشكال الواقعية في الزمن...

إن النمطين معا يعتبران مستويين مجردين، لا يحضران في كليتهما، بالضرورة، في ذهن فرد ما. كما أنهما يعتبران بنيتين مشكلتين لمصدر تحيين كل الموضوعات الدينامية، لأنهمايحتويان على مكونات صغرى، تقبل بدورها أن تكون متراتبة، وهكذا إلى ما لا نهاية. لكن رغم كونهما نسقين ثالثانيين، مثل اللغة، فإن أدلتهما على خلاف الأدلة اللغوية، قد لا تكون، بالضرورة، في المستوى المجرد أدلة قانونية رمزية حملية. ذلك أنه من الممكن ألا تكون رمزية في مستوى الموضوع، بل مؤشرية أو أيقوني؛ وألا تكون حملية في مستوى المؤول، بل قضوية أو برهانية.

3- **الموسوعة الفرادية:** إن المقصود بالموسوعة الفرادية هنا، هو أولا، شكل حضور معطيات الموسوعتين المتعاليتين في ذهن الأفراد الفعليين. وبديهي أن هذا الحضور - كما سبق التوضيح - يختلف من ذات لأخرى تبعا لقدراتها الإدراكية، ولنوعية المؤول الذي تستطيع تحيينه بخصوص الأدلة - المصادر [323] . ويمكن من أجل تأكيد ذلك استعادة المثال الخاص بـ "الأسبرين": فإذا كان "الأسبرين" يحضر إلى ذهن المتخصص في الصيدلة في شكل نسخة من قانونه الرمزي، فإنه لا يحضر في ذهني مثلا، إلا بوصفه نسخة لنوعيته الوظيفية فقط (يسكن صداع الرأس). وتعتبر هذه الحقيقة سببا في التمييز السابق بين أدلة الموسوعتين المتعاليتين (الكونية والثقافية) وبين الأدلة اللغوية، لأن الأدلة اللغوية (منظورا إليها في مستوى النسق المجرد المتعالي عن الاستعمال) تحضر حاملة لنفس المدلول في أذهان كل أفراد المجموعة المتكلمة، ولذلك فهي رموز حملية، أما أدلة الموسوعتين - وكما يوضح المثال السابق بجلاء - فلا تحضر في أذهان الأفراد بنفس

الشكل...؛

أما الوضع الثاني المقصود بالموسوعة الفرادية، فيتصل بشكل إدراك الذوات المتميز والمختلف إحيانا للأدلة التي تحضر في ذهنها، وذلك نتيجة لكون الإدراك عادة ما يتم عن طريق تصورات الذوات الخاصة لتلك الأدلة، ولكون جزء هام من محتوى التصورات ناتج عن تجربة الذات الخاصة مع الدليل المصدر (ذلك أن التجارب الخاصة هي التي تحدد نوع المقصديات التي تصاحب إدراك الذات، وتتجلى في انفعالات مثل التضايق والحزن والزهو والفرح وغيرها من مكونات المقصدية، والتي ليس من الضروري أن تصاحب إدراك الذوات الأخرى لنفس الدليل- المصدر). ومن الأمثلة البسيطة على ذلك إمكانية إجابة فرد ما عن سؤال يتعلق بمدينة ولد بها أو قطن بها أو فقط سبق له أن زارها، ويتضمن منه طلب إعطاء رأي عام فيها مثلا، فيجيب هذا الفرد قائلا: "إنها مدينة الهمجيين... لا شيء فيها يحتمل...". ومن الواضح أن هذه الإجابة من النادر أن تصدر عن فرد آخر... لأنها تتضمن حكما صادرا عن تجربة خاصة جدا.

وتكمن أهمية هذا المستوى في كونه وإن كان محكوما بالمستويين المتعاليين، وبمدى معرفة الفرد بأدلتهما، فإنه عندما يتعلق الأمر بالتحيينات الوجودية، يصبح متحكما بهما. وهو الشيء الذي يفسر ويدعم التحديد السابق للواقعية بوصفها مجرد تأثير للمتبدي. هذا المتبدي الذي تشكل أدلة الموسوعتين المتعاليتين مصدره. ومن هنا، يتضح أنه لا يمكن معالجة كيفية حضور الأدلة الموسوعية في الذهن أثناء الإنتاج أو التلقي معالجة دقيقة، إلا من خلال المؤولات البورسية، بعد أن تكون قد خضعت للتقسيم الذي تم اقتراحه في نهاية فقرة (مفهوم الدليل). ومن أجل تحقيق ذلك عمليا، ومن أجل ضمان انسجام أكبر، لا بد من تفصيل أدق لعناصر مستويات الموسوعة، وذلك عن طريق ربط مستوياتها بأنساق العلاقات والترابطات المحددة، بصفة عامة، في مصطلح السنن:

4-2-4 السُّنَنُ والسُّنَنَ الفرعية:

إن الموسوعة وهي تأخذ ذلك الشكل العام، تتطلب لكي تبدو أكثر قابلة لأن تكون عملية، أن تؤطر مستوياتها ضمن أنساق معرفية، تستجيب في تفاعلاتها لخصوصيات مختلف الإدراكات. ويبدو أن مفهوم السُّنَنِ والسنن الفرعية مناسبة لتحقيق ذلك، خاصة وأن السَّنَنَ، هو نسق من العلاقات والترابطات، المحكومة بمتتالية من القواعد المؤسساتية، سيما وأن هذه الأخيرة هي قواعد الفكر في تفاعله مع موضوع ما، والتي تشكل مؤولات ذهنية

ومجردة تحكم تحيينات وروداته الوجودية. فاللغة مثلا، هي سنن مجرد ومتعال عن الأفراد الذين، بفضل إدراكهم له، يحينون الكلام الذي هو ورود منحل لأدلة اللغة في الوجود. وكذلك الأمر بالنسبة للعادات والتقاليد والطقوس، وكل ما شاكلها من الأنظمة الثالثانية. والتي توجد كلها متعالية عن الأفراد، الذين لا يملكون إلا تحيين وروداتها في الوجود...

واضح أن هذه السنن تتفرع داخليا إلى سنن مبنية عليها، وهي السنن التي يمكن تسميتها بالسنن الفرعية. وتتميز هذه الأخيرة بكونها تخضع للأولى في امتلاكها لشكلها، وفي علاقتها بالمجالات الحياتية. ولا ترتبط هذه السنن الفرعية بالسنن المبنية على اللغة فقط، والتي تعرف في بعض الأطر النظرية بالأنساق المنمذجة ثانويا، مثل سنن كتابة الرواية، أو الشعر... بل تشمل أيضا السنن غير المنمذجة بناء على اللغة، مثل سنن قيادة السيارة، أو سنن قيادة الجيش، أو سنن اختلاس ساعة يد من راكب حافلة دون أن ينتبه إلى فقدانها، أو سنن الغش في لعبة الأوراق... وكل السنن التي تماثل، إذا ما نظر إليها من وجهة تلقياتية، ما فوق التسنين المحدد من قبل إيكو [324] . ومن بينها طبعا، القواعد التي تشكل قيود الأجناس الأدبية.

وتجدر الإشارة، حرصا على الوضوح، إلى أن هذه السنن التي اعتبرت هنا فرعية، تختلف عن السنن التحتية المحددة من قبل إيكو. ويتمثل الاختلاف في كون هذه الأخيرة، تشكل نمطا هاما، يتولى تنظيم انعكاس علاقات العالم في فكرنا عبر النسيج الداخلي للغة نفسها. ومن بين نماذجها سنن القرابة الذي هو في الواقع، قاموس مصغر للقرابة في لغة ما. وتكمن وظيفته في ربط الوحدات المعجمية بوضعيات القرابة المفصلة ذهنيا من قبل المجموعة المتكلمة. غير أن ذلك لا يعني، أن السنن الفرعية والتحتية متنافرة، بل إنها متفاعلة ومتداخلة ومتراكبة. ويحصل ذلك بفضل خضوعها جميعها للسنن العامة: فسنن القرابة مثلا يتداخل مع /ويؤثر في/ سنن التراتبية الاجتماعية، وسنن كتابة الرسائل، والسنن العام الخاص بالعادات والطقوس (بكل سننه الفرعية). فحين نفكر في كتابة رسالة إلى أسرتنا مثلا، فغالبا ما نوجهها باسم الأب، إلا إذا لم يكن يعرف القراءة، وفي هذه الحالة فإننا نوجه التحية للأب أولا، فالأم ثانيا، فالإخوة حسب تدرج أعمارهم، فالأخوات...، وإذا افترض وكان علينا أن نوجه رسالة في مبنى البرلمان، فسنسمي من نتوجه إليهم وفق سنن التراتبية السياسية التي يفرضها المقام، حيث سنسمي أولا السيد الرئيس، فالسيد الوزير الأول

فالسادة الوزراء فالسادة النواب [325] ...

ومع ذلك لا يمكن القول إن هذه السنن كافية لوصف مستويي الموسوعة المجردين، لأنه توجد دائما معطيات تستعصي على التأطير ضمن سنن مجرد يستطيع تفسيرها. ومن بين تلك المعطيات الوقائع التاريخية التي تحتوي عليها الموسوعة، والتي يكفي أن يكون الذهن عارفا بمؤولها المباشر، حتى يصل إليها مباشرة. لأن المعرفة تبدو - مع هذه الوقائع - كما لو كانت هي نفسها سننا. ويوضح هذا الاستثناء، أن الاكتفاء بأنواع السنن السابقة، لن يوضح إلا أجزاء من محتويات الموسوعة، وهي الأجزاء التي تناسب، في عدد لا بأس به منها، مقولات الذكاء الاصطناعي. أما الأجزاء الأخرى المستعصية على الضبط من قبل سنن ما، فتتمثل في الترابطات بين الأدلة والأدلة المجاورة لها بفعل الحدوث المتزامن والمنسجم بفضل علاقات ذهنية، لا يبررها إلا الإيبيستيمي العام المتحكم في العقل الجماعي بوصفه المتعالي الناظم لشكل الوجود وشكل الوعي به. وإذا كانت هذه الأجزاء توضح، بفضل ذلك المتعالي، ترابط وتفاعل كل السنن المؤسساتية وما ينضوي تحتها من سنن فرعية وتحتية، فإنها لا تكون ذات مفعول مطلق، لأنه حالما يتغير ذلك المتعالي تتغير بنيات العلاقات الداخلية لأنساق التفكير، مثلما تتغير العلاقات الرابطة بين السنن [326] ...

ويبدو من الملائم دعوة هذه العلاقات الذهنية بـ السنن العلائقية التفكرية، لأنها وهي تجسد الشكل العام لتجانس الحياة الثقافية في لحظة ما، تعكس تحيينات السنن الحياتية بكل أنواعها الضرورية؛ ثم لأنها كلما لحقها تغير جذري أو شبه جذري، أدمجت داخل الموسوعة علاقات وقيود جديدة محددة للسنن القديمة. بمعنى أنه حالما يستطيع الفكر كشف العناصر اللاواقعية ثم يقوم بإقصائها - لكي لا تستمر إلا العناصر المعتقد في كونها واقعية - فإن الموسوعة لا تنفي تلك العناصر التي سبق أن كانت شكلا للواقعية بل تحتفظ بها في ذاكرتها. ومن ثمة، تتيح للذهن العارف بها أن يحين أجزاءها المناسبة لذاكرة كل شيء أو ظاهرة، مثلما تتيح له عبر تذكر أشكال واقعياتها المنقرضة تذكر الإيبسستيمي المحاقب لتلك الأشكال المنقرضة بكل سننها وسننها الفرعية والتحتية. وبفضل وظيفة تلك السنن، يمكن فهم كيف يمكن للموسوعة أن تنجدنا في فهم كيفية الإحاطة بالأدلة التي تكون - بفعل المسافة الزمنية والثقافية - غامضة بالنسبة لنا [327] .

إن السنن العلائقية إذن، بوصفها تدل على شكل وجود الأشياء وفق

أشكال الواقعيات المتعاقبة عبر الأزمنة والثقافات، لتسمح للإنتاج والتلقي، بأن يمضيا - وفق ما يتيحه تضافر المؤول والموضوع الديناميين - من الدليل المصدر إلى كل واقعياته. ومن ثمة، أن يمضيا إلى كل السنن المحددة لوجود ذلك الدليل المصدر، في كل واقعية من تلك الواقعيات. غير أنه لا بد من الإشارة هنا، إلى أن حضور أدلة السنن المنتمية للواقعيات المنقرضة، التي كانت، في المستوى المجرد، قبل تقويضها: أدلة قانونية رمزية (أي ضرورية)، ستصبح بعد ذلك، في المستوى المجرد، أدلة قانونية أيقونية حملية، وفي مستوى الوجود ستصبح أدلة مفردة مؤشرة على سياقاتها المنقرضة وجوديا، ومفردة أيقونية بالنسبة لعلاقتها بالموضوع الدينامي الحصري للتواصل [328] .

5-2-4 السنن والمؤولات التعرفية التحيينية:

من البديهي أن المعطيات المعرفية المجردة للموسوعة، لا يمكن أن تحضر بنفس القدر عند الأفراد، وإن كانوا هم بصدد إدراك نفس الدليل في نفس اللحظة. ويعود ذلك، في نفس الوقت، إلى مقدار معرفتهم المسبقة وإلى طاقتهم التعرفية التي من بين تجلياتها قدرتهم على تحويل معطيات الموسوعة المسبقة إلى آليات ذهنية للوعي بالأدلة الموجودة أو القابلة للوجود. ويعود السبب الثاني المبرر لنسبية التعرف على الموسوعة إلى سلوك الإنسان، الذي هو فعل الإدراك وتفعيل له. فالإنسان لا يكتفي بتحيين السنن، بل يستخدمها أيضا من أجل تطويرها. فمفتش الشرطة البارع مثلا، لا يكتفي بتحيين سنن البحث عن المجرم فقط، بل يستعمله - بوصفه آلية ذهنية تعادل المؤول التعرفي النهائي الثاني - في تعامله مع الموضوع الوجودي (المجرم المبحوث عنه)؛ مثلما لا يكتفي الإنسان، وهو يدرك دليلا ما، بتحريك خلفيته المعرفية، بل يستعملها كما يحدث الأمر في إدراك الأحاجي الملغزة [329] ، حيث يتوجب على الذهن، في البداية، إدراك الأدلة بوصفها أجزاء سنن منظم، ثم يتوجب عليه، بعد ذلك، إدراكها بوصفها لا تدل على الموضوع بفضل نسخها المحينة، بل بفضل نوعياتها المشابهة أو المجاورة لذلك الموضوع.

إضافة إلى ذلك، فإن عددا من السنن المعطاة من قبل حقبة معينة، قد لا تكون مدركة بوصفها سننا بالمعنى الدقيق، إلا بالنسبة لنخبة قليلة الأنفار، بينما تكون بالنسبة للسواد الأعظم شبه سنن وحسب. ومن الأمثلة على ذلك سنن الأدوية الطبية، التي تعتبر أدلتها بالنسبة للمتخصصين في الصيدلة أدلة قانونية رمزية برهانية، بينما لا تدرك مجردة، بالنسبة لغير

المتخصصين إلا بوصفها أدلة قانونية مؤشرية حملية. والغريب أن هذا الإدراك هو نفسه الذي يتحين وجوديا حتى من قبل مستخدمي الصيادلة ... [330]

كما أنه رغم كون إدراك العديد من السنن المؤسساتية الاصطناعية، يتطلب امتلاك طاقة تأويلية من نوع المؤول النهائي الثاني، فإن بعض أدلتها تظل عامة، وفي حاجة إلى نفس الطاقة التأويلية. ومن أمثلة ذلك السنن التحتي الخاص بالإشارة إلى المصالح الحكومية في المغرب. فهذا السنن مثلا، وإن كانت تدرك أدلته فقط بفضل المعرفة به (وهي المعرفة التي تساوق وفق طبيعة التمثيل المتحكم في هذا السنن البسيط (مؤ.ن.2))، فإن موضوعاتها الوجودية الفعلية، لا يمكن أن تدرك إلا بالاستناد إلى سنن مدعم مثل اللغة أو شكل العمران... وهكذا فوجود العلم الوطني منتصبا فوق بناية ما، بوصفه دليلا، يفيد بالنسبة للملاحظ من بعيد، أو من أي موقع بالنسبة لمن لا يعرف السنن اللغوي المدعم، أنها بناية حكومية... ولكنه مع ذلك لا يقول إنها مخفر للشرطة أو مستوصف أو مدرسة...؛ ونفس الشيء يصدق على الأدلة المشاكلة مثل دليل كتابة المغرب باللون الأحمر على لوحة أرقام السيارات، والذي يدل، بالنسبة للعارف بالسنن، على أنها سيارة حكومية، ولكنه لا يقول أيضا، إنها سيارة في خدمة العامل أو الباشا أو رئيس المجلس البلدي... وتؤكد هذه الفكرة أن السنن التحتية والفرعية تشاكل السنن الكبرى من حيث كون حضور أدلتها خارج السياق لا يتجاوز، في علاقة مؤولها بممثلها، مستوى كونها حملية.

انطلاقا من هذه الملاحظة يتم الوصول إلى النسبية التي سبق إسنادها إلى مستوى الموسوعة الفرادية أو الإيبيستيمي الفردي. فقد أصبح واضحا أن تميز هذا المستوى، لا ينتج فقط عن المعرفة الجزئية للأفراد بسنن الموسوعتين الكونية والثقافية، بل ينتج حتى عن الطابع العام للعديد من سننهما المؤسساتية. ذلك الطابع الذي غالبا ما يجعل محاولة الحصر خاضعة ليس للمعرفة بسنن الموسوعتين، ولكن أيضا لقدرة كل ذات على الاستنتاج (التعرف). غير أن محاولة إدراك الشيء انطلاقا من التعرف - حين يصبح الاستناد على المعرفة المسبقة بالسنن غير كافي - لا يمكن أن يكون إلا فرضيا. ومن الممكن أن تنسجم أنواع التعرف، مع أنواع الاستنتاج المحددة من قبل إيكو، وخاصة مع الشكلين الأساسيين، الذين هما ما فوق الفرض الاستكشافي والفرض الاستكشافي الجزئي [331] . ولا يتحقق هذان الشكلان بوصفهما طاقة تأويلية، إلا إذا كان المدرك متوفرا على معرفة سابقة

بالسنن. ذلك أن هذه المعرفة هي التي تسمح بإنجاز استنتاجاته التعرفية، بناء على أحد الشكلين. ومن الواضح أنه في حالة اعتماد المدرك شكل الاستنتاج الافتراضي (مافوق الفرض. ش)، فلن يكون استنتاجه إلا تحديدا عاما لمحتوى الدليل - المصدر، أي لن يكون، على وجه الدقة، إلا تحديدا لـفسحته [332] . فرؤيتي - بمدينة الرباط مثلا - لسيارة "فخمة"تحمل اسم المغرب وقد كتب بالأحمر، تولد في ذهني، بفضل (المؤ.ن.2) المنحل عن البرهان السنني، مؤولا ديناميا جزئيا، يتمثل في كون الدليل مؤشرا على سيارة حكومية. ثم بفضل عملية ذهنية تركيبية بين المؤول السنني ومعطيات موسوعية أخرى، أصل إلى تحقيق التعرف المساوق لمافوق الفرض الاستكشافي. ومن بين تمثلاته وفق هذا الدليل المصدر، إدراكي أنني أتفرج على سيارة من تقبله فسحة الدليل (مسؤول سامي): [وزير، والي، عامل...)، أما إذا تحققت التجربة البصرية لدليل مناظر، في قرية صغيرة، فإن العملية الذهنية التركيبية تكون أكثر خصوصية، لأنها تعمل على تحديد الفرد المخصوص من بين الأفراد المشكلة لعناصر المجموعة المشكلة للفسحة، مثل افتراضي أنه الباشا أو القائد...

ومن الواضح أن المؤولين الناتجين عن الفرضين الاستكشافيين، ليسا سوى مؤولين حمليين، تقودهما طاقة تماثل طاقة (مؤ.ن.1)، ولهذا سميا فرضيين. وذلك لأن اكتشاف موضوعهما الوجودي، ناتج عن النوعيات فقط. ومن الواضح أيضا، أن هذا الشكل من الإدراك وما ينتج عنه من تمثيل، ليس مقصورا على مثل هذه السنن الفرعية، بل تشمل حتى السنن التحتية المؤسسة على التحيينات اللغوية، مثل السنن المجازي الذي يظل محتوى أدلته مشروطا بفعل الذهن الذي يخضع، في إنتاجه له، إلى الشكلين الفرضيين السابقين [333] .

بما أن موضوع الدليل يحدده هذان النمطان لا يكون إلا حمليا، فإنهما يتساويان مع نمطهما الأولي، الذي هو الفرض الاستكشافي بحصر المعنى. ولا يتميزان عنه إلا من جهة كونهما ينهضان عن سنن منظم - يشكل خلفية معرفية ضابطة - بينما لا ينهض هو بالضرورة عن ذلك. ويعود عدم تقيد الفرض الاستكشافي بقيود من هذا النوع، إلى كونه وسيلة الذهن الحرة لإدراك كل الأدلة بما فيها غير المقيدة بحدود أي سنن منظم [334] ، أي بما فيها الأدلة التي تحضر معها الفعالية الأيقونية، بوصفها المسيرة التعرفية الوحيدة.

بيد أن المؤولات التي تنهض عن مثل تلك الآليات، غالبا ما يكون

تعيينها لمدلولات الأدلة غير مطابق بالضرورةلمؤولاتها الفعلية، الشيء الذي يؤكد على حتمية الاهتمام بالمستوى الفرادي للموسوعة وبمستوى السنن العلائقية. ويعود مصدر نسبية المدلولات الناتجة عن تلك المؤولات إلى إمكانية معرفة ولو مدرك واحد للدليل - المصدر معرفة تجريبية، تعفيه من اللجوء إلى الآليات السابقة، لأنه يمضي مباشرة من الدليل إلى موضوعه الوجودي الفعلي. ومن الأمثلة على ذلك أن يكون مدرك الأدلة الممثل بها قبل قليل، شخص ذا معرفة حقيقية بمستعمل السيارة. إنه في هذه الحالة يستطيع لحظة رؤيته راكبها أن يتعرفه حقيقة...[لقد سبقت الإشارة خلال تحديد تراتبية المؤولات إلى أن المعرفة المباشرة بـ(مؤ.ن.2) تجعل سيرورة التأويل مكثفة ووجيزة وحاسمة]. وإذا لم يستطع المدركون الآخرون المعتمدون على الفروض الاستكشافية، أن يصيبوا التحديد، فإن ذلك المدرك سيصحح لهم. ومن ثمة سيجعلهم في نفس الوقت ممتلكين مثله للمؤ.ن.2. المناسب للدليل المصدر... إلا أن تحقق مثل هذا الإدراك (أقصد إدراك ذالك الشخص ذي الخبرة التجريبية بالفرد/مستعمل السيارة) ليس معطى موسوعيا، بل هو مجرد معرفة خاصة بهذا المدرك (معرفة خاضعة لنظام الموسوعة الفرادية) [335] . ويعود ذلك إلى أن معرفة ذلك الشخص ليست واقعية خارجية، بل واقعية خاصة تشبه الواقعيات الخاصة التي نجدها في عوالم المحكيات، والتي تعتبر بالنسبة لنا مجرد عوالم ممكنة؛ مثل معرفة (س) أن (ص) مهندسا أو منافقا... ويعني هذا من بين ما يعنيه، أن الموضوعات التي تفرزها الموسوعة الفرادية الخاصة بكل مدرك، هي مزيج من العوالم الفعلية والممكنة، علما أن ما هو عالم فعلي عند هذه الذات قد يكون عالما ممكنا عند أخرى، وأن المعيار الباث في ذلك، هو (المؤ.ن.2.) الخاص بشكل حضور الدليل - المصدر، في سنن كل مستويات الموسوعة.

استخلاصات خاصة:

وهكذا، تصبح الموسوعة - وفق تصور هذا الكتاب - ضامة للمؤول الدينامي في علاقته بالموضوع الدينامي الشامل لكل ظواهر العالم، والموضوعات الدينامية الكاملة لكل الأدلة الممكنة. ولقد تمت إضافة المؤول الدينامي، لأنه يشكل بما هو مؤول تعرفي ذهني، في نفس الوقت، المعرفة ذاتها بالموضوع الدينامي، والقدرة على إسقاط تلك المعرفة على الدليل المُدْرَكِ في أفق الحصول على مؤوله الإظهاري، الذي يحل محل موضوعه الدينامي الموجود أصلا في الموسوعة نفسها. وبما أن هذه العملية خاضعة للذوات المسكونة بعالمين (خارجي وداخلي) والممتلكة لخلفيات معرفية

متفاوتة بخصوص الأدلة، ولقدرات تعرفية متفاوتة أيضا، فإن المؤولات الحالة محل الموضوعات تقبل - على الأقل من وجهة نظر سيميائيات بورس - أن تكون متراتبة وفق الشكل الموضح في نهاية فصل «مفهوم الدليل»، والذي شكل أساس تسمية معطيات الموسوعة بـالمتبدي، وتسمية تفعيلها بـتأثير المتبدي. بيد أنه رغم كون هذا التحديد يبدو كافيا، فلا بد من أجل ربطه بإنتاج النصوص الروائية من التساؤل عن علاقة الموسوعة بالدليل - التفكري:

4-2-6 عن علاقة الموسوعة بالدليل - التفكري:

4-2-6-1 الموسوعة والدليل - التفكري:

يبدو واضحا أن الشكل الذي أعاد به هذا الكتاب، استنادا إلى خلفية بورس السيميائية، لا يساهم في الوصف الدقيق لكل آليات إنتاج النصوص - بغض النظر عن طبيعتها - بل يساهم أيضا في وصف آليات كل أنواع التلقي الممكنة. أما بالنسبة للنص الروائي، فإن شكل البناء السابق، يخدم كل مستويات إنتاجه، من الدليل - التفكري إلى الدليل الإظهاري. ولما كان الدليل التفكري هو المسؤول الأول عن النص الروائي فسيتم الاكتفاء في هذا المستوى، بتحديد علاقته بالموسوعة:

إن الافتراض الذي يسعى هذا الكتاب إلى التدليل على إنتاجية اعتماده، والذي يرى أن الدليل - التفكري، هو موضوع دينامي مقلص، يَنْتُجُ في الذهن - بشكل سابق عن التفكير الملموس المتراكب مع قواعد الجنس - مشروطا بالخضوع لآليات الإدراك التي سبق تحديدها، يعني أنه نَاتِجُ سيرورة إدراكية تلقياتية. وهي السيرورة التي يكون قد أنجزها المنتج انطلاقا من تأمل العالم (أو على الأقل انطلاقا من تأمل المنتج في المتبدي الثقافي أو الاجتماعي الذي يعيشه). وبما أن هذه السيرورة الإدراكية هي في الواقع إدراك لسيرورة السنن العلائقي الماضوي في تماسه مع لحظة الإدراك، فإنها تكون محكومة بتنفيذها لغاية. وهذه الغاية هي التي تشكل قيمة البعد الذريعي والتداولي لذلك الدليل - التفكري. ونظرا لأهمية تلك القيم، سيتم التوقف عند أهم نماذجها المستنبطة من قراءة الروايات في ضوء هذا التصور، وهي تثبيت /أو تغيير / السنن العلائقي للمتبدي [336] .

وليس التثبيت أو التغيير سببين، ولكنهما هدفان، ذلك أن كلاهما يقتضي سببا: فالشعور بضرورة التثبيت هو مؤول مباشر لتهديد ما بالتحول. كما أن التغيير مؤول لرفض الراهن الذي يشكل هو نفسه تهديدا.

وبما أن التثبيت أو التغيير، بمثابة قيمتين إيديولوجيتين للدليل -

التفكري، فإنهما ينهضان بالضرورة عن شكل إدراك المنتج للخلل الذي يتبدى بوصفه أساسا للتهديد. ورغم كون ظهورات هذا الخلل، تعرض من قبل السنن العلائقي المزامن للحظة الإدراك، فإنه في الواقع، يكون دائما في الماضي، إما في شكل سنن علائقي يبدو للمنتج أنه لم يعد منسجما مع تطور الوعي بالعالم، ولذلك يرى ضرورة تغييره [التغيير]؛ أو يبدو له في شكل سنن علائقي سلبي برز، ثم أخذ في تهديد السنن الحالي، ولذلك يرى (المنتج) ضرورة محاربته [التثبيت].

من الواضح أن السنن العلائقي، بما هو تفاعل بين كل السنن في لحظة ما داخل الزمن الفيزيقي، يسمح بتغير كل الأنواع السننية كلما مس التغير سننا أساسيا. ولعل هذه الحقيقة، هي التي تكمن خلف حرص المنتجين "الحقيقيين" على إدراك، ثم تجسيد الخلل انطلاقا من السُّنَن التي يتبأر حولها التفاعل: مثل سَنَنِ النظام الاقتصادي [337] ، أو سنن التراتبية الاجتماعية، أو السنن الأخلاقي والعقائدي... إن كل سنن من هذه السنن، يستطيع التأثير - بفضل التفاعل - في كل أنواع السنن الأخرى؛ إذ بفضل هيمنته، يفرض عليها أن تأخذ في مستوى تواجدها في السنن العلائقي العام أشكالا تناسبه، ويتمظهر ذلك بجلاء في السنن الفرعية والتحتية [338] .

وبما أن التثبيت أو التغيير، لا يأخذان شكلهما إلا باعتبارهما إجابة عن سؤال الفكرة (موضوع التفكر)، فإن أشكال تحققهما، تخضع لأشكال السؤال الحامل للفكرة، والذي من بين إمكاناته الأساسية:

- كيف حدث هذا؟ (ويعمل الدليل مع هذا السؤال على تفسير المتبدي، أو جزء منه).
- كيف نتجاوز هذا؟ (وغالبا ما يتم العمل، مع هذا السؤال، على إبراز الجوانب السلبية المؤشرة على الخلل، بشكل مأساوي، كما تفعل ذلك الرواية الأطروحة - أ وبشكل مضاد لما هو محسوس من قبل المتبدي - كما هو حال بعض الروايات التي تصور عوالم نموذجية كما فعل جبران خليل جبران في بعض نصوصه -).
- كيف هو الحال؟ ويتميز الشكل المؤسس على هذا السؤال، بخلوه من الشوائب التعليمية، وارتباطه مباشرة بإدراك يهدف إلى فهم المتبدي. ويؤدي ذلك إلى جعل النصوص المنبنية عليه، نصوصا وصفية).

ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه لا مانع من أن يكون شكل التثبيت أو التغيير ناتجا عن تركيب سؤالين أو أكثر. كما تجدر الإشارة إلى أن

سؤالا ما من بين الأسئلة التي تلائم شكل متبدي سنن علائقي ما، هو دائما خاضع لعلاقة الإيبيستيمي الفردي (مكونات الموسوعة الفرادية) بالمستويين المجردين للموسوعة (الكوني والثقافي).

ولما كان الدليل - التفكري موضوعا ديناميا للمتبدي المحاقب للمنتج؛ فإنه نتاج تركيبي للتفاعل الذهني بين طاقة المنتج الإدراكية، وبين تجسد تلك الطاقة في صوغه لشكل المتبدي - الذي هو نفسه ناتج عن تلك الطاقة -. إن الدليل التفكري، هو إذن، خلاصة سيرورة تلقياتية متكاملة، يتحول بموجبها المتبدي الخارجي المحايد إلى موضوع مباشر لدليل معطى للوعي، مثلما تتحول بموجبها أيضا، طاقة الشارح/المنتج، إلى مكان للمؤولات التي تربط ذلك الدليل المعطى بمؤوله الدينامي، الذي يحل محله أو يؤشر عليه.

وما دام الأمر كذلك، فإن تشكل ذلك الدليل، في الذهن، لا ينفصل عن آليات تلقيه، خاصة وأن هذه الأخيرة تصبح مؤشرات ذهنية [339] وفعلية على سياقاته. وبسب ذلك غالبا ما تتحول، في مستوى الإنتاج، إلى سياقات لبناء الموضوع الدينامي...

ثم بما أن الدليل - التفكري ناتج عن سيرورة تلقياتية ذهنية، قد تكون سابقة حتى على التفكير في الكتابة الخاضعة لقيود جنس معين، أي سابقة بالضرورة على إنتاج أي خطاطة إنتاجية، فإنه من جهة قابل لأن يكون أساسا للتمثيل (الفلسفي أو التأريخي أو الروئي أو القصصي أو المسرحي أو الشعري...) ومن جهة ثانية، قابل لأن يشكل الموضع الذهني لسيرورة الإنتاج. ونظرا لقدرته هذه، لا بد، قبل تقديم علاقته بمراحل الإنتاج التجسيدية [340] ، من الإشارة إلى علاقته ببناء شكله المرتبط بسؤال ما، بمصطلح نقدي يناسب الموضع الذهني، وهو مصطلح مدار الحديث أو المدار:

3-4 المدار ومدار السياق:

يجب التنبيه، في البداية، إلى أن مصطلح المدار، الذي استعاره إيكو وشغله لحسابه الخاص، قد ارتبط عنده بالتلقي. ذلك أنه قد وظفه باعتباره أداة للاختزال، حيث يتم من خلاله كشف النواة الدلالية المسؤولة عن موضوعات وسيناريوهات الخطاب، وبالتالي عن شكل الإظهار. الشيء الذي يعني أن المدار أداة لحصر شساعة دائرة التأشير الإظهاري على أجزاء الموسوعة المتداخلة في التفاعلات المتعددة بين السنن الجزئية للسنن العلائقي العام [341] . وقد ربط إيكو المدار بالإجابة عن سؤال افتراضي، يكون

الغرض منه، هو ربط السيناريو بالسياق. وتشكل الإجابة مدار النص. ومن أجل توضيح ذلك، نسوق مثاله مع تعريب الاسم فقط: «ليس لزيد مشكل العيش، لأنه يغترف من ثروات أبيه» [342] . يرى إيكو، وهو يحلل هذا المثال، أن المدار سيكون، من دون شك، هو (مصادر زيد) أما الإطار أو السيناريو فهو "حياة بدون هاجس الحاجة". إن المثال وشكل تحليله يجعل المرء يشك في قدرة "المدار" على حصر ضغط الموسوعة. وقد تكون عدم كفاءته راجعة إلى عدم وجود سياق محدد (مثل تحديد الوضع المعرفي والفعلي للسائل والمجيب). إن السيناريو الذي افترضه إيكو هنا غير مقنع، ليس فقط، لأن الملفوظ لا يلائم السيناريو المقترح، بل لأنه يلائم عددا من السيناريوهات، التي تتيحها الموسوعة نفسها. وهو الشيء الذي يجعله، في غياب سياق محدد، يشبه في شكله وفي إمكاناته الدلالية، الأمثلة التي قدمها للاحتمالات في كتابه (السيميائيات وفلسفة اللغة) [343] أو الأمثلة التي قدمها للاقتضاءات في كتابه (حدود التأويل) [344] . ومن بين السيناريوهات الملائمة للدليل السابق، هناك على الأقل: "الحياة الاتكالية"، "حياة العطالة المترفة"، "الترفع عن العمل"... إلخ. أما المدار فيبدو، تبعا لتحديده له من خلال المثال السابق، مماثلا للموضوعة التي ترتبط بالملفوظ، وليس مماثلا للموضوعة التي ترتبط بسياق الملفوظ والتلفظ، أي التي ترتبط بمستويات الموسوعة. ويبدو ذلك واضحا من خلال المدار المقترح من قبله «ما هي مصادر زيد؟»، فهذا المدار يشبه السيناريو المقترح، في كونه لا يمثل سوى تأويل إيحائي ممكن من بين تأويلات أخرى متعددة من نوع: "ما هي مصادر زيد؟"، "هل لزيد مشكل العيش؟"... إلخ.

ولكي نظل قريبين من تأويل إيكو، سيتم الاكتفاء بالإمكانيتين السابقتين، الناتجتين طبعا عن معيار اكتشاف الموضوعة حين تكون ملتبسة.

إنه من اليسير ملاحظة كون السؤال الثاني أكثر ملاءمة من الأول، ويبدو ذلك بدءا من الأيقونة الفضائية للتوارد الخطي للدليل المفترض كونه إجابة، والحجة على ذلك هو كون الجزء الأول من الملفوظ «ليس لزيد مشكل العيش،...» أقرب إلى كونه نفيا للسؤال المفترض قبل قليل "هل لزيد مشكل العيش؟"، بينما لا يأتي الجزء الثاني من الإجابة إلا لكي يضيف معلومات يتضمنها اقتضاء السؤال «لأنه يغترف من ثروات أبيه.» وهذا الجزء الثاني، الذي ليس إلا إضافة تفسيرية، هو الذي يسمح بافتراض أن الموضوعة مرتبطة بالسؤال: "ما هي مصادر زيد؟".

وهكذا يتأكد من جديد أن وصف آليات ومراحل الإنتاج انطلاقا من

النظرة التلقياتية، لايقود إلا إلى نماذج ومصطلحات معرضة لإحراجات مانعة من اعتمادها... فالمدار الذي هو في العمق - عند إيكو، كما هو عند مانكونو [345] - معيار لضبط القصد المحدد، الذي أراده المنتج من إنتاجه لملفوظه أو نصه، لا ينسجم مع شكل استنباطه من الملفوظ المظهر. ويرجع ذلك أولا إلى أن إيكو، وإن كان قد انطلق من التصور البورسي، فإنه لم يفترض، أثناء استنباطه للمدار، سياقا مُحَدِّداً للمثال [346] ، وذلك خلافا لما يقوم به بورس دائما، ولما يطابق واقع الإدراك والتمثيل اللذين يفرضان كون الدليل ومؤولاته نابعين من سياق [347] ومن طاقة وعي مخصوص. بل يفرضان حتى في حالة كون السياق الفعلي للدليل مجهولا، وكون أفراده مجهولين، تمثل السياقات التي تحددها الموسوعة بوصفها موضوعات دينامية جزئية للمؤشرات النوعية أو الوجودية للدليل - المصدر. كما هو الحال مع وضع بعض النصوص المنفلتة من التأريخ الضابط لسياقاتها الفعلية (مثل كتاب ألف ليلة وليلة) - والتي تستوجب أن يرتهن طرح السؤال المحدد لمدارها بافتراض سياق موسوعي ملائم حاضر في الموسوعة الكونية أو الثقافية التي يؤشر عليها النص أو الدليل، والتي يستطيع المدرك استنتاجها أو التعرف عليها عن طريق البحث عنها في أجزاء الموسوعة...

إنه فقط، بمثل هذا الإجراء، يمكن للمدار أن يكون في مستوى النص موضوعة، وفي مستوى الخطاب مدارا. ويعتبر هذا التفاعل النظري بين الداخل نصي والخارج نصي، وبين الموضوعة النصية والمدار الناتج عن السياق، هو ما يعنيه مصطلح مدار السياق أو المدار السياقي في هذا الكتاب. وهكذا فإنه يأخذ من جهة، معنى الإجابة عن السؤال المُوَجِّهِ لبناء شكل الدليل - التفكري إنتاجيا، ويأخذ من جهة ثانية معنى الموضع الذهني الموسط لسيرورتين محايثتين: هما سيرورة تلقي المنتج للعالم، وسيرورة إنتاجه للنص المقيد بقيود الجنس.

ولكي تتضح الفكرة، وإن بشكل تقريبي، لنفترض انهماك ذهن منتج ما، في تأمل جزء من العالم، ولنفترض أن هذا الجزء - موضوع التأمل - هو مجتمع المنتج [348] ؛ ولنفترض أيضا، أن هذا المنتج قد أحس، من خلال ذلك، بوجود خلل يهدد المجتمع، وأنه قد أدرك أن الخلل كامن في دليل (غياب الديمقراطية) مثلا. ثم لنفترض أن موقفه الإيديولوجي، يملي عليه مقاومة ذلك التهديد: أي أنه وفق مقتضيات المثال، سيسعى إلى (التغيير)، وليس إلى (التثبيت). بافتراض كل ذلك، سيصبح الدليل (غياب الديموقراطية)، في ذهن المنتج موضوعا ديناميا ذهنيا لمؤول دينامي للعالم

المُدْرَكِ (وهو ناتج الدليل التفكري)، ومدارا سياقيا للنص المحتمل. ويحصل ذلك ذلك مهما كانت الأسئلة الأولية المرتبطة بعلة الخلل، والتي تكون قد أسست شكله [349] لأن المتبدي بكل سننه المتفاعلة والمتداخلة، التي تشكل شكل حياة المجتمع، تصبح تجليا ظاهريا لغياب الديموقراطية. الشيء الذي يعني أن السنن العلائقي المحاقب، رغم أنه كلي وضاغط، يصبح وفق هذا الإدراك، رغم أنه كلي وضاغط، متأثرا بـ /ومؤولا إظهاريا لـ/ سنن جزئي خاضع له. ويتمثل هذا السنن الجزئي في سنن العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات وممثليها (ومن بينهم الأفراد أنفسهم). بناء على كل ذلك، فإن السؤال المؤسس لمدار حالة هذا المثال، لا بد أن يرتبط بالتساؤل عن ماهية الخلل في هذه اللحظة وفي هذا المتبدي (المجتمع) بالنسبة لهذا المنتج؟ وذلك لأن المتبدي ولحظة إدراكه ومكان سيرورة إدراكه (المنتج)، هي العوامل المعطاة من قبل مستويات الموسوعة، التي تشكل فعلا عناصر السياق.

ولا بد في النهاية، من الإشارة مرة أخرى إلى أن تعويض المدار السياقي للدليل - التفكري وناتجه المرتبط بخلاصة إدراك الذهن للعالم بواسطة الآليات السابق تحديدها، قد تم استجابة لخصوصيات مراحل الإنتاج التجسيدية اللاحقة، خاصة وأنه يناسب تحول ناتج الدليل - التفكري من مؤول دينامي ذهني للعالم، إلى موضوع دينامي يَتَطَلَّبُ أن تُمَثَّلَ سياقاته، بفضل سيرورات تمثيلية معقدة، حتى يصبح في النهاية نصا مؤلفا من عدد ما من المؤولات الإظهارية المؤشرة عليه. أما إضافة الصفة (سياقي) فمن أجل تمييزه عن توظيف إيكو أو غيره له، خاصة وأنه لا يدل عندهم إلا على المراحل التجسيدية للنصوص المظهرة، وقد أخذت بمعزل عن السياقات الخارجية، وعن المراحل الذهنية المنتجة له. أي أنه لا يدرك في مستوى علاقته بالنص، إلا بوصفه مبنيا، وليس بوصفه قابلا لأن يكون معطى ومبنيا في نفس الوقت...

أما مستويات مراحل الإنتاج الكبرى المترتبة عن المدار السياقي، فهي المدار النصي، والمدارات السردية، وأخيرا مدارات البنية الإظهارية [350] :

4-4 المدار النصي:

ترتبط هذه المرحلة بنهاية المرحلة السابقة. ولما كان الأمر كذلك، فلا بد أن يكون حدها في ترابط مع حد المرحلة الأولى:

لقد سبق توضيح كيف يقتضي تشكل المدار السياقي، أن يكون المنتج قد أدرك - في لحظة ومكان محددين - المتبدي (الذي هو صورة العالم أو

المجتمع أو ظاهرة من ظواهرهما)، ثم حوله /أو حُوِّلَ/ في ذهنه إلى موضوع دينامي، هو ناتج الدليل - التفكري. ثم فكر في جعل هذا الدليل موضوعا فعليا للتواصل مع الآخرين. وفي لحظة العزم هذه، يتحول الدليل إلى مدار سياقي، أي إلى الجزء الذي يشكل السياق المناسب، من بين سياقات ذلك الدليل، للإجابة عن السؤال الذي قاد تشكل وعي المنتج بالمتبدي. وتشكل تلك اللحظة، في نفس الوقت، بداية للتمثيل الذهني المجرد والذهني المجسد، حيث يرتبط المجرد بتفكير المنتج في شكل بناء سياقات الموضوع الدينامي - الذي يتحول في تلك اللحظة إلى موضوع مباشر - عن طريق استحضار قيود الجنس وقيود الخطاب؛ بينما يرتبط التفكير الذهني المجسد، بالتفكير في السياقات الدلالية مُجَسَّدَةً في تلك القيود التي هي أدلة قانونية، أو ما فوق تسنينات أجناسية...

أما حين يقرر المنتج، اختيار الجنس الأدبي، فإن لحظة القرار هذه، تفرض على الذهن الالتزام بمؤولات تعرفية جديدة، تشكل سياقا آخر موجها للمدار. وفي حالة اختياره لجنس الرواية الذي يهم هذا الكتاب، فإن المنتج يضطر إلى تحويل المدار السياقي المجرد، إلى خطاطة منضبطة لإرغامات المؤولات السننية السردية؛ الشيء الذي يفرض استعادة نفس السيرورة التأويلية التي رافقت تشكل الدليل - التفكري، والتي انطلاقا من هذا الدليل التفكري رافقت إنتاج المدار السياقي نفسه، وذلك بتحويله، إلى موضوع مباشر [351] والبحث عن سياقاته الدينامية الممكنة الملائمة للمؤول السنني الأجناسي الأول، الذي هو (الحكاية).

وبما الحكاية المستنتجة، مشروطة بالخضوع لموضوعها الدينامي (المدار السياقي)، ولشكل تمفصلها اللاحق (قواعد الجنس)، فإنها تأخذ، في علاقتها بذلك الموضوع الدينامي الذي تشكل سياقا تجسيديا له، شكل مؤول قضوي له، أي أنها تشكل تطويرا لبعض نوعياته الكامنة في أساس ممثله... ولا يتم ذلك منطقيا إلا بتحويله إلى أيقونة حملية.

وإذا تمت العودة إلى المثال السابق، الذي اقْتُرِحَ من خلاله اعتبار الدليل المجسد للموضوع الدينامي لتلقي المتبدي الاجتماعي، ممثلا ب (غياب الديموقراطية). نستطيع القول إن الدليل (غياب الديموقراطية) سيتحول في ذهن المنتج، أثناء هذه المرحلة، من مؤشر قضوي إلى أيقونة حملية (وفق ما سبق توضيحه في (1-3)) ولأن هذا التحول يشكل انحلالا للدليل، فإنه يسمح بممارسة الانتقاء، الذي يكون مشروطا من جهة بملاءمته للأدلة السابقة (الديل - التفكري، والدليل السياقي)، ومن جهة ثانية، مشروطا

بملاءمته للمؤولات السننية الأجناسية. غير أن كل ذلك يخضع لتصور المنتج عن القارئ المفترض.

ومن أجل توضيح ذلك، يمكن تقديم بعض الإمكانات التمثيلية لنفس الدليل: إنه بإمكان المنتج أن ينتقي في هذه المرحلة مثلا، حكاية رجل نزيه محبوب، حظي بثقة أغلب الناخبين، لكن النتيجة أكدت عدم فوزه...؛ أو حكاية رجل بائس باع صوته...؛ أو حكاية مرشح استعمل النفوذ بمباركة من السلطات...، أو حكاية مكتب أضرب عنه المصوتون...؛ أو حكاية احتجاز شخصين في نفس اللحظة وفي نفس القضية... ثم تم إطلاق سراح أحدهما وحوكم الثاني...؛ أو حكاية مريضين بنفس المرض، يدخلان في نفس اللحظة إلى المستشفى، فيمنح أحدهما سريرا، ويمنع منه الثاني... إلخ.

من الواضح أن نوعيات أساس الدليل متعددة جدا، بحيث لا يمكن تحديد دائرتها إلا باستناد المنتج إلى النوعيات التي أدرك - خلال سيرورة تشكل الدليل التفكري - أنها مجسدة للخلل... وتأخذ النوعيات التي تم انتقاؤها في هذه المرحلة، شكل سيناريو علائقي. وهذا الأخير هو بمثابة مؤول تجسيدي للمدار السياقي، إما أيقونيا أو مؤشريا. ومن ثمة فإنها يجب أن تعتبر - إذا كانت مستنتجة من قبل سيرورة التلقي - ليس موضوعا ديناميا للنص الروائي، بل فقط سياقا أو سياقات لذلك الموضوع [352] ، لأن الموضوع الدينامي للنص يرتبط بالمراحل السابقة عليها.

ومن أجل تقريب معنى المدار النصي، من خلال مقارنته بمرادفاته في أطر نظرية أخرى، يمكن ربط المرحلة التي يعبر عنها بمرحلة الإيجاد [353] عند أرسطو [354] ، وبالمراحل الأولية لتشكل النصوص السردية عند العديد من منظري السرد والتلقي، مثل "الفابولا" عند إيكو، والقضايا الكبرى عند شميد وديك، وبشكل من الأشكال البنية الأولية عند غريماس، والتناظر الأكبر عند راستيي [355] ...

إن هذه المرحلة بفعل كونها دليلا مركبا، تتضمن إمكانات تشعب الحكاية وتحولها إلى حبكة، لأنها تضم عوامل ووظائف، تقبل أن تتطور وفق نفس آليات تطور هذه المرحلة عن المرحلة السابقة عليها، أي أن المدار النصي، وإن كان مجرد مؤول لسياق دينامي لدليل - مصدر، هو المدار السياقي، فإنه يصبح في ذاته دليلا - مصدرا، يتطلب بدوره أن يؤول من قبل سياقات دينامية، تحدده وتربطه بمصادره المحايثة [356] . وهذه السياقات التي يتوجب وجودها لاحقا لكي تحدده - وفق مقصدية المنتج طبعا - هي التي تشكل المرحلتين اللاحقتين:

5-4 المدارات السردية، أو دينامية التشعب:

إن المرحلة السابقة (المدار النصي)، وهي تجسد المدار السياقي، تتحول مباشرة في ذهن المنتج إلى دليل - مصدر لموضوع دينامي جديد. ويعني ذلك أنها تتحول إلى مؤشرات على سياقات الحكاية، وفق نفس المعايير المحددة سابقا. وتقوم هذه السياقات بتحقيق التأشير على موضوع الحكاية الدينامي. إلا أن هذه السياقات تكون مراقبة من جهة، من قبل حدود ونوعيات الدليل - التفكري وبقية الأدلة المؤولة له؛ ومن جهة ثانية، مقيدة بالخضوع للمؤولات السننسة الأجناسية. ويعود ذلك إلى كونها تخضع لنفس القوانين المتحكمة في المراحل السابقة. ذلك أن انتقاء القضايا الجزئية [357] مثلا، يكون في نفس الوقت حرا ومقيدا. إنه حر بفعل كون المنتج وهو يجد نفسه أمام محتويات موجودة ضمن "استمراري" شاسع يترابط مع كل نوعيات أساس الدليل (مدار السياق أو مدار النص)، لا يستطيع أن ينتقي إلا واحدا أو بعضا من تلك المحتويات. وهو مقيد لأن أي دليل يتم انتقاؤه وتوجيهه، يجب أن يكون مرتبطا بذلك الدليل ومؤشرا عليه، مع خضوعه للمؤولات السننية الأجناسية المناسبة. ومن أجل مزيد من التوضيح، يمكن مواصلة تحليل المثال السابق (غياب الديموقراطية): لقد لاحظنا أن لحظة تحويل المدار السياقي إلى مدار نصي، تشكل التوجيه الأولي والقاعدي للتعبير بشكل ملموس - أو جمالي بتعبير هيكل - عن ناتج الدليل التفكري، ولاحظنا أن التحويل الذي يتم من خلالها يتم بواسطة إخضاع المعنى للمؤولات الأجناسية؛ وأن التحويل نفسه هو نتيجة تجسيدية لفعل ذهني منهمك في انتقاء يُمَارَسُ بين كل الحكايات القابلة لأن تجسد ولو إحدى نوعيات أساس الدليل. انسجاما مع ذلك، إذا تم افتراض أن المنتج، وهو يجعل الدليل الممثل للمدار السياقي ينحل إلى الأولانية الضامة لكل الحكايات التي يمكن أن تجسده، ثم قرر في النهاية انتقاء المدار النصي الممكن التالي: (باع ناخب بائس صوته للمرشح الفائز) [358] ، فإن ذهن المنتج يحول هذا الدليل الجديد إلى نوعيات مؤشرة على سياقات أقل شساعة، وذلك لأن كل الأدلة تقبل عدة فسحات، وكل فسحة تقبل عدة عناصر أوسطيحات وهكذا... فالدليل الجزئي الأول (الناخب) يقبل عدة فسحات منها: العمر (مراهق... شاب...)؛ والمستوى الثقافي بالمعنى العامي للكلمة (متمدرس... غير متمدرس)؛ وفسحة الانتماء المكاني (مدينة كبرى... قرية مهملة...)؛ ثم فسحة الانتماء الاجتماعي (عاطل، مياوم...)... إلخ. إضافة إلى إمكانات أخرى ترتبط به بوصفه إنسانا، مثل مستوى وعيه بالدليل

(التصويت، وما يسبقه من إجراءات...): هل هو مهرجان شعبي لتذكر الانتماء الإثني والتعصب له...، هل هو مهرجان كرنفالي [359] لتكريم السافلة [بتعبير الجاحظ]، عن طريق الولائم والمجاملات والنفحات... هل هو مهرجان للمزاد السري حول الألوان و"التميمات" هل هو فعل مسؤول يتغيا المساهمة في توجيه سياسة البلاد...؟ إلى غير ذلك من الفسحات التي تنفتح كلما تعلق الأمر بالإنسان وبالديمقراطية...

إن نفس الإمكانات مفتوحة تقريبا، أمام انتقاء المنتج لبقية مكونات موضوع هذا الدليل، سواء اتصل الأمر بالذوات مثل (المرشح) أو (الوسيط أو الوسطاء) أو (السلطات والمشرفين) أو تعلق الأمر بالعلاقات وكيفياتها (علاقة الناخب البائس بالمرشح)... إلخ [360] .

ونفس الشيء يقع أيضا مع المؤولات السننية الأجناسية الخاصة بالقضايا الجزئية التي تُحَضَّرُ ذهنيا في هذه المرحلة، ومن الأمثلة على ذلك، أنه بالإمكان توجيه وضعية بدئية ما أو جعلها مفترضة فقط؛ كما يمكن توجيه الحل أو تغييبه، أو جعله مفترضا. كما يمكن للحل أن يتصدر التوجيه الذهني، مثلما يمكن للوضعية البدئية أن تذيل...، ويمكن للصراع الملازم للنصوص السردية، أن يكون فعليا (جسديا)، أو كلاميا أو معرفيا...

وقد تم تفضيل تسمية هذه المرحلة بالمدارات السردية أو دينامية التشعب، من جهة لأن القضايا الجزئية المنبثقة عن القضايا الكبرى، تحضر في شكل سيناريو علائقي، يتألف من مجموعة من السيناريوهات التناصية والثقافية... التي تؤشر، في كل عملية إنتاج دقيقة، على السياق الذي كان سببا في استحضارها. ولذلك فإنها ليست مؤولات لـ موضوعة، بل لـمدار؛ ومن جهة ثانية لأنها، وهي تخضع للمؤولات السننية الأجناسية، تصبح مؤولات محددة للدليل - المصدر، عبر تحديد سياقاته. ولذلك تبدو في علاقتها به، فعالية دينامية لخلق التشعب الناجم عن فعل التحديد ذاته، خاصة وأن التحديد - كما أشار هيجل - هو سلب. وكل سلب هو مراكمة للصفات والنعوت... ومن الأدلة على ذلك أن تمييز المكان مثلا، يستوجب سلبه عمومياته، أي وصفه. وقد يؤدي وصفه إلى خلق موضوع دينامي خاص به (سرد تاريخه، أو وصف عادات من أقاموا ويقيمون به...، أو وصف شعور الشخصيات به وبتاريخه...). لكن يجب ألا يتجاوز هذا الموضوع الدينامي حدود التأشير على موضوع الدليل - المصدر، وهكذا دواليك...

إن هذه المرحلة باختصار، هي المرحلة التجسيدية الذهنية الثانية.

وهي مرحلة ما وراء لغوية، تشاكل مقولات البنية السطحية عند غريماس. وتأخذ هذه المرحلة وضعا تركيبيا يوائم بين السياقات المؤشرة على ناتج الدليل - التفكري [361] ، وبين قواعد الجنس التي تفرض سياقاتها تضاعف وتعقد العلاقات التأشيرية بين الدليل - التفكري وسياقاته. ذلك أن ضرورة وجود السارد والشخصيات في الرواية، يفرض على المنتج إلى جانب السياقات التي سبق توضيحها (والتي تتصل بالقضايا الجزئية، والفسحات، وعناصر الفسحات)، أن يتصور طاقة إدراك كل ذات (سارد أو شخصية) ومستوى تطور وعيها وقدراتها التأويلية التعرفية، وحجم معرفتها المسبقة بالعالم، وبالذوات المشاركة لها في العمل، ثم يفرض عليه بعد ذلك أن يتصور تصور كل ذات عن نفسها وعن الآخرين (المكانة)، أي أن عليه أن يتصور كل ما ينتج عن ذلك، من عوالم ممكنة للشخصيات، ومن اقتضاءات، ومن أفعال لغوية [362] ... إلخ.

وتشكل هذه المرحلة، المرحلة الأخيرة في سلسلة سيرورة الإنتاج الذهنية، إذ لا يبقى بعدها إلا تجسدها المادي، عبر مؤولات إظهارية تشكل المنسوج النصي المعطى للقراءة.

6-4 البنية الإظهارية:

تشكل البنية الإظهارية نهاية مراحل الإنتاج الذهنية. ولذلك فهي إظهار تجسيدي مادي لها. لكنها ليست إظهارا بسيطا، لأن المادة هنا، هي لغة ثانوية محينة انطلاقا من لغة طبيعية ما. ويعني ذلك أن المدارات السردية، وهي تُهَيَّأُ في مراحل الإنتاج الذهنية الأخيرة - وفق الشروط المحددة سابقا - لا تكون إلا حالات للأشياء، حالات تقبل أن تتحقق من خلال المؤولات التجسيدية للغة منمذجة ثانويا بناء على أية لغة طبيعية ما. ومعنى هذا، أن كل المراحل السابقة على الإظهار المادي، لا تتصل باللغة ولكن بالفكر الذي يستعمل بالضرورة اللغة من أجل إدراك العالم...

وهكذا تتضح الأهمية الخاصة التي يكتسيها الإظهار، والذي يؤثر بدوره - بفضل علاقة المنتج باللغة الطبيعية التي يفضل تحيين أدلتها - في شكل التأشير على الموضوعات التي يظهرها. ومن الأدلة البسيطة على ذلك، أن المنتج حين يكون قادرا على إظهار تلك المراحل الذهنية المحايثة انطلاقا من تحيين أدلة أكثر من لغة، فإنه حالما يقرر انتقاء لغة ما، يرتبط بالضرورة بموسوعتها الثقافية، لأن اللغة الطبيعية تترابط على الدوام مع ثقافة متكلميها [363] ولهذا الاختيار وظيفة إنتاجية تبدو في إظهار بعض السياقات الدينامية للدليل، وإضمار بعضها، مما يدركه المنتج بوصفه حاضر

بالقوة في أذهان المتلقين...

ونفس الشيء يصدق على الاستعمال الجزئي للهجات المحلية، كما يصدق على أسماء الأماكن. ولكي نمثل لذلك بأعمال تحظى بانتشار واسع، سنأخذ مثالا من رواية نجيب محفوظ "يوم قتل الزعيم" وسيتعلق الأمر بالدليل الجزئي «مقهى ريش»:

إن هذا الدليل الذي حضر في سياق وصف المكان الذي تعرف فيه "علوان" على حدث إطلاق النار على الرئيس السادات، ينتمي إلى سنن تحتي يضم أدلة أسماء وأماكن ودرجات مقاهي القاهرة المعروفة من قبل القاهريين ومستوى روادها الطبقي والمعرفي. وبما أن هذا السنن حاضر في ذهن المتلقين المحاقبين للمنتج، والذين يبدو أنهم يشكلون صورة قارئه المفترض؛ فقد أضمر المنتج سياق الدليل الدينامي. ومن ثمة فقد ترك أمر الوصول إلى الموضوع الدينامي الخاص بهذا الدليل الجزئي وبعلاقته بالأدلة المصدرية إلى القدرة التأشيرية للدليل ذاته [364] والتي تستطيع إذا تم الاستناد إلى المؤ.ن.2. أن توجه المتلقي - غير المنتمي إلى السياق الثقافي القاهراتي - إلى ذلك الموضوع وإلى تلك العلاقة [365] ...

ومعنى هذا أن اللغة بفضل علاقتها بموسوعة مستعمليها الثقافية، تفرض أحيانا إضمار أو تجلية السياقات الدينامية للأدلة السياقية الجزئية والتناصية الجزئية، وذلك عن طريق احتواء تلك اللغة - أو عدم احتوائها - على أدلة تقوم، في أذهان المجموعة المتكلمة المحاقبة لزمن الإنتاج [366] مقام المدارات.

ولما كان الإظهار لا يتحقق إلا بوصفه منتميا للغة ثانوية، فإنه يرتبط بمقولات هذه اللغة المنمذجة ثانويا [367] تلك المقولات التي تتماثل مع ما فوق التسنينات الأجناسية والبلاغية والأسلوبية. والتي إذا ما نظر إليها في مستوى وجودها المجرد، فستلفى مؤولات سننية ثالثانية ضرورية، تفرض الارتباط بالموسوعة التناصية... ذلك أن الرواية المفردة التي قد توصف بأنها تحدث قطيعة في مسار تطور جنس الرواية، بفضل خرقها لأفق الانتظار الذي يكون توارد النصوص قد أرساه، لا يمكن أن تدرك صفاتها تلك، إلا بفضل إدراكها بوصفها سيرورة جزئية من التمثيلات المفروضة من قبل الدليل - التفكري، والتي تأخذ إظهاريا شكل استراتيجية مدروسة لتقويض المؤولات السننية للجنس، مع حرصها على إبقاء أهمها حاضرا حتى تدرك بوصفها منتمية لذلك الجنس... لكن لكي يتم حصر الموضوع في حدود ما يتطلبه المقام الحالي (علاقة الدليل الإظهاري بخصوصيات اللغة المنمذجة

ثانويا وبالموسوعة التناصية) سيتم الاكتفاء بقضيتين فقط، وتتمثلان في علاقة الإظهار بالمدارات المتراتبة المحايثة، وفي خصوصيات ميتافيزيقا لحظة التجسيد الفريدة:

1-6-4 الإظهار والمدارات المتراتبة:

إن من أهم مميزات الرواية، كونها وصف لكلية ممتدة [368] [الفرد أو لمجموعة من الأفراد]، ومعنى هذا، أنها استعارة زمنية تناظر المتبدي، وتنبني على وجود ذات ناظمة (السارد) وعدة ذوات فاعلة أو منفعلة (الشخصيات) تعيش الزمن المزدوج: الداخلي (العواطف) - على حد تعبير الأبيقوريين - والخارجي (الإكراهات الخارجية)، والذين يولدان عالمي الانفعالات والأحاسيس [369] ، المشكلين في تعالقهما لعالمها الداخلي، الذي عليه يتم التعامل مع العالم الخارجي، الذي هو مجال الفعل وتحقيق المعارف المكتسبة من أجل إدراكه أو تغييره أو تثبيته أو التأثير فيه...

غير أن تفاعل العالمين بالنسبة لشخصيات الرواية ليس سوى تصور للذات الناظمة (الممثلة للسارد أو للمنتج مباشرة)، لأن الشخصيات ليست في واقع الأمر إلا بناءات شكلية، تفرضها المؤولات السننية الأجناسية للمدارات المتراتبة [370] كما أن هذا التفاعل المتصور من قبل المنتج حول عالمي كل شخصية، لا ينفصل عن تصوره لتفاعل عالمي بقية الشخصيات، وذلك بالطبع ما يولد التحقق الإظهاري لقيم المكانة، ولسياقات العوالم الممكنة للشخصيات [371] .

وما دام الإظهار الروائي يأخذ هذا الشكل المتميز من أجل تجسيده للمدارات المتراتبة المحايثة، فإنه يقبل أن يعالج، في لحظة إنتاجه، من قبل نظرية العمل الممارسية، كما حددها سورل [372] ، والتي تنبني على مفهوم المقصدية، التي تنسجم تماما مع تفاعل العالمين بالنسبة لكل ذات. ولكي يتضح ذلك، لنفترض أن مدارا سرديا محليا، قد حضر في لحظة من تطور الإظهار، في ذهن المنتج الذي عليه لكي يظهره، أن يسنده إلى شخصية ما. ولنفترض أن هذا المدار مجسد - قبل إظهاره - في فكرة الذهاب من البيضاء إلى فاس مثلا. ويشكل هذا المدار الذهني، الذي هو نتاج سببية ذهنية وسببية مقصدية، الخلفية الموجهة لفعل الإظهار. لكن قد يَحْدُثُ أن يحول الإظهار الفعلي وميتافيزيقا لحظة إنجازه، البنيات المعنوية المهيأة ذهنيا بوصفها مؤولات لسياقات دينامية محايثة، إلى أدلة مصدرية لسياقات دينامية خاصة بها: أي أن ما كان مقصدية سببية ذهنية ذاتية، يتحول تحت مفعول الكتابة إلى مقصدية سببية ذات بعد الكينونة، حيث المبدأ

الصوري للاستعمال اللغوي يهيمن، خاصة وأن لحظة إنتاج /إنجاز العمل الروائي، تفرض من أجل تحقيق إظهار غير ملتبس، مسافة لترسيخ جذور الكائن. ومن ثمة، غالبا ما تفرض هذه اللحظة الرابطة لذات الشخصية بالعالم - حسب تصور المنتج المقيد ببناء سياقات المدارات المتراتبة - تفرض تجاوز السببية المقصدية إلى الخلفية المقصدية، التي هي المجال الفعلي للموضوع الدينامي - المستعصي على النفاذ-.

إن فكرة الذهاب من البيضاء إلى فاس، الممثل لفكرة السفر من مكان ما إلى مكان آخر، حتى لو كانت فكرة مقصدية تلقائية بالنسبة للشخصية، فإن لها عدة مقصديات ثانوية. غير أن هذه الأخيرة لا تحضر إلا بعد أن يكتمل موضوع الفكرة، كما حدده بورس [373] . ولا يتحقق ذلك، إلا بفضل عمليات ذهنية معقدة، تأخذ بعين الاعتبار السببية المقصدية والخلفية المقصدية ومعطيات الموسوعة الفعلية، أي مكونات العمليات الذهنية التي سماها سورل اقتداء بـ أرسطو بـ التحليل الممارسي: فالذهاب من القاهرة إلى الإسكندرية، قد يتطلب في مستوى الإظهار تجسيد عدد من سياقات موضوعه الدينامي "الكامل"، إذا كانت المدارات المحايثة تستوجب ذلك. وفي مثل هذه الحالة، فدليل الذهاب يتطلب على الأقل تحويل "الحالات النحوية" بمعناها عند فيلمور، من المستوى الحملي إلى المستوى القضوي. ولنأخذ من أجل التوضيح، الأداة، التي تنسجم هنا مع وسيلة النقل، ولنفترض أن المنتج قد انتقى لها (السيارة). فإنها لا تكون قبل الانتقاء، إلا إمكانية من بين إمكانات أخرى لم يقم التحليل الممارسي للذهاب من البيضاء إلى فاس بتوجيهها. وتشكل تلك الإمكانات نوعيات حملية يمكن اعتبارها إما دالة متغيرة، إذا أدركت بوصفها جزءا من معطيات الموسوعة الكونية؛ أو دالة متغيرة حصرية، إذا أدركت فقط، بوصفها من معطيات الموسوعة المحاقبة لزمن الحكاية [374] [f (x) ( )]، حيث (x) هي المجموعة الحصرية للوسائل المعطاة من قبل الموسوعة المحاقبة: (الطائرة والقطار والحافلة وسيارة الأجرة والسيارة الخاصة والدراجة النارية...).

وتسمح هذه الحالة النحوية، للمنتج أن يجسد تصوره عن التحليل الممارسي الذي أجرته الشخصية المسافرة قبل قرارها بانتقاء الوسيلة. ويتصل مضمون ذلك التحليل الممارسي من جهة بنتيجة مقارنات تعقد بين عناصر فسحة الأداة (وسائل النقل الممكنة)، وبين الزمنية الذهنية (مثل الخوف من وسيلة بعينها، أو التطير منها، أو تجنب غلاء التكلفة، أو الرغبة في الظهور

بمظهر لائق...)؛ ويتصل من جهة ثانية بالوضعية الخارجية المحيطة بالعمل والهدف منه (سرعة التنفيذ مثلا، تقتضي اختيار الطائرة...).

إن نفس الشيء يصدق على بقية الحالات النحوية، غير أن كل توجيه يجب أن يكون مستجيبا لضرورات محايثة...

ثم إن كل حالة موجهة، لا تشتغل إلا باعتبارها جزءا من شبكة من الحالات القصدية الأخرى. ذلك أن عملية الانتقاء المُوَجِّهَةِ، التي تُفْرَضُ على الذهن حيال أي عمل، وتفْرَضُ بشكل مضاعف ومشروط بخصوص العمل الروائي (لأنه توليفة من الذوات: منتج، سارد ثم شخصية)، توضح أن فعاليات دماغنا لا تتألف فقط من الحالات الذهنية المحضة، أو أن حالاتنا الذهنية لا تشتغل وفق ذلك النحو، إلا لأنها تتموضع في سياق من القدرات ومن العادات - الخاصة بأشكال الفعل - ومن المواقف العامة تجاه العالم، والتي ليست في ذاتها مقصدية. ومن الأمثلة على ذلك، أنه عندما يريد (س)، الذهاب من البيضاء إلى فاس بواسطة السيارة، فإن القدرة على السياقة ليست ضرورية - على الرغم من كونها تتألف بدورها من مجموعة من الحالات المقصدية - إذ لا تتطلب أشياء من قبيل الرغبة... بل تتطلب فقط معرفة الفعل.

وتشكل هذه الحالات المرتبطة بالعادات والكفاءات والقدرات عمق الحالات المقصدية - التي سماها سورل "الخلفية المقصدية" - التي تسمح ببناء العمل، دون أن تكون حالات ذهنية مباشرة له؛ لأنها غالبا ما تكون مضمرة في إنجازنا الفعلي للأعمال.

بيد أن هذه الخلفية المقصدية، قد تصبح في إنجاز المنتج لإظهار العمل الروائي، مؤولات سياقية للدليل الجزئي وأداته (السفر ووسيلته). ويتم ذلك وفق أشكال مختلفة: إما في شكل مدارات سردية محورية تتصل بتطور الحدث (السفر) أو في شكل مدارات ذهنية موازية للتفكير في العمل، أي في شكل حالات ذهنية للذات، أو في شكل مدارات تقنية، تأخذ مظهر سيناريوهات جزئية، مثل عودة السارد إلى ماضي الشخصية من أجل تحديد المسار الذي مرت به لكي تحصل على جواز السياقة مثلا... إلخ.

لكن إمكانات الخلفية المقصدية هذه، يجب إذا أظهرت، أن تخضع، في علاقتها بالمدارات المنتجة لها، لمبدأ الكم [375] ، بحيث تساهم في إظهار وتحديد المدارات المحايثة، أما إذا لم تكن كذلك، فإن المدارات المحلية التي تخلقها، قد تصبح مُهَدِّدَةً للمدارات المحايثة. ومن ثمة قد تؤدي إلى خلق الالتباس لدى المتلقي الذي لا يستطيع تمييز المدار المحايث. فيصبح في

وضع مشابه لوضع المتلقي - الذي وصفه إيكو - حين يجد نفسه إزاء مدارين متداخلين ومتنافسين داخل نفس الخطاب [376] .

إن خضوع المنتج، في هذه اللحظة، لجاذبية الأدلة المفردة، هو ما سبق تسميته بميتافيزيقا لحظة الإظهار، والذي يجد تفسيره في انجذاب ذهن المنتج إلى كل أنواع القوة الأيقونية للأدلة.

لكن يجب ألا يغيب عن الذهن، أن ما تتم محاولة تفسيره هنا (تماسك الخطاب المظهر واتساقه، عن طريق ربط الإظهار - الذي هو سياق من المؤولات الإظهارية - بالمراحل السابقة)، لا يتجاوز كونه ظاهرة من ظواهر الإظهار المتعددة.

إن الظاهرة التي عولجت هنا، هي الظاهرة التي تتصل، بالتشييد الممكن لمدار دليل سردي فرعي مرتبط بالحالات الذهنية للذوات وحسب، أي تتصل بتفسير شكل الانتشار الإظهاري الحصري، والذي لا يمكن أن يختصر في السيناريو أو التناظر؛ ولذلك تمت الاستعانة بمقولات المقصدية، باعتبارها تمتلك كفاءة وصفية تستجيب لمواضعات مستوى الإظهار الروائي، الذي يفرض وجود ذوات مسكونة بالعالمين الذين تترتب عنهما ثنائية الشعور والاحساس في تفاعل مع /وبمواجهة/ معطيات العالم الفعلي، الذي تمثله أحداث الحكاية.

أما الظواهر الأخرى المتصلة بتلاحم المدارات السردية إظهاريا، مثل تلاحم المدار السردي السابق (السفر)، مع ما يترتب عن هدفه من تحول يؤدي إلى مدارات سردية فرعية أخرى، أو يؤثر عليها...، فإنها لا تتصل فقط بنظرية العمل بوصفها آلية إنتاجية، ولكنها تتصل بشكل توجيه السيناريوهات الموسوعية الفعلية لتراتب الأعمال سببيا.

2-6-4 ميتافيزيقا لحظة التجسيد [377] :

إن المقصود بميتافيزيقا لحظة التجسد هنا، هو انزلاق المنتجين في لحظة الإظهار الفريدة نحو بناء مدارات لم تكن قد هيئت من قبل المراحل السابقة. ويحدث هذا الانزلاق عن طريق انجذاب المنتج نحو السياقات الخاصة بالأدلة المؤولة التجسيدية، وذلك عن طريق تحويل تلك الأدلة، التي ليست في الواقع إلا مؤشرات على المدارات المحايثة، إلى أدلة - مصادر، فيتم بناء على ذلك وصف سياقاتها. وتكمن خطورة هذا الانجذاب، في كون المتلقي قد يعتقد أن تلك السياقات المضافة تشكل مؤشرات مساوية من حيث القيمة التأشيرية لمصادرها، الشيء الذي يؤثر على إدراكه للمدارات المحايثة التي عليه استنتاجها...

إن أشكال الانجذاب هذه، قد أدركت من خلال وجهة نظر التلقي تحت عدة أشكال، وضبطت من خلال عدة مصطلحات مثل التفاصيل عند غولدمان [378] ، والزوائد عند بارط [379] ، أو الخصائص الطارئة عند إيكو [380] . وهي أشكال غالبا ما تؤدي إلى الالتباس وتوهم بتعدد المعاني لنفس النص... خاصة حين تتداخل، بالنسبة للمتلقي، مع السياقات المؤولة للأدلة المفكر بها في المراحل السابقة، فتِؤدي إلى أخذها بعين الاعتبار خلال إنجاز عملية الاختزال. ولعل ملازمة هذه الآلية الإنتاجية غير المراقبة للأعمال الأدبية، هي التي بررت ربط الأدب بالإبداع وليس بالإنتاج، وجعلت العديد من "كتاب الرواية" [381] يؤكدون أن العمل في النهاية يكون مخالفا للمقاصد الواعية لمنتجيه...!!

ولكن يجب عدم الخلط بين الانتشار الموجه، الذي سبق وصفه من خلال مقولات نظرية العمل، وبين لحظة التجسيد الميتافيزيقية، التي هي بدورها انتشار مماثل، ولكنه غير موجه. ويكمن الفرق بينهما، في كون الانتشار الموجه يحول المدارات السردية بشكل واعي، من مستوياتها الحملية العامة إلى مستويات قضوية وجودية تحد من دلالاتها لفائدة الدلالة المحايثة، ويعتبر هذا النمط من الانتشار مفعولا إيديولوجيا؛ أما الانتشار المنبجس عفويا لحظة الإظهار، والمؤسس على مؤول تجسيدي غير مقصود في ذاته، فإنه وإن كان يقوم، في الظاهر، بتحويل دليله المصدري من الحملية إلى القضوية؛ فإنه في واقع الأمر، يحول الدليل (المؤول التجسيدي) إلى حمل لأنه يسلبه الدلالة التي أنتج أصلا، لكي يؤشر بدقة عليها، ليجعله بالمقابل قابلا لتلقي عدة دلالات...

ولكي يتضح، وإن بشكل نسبي، المقصود باللحظة الميتافيزيقية، سيتم، انطلاقا من نفس المثال السابق (مدار السفر)، تقديم إحدى إمكاناتها:

لنفترض أولا، أن المدارات المتراتبة لا تستدعي وصف حالة الطقس المزامنة للسفر [382] ، ولا ما يمكن أن تفجره في ذهن المسافر المبأَّر مثلا. بناء على ذلك سيكون كل وصف لحالات الطقس داخلا في إطار الانتشار الإظهاري غير الموجه، والذي لا يفكر فيه إلا عرضا أثناء الإنجاز الإظهاري. وقد يحضر إلى الذهن وفق آليات إنتاجية متعددة، ووفق مؤولات تعرفية متعددة أيضا. ومن أجل التمثيل لذلك، لنفترض أن المنتج، وهو يجسد مدار السفر الموجه (من البيضاء إلى فاس)، يتذكر بفعل تفكيره بها، لحظة فعلية مناظرة لها عاشها هو نفسه أو تمناها أو قرأها... أي أنها باختصار، تفجر في لحظة تحيينها، لحظة حاضرة في موسوعته الفرادية، فيحدث أن ينجذب

إليها، فيعمل من ثمة، على وقف تدفق المؤولات التجسيدية للمدارات السردية، لينشغل بإسقاط المتذكر المنتمي لمدار فعلي غيري بالنسبة للمدار السردي الذي كان بصدد التأشير الدقيق عليه. ومن هنا، تتولد مدارات إظهارية محضة. وقد تتشعب بدورها إلى مدارات فرعية تتطلب سياقات محددة لها، وهكذا دواليك... الشيء الذي قد يولد سلسلة من المؤولات التجسيدية تستغرق عشرات الصفحات... غير أن العلاقة بين السياق وبين الدليل المصدر لا تكون، في مثل هذه الحالة، مرتبطة بعوامل المقصدية التي هي سَلْبٌ محدد للمدارات المتراتبة، ولكنها تكون مرتبطة بدليل مقيد نصيا، وبسياق مناسب ولكنه غير نصي. وذلك بسبب انحلال الدليل الإظهاري - المصدر، من وضعه في الإظهار النصي بوصفه مؤشرا على سياق المدار (أو المدارات) المؤسس له، إلى دليل وصفي أيقوني لموضوع دينامي خارجي...

أما بالنسبة للآليات التي تدفع المنتج إلى هذا النوع من (الشرود)، فهي متعددة، لأنها ترتبط بكل أشكال القوة الأيقونية والمؤشرية. فإضافة إلى التداعي الذي وجهه المثال السابق، يمكن أن يتم ذلك الانتشار بواسطة تحويل الدليل الإظهاري إلى "مدونة" رغم كون المدارات المحايثة لا تستوجب ذلك، مثل تحويل الدليل (السيارة) في المثال السابق إلى مدونة، فيتم وصف عناصرها (المقود... العجلات...)، أو إلى سيناريو، فيتم وصف سيروراته (فَتَحَ الباب، انحنى قليلا...، جلس على مقعد القيادة...) [383] .

ومع ذلك، يجب الاعتراف أن كل أشكال الانتشار الإظهاري، لا تشكل الالتباس أو عدم التناسق أو التناقض، إلا في علاقتها بالمدارات المحايثة، أما في مستوى الإظهار- مأخوذا في ذاته - فإنها تكون متلاحمة، ما دامت تشكل انبجاسا موسعا للموضوع الدينامي لنفس المدار... ولذلك يتحتم تفسيرها إظهاريا.

إلا أن كل ما قدم حول مدارات البنية الإظهارية، لا يشمل إلا الجوانب التي يستبعد كونها موجودة بشكل واضح في السيرورة الذهنية المحايثة للإنتاج، وهي الجوانب التي قد تربك حسابات المنتج نفسه، مثلما قد تربك كل تلق يحاول اختزال النص المظهر عموديا. أما الجوانب الأخرى الناتجة بدقة محسوبة عن التفكير الممارسي الإنتاجي، فإنها وإن كانت قد وصفت، بشكل عام، عن طريق وصف كيفية الانتقال من مرحلة محايثة إلى أخرى، تبقى لكي تظهر بشكل مدقق، في حاجة إلى تفعيلها انطلاقا من جعلها آليات لكشف ووصف أشكال إنتاج نصوص روائية فعلية. وذلك ما سنسعى إلى تحقيقه في كتابنا اللاحق.

5 - استخلاصات عامة

سوف تتمحور هذه الاستخلاصات حول بعض أهم الأدلة الأيقونية التي أمكننا استنتاجها من السيرورات التدلالية المنجزة من أجل بناء أطروحة هذا الكتاب، وخاصة منها ما يتصل بالجوانب الخفية المرتبطة بالتلقي المحايث لتصور الإنتاج. وجدير بالملاحظة أن الأدلة الأيقونية، تعني الأفكار الخفية التي لم توضح في متن الكتاب. ويدل ذلك على أن هذه الاستخلاصات لن تختزل مضمون الكتاب، ولن تكثفه بل ستعمل على توضيحه. وسيتم تقسيمها إلى أدلة ناتجة عن:

1- الخلفية المعرفية العامة.

2- الخلفية المعرفية ومراحل إنتاج النص.

1-5 ملاحظات حول بعض جوانب الخلفية المعرفية:

يبدو أنه ليس من اللازم التذكير بأن الخلفية التي استند إليها هذا الكتاب هي الفلسفة الذريعية البورسية. وأنه قد حاول جهد المستطاع جعل تلك الخلفية متحكمة بكل سيروراته التدلالية، سواء تلك التي بفضلها تم إنتاج بعض الأدلة النظرية المستنبطة من نظريات النص والتي كان الهدف منها تدعيم قائمة المصطلحات البورسية حتى تصبح مسعفة حتى على تحليل النصوص الروائية، أو تلك التي تم اعتمادها في تحليل الأمثلة التظهيرية التي جرى توضيح الأفكار من خلالها. وإذا كانت الأدلة المستنتجة منها ستبدو للقارئ الفعلي، ولا ريب، متعددة، فإن ما يبدو هاما من بينها، يتمثل في دليل أساسي مركب، يتصل من جهة بتقسيم المؤولات البورسية إلى ثلاثة أنماط (هي المؤولات السننية والمؤولات التعرفية والمؤولات التجسيدية)، يشكل كل نمط منها دليلا متكاملا يقبل بدوره أن يدرس من خلال الاحتكام إلى نفس التفريع... ويتصل من جهة ثانية بالسر في النظر إلى الأدلة في كل مستويات وجودها المقولاتي، وفي النظر إليها في كل مستوى عبر تجزيئها إلى مكوناتها الثلاثة، ثم في معاملة كل مكون بوصفه مؤولا، وهكذا، إلى أن يتكامل السياق الدينامي المناسب... وذلك دون السماحِ للسيرورة التدلالية بأن تنساق مع القانون الفارز لتلك التفريعات، والذي من شأنه أن يؤدي إلى التدلال اللانهائي. فقد تم الحرص دائما على إيقاف السيرورات التدلالية عند حد معقول، يفترض كونه حدا أدنى لواقعية الأدلة... وستتم تسمية هذا الدليل الأيقوني بجدل التدلال اللامحدود والتدلال المحدود:

1-1-5 جدل التدلال اللامحدود والتدلال المحدود:

يمكن تفسير شكل الإجراءات التي استند إليها الكتاب، في اقتراح السيرورات النظرية المتحكمة في إنتاج الدلالة الفعلية للنصوص الروائية وتلقيها، بالعلاقة المحددة من قبل العنوان الفرعي السابق المتضمن للجدل القائم بين التدلال الذي ينحو إلى أن يكون غير محدود، وبين التدلال المحدود [384] . والاستناد إلى هذه العلاقة ضروري، لأن آليات الإنتاج، بما هي نتيجة آليات أرقى للتلقي، فإنها حين ستحول إلى آليت لمعالجة النصوص الفعلية، ستصبح مباشرة آليات للتقي والتأويل في آن.

وإذا كان ذلك واضحا من خلال التحديدات التي ارتبطت بالتمثيل والتدلال والدليل - والتي كما سبق الذكر - أنها ترتبط بوجهة نظر إنتاجية، فإن ما يراد توضيحه هنا، هو رؤية تحديد بورس الضمني للتلقي، لأن هذه النظرة تشكل الخلفية النظرية الأكثر تناسبا مع طبيعة السيرورة التي من الواجب اعتمادها في تظهير كل سيرورات البحوث اللاحقة التي قد تعتمد الطرح النظري لهذا الكتاب، إذا ما حدث وقبل بوصفه مصدرا نظريا لتحليل وتأويل النصوص الروائية. وسيتم الاكتفاء في تحديدها بدليلين يجيبان على التوالي عن الأسئلة المحايثة للأدلة الأيقونية السابقة:

1-1-1-5 المنطق والسيميائيات وإدراك (أو تلقي) الأدلة:

لقد جعل بورس المنطق اسما آخر للسيميائيات، ونظر إلى هذا المنطق بوصفه العقيدة شبه الضرورية أو الصورية للأدلة. وتعني بالنسبة له عبارة (المنطق بوصفه العقيدة شبه الضرورية أو الصورية للأدلة)، أننا نلاحظ [أو نتلقى] خصائص الأدلة التي عرفناها، وأننا بفضل هذه الملاحظة (التلقي) نُسَاقُ، بواسطة سيرورة، لا يعترض على تسميتها بالتجريد، إلى ملفوظات غائمة جدا، وبالتالي ليست، بمعنى من المعاني، ضرورية. وتتعلق بما يجب أن تكون عليه خصائص كل الأدلة المستخدمة من قبل ذكاء "علمي"، أي من قبل ذكاء قادر على التعلم بواسطة التجربة. وسيرورة التجريد هذه هي نفسها نوع من الملاحظة (أو التلقي) [385] .

وتعني الفكرة السابقة أن الإدراك المزامن للملاحظة، التي تمت مماثلتها هنا بالتلقي، تخضع ليسرورة ذهنية مجردة - تشبه تلك التي سميت في هذا الكتاب "بالتفكير المماسي" - تنطلق من موضوع التفكير (الذي لا يمكن أن يكون إلا دليلا - تفكريا) وتحلله ذهنيا بواسطة ذكاء علمي [386] . ويقود هذا الذكاء العلمي في النهاية إلى استنتاج الملفوظات المراقبة تجريبيا. ولما كانت تلك السيرورة تعتبر هي نفسها ملاحظة (أو تلقيا).

فسيعني ذلك، من جهة، أنها هي نفسها وليدة سيرورة، وأن السيرورة المولدة لها هي بدورها وليدة سيرورة أخرى... وهكذا؛ وسيعني من جهة ثانية، أنها - وإن كانت تجسد الذكاء العلمي المحدد للخصائص... - فهي نتاج لملاحظة أولية محايثة.

انطلاقا من التأويل الذي قدم لهذه الفكرة هنا، تتضح الخلفية التي دفعت الكتاب إلى تبني إمكانية وصف سيرورة الإنتاج، تلك السيرورة التي يصعب تفسير منطلقاتها، كما يصعب الدفاع عن شرعية ميتافيزيقاها الماثلة في بعد المحايثة، إلا انطلاقا من فكرة التجريد البورسية التي تقتضي سيرورة ذكاء علمي يقوم على آليات الاستنتاج المنطقي، الواجب تطبيقها على النص الإظهاري الذي يشكل المعطى المادي الوحيد (أو موضوع التلقي الفعلي).

إن التلقي بموجب تلك السيرورة إذن، هو بحث ذهني عن الشكل الأنسب للملاحظة (أو للتلقي) التي قادت - بوصفها سيرورة ذهنية لذكاء علمي- المنتج إلى منح الخصائص المناسبة للدليل التفكري. تلك الخصائص التي ليست شيئا آخر غير المؤولات التجسيدية، التي تشكل المظهر المادي للنص. وسيكون من المناسب جدا، من أجل تدعيم ذلك، اعتبار ما سمي في هذا الكتاب "بميتافيزيقا لحظة الإظهار الفريدة"، عائدا إلى الخصائص التي اعتبرها بورس خادعة وغير ضرورية، أي غير ناتجة عن الذكاء "العلمي".

وتتدعم هذه الأفكار بتحديد بورس الموالي للسيرورة التجريدية، حيث سيلاحظ أنها ملكة يتعرفها الإنسان العادي «وأنها تجربة عادية بالنسبة لأي إنسان يرغب، لحظة إدراك شيء ما، في اقتناءه (أو امتلاكه)، لكنه لا يستطيع ذلك، فيتبع تلك الرغبة بالسؤال "هل ستظل لدي نفس الرغبة في امتلاك هذا الشيء إذا توفرت لدي كل الإمكانات للحصول عليه؟". لكي يجيب عن هذا السؤال، سيلجأ إلى اختبار ذاته، وبذلك يكون قد أنجز ما أسميته بالملاحظة التجريدية. إنه ينجز بواسطة التخييل نوعا من الرسم البياني - هيكل /أو نوعا من الخطاطة - الظل/ لذاته نفسها، مع أخذه بعين الاعتبار التغيرات التي ستفرض حالة الأشياء هذه، إدماجها في تلك اللوحة، لكي يختبرها. أي أنه يلاحظ ما سبق أن تخيله، لكي يرى ما إذا كان لازال محتفظا بنفس رغبته في ذلك الشيء. بفضل هذه السيرورة، التي تشبه في العمق التحليل الرياضي، نستطيع الوصول إلى نتائج مرتبطة بما سيكون صادقا بالنسبة للأدلة في كل الحالات، شرط أن يكون الذكاء الذي يستعملها[يتلقاها] علميا» [387] .

من الواضح أن هذه الفقرة تدعم ما سبق أن قيل عن علاقة

الملاحظة التجريدية بالتلقي. ويتدعم كل ذلك، من جهة، بالفكرة التي ختم بها بورس تحديده للملاحظة التجريدية، حيث توجد إشارة واضحة إلى أن تلك السيرورة الملاحظية، بما هي علم، تتميز عن العلوم الجزئية بكونها لا تهدف فقط إلى كشف ما هو موجود في الواقع بل تهدف أيضا إلى كشف ما يجب أن يكون؛ ويتدعم ذلك من جهة ثانية، بتحديده لصورة القارئ الذي تتمثله بالضرورة كل سيرورة تدلالية تلقياتية: «إننا لا ننشد إلى صيغ تفكير إله يتوجب عليه امتلاك معرفة كلية حدسية تتصف بكونها فوق العقل» [388] .

وإذا كانت تصورات بورس السابقة تفسر المسوغ الإيبيستيمولوجي لقراءة ذهنية للإنتاج انطلاقا من التلقي، فإن الدليل الأيقوني الذي يستنتج من شكل تحليل الأدلة في كل مستويات وجودها المقولاتي ثم تحليل مستويات وجودها في كل مستوياتها الوجودي...، تتضخ خلفيته في فروع علم السيميائيات المرتبطة بمكونات الدليل:

2-1-1-5 مكونات الدليل وفروع السيميائيات وسيرورة التدلال:

إذا كان التدلال هو فعل تأويل الأدلة بواسطة ربط ممثلاتها بموضوعاتها عن طريق مؤولاتها، وكان كل مكون (الممثل والموضوع والمؤول) هو في ذاته دليلا متكاملا، يتطلب أيضا سيرورة تدلالية، وهكذا... فإن السيرورة التدلالية تصبح معادلا للملاحظة التجريدية المحددة سابقا. ثم إذا كانت مكونات الدليل مختلفة من حيث انتماؤها المقولاتي، فإن لكل مكون علما فرعيا يناسبه. وذلك بالضبط ما حدده بورس حين أكد، أنه نتيجة لوجود كل ممثل في ترابط مع ثلاثة أدلة (هي الأساس والموضوع والمؤول)، فإن لعلم السيميائيات ثلاثة فروع [مناسبة للمكونات]. وقد سمى الفرع الأول بالنحو المحض، وجعل مهمته كامنة في كشف ما يجب أن يكون صادقا بالنسبة للممثل، إذا استعمل، لكي يستطيع تلقي دلالة ما، من قبل أي ذكاء علمي. وسمى الثاني بالمنطق بمعناه الدقيق، وربطه بالموضوع، وذلك على اعتبار أن المنطق بالمعنى الدقيق هو العلم الصوري لشروط صدق التمثيلات. وسمى الثالث بالبلاغة المحضة، وجعل مهمته، بصفة عامة، كامنة في كشف القوانين التي بفضلها يُوَلِّدُ الدليل، في كل ذكاء علمي، دليلا آخر، وجعلها، بصفة خاصة، كامنة في كشف القوانين التي بفضلها تنتج الفكرة فكرة أخرى. وقد استوحى وظيفة البلاغة المحضة، من الطريقة التي كان يحفظ بها (كانط) الترابطات القديمة للكلمات عندما يبحث عن مدونة [389] من أجل مفاهيم جديدة [390] .

2-5 الخلفية المعرفية ومراحل إنتاج النص الروائي:

إذا كانت نظرية السيميائيات البورسية، قد قامت في هيكلها العام على الثلاثية، وكانت ترى، بفعل استنادها إلى أسس رياضية، أن كل ما يمكن أن يتجاوز الثلاثة، يمكن أن يختزل إليها، لأنها كافية [391] ... فلا بد للتقسيم الرباعي، الذي فُرِضَ، تحت إرغام طبيعة الموضوع، على الكتاب، أن يولد في الذهن دليلا أيقونيا، يتمثل في سؤال يتعلق بعدم الامتثال إلى قانون السنن العام. وهو سؤال لا بد من الإجابة عنه.

إن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن إلا أن توزع - على الأقل - على إجابتين، تتصل الأولى بعلاقة خصوصيات الموضوع المعرفي بالخلفية النظرية، وتتصل الثانية بعلاقة الخلفية المنتجة لهذا الدليل بالخلفية الرياضية لسيميائيات بورس:

1-2-5 علاقة خصوصيات الموضوع المعرفي بالخلفية النظرية:

تفرض محاولة الكشف عن آليات إنتاج الدليل الروائي، إدماج المؤولات السننية الأجناسية الضرورية من أجل تمييز النص بوصفه تحيينا لقواعد جنسه، ومن أجل تحليل مستوياته (وهي الحكاية والسردية والإظهار). وتعتبر هذه المراحل، التي هي في ذاتها تجسيدات للدليل، اختزالا للعديد من المراحل الممكنة إلى ثلاثة. والمراحل الثلاثة كافية لتشكيل تفريعات قمينة بجعل الدليل معالجا من كل الجوانب المنطقية والبلاغية، لكنها ليست كافية للمعالجة الذريعية. وذلك لأن هذه الأخيرة، تفترض في مستوى الإنتاج، أن الإنتاج نفسه وليد لشروط تلقي المتبدي الذي يراد التعبير عنه وفق صيغة شعرية ما؛ وتفترض في مستوى التلقي، إدماج السياقات الخارجية المُؤَشَّرِ عليها من قبل الدليل. الشيء الذي يفرض إضافة مرحلة رابعة سواء تعلق الأمر بوجهة نظر إنتاجية أو تلقياتية. لكن قبل توضيح علة الوجود الضروري للمرحلة الرابعة، لا بد من التدليل على عدم كفاية الثلاثة بل على عدم إمكانية الاكتفاء بما دون الثلاثة:

- الإظهار:

إذا كان الإظهار، بوصفه المعطى المادي للدليل النصي، متشاركا، من حيث بعده العام، مع كل الأدلة المركبة؛ فإن شكل المادة التي يجسدها (إنتاجيا) ويؤشر عليها (تلقياتيا) هو الذي يعطيه صفة كونه إظهارا روائيا. ومن هنا لا بد من تمييز المادة وشكلها، ومن أجل تمييزهما، لا بد من افتراض مرحلتين تشكلان مكانا ذهنيا لتحقق الدليلين المحددين لتراكبهما: وهما الحكاية والسردية (أو الحبكة الروائية):

- السردية:

تشكل السردية دليلا مؤولا، يقوم في نفس الوقت بتجسيد الحكاية وإعطائها الشكل. وذلك لأنه يتولى منحها أبعادها المعنوية وأبعادها الأجناسية. ومن ثمة يطورها من دليل حملي (قابل لأن يكون دليلا - مصدرا لسيرورات تدلالية غير محدودة [392] ، إلى دليل قضوي. وإذن فمن الضروري أخذ هذه المرحلة الذهنية بعين الاعتبار.

- الحكاية:

تعتبر الحكاية، بما هي بما هي تجسيدا لنهاية سيرورة تفكرية، تجسيدا لمؤول سنني أجناسي. وهي في هذا المستوى من الإدراك مؤول قضوي. كما تعتبر، بما هي مادة دلالية أولية قابلة لأن تستثمر من أجل إنتاج نصوص سردية تنتمي إلى كل الأنواع السردية، دليلا حمليا. ولكي تتضح هذه الفكرة عن طريق الاستدلال، يمكن سوق الحجج التالية: (أ) - إن العديد من أجناس الكتابة ومن أجناس التعبير لا تعتمد الحكاية بوصفها عمادا للتجسيد الأولي. ولما كانت هذه الأنواع عصية على الحصر، فيمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الاختلاف الأولي لشكلي إنتاج كل من الرواية والشعر، أو المأساة والخطابة (وفق تحديد أرسطو لهما)، فبينما تتطلب الرواية والمأساة إنتاج حكاية، لا يتطلب الشعر والخطابة ذلك. ويعود الأمر إلى أن المؤولات السننية الأجناسية الحاضرة مسبقا في الذهن - الذي يكون قد قرر تجسيد الفكرة إظهاريا وفق قيود جنس معين - هي التي تفرض وجود الحكاية أو عدم وجودها. وفي حالة فرض وجودها من قبل المؤولات السننية، فإنها، وهي تجسد الفكرة، تطورها إلى مستوى وجودي ذهني يقلص إمكانات تحققاتها السابقة، وذلك على الرغم من كونها تنحل مباشرة في مستوى ذهني ثان إلى الأولانية بسبب كونها تظل حاملة لنوعيات كل أنواع الجنس السردي. (ب) - كون الحكاية، بوصفها تجسيدا أوليا لكل الأنواع السردية، ليست بحال من الأحوال موضوعا أوليا للتفكير، ولكنها نتاج لسيرورة تفكرية سابقة متراكبة مع قصدية الإنتاج الشعري (بمعناه الأرسطي). وذلك لأنه لا يعقل أن تكون الحكاية مصدرا للتفكير، بينما يعقل كونها نتيجة لتفكير في الفكرة وفي تجسيدها شعريا [393] .

وهكذا تتضح ضرورة الاحتفاظ بالمراحل الثلاث من أجل تمييز الأدلة النصية نفسها. ومن ثمة تتضح ضرورة إضافة المرحلة الرابعة التي هي في الواقع المرحلة الأولية التي تتحكم في إنتاج المراحل السابقة، والتي تشكل، من جهة التلقي، موضوعات الذريعية والاستمرارية والواقعية التي تتأسس

عليها الخلفية البورسية المعتمدة في هذه الكتاب.

2-2-5 علاقة الدليل الأيقوني المفترض بالخلفية الرياضية لسيميائيات بورس:

أما الشطر الثاني من الإجابة، فيستوجب توضيح حقيقة العلاقة القائمة بين هذا الدليل الأيقوني وبين الخلفية الرياضية:

يتصل الدليل الأيقوني المقصود هنا، بوجود أربع مراحل، ويتمثل احتماليا في الاعتقاد بكون ذلك غير منسجم مع الشكل الراسخ لقانون التفريعات الذي تستوجبه الخلفية المعرفية. والواقع أن مضمونه الاعتراضي سيبدو بدون سند، لأن إشارة بورس لم تكن تقصد الاعتراض على التعدد المجاوز لثلاثة، بل تقصد فقط الاعتراض على اختزال المتعدد إلى أقل من ثلاثة. بناء على ذلك يتضح أنه لا وجود لمانع يحول دون اختزال المتعدد إلى أكثر من ثلاثة، وخاصة إذا كان النسق البورسي نفسه يفرض في علاقته بموضوع معرفي ما، مجاوزة الثلاثة.

وإذا كان هذا الجزء من الإجابة عاما، يتصل بكل الظواهر، فإن الجزء اللاحق سيقتصر على الحالة الخاصة بهذا البحث، أي بالاختزال الاضطراري لمراحل الإنتاج الروائي إلى أربع مراحل:

إن طبيعة الرواية، لا تنسجم مع النسق التدلالي البورسي نفسه، إلا إذا أضيفت المرحلة الرابعة. ويعني ذلك - إذا تم أخذ مصطلحات هذا الكتاب بعين الاعتبار - أن الانسجام لا يمكن أن يحصل إلا إذا أضيف الدليل - التفكري، لأنه من جهة يشكل أساس استمرارية وواقعية الرواية، ومن جهة ثانية، لأنه موضوع الذريعية، ومن جهة ثالثة لأنه وحده يستطيع ربط الدليل النصي بمقولتي الفكر والعالم. ويبدو هذا جليا إذا نظرنا إلى الرواية بوصفها دليلا فرعيا يحتاج لكي يأخذ شرعيته، أن يُنْظَرَ إليه بوصفه دليلا من بين أدلة الأجناس الأدبية، التي لا تأخذ بدورها الشرعية إلا بفعل كونها دليلا من بين أدلة نسق الفكر. وكل ذلك يؤكد ضرورة الحد الرابع، الذي إضافة إلى ما سبق، يعتبر في علاقته بالمراحل المحايثة للإنتاج التجسيدي مَعْلَماً لضبط الاختلافية التدلالية التابعة لاختلافية المؤولات السننية الأجناسية لأنساق التفكير والتمثيل الممكنة، بما هي تجليات ضرورية لأنشطة الفكر الإنساني، والتي تتمثل في تحويل الأفكار المجردة إلى موضوعات للتواصل.

وهكذا يستنتج من كل ما سبق أن نظرية بورس الذريعية نفسها، تفرض في حالة تطويرها إلى منهج لتحليل النصوص السردية عامة، وجود

أربع مراحل أو حدود. بحيث يقوم الحد الرابع بتحديد مدار الفكر، الذي يتمثل هنا بوصفه الصور الأولى للأفكار المسلم بها. وذلك باعتبار تلك الصور نتاج سيرورة تلقياتية كاملة (أي نتاج سيرورة ملاحظة تجريدية)، موضوعها هو المتبدي المحاقب لفعل التلقي التفكري، ثم باعتبارها مصدرا لقناة التواصل الممكنة [394] السابقة على التجسد الأولي وفق قيود جنس أو خطاب. وبهذا الشكل تصبح هذه المرحلة في علاقتها بكل الأجناس والخطابات [395] ، في نفس الوقت، مُؤَسِّسَةً ومحايدة: مؤسسة لأنها اختزال وتمثل لفكرة مجسدة في الذهن بناء على سيرورة تلقي المتبدي، ومحايدة لأنها لا تكون قد خضعت بعد للقيود الخارجية التي تشكلها قواعد اللغات والأجناس والخطابات. ويعود ذلك إلى أن الدليل - التفكري يوَلِّدُ ناتجا يقبل أن يطور، لكي يصبح موضوع تواصل فعلي، وفق كل أشكال المحاكاة الممكنة (المدركة أو غير المدركة لحد الآن). أما بالنسبة للتلقي فهو المحطة الأخيرة لنهاية سيرورات الاستنتاج [396] . ومن الواضح أن النظرتين معا (نظرة الإنتاج ونظرة التلقي)، تولدان في علاقتهما بالمؤشرات الرياضية، المجسدة لمراحل السيرورة التدلالية (1 و2 و3)، فكرة الصفر. ومن هنا يمكن ربط ما أنتجه الالتزام، في تحديد آليات إنتاج وتلقي النص الروائي، بحدود النظرية الذريعية البورسية، بالخلفية الرياضية الظاهراتية لفلسفة بورس نفسها.

إن الاستعارة العادية للصفر من أجل التعبير عن نوعيات الأنشطة الإنسانية المختلفة، تعني اللحظة السابقة مباشرة على إنجاز الفعل الحاضر في الذهن، وتسمح له هذه اللحظة بأن ينطلق وفق كل الأشكال المناسبة، كما تسمح له أيضا بأن يكون موطنا لكل تجربة جديدة إذا فشلت سابقاتها. ومن هنا فإن تلك اللحظة تفرض، على كل مؤول لخصوصيات ذلك النشاط، التعرف على تلك الدرجة من أجل الانطلاق منها [397] . وما يسند ذلك رياضيا هو كون الصفر ليس فراغا ولكنه العدد الذي يشكل الحد المانع بين السلب والإيجاب، والحد المانح لمنطق تميز عدد الموجودات...

ويمكن أخير رؤية الخلفية العميقة التي يمكن اعتبارها سببا منطقيا لصدور الأربعة عن سيرورة التدلال في علاقتها بالنص الروائي، في أصل الخلفية الرياضية لبورس، وسيتم الاكتفاء بالتفسير الذي قدمه الأستاذ محمد مفتاح والذي ينسجم مع التنمية أو الاختزال إلى العدد أربعة: « بيد أن مسألة البداية تفرض نفسها في الامتداد الميتافيزيقي ولذلك التجأ [بورس] إلى الرياضيات لحلها. وإذا تبنى نسقا ثلاثيا ورد إليه المتعدد ونمى إليه

الصغير واتخذه أداة للعمليات التوليدية والوصفية والتفسيرية فإنه أقر أحيانا بأن العلائق يمكن أن تكون أكثر من ذلك. وهذا ما يفهم من قوله بأن "الصفر الخالص سابق على كل أولانية"، وعليه، فإن العلائق ليست بين ثلاثة عناصر بالطبيعة ولكنها عملية إجرائية واقتطاعية لامتداد فرض عليه الصفر بداية.

إذا كانت الفيتاغورية ترجح صنيعه بالانطلاق من الواحد الذي تولدت عنه باقي الأعداد فإن المبادئ الأنطولوجية والرياضية تفرض عليه البداية من الصفر واتخاذه عنصرا قائم الذات، أي أن العلاقة تصير رباعية» [398] .

قائمة المصادر والمراجع بالعربية

أ - الكتب:

- أرسطو، فن الشعر، تحقيق عبد الرحمن بدوي. القاهرة، مكتبة النهضة، 1953.
- باختين (ميخائيل)، شعرية دوستوفسكي. ترجمة ج. ن. التكريتي، مراجعة ح. شرارة، دار توبقال، الدار البيضاء 1986.
- بارط (رولان)، مبادئ في علم الأدلة. ترجمة محمد البكري، الدار البيضاء 1986.
- باشلار (غاستون)، جدلية الزمن. ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1982.
- بنعبد العالي (عبد السلام)، أسس الفكر الفلسفي المعاصر. دار طوبقال، الدار البيضاء 1991.
- بونيه (آلان)، الذكاء الاصطناعي (واقعه ومستقبله). ترجمة علي صبري فرغلي، عالم المعرفة، الكويت.
- الخطابي (محمد)، لسانيات النص. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت 1991.
- دو سوسير (فردناند)، محاضرات في علم اللسان العام. ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1987.
- شالمر (ألان): نظريات العلم. ترجمة ح. سحبان، وف. الصفا، دار توبقال 1991.
- الما گ ري (محمد)، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1991.
- حنون مبارك، دروس في السيميائيات. دار توبقال، المغرب 1987.
- عبد اللطيف محفوظ، البناء والدلالة في رواية "البحث عن وليد مسعود". كلية الآداب، الرباط 1986.
- محمد مفتاح، دينامية النص، تنظير وممارسة. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1987.
- مجهول البيان. دار توبقال، الدار البيضاء 1999.
- التشابه والاختلاف. المركز الثقافي العربي، 1996.
- فرانسوا مورو، البلاغة (المدخل لدراسة الصور البيانية). ترجمة م. الوالي، وج. عائشة، منشورات الحوار، 1989.

- ولترستيس، المنطق وفلسفة الطبيعة. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت 1982.
- فلسفة الروح. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير، بيروت 1982.
- نصوص الشكلانيين الروس. ترجمة إبراهيم الخطيب (سمير)، الرباط 1982.

ب - المقالات:

- غرايس «منطق الحوار». ترجمة محمد طروس، مجلة الحكمة، العدد 1، المغرب 1992.
- فضل (صلاح)، «قراءة جمالية في رواية سياسية»، ضمن مجلة آفاق (اتحاد كتاب المغرب)، الرباط 1990.
- كاسيرير، «فلسفة الأشكال الرمزية». ترجمة كمال أسفطان، مجلة العرب والفكر العالمي، عدد 3، 1988.
- (عبد اللطيف) محفوظ، «التمثل والترجمة»، ضمن مجلة فكر ونقد، ع 10.
- (محمد) مفتاح، «مفهوم الحقيقة عند برس»، ضمن مجلة فكر ونقد، عدد 2، المغرب 1997.

قائمة المراجع بغير العربية

- Bachelard (G): La poétique de l'espace, P.U.F, Paris, 11°ed. 1983.
- Bakhtine (M): Esthétique et théorie du roman, traduction de D. Olivier, Gallimard, Paris, 1978.
- Barthes (R), Introduction à l'analyse structurale des récits, in Communications n°8, Seuil 1981.
- Benveniste (E), Problèmes de linguistique générale, Paris, Gallimard, 1974.
- Bremond, Logique du récit, Seuil, Paris, 1973.
- Bruzy (C) et Al. La sémiotique phanéroscopique de C.S. Peirce in Langages, n°58, 1980.
- Chauviré (C), Peirce/Wittgenstein. les signes et le mental in Revue Philosophique, n°3, PUF, 1997.
- Claudine (C), Sur l'idéalisme de C.S. Peirce in Revue Philosophique, n°3, P.U.F, 1997.
- Danger (P), Sensations et objetsdans le roman de Flaubert, A.Colin, Paris, 1973.
- Deledalle (D), Théorie et pratique du signe, Payot, Paris, 1979.
- Dijk (T.A V), Le texte, structures et fonctions..., in Théorie de la littérature, Picard, Paris, 1981.
- Ducrot (O) & Todorov (T), Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. ed Seuil, 1972.
- Durand (G), Les structures anthropologiques de l'imaginaire, Bordas, 1969.
- Eco (U), La structure absente, M. de France, Paris, 1972.
- ——, Lector in fabula, Traduit de l'Italien par M. Bouzaher B. Grasset, Paris, 1985.
- ——, Sémiotique et philosophie du langage. Traduit de

l'Italien par M. Bouzaher, ed. P.U.F, Paris, 1988.

- ——, Les limites de l'interprétation, Traduit par M. Bouzaher, Grasset, Paris, 1992.
- Everaert-Desmedt (N), Le processus interprétatif, Margada. Liège, 1990.
- M. Fayol & Al, Psychologie cognitive de la lecture.
- Fokkema (D), questions épistémologiques in Théorie littéraire, problèmes et perspectives, P.U.F, 1989.
- Fontanille (J), Greimas (A.J), Sémiotique des passions (des états de choses aux états âme), Seuil, Paris, 1991.
- Frege (G), Ecrits logiques et philosophiques, Seuil, Paris, 1971.
- Fuchs (C), La paraphrase, PUF, Paris, 1982.
- Genette (G), Figures 3, Seuil, Paris, 1972.
- ——, discours du récit, Seuil, 1983.
- ——, SEUILS, ed, Seuil, 1987.
- Goldman (L), Le dieu caché, Tel, Gallimard, 1959.
- Gottner (H), Méthodologie des théories de la littérature in Théorie de la littérature ed, Picard, Paris, 1981.
- Granger (G), Langage et épistémologie, ed, (M/K), Paris, 1979.
- Greirmas (A.J), Du sens, Seuil, 1970.
- ——, Du sens 2, Seuil 1983.
- Greimas (A.J) & Courtés (J), Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette, Paris, 1979, tome 1.
- Greimas (A.J) & Courtés (J), Sémiotique, Dictionnaire raisonné... Tome 2, Hachette, Paris, 1986.
- Groupe D'entrevernes, Analyse sémiotique des textes... ed, P.U.F, Lyon, 1984.
- Iser (W), L'acte de lecture, théorie de l'éffet esthétique, trad. par E. Sznycer, ed, Mardaga, 1985.
- Jauss (H.R), Pour une esthétique de la réception, Tel,

Gallimard, Paris, 1978.

- Kuhn (T), La structure des révolutions scientifiques, Flammarions, 1970.
- Lotman (I), La structure du texte artistique, Gallimard, Paris, 1973.
- Lukacs (G), Théorie du roman, Gonthier, 1963.
- Maingueneau (D), L'analyse du discours, Hachette, Paris, 1991.
- Meschonnic (H), Pour la poétique 2, Gallimard, 1973.
- Mittérand (H), Le discours du roman, P.U.F, Paris, 1980.
- Mounin (G), Introduction à la sémiologie, Minuit, Paris, 1970.
- Ouellet (P), Une physique du sens in Critique, 1985.
- Piece (C.S), Textes Fondamentaux De Sémiotique, Traduction et notes B.Fouchier-Axelsen et C. Foz, ed, M.K, Paris, 1987.
- ——, Ecrits sur le signe, Tra... par G. Deledalle, Seuil, Paris, 1978.
- Pétitot Cordida (J), La morphogenèse du sens 1; ed. P.U.F, Paris, 1985.
- Propp (V), Morphologie du conte, col, Points, Seuil, 1970.
- Prieto (L.J), La sémiologie, in Le langage Encyclopédie de la Pléiade, ed, Gallimard, Paris, 1968.
- Rastier (F), Sémantique interprétative, P.U.F, Paris, 1987.
- ——, Sémantique et recherches cognitives, P.U.F, Paris, 1991.
- ——, Thématique et génétique, in Poetique 90, Seuil, 1992.
- Searle (A.R), Sens et expression... Traduit par J. Proust, ed, Minuit, 1982.

- ——, L'intentionnalité, ed. Minuit, Paris, 1986.
- ——, Du cerveau au savoir, Col Savoir, Hermand, Paris, 1985.
- Todorov (T), Qu'est - ce que le structuralisme? Poétique ed, Seuil, Paris, 1973.
- ——, Théories du symbole, Seuil, Paris, 1977.
- Varga (K), Méthodologie des théories..., in Théorie de la littérature, Picard, Paris, 1981.

انتهى

---

[1] إن معنى الأنموذج (Paradigme) المقصود هنا، هو المعنى الذي حدد به من قبل سنيد وكوهن أنظر بالنسبة لكون:

- T. Kuhn. La structure des révolutions scientifiques. (ed) Flammarions, 1970, pp. (71-82).

وبالنسبة لسنيد:

H. Gottner "Methodologie des théorie de la littérature" in Théorie de la littérature, ed. Picard, Paris, 1981, pp. (16/17).

[2] أن نتائجها تدخل في إطار ما أسماه إيكو باستعمال النصوص.. أنظر:

U. Eco, Lector in fabula.. traduit de l'italien par M. Bouzaher. ed. B. Grasset, Paris, 1985, p. 243.

[3] لقد سبق أن استعملت مصطلح "التماسف" في مقال "التمثل والترجمة" وأقصد به وجود مسافة ذهنية - وليست مكانية - بين فكرتين تتناظران من حيث الحدود، مثل علاقة الحمق بالخيال.. أنظر:

- عبد اللطيف، محفوظ. "التمثل والترجمة.."، ضمن مجلة فكر ونقد، ع10، الرباط 1998.

[4] يجب فهم الاستقراء هنا، بالمعنى الإنتاجي المجرد، والذي يكون معه شكلا للمعرفة التجريبية.. ولتصور شكل تلك المعرفة. أنظر فيما يخص المعرفة التجريبية وتصوراتها:

- سالم يفوت، مفهوم الواقع في التفكير العلمي المعاصر، منشورات كلية الآداب (أطروحات ورسائل: 7).

[5] H. Gottner "Metodologie des théories de la littérature", op. cit., p. 15.

[6] نفسه، ص 18.

[7] Platon, Phèdre ou de la beauté, Oeuvres complètes, Tome 2, traduction nouvelle et notes par Léon Robi, Bibliothèque de la pléade, Gallimard, 1950, pp. (9-82).

[8] محمد الماكري، الشكل والخطاب..، المر كز الثقافي العربي. الدار البيضاء، 1991، (فصل: نظرية الأشكال الجشطالت).

[9] O. Ducrot & T. Todorov, Dictionnaire encyclopidique des sciences du langage, ed. Seuil, Paris, 1972, pp. 106-112.

[10] أنظر: P. Ricoeur et autres, De la métaphysique à la théorique, Essais en hommage à D. Perlman, Bruxelled, 1986.

[11] لا بد من الإشارة إلى أن إجابة باختين هذه، وإن لم تكن إجابة مباشرة عن نفس سؤال هذا الكتاب، فقد كانت محفزاً لوجوده. وجدير بالذكر أن الانفتاحية هي جزء من الإجابة عن سؤاله الخاص، الذي يمكن إيجازه في التساؤل عن كيفية قيام التفاعل الملحوظ بين الشكل الروائي والبنيات الاجتماعية؟

[12] ميخائيل باختين الملحمة والرواية، ترجمة جمال شحيد، معهد الإنماء العربي، بيروت 1986، ص 54.

[13] U. Eco-Lector in fabula, op. cit., pp. (99/100).

Sémiotique et philosophie du langage, traduit par M. Bouzaher, ed., PUF, 1988, p. 110.

[14] إن مصطلح المتبدي من المصطلحات الموضوعة، ويعني شكل الواقع الذي يمكن للفرد أن يدركه، كما سيأتي توضيح ذلك بتفصيل في فصل خاص.

[15] مارتن هايدجر نقلا عن ع. بنعبد العالي، أسس الفكر الفلسفي المعاصر، توبقال 1991، ص 49.

[16] المعنى والدلالة موظفان هنا، بوصفهما يشكلان ثنائية جدلية غير منفصلة، مع فارق كون المعنى مرتبط بالمحتوى الداخلي للدليل وهو موضوع علم الدلالة (La sémantique)؛ بينما ترتبط الدلالة بالمحتويين

الداخلي والسياقي للدليل، وهو موضوع الذريعيات والتداوليات (الموضوع الدينامي في علاقته بالمؤول الدينامي). وإذن فإن الاختلاف الموجود بينهما هنا، وهو تقريبا نفس الاختلاف الذي استنبطه دولودال من قراءته لـ بورس أو الذي أشر عليه ريكور بين البعد التأويلي (عند غادامر) والبعد النقدي (عند هابرماس).

[17] أنظر: C.S. Pierce, Textes Fondamentaux De Sémiotique, traduction et notes B. Fouchier-Axelsen et C. Foz, ed., M.K, Paris, 1987, pp. (81-98).

[18] إن المقصود بالسياق هنا الوضعية الخارجية الشارطة لحالات إنتاج السؤال المؤسس للنص.

[19] إن الترجمة التي استعملتها هنا لـ (Topic) مأخوذة من كتاب الأستاذ محمد مفتاح: التشابه والاختلاف، غير أن ضرورات الإسناد فرضت التخلي عن الحديث والاكتفاء بالمدار وحده.. وسيجد القارئ تعليل ذلك لاحقا.

[20] ليست الأدلة هنا مقصورة على الأدلة اللغوية، بل تشمل كل أنواع الأدلة، بما فيها قيود الجنس..

[21] أنظر:

C. Chauviré. "Peirce/Wittgenstein. les signes et le mental" in Revue Philosophique, ed., PUF, n°3, 1997. p. 275.

[22] نفسه، نفس الصفحة.

[23] نفسه.

[24] ج. كلاكان، نقلا عن محمد مفتاح: "مفهوم الحقيقة عند بورس.." ضمن مجلة فكر ونقد. ع2، 1997، ص 53.

[25] أنظر توضيحا ضافيا للاسمانية ضمن: سالم يفوت، مفهوم الواقع في التفكير العلمي المعاصر. م. سا. ص 62 وما بعدها.

[26] أنظر: C. Claudine. Sur l'idéalisme de C.S. Peirce in Revue Philosophique, op. cit., p. 339.

[27] نفسه.

[28] نفسه.

[29] أنظر: C. Chauviré. Peirce/Wittgenstein..., op. cit., p. 27 .

G. Deledalle. Théorie et pratique du signe, ed., Payot Paris, 1979, pp. (73-74).

[30] أنظر:

C. Chauviré "Peirce/Wittgenstien..", op. cit., p. 281.

[31] نفسه، نفس ص.

[32] أنظر: محمد مفتاح، "مفهوم الحقيقة عند بورس.." م. سا. ص 56.

وانظر أيضا: G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, op. cit., p. 88.

[33] بورس، نقلا عن محمد مفتاح، "مفهوم الحقيقة عند بورس.." م. سا. ص 56.

[34] إنه مصطلح خاص أيضا، مستوحى من مفهوم الانتقال من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، لكي يعبر عن الأشكال الأولية - غير المسبوقة - لإنتاج الأدلة.. وسيأتي توضيح ذلك في بداية الكتاب.

[35] إن كل قسم منها إلا ويقبل في مستوى الحضور الذهني أن يكون دليلا منفردا وتاما؛ أما في مستوى حضورها الإظهاري، فلا بد من أجل تمييزها من استنباطها.

[36] مصطلح التشارح هو ترجمة لمصطلح (La paraphrase) وقد وظف هنا بمعناه التقريبي عند C. Fuchs :

C. Fuchs, La paraphrase, ed, PUF, Paris, 1982.

[37] أقصد بالتعرف الإدراك الحادث، الذي لاينطلق من المعارف الموسوعية الموجودة، بل ينطلق من سيرورة من الاستنتاجات التي لا مانع من استخدامها لتلك المعارف السابقة.. وسيأتي تحديده بشكل مفصل لاحقا.

[38] تتصل هذه المرحلة بالدرجة الصفرية الموجودة في الأساس الرياضي الذي التجأ إليه بورس لحل مشكلة التنمية. أنظر:

- محمد مفتاح، "مفهوم الحقيقة عند بورس.." م. سا. ص 68.

[39] إن معنى السردية (La narrativité) هنا، مشتق من معناها عند المهتمين بسيميائيات السرد.. أنظر على سبيل المثال:

Groupe D'entrevernes, Analyse sémiotique des textes.., ed, PUL, Lyon, p. 13.

[40] B. Fouchier-Axelsen et Clara Foz. Textes Fondamentaux de sémiotique, op. cit., p. 8.

[41] C.S. Peirce. Ecrits sur le signe, op. cit., p. 120.

[42] Ibid., pp. (120/121).

[43] .cit .op ,signe du pratique et Théorie Deledalle .G

[44] .135 .p ,..Ecrits .Peirce .C.S

[45] .14 .p ,.cit .op ,..Textes .Peirce .C.S

[46] .67 .p ,.cit .op ,..Ecrits .Peirce .C.S

[47] de phanéroscopique sémiotique La .Al et Bruzy .C .32 .p ,1980 ,n°58 Langages in Peirce .C.S

[48] إن ربط الأولانية بالوجود بالقوة أو بوجود الشيء في ذاته، لا يعني هنا جعلهما متماهيين، بل هو ربط يَنْشُدُ، عن طريق التبسيط، إظهار غنى هذه المقولة، لأن سيرورة المضي من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل تؤشر على حتمية ما في حالة التحقق؛ وعلى حتمية مخبوءة في حالة استمرار الكمون.

[49] ولترستيس، فلسفة هيكل (2) (فلسفة الروح)، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام. دار التنوير، بيروت. ط الثانية، ص 132. (الفقرة 641).

[50] Traduit .langage du philosophie et Sémiotique .Eco .U .V chapitre ,Paris ,PUF ,ed .Bouzaher .M par l'Italien de

[51] .(8.330) 24 .p ,.cit .op .Ecrits .Peirce .C.S

[52] .(211 et 210-144-143-29-27-24) .pp ,.Ibid

[53] أنظر معنى السنن المنظم عند بويسانس:

Buyssens cité par. G.Mounin. Introduction à la sémiologie ed. Minuit 1970, p. 19.

[54] .pp ,.cit .op ,signe du pratique et Théorie Deledalle .G .(115-114-113)

[55] .(20-19) .pp ,.cit .op ,fabula in Lector .Eco .U

[56] .(94-93-92) .pp ,.cit .op ,..Théorie .Deledalle .G

[57] .20 pages mêmes les ,.Ibid

[58] لكن، تجدر الإشارة إلى أنني، لا أتفق مع دولودال، إلا في منطقه..

[59] ?Poétique structuralisme le que ce Qu'est Todorov .T .68 .p ,1973 ,Paris ,Seuil .ed

[60] .93 .p ,.cit .op ,..Théorie .Deledalle .G

[61] أنظر معنى الأدلة الحركية ضمن كتاب (البنية المضمرة)، ومعنى الإيطوس، ضمن كتاب (نظرية الأدب..):

- U. Eco. La structure absente. ed. M.de France. Paris. 1972. pp. (15-16).

- D. Maingueneau. L'analyse du discours. ed. Hachette. Paris 1991. p. 177.

[62] U. Eco. Les limites de l'interprétation. Traduit par M. Bouzaher, ed. Grasset, Paris, 1992, pp. (304-308).

[63] نفسه.

[64] U. Eco. La structure absente, op. cit., p. 57.

- Sémiotique et philosophie du langage, op. cit., pp. (248-263).

[65] فردناند دو سوسير، محاضرات في علم اللسان العام. ترجمة عبد القادر قنيني (الفصل V).

[66] ويعود ذلك، كما سيتضح لاحقا، إلى اعتماد تحليلاته على الثنائية، التي لا تسمح، لمن يتبناها، برؤية جدلية المكونات المتعددة.

[67] أنظر: L.J. Prieto. La sémiologie in Le langage Encyclopédie de la Pléiade, ed. Gallimard, Paris, 1968.

[68] لقد سبق لبنفنست أن وضح ذلك، وهو يناقش مبدأ الاعتباطية، عند دي سوسير. أنظر:

E. Benveniste. Nature du signe linguistique } in Problèmes de linguistique générale.

[69] أنظر معنى الفعل المعنوي العلائقي (L'acte sémique) ضمن:

L.J. Prieto. La sémiologie, op. cit., p. 102.

[70] ف. دو سوسير: دروس في علم اللغة العام. م. سا. ص 23.

[71] نفسه، ص 19.

[72] الاستمراري ترجمة لمصطلح يالمسيلف (Continum)، وسيأتي تحديده لاحقاً.

[73] أنظر القيود التي وصفها غرانجه، والتي يتعين مراعاتها عند إدماج الأدلة الجديدة في الأنساق:

G.Granger, Langage et épistémologie. ed. (M/K), Paris, 1979.

[74] أنظر: G. Deledalle. Théorie. op. cit. Chapitre (Processus interprétatif).

[75] لكن يجب التنبيه إلى أن إبداع الدليل أوتغييره بدليل آخر، أو ترجمته إلى دليل لغوي آخر.. وإن كان يعاود نفس سيرورة التمثيل فإنه يكون مقيدا،لأن العودة إلى الأولانية تكون مراقبة من قبل القواعد الثالثانية للنسق. ولذلك فهي مختلفة عن أشكال التخارج الأوى، لأنها هنا تجد القواعد الثالثانية النسقية التي تلعب دور المصفاة المبسطة للانتقاء، لأن شروطها معدة مسبقا.

[76] يقصد بها هنا التجسيدات التي تتلاءم مع أشكال التخارجات الأولية المرحلية، قبل تلاشيها أو تحولها إلى أدلة قانونية ثالثانية.

[77] إنها التحيينات الوجودية للأدلة القانونية والتي تتلاءم مع نُسخ القوانين التحيينية. وهي الكلام بمعناه السوسيري..

[78] دو سوسير، محاضرات في علم اللغة العام.. سا. ص ص (29/30).

[79] يقابل المرجع عنده، الشيء الخارجي الواقعي.

[80] إن التحديد الذي أعطاه للمرجع، يهدد، في حالة قبوله كعنصر بنائي للدليل، بتهديم مبدأ الاعتباطية، وبتقييد وحصر الأشكال المجازية، فضلا عن كونه يهدد، عن طريق ارتباطه بما هو محسوس فقط، اللغة بالتحول إلى ما يشبه اللغة الاصطناعية.

[81] دو سوسير، محاضرات في علم اللسان العام. م. سا. ص 86.

[82] أنظر معنى مسلمات المدلول عند فريغه ضمن: Frege. in Everaedt-Desmedt. Le processus interprétatif, pp. (17-23).

[83] أنظر معنى "عبر تسنين (Transcodage)" ضمن: J. Greimas, Du sens ed Seuil, Paris 1970, p. 13.

[84] أنظر تعريف الطراز (Prototype) عند روش ضمن: F. Rastier, Sémantique et recherches cognitives (chapitre 7).

وحقل النواة المجردة (Champ Noétique) عند بريبطو:

- L.J. Prieto. la sémiologie, op. cit., pp. (107-115).

حالة الأشياء عند بتوفي J. Petitot :

- J. Pétitot La morphogenèse du sens 1. p. 40.

[85] أنظر: A.R. Searle. Sens et expression.. Traduit par J. Proust, ed. Minuit 1982, p. 8.

[86] أنظر: غرايس «منطق الحوار»، ترجمة محمد طروس، مجلة الحكمة العدد1، 1992 المغرب، ص 44.

[87] يقوم التحليل الذي أنجزه هنا، على نوع من التجريد، المشاكل للتجريد الذي قام به جاكندوف وهو يحدد مفهوم "البنية التصورية"، بوصفها مكانا للمعنى، حيث جعلها ذات تركيب ودلالة خاصين، كما لو كان المعنى يضم في ذاته بنيات اللغة نفسها، رغم كونه ليس إلا جزءا منها.. أنظر:

F. Rastier. Sémantique et recherches cognitives, op. cit., p. 91.

[88] نفسه، ص 89.

[89] يعتبر Putnam أهم من ناقش مختلف التحديدات التي أعطيت لمفهوم التصور أنظر: Putnam, cité par F. Rastier in Sémantique et recherches cognitives, pp. (76-77-78).

[90] لقد ترجم مصطلح Beudeting إلى الفرنسية بـ Dénotation. وقد ترجمته بالمرجع العياني بناء على معناه الأصلي عند فريجه.

[91] لقد ذهب (كاتز Katz) مثلا، إلى القول بأن كل فكرة تعالق جملة طبيعية، وهو اعتقاد ينحو إلى القول إن جمل اللغة محدودة، وربما آلية..

[92] Hambold. cité par F. Rastier. in Sémantique et recherches cognitives, op. cit., p. 96.

[93] محمد مفتاح، دينامية النص، المركز الثقافي العربي، 1987.

[94] أنظر: P. OULLET. une physique du sens, ed. Critique 1985, p. 184.

[95] ترتبط الفعالية اللغوية بالتصور والبنية التصورية، التي هي - كما سبق تحديدها - مجموع التصورات الخاصة بثقافة جزئية أو كلية، وتشكل في اكتمالها، سننا إدراكيا، يحايث فعلي إنتاج وتلقي الأدلة. وهي ليست لا واقعية ولا ميتافيزيقية، لأنها تختزل سيرورة الفكر متحققا في اللغة. ثم إنها خاصة بكل ثقافة.. أما المرجعية فهي جملة القواعد الموازية للتصورات، ومنها ما هو عام وكوني مثل القواعد التجريبية والعلمية، ومنها ما هو خاص مثل الشعائر الدينية والزمنيات النفسية. وتساهم المرجعية في تحديد مستويات التمثيل الكبرى كتلك التي اقترحها براشمان Brachman :

Brachman. cité par F. Rastier. in Sémantique et recherche.., pp. (133/134).

[96] أنظر تلخيصا لفكرته ضمن كتاب حنون مبارك: دروس في السيميائيات، توبقال، المغرب 1997، ص 26/27.

[97] أنظر الفصل السابق.

[98] إن المعرفة نفسها - كما حددها هيوم، «لها مصدر واحد فقط، هو التجربة. والتجربة عنده، كما هي عند لوك، الخبرة التي ترد إلينا عن طريق الحواس الطبيعية. أعني عن طريق التفكير في عملياتنا الذهنية ذاتها" وإذن فجزء من التفكير بالعالم هو تفكير بالإنسان. أنظر بالنسبة لمفهوم المعرفة عند هيوم:

ولترستيس، المنطق وفلسفة الطبيعة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام. دار التنوير بيروت 1982، ط 2، ص ص (45-46).

[99] لقد سبقت الإشارة إلى أن الفكرة والشيء ينجزان داخل الكلمة نفسها..

[100] سوف يتم توضيح هذه السيرورة، خلال الفقرة اللاحقة، كما سيتم تحديد دلالة كل جزء من أجزاء الدليل، ولذلك سأكتفي هنا بالتعريفات المكثفة، بغرض التواصل الواضح مع القارئ العادي: الممثل (ويماثل الدال في المستوى اللغوي، ويمثل في الأنساق غير اللغوية أي مظهر يحضر في الوعي، سواء كان شيئا خارجيا مدركا، او شيئا داخليا متوهما..)؛ الموضوع (أي ظاهرة من ظواهر العالم بالمعنى العام..)؛ المؤل (أي الفكرة الرابطة بينهما).

[101] أنظر: C.S. Peirce, Ecrits sur le signe, op. cit., (8.334) p. 31.

[102] من البديهي أنه إذا أدركنا شيئا لم يسبق لنا أن عرفنا معناها أو اسمه، ثم أردنا أن نصفه لغيرنا، فسنفشل حتما، رغم جهودنا التي لن تكون في أحسن الأحوال إلا أيقونات حملية غنية من حيث النوعيات الدالة..

[103] إن استعمالي لمصطلحين يتنافسان حول ضبط قيمة نفس المصطلح الغربي: La pragmatique ، لا يعني في هذا الكتاب إرضاء مستعمليهما، بل يحضران من أجل التحديد الحاسم والضروري بين سياقين متجاورين: سياق التواصل المتعدد القيم، بتعدد = الأوضاع الذاتية والموضوعية الشارطة للإنجازات المتميزة وينسجم مع الذريعية، ثم سياق التواصل وحيد القيمة، الذي يتم فيه تبادل الموضوع التواصلي بنوع أكبر من حياد الأوضاع: وينسجم مع التداولية.

[104] أنظر: C.S. Peirce, Ecrits sur le signe, op. cit., 59.

[105] إن تغير شكل إدراك الأدلة وإن كان ينتج واقعيات جديدة،

فإن ما يمكن أن يتغير هو المرجع والواقعية المرتبطة به.. أما الواقعية المحايثة للدليل، فلا يمسها التغير، وذلك لأنها غير قابلة لأن تدرك، نتيجة استحالة إدراك الشيء في ذاته..

[106] أنظر: G. Deledalle, Théorie et pratique du signe, op.cit., pp. (15-16).

[107] لقد سبق توضيح كيف تشكلان البعد الذي يجعل سيميائياته أكثر الاتجاهات السيميائية دقة ومرونة وقدرة على استيعاب غيرها بهدف إعادة تحديدها أو إعادة توجيهها..

[108] لقد أخذت هذه المصطلحات هنا، بالمعنى الذي حددها به أمبرتو إيكو ضمن:

U. Eco. La structure absente, op. cit., pp. (57-58).

[109] يشمل الاختلاف معناه وحدوده وعدد مكوناته، أي مفهومه وما صدقه.

[110] دو سوسير، محاضرات في علم اللسان العام (الفصل الأول).

[111] من الواضح أن العبارة، وإن كانت عبارة عن جملة مؤلفة من لفظين وحسب، فإنها تنتمي - حسب مصطلحاته - إلى الكلام (حيث لا تكون العلاقة الدلالية اعتباطية) وليس إلى اللغة. ومعنى ذلك أن الدليل عنده لا يرتبط بالكلام.

[112] إن المرء يكون - وفق تلك الحال - أمام الكلام، أي مباشرة في إطار الثانيانية، التي تتناقض مع تحديده للدليل..

[113] لكن توخيا للموضوعية تجب الإشارة إلى أن تعديلا مماثلا، يلمس عند كل من (لكون Lacon) و(لبلانش Laplanche) و(لوكلير Leclaire) من خلال تحديدهم لأيقونة الرسم البياني للدليل (د/مد) التي تتميز - حسب بارط - عن التمثيل السوسيري من ناحيتين: "1- إن الدال (د) شامل، يتكون من سلسلة ذات مستويات عديدة (السلسلة الاستعارية): تربط بين الدال والمدلول علاقة غير قارة، إذ لا "يتطابقان" إلا من خلال بعض نقط التثبيت والإرساء. 2- إن لعارضة الفصل (-) بين الدال (د) والمدلول (مد) قيمة خاصة (لم تكن لها بالطبع عند دو سوسير): إنها تمثل كبت المدلول".

[114] أنظر:

G. Mounin, Introduction à la sémiologie. ed: Minuit, Paris, 1970, pp. (95-102).

[115] يلاحظ إضافة إلى ربطه اللغة بالشكل فقط، أنه، على غرار دو سوسير، يلغي المرجع..

[116] إنها تتماثل بدقة مع الأصوات الممكنة المشكلة لمقولة الأولانية اللغوية بالمعنى الذي سبق أن حدد في الفصل السابق.

[117] لقد ربط دو سوسير مفهوم القيمة أساسا بمستوى المدلول (المحتوى)، وقد جعل ذلك المفهوم آلية لتحديد العلاقات الاختلافية القائمة بين المدلولات المنتمية لنفس اللغة الطبيعية، وبين المدلولات التي تعين نفس الشيء وإن كانت تنتمي للغات مختلفة.. بينما لم يربطه بالدال، وذلك لأن هذا الأخير يقوم - تبعا لتحديده النسقي - في علاقته بمدلوله على الاعتباطية، التي تفرز بالضرورة اختلاف دالات اللغات. ومن ثمة، تمنع أي حكم عليها.. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، لم يكن من الممكن تحديد قيمة الدال في مستوى اللغات، ولكن فقط في مستوى اللغة الواحدة.. ويمكن بناء على هذه الملاحظة، استنتاج علة رفض يالمسيلف الضمني لمبدأ الاعتباطية.

[118] يعني أساس الدليل النوعيات التي بناء عليها يؤشر الدليل على موضوعه الدينامي.. وسيأتي لاحقا تحديده بتفصيل.

[119] يشبه الاستبدال الناتج عن الاستمراري الموضوع الدينامي عند بورس.

[120] ليس هذا الاستمراري إلا مستوى أولانية الدليل والأدلة التي تشترك معه ولو في خاصية واحدة. وذلك لأن الاستمراري يشكل خزانا متكاملا، لكل ترابطات عناصر الدليل - المحددة من قبل يالمسليف - مع عناصر الأدلة الأخرى التي يشترك معها في النوعيات. وينسجم هذا الربط مع الانحلال الكامل الذي يعبر، وفق تصور بورس، عن تحويل الدليل - قانون إلى أيقونة نوعية. ثم بناء على ذلك الانحلال تنجز عملية انتقاء معنى ما من معاني هذا الخزان. ويشكل هذا المعنى المنتقى بالنسبة للنسق البورسي مؤشرا مطورا، ويشكل بالنسبة للنسق اليالسليفي المعنى الإيحائي. وتجدر الإشارة إلى أن انتماء الدليل الإيحائي إلى مقولة الثانيانية التي ينتمي إليها المعنى التعييني، لا يعني التماهي الأنطولوجي بينهما، أو تماهي السيرورتين الذهنيتين المؤديتين إليهما.

[121] أنظر: J. Réthoré La sémiotique triadique de C.S. Peirce, Langages n°58, 1980, p. 32.

[122] أنظر: N. Everaert-Desmedt, Le processus interprétatif, op.cit., p. 18.

[123] ويحدث ذلك حتى بالنسبة للنص المتميز، المأخوذ ليس في معناه أو معانيه الإيحائية، بل حتى في معناه الحرفي المعتمد عادة على مسلمات المدلول.

[124] وذلك لأنه لا ينتظم ضمن نظام نسقي منطقي إجرائي، سواء تعلق الأمر باللفظ المحين أو بالنص نفسه. الشيء الذي يجعل طروحاتهم قابلة للتفنيد.

[125] المعنى المقصود بالمناط (sémème) هنا، هو معناه عند غريماس. أنظر: A.J. Greimas & J. Courtés. Sémiotique, Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ed. Hachette Paris, 1979, tome 1, pp. (334/335).

[126] يرتبط المؤشر بمدلول دلالة شيء ظاهر على شيء غير ظاهر، انطلاقا من علاقة استلزام، وهو عام. أما الإشارة فهي نوع مخصوص من المؤشرات، وتمتاز الإشارة بكونها قصدية عرفية لا تحتمل إلا وجها واحدا للتأشير. أنظر:

G. Mounin, Introduction à la sémiologie, op. cit., pp. (13/14).

[127] أنظر: U. Eco, Sémiotique et philosophie de langage, op. cit., p. 39.

[128] وعلى خلاف هذا المفهوم، نجد لديهم عدة مفاهيم، قابلة لأن تستثمر وفق توزيع جديد، مثل حقل النَّواة المجردة، والمدلول، والمعنى، والفعل السيمي، والوضعية. أنظر:

L.J. Prieto la sémiologie, op. cit.

[129] ويجب ألا يغيب عنا أن المناطات ليست إلا مفعولات التحيين..

[130] أنظر: U. Eco. Les limites de l'interprétation, op. cit., p. 246.

[131] أنظر: D. Savan, la sémiotique de C.S. Peirce. in Langages n°58.

[132] أنظر: Peirce, Ecrits sur le signe, op. cit., (2.274) p. 147.

[133] نفسه، (2.274)، ص 121.

[134] إن التأمل في التعاريف التي تلقاها الدليل، بدءا من تصور الرواقيين ومرورا بتصور أرسطو والقديس أغسطين، وصولا إلى معاصري بورس (دوسوسير وفريجه..) يكشف عن وجود سمة "المحايدة" بين الدليل ومكوناته، كما يكشف ميلهم إلى بناء تعاريف الدليل انطلاقا من المدلول

وما يقوم مقامه، وليس انطلاقا من الدال.. أنظر:

U. Eco. Sémiotique et philosophie du langage, op. cit., pp. (52 à 58).

[135] ولترستيس، المنطق وفلسفة الطبيعة. م. سا. ص ص (195/196).

[136] دو سوسير، محاضرات في علم اللسان العام. م. سا. (الفصل الخامس).

[137] أنظر: F. Rastier. Sémantique interprétative, op. cit., pp. (18 & 109).

[138] أنظر: J.L. Prieto La sémiologie, op. cit.

[139] أنظر: U. Eco. Sémiotique et philosophie du langage, op. cit., pp. (79-80).

[140] أنظر: U. Eco, Lector In fbula, op. cit., p. 16.

[141] محمد مفتاح، التشابه والاختلاف المركز الثقافي العربي، 1996، ص ص (9-10).

[142] إذا لم أكن أعرف /الصخرة/ سابقا، فإن ما يحضر في ذهني هو ممثلها فقط، ولذلك لا تكون دليلا مكتملا..

[143] أنظر: Peirce, Textes.., op. cit., pp. (82/83).

[144] أنظر: Peirce, Ecrits.., op. cit., p. 55 & p. 184.

[145] ولترستيس المنطق وفلسفة الطبيعة. م. سا. (الفصل الأول).

[146] أنظر: U. Eco. Sémiotique et philosophie du langage (chapitre V).

[147] أنظر: Searle. Du cerveau au savoir, op. cit., p. 91.

[148] أنظر: Peirce. Ecrits.., op. cit., p. 69 & p. 103.

[149] أنظر: Mounin. Introduction à la sémiologie, op. cit., p. 12.

[150] يدخل ضمن هذا النمط معنى المعنى والمعنى الإيحائي... (وباختصار تدخل ضمنه كل أنواع الأدلة الناتجة عن آلية إنتاجية بلاغية).

[151] أنظر: Buyssens, cité par Mounin, in Introduction à la sémiologie.., p. 71.

[152] إن الاستعارة هنا عامة، تجمع بين تلك التي نجدها في الشعر الحديث الذي لا ضابط له! وتلك التي يصعب اعتبارها أيقونات لأن المتلقي العادي يستطيع أن يربطها بموضوعها الدينامي (مثل زيد أسد..

ومثل كل الاستعارات التي وصفها سورل بكونها استعارات مطفأة...).

[153] أي من جهة المظهر المادي للدليل (أو الصور بمصطلح يالمسليف) كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

[154] يشترط في هذا المؤول الخارجي أن يكون مرتبطا على الأقل بإحدى نوعيات الدليل.

[155] يمكن التمثيل لذلك بحال تلميذ يتلقى كلمة جديدة عليه من قبل معلمه: إن تلك الكلمة، التي تكون في وعي المعلم بحكم طاقته المعرفية (وبحكم وضعه الذي يحتم عليه تهيئ دروسه مسبقا) دليلا مؤشرا على موضوعها الرمزي، ليست وهي تلقى إلى التلميذ إلا نسخة لذلك الرمز. أما وهي تحضر في ذهن التلميذ، الذي لم يسبق له أن تعرفها، فلا تكون إلا أيقونة لموضوع ممكن.. ثم تصبح، بعد تلقيه لمؤولها من قبل معلمه، مؤشرا.

[156] أنظر: G. Bachelard. La poétique de l'espace, ed. PUF, Paris.

G. Durand. Les structures anthropologiques de l'imaginaire.

N. Everaert-Desmedt. "L'interprétation des façades" in Le processus interprétatif, op. cit.

[157] أنظر: A. K. Varga. Théorie de la littérature, op. cit., p. 248.

[158] نفسه، ص 246.

[159] إن هذه السمة هي التي تسمح بالقول إن الأدلة تتساوى بوصفها نوعيات - علما بأن النوعيات هي التي أعطاها بورس، دون أن يمنحها التأويل الذي أعطيه لها هنا، اسم أساس الممثل.

ولعل تأمل هذه السمة هو الذي قاد الأستاذ محمد مفتاح إلى القول: "كل رمز، أيقون" ثم إلى القول: "كل أيقون رمز إلى درجة ما، وكل رمز أيقون بإطلاق". أنظر: محمد مفتاح، التشابه والاختلاف. م. سا. ص 191 وص 192.

[160] سواء كانت علمية مثل (ثبات الأرض أو دورانها...) أو أدبية (تأويل نص ما...) أو عادية يومية.

[161] أنظر تحليل Everaert-Desmedt لهذا الدليل، ضمن: N. Everaert-Desmedt. Le processus interprétatif, op. cit., p. 67.

[162] لقد تم استنتاج هذه الخاصية من مثال بورس المتصل بآلة

جلب المياه الجوفية، التي بفضل اتجاه دورانها، تشكل دليلا مرئيا مؤشرا على دليل غير مرئي، هو اتجاه الرياح.. وقوتها..

[163] يمكن لهذا الدليل أن يؤشر وفق هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر على داحس والغبراء، على مكانة البطل الاعتبارية، على دوافع التحرر من العبودية، على الإخلاص في الحب...، على علاقة الشعر الجاهلي بالحياة...، على كل ما كتب عن عنترة..

[164] إن مصطلح الترسب من بين مصطلحات هذا الكتاب المولدة، ويقصد به، جزء من معنى الرسوخ Prégnance الجشتالي، وهو الجزء الذي يرتبط فقط بثقافة محدودة.

[165] إن تأكيد بورس، على ضرورة ارتباط الرمز بممثله بفضل مؤول هذا الممثل نفسه، يغري بالاعتقاد أن المضي من ممثل أولاني (دليل نوعي) إلى موضوع نوعي (أيقونة)، أو أن المضي من دليل مفرد إلى مؤشر، قد يتم مباشرة، دونما حاجة إلى مؤول! إن هذا الاعتقاد خاطئ، لأن ما يقصده بورس هنا، يتصل من جهة بالأدلة التي هي أصلا بدون مؤولات ثالثانية، كما هو حال أدلة الفن التشكيلي، وأدلة فن الموسيقى... إلخ. ومن جهة ثانية بأنواع الموضوعات غير الرمزية التي تقبل أن تنحي جانبا مؤولات ممثلات أدلتها ثم تغييرها بمؤولات أخرى ملائمة لإحدى النوعيات (وذلك ما يولد الموضوعات الدينامية)..

[166] أي أنه لا يمكن معالجته هنا، إلا بوصفه موجودا وجودا ضروريا، وليس بوصفه موجودا وجودا فعليا، أي بوصفه موجودا في الأذهان وليس في العيان...، حيث يكون منفلتا من كل قيد زمني أو مكاني، ومن كل قيد ذريعي أو تداولي... إلخ.

[167] إنه من المفيد، أن نذكر هنا، بأن مصطلح الإشارات (Les signaux) المأخوذ عن التواصليين، يتماثل مع الموضوع المباشر عند بورس، ومع المعنى الحرفي أو المعنى الأول أو المعنى الموضوع... عند آخرين.

[168] يماثل إيكو بين الموضوع المباشر وبين المدلول. أنظر: U. Eco, Lector in fabula. op. cit., p. 52.

[169] أو المقومات وفق مصطلح محمد مفتاح. وهي التي تتيح انتقاء دلالة جديدة للدليل بناء على التشابه أو التناقض (السخرية...) أو المجاورة.

[170] إن ضرورة ارتباطها بتصور عام، يعني كون الصورة مشروطة بغياب أي إشارة إلى بحر معين من بحور المعمورة، أي خالية من أية إشارة لغوية محددة (مثل: بحر كذا، أو خليج كذا... إلخ) وخالية أيضا من

كل ما يمكن أن يدل على وجود مكاني أو زماني لبحر موجود وجودا فعليا ـ في الحاضر أو في الماضي.

[171] بالنسبة لأهم أنواع الأدلة أنظر تلخيص وتحديد إيكو لها في كتابه "السيميائيات وفلسفة اللغة" أنظر:

U. Eco, Sémiotique et philosophie du langage. op. cit., pp. (54-59).

[172] سيتم لاحقا تقديم معنى الموسوعة ومكانتها الملائمة للنسق التدلالي البورسي.

[173] لقد اعتمدت، في هذا الكتاب، ترجمة الأستاذ محمد مفتاح لـ Abduction بالفرض الاستكشافي.

[174] إن التسنين الجزئي، مصطلح أقترحه ترجمة لمصطلح إيكو Hypôcodage .

[175] أنظر معانيها الخاصة عند بورس: Peirce, Ecrits.. op. cit., p. 187 & p. 223.

[176] إن المؤول الحملي، ترجمة لـ I. Rhématique وقد استعيرت كغيرها من المقابلات العربية لمصطلحات بورس من كتابات الأستاذ مفتاح.

[177] إن الحمل Rhème الذي أخذ هنا بمعناه عند بورس، يمكن أن يعوض كما أشار ريطوري، بـ«حد» أو «محمول»: (prédicat ou terme) ولا علاقة له بالثنائية الشكلانية (Thème/Rème).

[178] لقد تم التأشير بالنجمة الزرقاء على مكونات الأدلة التي مؤولاتها حملية، وبالنجمة الرمادية على مكونات الأدلة التي مؤولاتها قضوية، وبالنجمة الحمراء على الأدلة البرهانية الحجاجية. وجدير بالذكر أنني قد راعيت في اختيار هذه الألوان علاقتها الأيقونية بالمقولات.

[179] من الواضح أننا حين نعلق على الطفل الصغير بعد سقوطه، بالجملة التنبيهية العادية في سياق ثقافتنا المغربية: «شد راسك!» والتي موضوعها الفعلي المقصود هو «اتزن...» فإن الطفل غالبا ما يؤول إدراكه لها بوضع يديه على رأسه، وهو مؤول ناتج عن عدم قدرته على تجاوز المؤول المباشر للدليل...

[180] يجب أن يؤخذ دليل (السحاب الداكن) هنا ليس بوصفه دليلا مرئيا بل بوصفه علاقة ضرورية مؤولة، لأن أخذه في مستوى الوجود، يحيله إلى تحيين مخصوص، وإذن إلى دليل مفرد.

[181] أنظر معنى الاتفاق الاجتماعي (Consensus) عند فوكيما،

والذي يعني عنده، إحدى القواعد الثلاث التي تعتمد للبث في صدق القضايا النظرية. أنظر:

D. Fokkema "questions épistémologiques" in Théorie littéraire. op. cit., p 330.

[182] سيتم لاحقا، تحديد المقصود ببنيات الموسوعة السننية.

[183] إن هذه المؤولات النسقية، هي في الواقع، بناءات ذهنية لسيرورة من العلاقات، التي نجهل كل مواصفاتها... لكن ما يمكن ألا نجهله، هو أنها هي نفسها مبنية على إدراك الدليل - المصدر بوصفه مؤولا مباشرا، ثم بوصفه مؤولا ديناميا. ولعل ذلك هو ما دفع بورس إلى القول بكونه، رغم أنه احتمالي فقط، هو تطوير للمؤولين السابقين (مؤ.مب ومؤ.د.1).

[184] المؤول القضوي هنا، ترجمة ممكنة لـ (Dicigsine).

[185] إذا أردنا أن نواصل التمثيل بدليل (الغراب)، فإن هذا المؤول، يمكنه أن يعرفنا على خاصياته المدركة علميا عن طريق المعاينة المتكررة... إذ يمكنه أن يحدد لنا نوعية سلوكه، طريقة صيده، طريقة رعايته لصغاره، مكوناته البيولوجية، متوسط عمره... وغيرها مما هو ثابت تجريبيا عن فصيلته.

[186] سيتم تفسر هذه الفكرة بوضوح لاحقا.

[187] يجب أن تكون المراقبة التجريبية للفرض الاستكشافي، متكررة ومراعية لكل الحالات؛ وأن تستمر تلك المراقبة إلى أن يثبت عدم تعرضها لأي إحراج...

[188] لقد سبق توضيح كيف أن أي إحراج أو تناقض يواجه البرهان الحجاجي بعد ثبوته مرحليا، قمين بتقويض البرهان، ومن ثمة يفرض معاودة المسيرة الاستمرارية، ولكن بناء على فرض استكشافي ينطلق من أدلة نوعية مغايرة.

[189] لقد كان الدكتور Semmelweis أول من اكتشف الحمى المميتة التي تصيب النساء في مرحلة النفاس، وتدعى: La fièvre Puerpérale .. أنظر: N. Everaert-Desmedt. Le processus interprétatif. op. cit. (du p 84-91).

[190] لا بد من الإشارة، إلى أن التحيين قد يسفر في بعض المجالات عن الخطأ. غير أنه إذا كان متصلا بسوء تقييم الدليل- المصدر (أي الموضوع المعرفي)، لا يكون موجبا لتقويض البرهان الحجاجي..

[191] توضح هذه الفكرة سطحية بعض التفسيرات التي أعطيت للبرهان الحجاجي.

[192] لقد سبق تبيين مدى غنى الموضوع الدينامي للدليل، وينتج ذلك عن كون الموضوع البدينامي هو مجموع السياقات التي تولدها كل المؤولات المتراتبة...

[193] لا يصدق ذلك فقط على الأدلة الإيديولوجية (الدين والأخلاق والفلسفة والأدب...) بل يصدق حتى على الأدلة العادية، بل حتى على محاولة فهم ذات ما لدليل يشغلها وحدها، كما هو الحال مع «التناجي الباطنى»...

[194] يجب التنبيه هنا، إلى أن ما أقصده بالتدلال غير المحدود، لا يأخذ المعنى الذي يوسم به من قبل التفكيكيين، والذي يحيله إلى وصف لعبثية الوصول إلى المعنى. إن معناه هنا، هو انسداد السيرورة التدلالية للفكر الإنساني عامة، أو حتى لذات ما، بخصوص دليل ما، دون الوصول إلى مستوى تفعيل المؤول النهائي الثاني (التجريبي، العلمي) نتيجة غياب مبرر وجوده، أي نتيجة غياب المعرفة بالمؤول النهائي الثالث المناسب له.

[195] من اللازم، التمييز بين الموضوع الدينامي الوجودي الذي يرتبط بالتواصل، وهو موضوع حصري يتماثل إما مع المقصود من الدليل (المحتوى القضوي) أو مع إحدى وضعيات التواصل كما يوضح المثال السابق عن الأمر العسكري. وبين الموضوع الدينامي المجرد الذي يقبل نظريا أن يشمل كل ما يرتبط بالدليل...

[196] يمكن العودة من أجل رؤية كيفية استثمار هذه الآلية الإنتاجية والتلقياتية، وأيضا من أجل تعريفات موسعة لها إلى كتاب استراتيجية التناص لمحمد مفتاح.

[197] من البديهي أنه حالما توجه تلك النوعية، على اعتبار أنها موضوع الدليل ـ المصدر، فإن هذا الأخير، يصبح بدوره، أيقونة لها.

[198] أنظر معناهما الفلسفي عند إيكو: U. Eco, Sémiotique et philosophie du langage..., p 82.

[199] يبدو ذلك أكثر وضوحا مع الخطابات المجازية، التي يمكن أن تصبح - بسبب كونها تتأسس بناء على توجيه نوعية من بين النوعيات الكثيرة التي يوفرها أساس الدليل ـ موضوع التباس تلقياتي، خاصة إذا لم تتوقف المسيرة التدلالية للمتلقي عند حدود (مؤ.ن.1) أنظر توضيح ذلك ضمن: عبد اللطيف محفوظ، التمثل والترجمة. ضمن مجلة فكر ونقد. ع10.

[200] لا بد من الإشارة هنا، إلى أن تلك الإجابة هي جملة من المؤولات الحالة محل نوعيات موضوع الدليل. غير أنها من وجهة نظر الطفل نوعيات لأساس الدليل وممثلات جزئية لموضوعه الممكن. ولذلك فإنها تشكل، متضافرة، مؤولا للموضوع المباشر للدليل الذي يراه ويدركه. لكنها، بالنسبة لمن، يدرك بفضل معرفة سابقة، أن الموضوع المباشر الفعلي للدليل هو (الساعة)، تكون إجابة الطفل بالنسبة إليه مجرد نوعيات فقط. وسبب ذلك أنها رغم كونها مرتبطة بالموضوع الدينامي فليست مستنتجة إلا انطلاقا من المؤول الدينامي الأول.

[201] يتميز المؤشر هنا، بكونه إشارة تحديدية، على خلاف المؤشر السابق (المرتبط بإجابة الطفل الثاني) الذي كان مؤشرا عاما على كل الإمكانات التي تستطيع أوضاع العقربين الحلول محلها.

[202] إن ورود مثل هذا الخطأ يعود إلى كون لحظة الإدراك غالبا ما تتحقق في لمحة من الزمن، خاصة وأن الساعة التي تَعَمَّدْتُ التمثيل بها تنتمي إلى الساعات الميكانيكية التي قلما نجد نظائرها حاليا...

[203] من الواضح أن هذا الشكل من التأويل لا يناسب إطلاقا الأدلة الأدبية التي تحاول دوما وبشكل قصدي معالجة الأدلة انطلاقا من خلفية تحليلية، بفضل تقويضها إلى أولانياتها...

[204] من الواضح أن ما قيل، لا يتصل إلا بالموضوع المباشر للدليل-المصدر، ذلك أن علاقة المؤولات بموضوعه الدينامي، تقتضي إدماج مؤولات أخرى، أكثر تشعبا، مثل تحول كل ما يتعلق بتاريخ ظهور الساعة ومن كان أول مخترع لها... ومثل شكل وألوان الإطار، والتي تتحول أيضا إلى نوعيات...

[205] لقد ربط بورس هذه السيرورة بالموضوع الدينامي، الذي يتشكل من جملة من المؤولات التي تلعب، في نفس الوقت، دور المؤشرات، على الدليل وسياقه.

[206] تختلف هذه الفئة عن الفئة السابقة. فإذا كانت السابقة، تنتهي عند حدود المؤول المباشر الذي تمثله، فإن هذه المؤولات التعرفية، بفضل كونها مجردة وضرورية وذهنية، تشرط فعل الإنتاج والتلقي، في نفس الوقت الذي تحدد فيه كفاءة الذات المدركة...

[207] ليست هذه الفكرة إلا تشارحا للعلاقة التي سبق إرساؤها بين مقولة الفكر واللغة والعالم. فالفكرة لا تتمفصل إلا بفضل اللغة، التي هي تجسيد لها. ولذلك، فإن فئة المؤولات التعرفية تنتمي في الواقع إلى الفكر.

وذلك هو ما يجعلها لا تستطيع أن تظهر إلا بحلولها في سلسلة من الأدلة التي تؤشر عليها وتظهرها.ولن تكون تلك السلسلة، إلا مؤولات تجسيدية. ولا تكون هذه الأخيرة، بدورها، إلا لغوية إما بالمعنى الحرفي أو بالمعنى الاستعاري، الذي يسمح لنا بالقول، بوجود لغة طبيعية وشيئية وحركية ومؤسساتية... إلخ.

[208] أنظر معنى النسق ضمن كتاب «التشابه والاختلاف» (ص 158). ومعنى السنن ضمن كتابي إيكو المذكورين سابقا: «القارئ في الحكاية» و«السيميائيات وفلسفة اللغة».

* التسنين الجزئي، ترجمة مقترحة (Hypôcodage) أنظر لحدود هذا المصطلح:

U. Eco. Les limites de l'interprétation, p. 273.

[209] أنظر: U. Eco, Lector in fabula. op. cit., p 53.

[210] إن هذه المؤولات التعرفية التحيينية التي تكون مسؤولة عن شكل الإظهار، والتي تختفي، حالما تنتجه، لكي يصبح هو نفسه مؤشرا عليها، تشمل من بين ما تشمل المؤولات الأجناسية (قواعد الجنس) أو ما فوق التسنينات حسب مصطلح إيكو.

[211] إن من بين القناعات التي بت أومن بها، عدم فعالية عودة كل باحث للأصول، إذا ما كانت تلك الأصول قد قرئت ولخصت من قبل مفكرين أو نقاد موثوق بعلميتهم. ولعل هذه القناعة توفر من جهة الوقت، وتدفع البحث العربي نحو التطور، وتجنبه ظاهرة التكرار شبه العبثي؛ ومن جهة ثانية، تعطي للمجهودات الجادة معنى وجودها... بناء على هذه القناعة سأحيل إلى التصنيفات التي وصفها الأستاذ مفتاح في كتابه "التشابه والاختلاف" (أنظر الفصل الخاص بالتدريج) .

[212] لقد وضعت كلمة (معاصرة) عنوة، لأن كل الاتجاهات التي سيشار إليها لاحقا معاصرة. ولا يعني ذلك أن المبدأ، في ذاته، خاص بها، بل إنه متأصل في كل تفكير في النص الأدبي. ولا أدل على ذلك من كونه موجود بوضوح في أول تحديد نسقي للنص عند أرسطو، في كتابه «فن الشعر»، من خلال تمييزه للخرافة ووصفه لمستوياتها بشكل منفرد...

[213] أنظر التعاريف المفصلة، مصحوبة بأسسها الإيبستيمولوجية عند محمد مفتاح، وخاصة في كتابيه (مجهول البيان) و(التشابه والاختلاف)...

[214] وانظر الكتابات الأخيرة لفرانسوا راستيي، وخاصة (الدلائلية التأويلية) (119).

[215] أنظر: A.J. Greimas, Du sens, op. cit., pp. (184-175).

[216] أنظر: P. Danger, Sensations et objets, ed. A.Colin, Paris, 1973. & J.P.Richard. L'univers imagin aire de Malarmé. ed. Seuil, p. 24.

[217] أنظر:عبد اللطيف محفوظ، البناء والدلالة في رواية "البحث عن وليد مسعود" بحث مرقون. كلية الآداب الرباط 1986. وانظر أيضا: J. Petitot, La morphogenèse du sens. op. cit., pp. (50/51).

[218] التأثير ترجمة متداولة لمصطلحهم: Léffet . أنظر: H.R. Jauss, Pour une esthétique de la réception. ed Gallimard 1978, pp. (49/50).

[219] أنظر: J. Petitot, La morphogenèse du sens. op. cit., pp. (26-25-24).

[220] من بين الاتجاهات التي تقبل أن تصنف داخل هذا النمط مقترحات بروب، وغريماس، وديك.

[221] أنظر : J. Petitot, La morphogenèse du sens. op cit., pp. (26-25).

[222] من الواضح أنه لن يكون سرد سلسلة من الأسئلة المشكلة للإحراج، إلا من باب الإطناب، مادامت الفرضيتان قد حددتا بوصفهما فرضيتين وحسب، حيث يعني ذلك أن نتائجهما، ما لم يبرهن عليها تجريبيا، فإنها تظل في مهدها قابلة للتفنيد...

[223] إنني أعتقد أن السيميائيات البورسية، التي هي المنطق في معناه العام، أي العلم بالشروط التي تسمح للأدلة بأن تحيل على الأشياء - كما عبر عن ذلك دولودال -، هي الخلفية النظرية الأكثر ملاءمة لتحديد النص، الذي هو أصلا ما فوق دليل، يتألف بدوره من مجموعة من الأدلة... لكن بما أن سيميائياته قد اهتمت بكل أنواع الأدلة، فإن محاولة تشغيلها في مجال ضيق (هو الرواية هنا)، يقتضي محاولة تطويع النموذج العام حتى يستجيب لخصوصية هذا الموضوع المعرفي الحصري...

[224] أنظر: U. Eco, Lector..., p. 10.

[225] نفسه، ص 164.

[226] نفسه ، ص 91.

[227] نفسه، ص 93.

[228] نفسه، ص 95.

[229] إن مصطلح مدار الحديث هو ترجمة لمصطلح: Topic . وقد ورد ت هذه الترجمة في كتابات محمد مفتاح. وسيتم اختزاله لاحقا في المدار، وذلك حتى يسهل إسناده إلى مصطلحات أخرى.

[230] نفسه، ص 28.

[231] إن تحديد إيكو لبنيات النص، وفق ذلك الشكل، يدعو إلى ربط علاقات بين أجزاء تصوره وبين تصورات أخرى، مثل علاقة الموسوعة بالذخيرة عند إيزر، والجولات الاستنتاجية بطاقة النفي... وعلاقة الفابولا بالماكرو - قضايا عند ديك... وبما أن تعداد هذه العلاقات سيؤدي إلى تشعبات جمة، فليس من اللازم إثقال هذا الفصل بها، وسيتم الاكتفاء فقط بمقارنة شكل حضور وتوظيف مفهوم المناط عنده، قياسا إلى شكل حضوره وتوظيفه عند غريماس وذلك نظرا لأهمية هذا المصطلح في صياغة النظرية المحايثة للنص، وفي المساعدة على تشكيل نظرية للإنتاج...

[232] أنظر: J. pétitot, La morphogenèse.. op. cit., du p. (48-52).

[233] أنظر: T.A V. Dijk, "Le texte, structures et fonctions...", in Théorie de la littérature. op. cit., p. 83.

[234] أنظر: U. Eco, Lector.., p. 58.

[235] نفسه، ص 202.

[236] يمكن الاكتفاء من أجل توضيح هذه الفكرة بتحليل بورس للدليل العسكري «ضعوا السلاح» والذي جعل موضوعه المباشر هو طلب الضابط من جنده وضع السلاح (أي المدلول المباشر للدليل الإظهاري نفسه)، بينما ربط موضوعه الدينامي بالسلطة الاعتبارية التي يتمتع بها الضابط، والتي تسمح له بإصدار الأمر إلى جنده وتفرض عليهم الاستجابة. ويشكل هذا الموضوع الدينامي في نفس الوقت السياق المناسب للدليل...

[237] يلاحظ أن بورس، قد حدد التمثيل الإمكاني للموضوع في الفقرة (5.553)، بشكل قابل لأن يكون أساسا نظريا لنحو الحالات، وللسيناريوهات العملية... أنظر:

C.S. Peirce, Textes.., p. 27.

[238] إن ما يمنع إيكو من تجاوز السياق النصي نحو السياق الخارجي، هو المبدأ الأول من المبادئ المحددة للنص السردي (عدم التساؤل عن (ص أو ك) الأحداث، وحيث هذا المبدأ يساوي بين النصوص الروائية التخييلية والواقعية والتاريخية...

[239] يربط أمبرطو إيكو، هذه الآلية بمصطلح توماشفسكي (الحوافز المشتركة والحرة) وبمصطلح رولان بارط (الزوائد Catalyse).

[240] أنظر: Peirce, Ecrits.., p. 204.

[241] إن هذا الحكم الذي يصدره عن خطاطة (بيتوفي)، ومن خلالها، عن كل الخطاطات الإنتاجية الممكنة (أنظر ص 88 من كتابه القرئ في الحكاية)، يتعارض أصلا مع تصور بورس للسيميائيات، التي من شأنها أن تدرك وأن تبث مسبقا في الأدلة، بغض النظر عن أنواعها (... قضايا... نصوص...)، وذلك بفضل ما أسماه بالتجريد والذي ربطه بذكاء (علمي) . أنظر: Peirce, Ecrits.. (2.227) pp. (120-121).

[242] أنظر: U. Eco, Lector.., p. 21.

[243] أنظر: U. Eco, Les limites.., op. cit., du pp. (253-285).

[244] أنظر: J. Pétitot, La morphogenèse du sens. op. cit., du pp. (48-52).

[245] أنظر: AJ. Greimas, Du sens. pp. (135/136).

[246] نفس المرجع ، من ص7 إلى 17.

[247] من مميزات استناد الاختزال على البروتوكول المنهجي لغريماس، ضرورة تغييب المعنى الإيديولوجي ليس للنص وحده، بل للذاتين المنتجة والمتلقية...

[248] أنظر المرجع السابق (من ص135 إلى ص 155).

[249] المحتوى المقلوب عند غريماس هو المحتوى القضوي، الذي يسبق التعرف المؤدي عادة إلى التحول. أما المحتوى المطروح، فهو الذي ينتهي النص منفتحا عليه... أنظر: Greimas, Du sens. op. cit., p. 146.

[250] أنظر: F. Rastier, Sémantique interprétative, p. 32.

[251] تتصل الانتقادات التي وجهت، هنا، إلى تصور غريماس بشكل وجود وفعل النحوين الماوراء لغويين، ولا تتصل بشكل تصوره لهما بوصفهما مرحلتين محايثتينن.

[252] Essais de sémiotique discursive-Sémantique interprétative-Sens et textualité. -Sémantique et recherches cognitives.

[253] أي Componentielle .

[254] أنظر: F. Rastier, Sens et textualité, pp. (14/15).

[255] أنظر: F. Rastier, Sémantique et recherches cognitives. op. cit.

[256] هناك التقاء نسبي بين انتقادات راستيي وانتقادات سورل رغم اختلاف استراتيجية كل واحد منهما... أنظر بالنسبة لراستيي: "Sémantique et recherches cognitives" وانظر بالنسبة لسورل: Du cerveau au savoir.

[257] أنظر: A.J. Griemas & J. courtés, Sémiotique.., op. cit., p. 334.

[258] ومن الواضح أن تحديده للمناط، يبدو أكثر قربا من مفهوم الموضوع الدينامي عند بورس.

[259] لقد تم اقتراح ترجمة مصطلح (Taxème) بمصطلح المناط الجامع، وذلك بناء على معناه التقني.

[260] أنظر: F. Rastier, Sémantique interprétative, pp. (49-50-51).

[261] أنظر: A.J Greimas & J courtés, Sémiotique, Dictionnaire raisonné.. Tome 2. ed Hachette. Paris 1986, p. 233.

[262] أنظر: F. Rastier, Sémantique interprétative. op.cit., p. 50 .

[263] أنظر: R. Rastier, Sémantique interprétative, p. 112.

[264] أنظر: F. Rastier, Sens et textualité, p. 47.

[265] يلاحظ حول الآليات العديدة المقدمة من قبله، أنها لا تنتظم كلها في نسق موحد، بل إن بعضها فقط يقبل التماسك النسقي مثل (المناط الأصلي ¬ المناط النصي ¬ الشبكة ¬ التناظر)، ولذلك يلاحظ بيسر، أن كل خطاطة نسقية مقلصة، تقبل أن تكون كافية لأن تُسْتَلْهَمَ بوصفها آليات لتحليل نص ما. والواقع أنه، هو نفسه، يكرس ذلك في تحليلاته الجزئية المتمحورة أساسا حول بنينة القوة النظرية لكل آلية على حدة...

[266] أنظر: D. Maingueneau, Analyse du discours.. ed Hachette. Paris, 1991.

[267] من الواضح أن الأفعال اللغوية ليست إلا جزءا نوعيا من الموضوع الدينامي، ذلك أن الإيطوس أو النبر المصاحب لتلفظ الأمر لكي يبدو أمرا وليس طلبا أو التماسا، هو موضوع دينامي، وفق وجهة نظر ما، ووفق صفة ما، كما سبق توضيح ذلك. لذلك يمكن اعتبارها آلية جزئية من آليات المؤول الدينامي..

[268] يتماثل ناتج الإدراك الساذج هنا، مع ناتج الإدراك المترتب عن المؤولات التعرفية التحيينية الحملية وفق مصطلحات هذا الكتاب.

[269] أما مصطلح المتلفظ المصاحب فترجمة ل (Co-énonciateur) وأما بالنسبة للاقتضاءات، فمن المفيد العودة من أجل التدقيق، إلى فصل خاص بها ضمن كتاب إيكو "حدود التأويل" (الفصل الرابع).

[270] أنظر: D. Maingueneau, Analyse du discours..., op. cit., p. 15.

[271] نفسه، نفس الصفحة.

[272] إن الأمكنة (Les Places) هي مجموع السمات الاجتماعية، ومن الملاحظ أن تعليلها وشكل توظيفها عند مانكونو يتناسب مع مفهوم العوالم الممكنة عند إيكو، وبصفة خاصة، مع مفهوم عوالم الشخصيات الممكنة. كما أن لها علاقة بمبادئ الحوار عند غرايس، وخاصة بمبدأي الكم والنوع.

[273] نفسه، ص 165.

[274] لقد انتبه هو نفسه إلى هذا الإحراج، حين أخذ في تحليل النص انطلاقا من تضافر المعرفة اللغوية والمعرفة بالعالم.

[275] لقد تم تفضيل عدم عرض نظريته، نظرا لأن الإحالة عليه تتم كلما تعلق الأمر بباحث استشهد به أو انتقده، ثم نظرا لكون نموذجه سبق وأن عرض بتفصيل من قبل باحثين آخرين ومن بينهم محمد الخطابي. أنظر:

محمد الخطابي، لسانيات النص. المركز الثقافي العربي. البيضاء - بيروت 1991.

[276] أنظر المرجع السابق، ص 29.

[277] أنظر: D. Maingueneau, L'analyse du discours. op. cit., p. 208.

[278] تترادف البنية الكبرى مع القضايا الكبرى عند ديك، مثلما تتماثل تقريبا مع المحفزات عند الشكلانيين الروس، أو القضايا الأولية التي تتجمع داخل وحدات أكثر اتساعا لتشكل في النهاية قضية كبرى. ومثال القضايا السردية الكبرى هي الخطاطة الممثلة لكفاءة الذات القادرة على تلخيص النصوص السردية كما قدمها Labov مثلا، وهي التوجيه ¬ التعقيد ¬ العمل ¬ الحل ¬ الوضعية الختامية. أما الإرغامات الشاملة فهي البنيات المعرفية المتصلة بالموسوعة، والتي تحضر بفضل مؤشرات تعطى من قبل البنيات اللغوية. وذلك مناظر لمفعول المقومات التابعة واللازمة عند راستيي، أو القاموس والموسوعة عند إيكو.

[279] أنظر المقصود بالخطاب هنا عند راستيي: F. Rastier, Sens et textualité. op. cit., p. 39.

[280] إن المقصود بهذه الثنائية الشكلانية هو ثنائية: Thème/Rhème ويمكن أن تترجم وفق المصطلحات المنطقية: موضوع/محمول.

[281] إنه من اليسير اعتبار هذا الشكل عنصرا جزئيا من بين أشكال السيرورة الاستمرارية وفق المنطق البورسي.

[282] يكمن الدافع إلى عدم إدراج تصورات أصحاب نظرية التلقي، في عدم وضوح نظرية النص عندهم، ذلك أن السمة المتشاركة بينهم (إيزر وياوس...) هي غياب مفهوم دقيق للنص. إذ يصعب الحسم انطلاقا من أعمال هؤلاء، في إمكانية استنباط نظرية موحدة للنص، من جهة لكون مقاصدهم الإيديولوجية، وإن كانت متقاربة، فإنها مختلفة؛ ومن جهة ثانية، لأنهم ينزعون نحو جعل آلياتهم عامة، لكي تستجيب لشروط تلقي نصوص تُتَمَثَّلُ ذهنيا - رغم كونها مجهولة الأشكال التجسيدية - في شكل بنيات أجناسية. وتشكل تلك الخصائص مانعا يحول دون استخلاص مفهوم جلي للنص. ومن ثمة لا يكون من منفذ لاستخلاصه سوى سلوك طريق الفرض الاستكشافي، وذلك لأن نظرياتهم لا تقدم ضمن مقدماتها النظرية تحديدا دقيقا للنص، الشيء الذي يؤدي، من أجل افتراض وجوده، إلى الاستنجاد بمقدمة غير نظرية مستنتجة من أعمالهم، وهي أن النص هو ما يعتبر من قبل المتلقين نصا وحسب[تتناظر هذه المقدمة غير النظرية، من حيث البعد، مع المقدمة غير النظرية التي تحكمت في نظرية ياكبسون في الشعر، والتي تتمثل في كون الشعر هو ما يعتبر شعرا!]، أي أنهم يناظرون أغلب البنيويين... فليس النص بالنسبة لإيزر، سوى هيكل، أي ليس سوى صورة. وينسجم هذا الاعتبار، مع جعله للعمل كامنا بين النص وبين تحققه (أي بين هيكله أو صورته وبين تجسده في قراءة). ومن الواضح أن هذا التحديد يجعل النص مجرد شكل مادي، بينما يجعل معناه أو"تأثيره" بتعبير إيزر صورة. ويعني ذلك أن جوهر النص كائن في تقاطع تفاعلي بين هيكل جامد*(النص) وبين حركة نفسية موسومة بطابع خصوصيات الزمنية النفسية - كما حددها باشلار في كتابه "جدلية الزمن" - (المتلقي). مثلما يعني أن جوهر النص أو معناه، هو مجرد حالة أشياء بمعناها الأفلاطوني الذي يجعلها متغيرة بتغير الذوات والاستعدادات النفسية للمتلقي (أو المتلقين).

[283] تصدق هذه الملاحظة حتى على الآليات المقترحة من قبل رواد نظرية التلقي، وخاصة عند إيزر.

[284] أنظر: W. Iser, L'acte de lecture; théorie de l'effet esthétique; trad. par E. Sznycer, ed, Mardaga, 1985, p. 129.

[285] أنظر: H.R. Jauss, Pour une esthétique de la réception, Tel Gallimard. Paris 1978, p. 45.

[286] ويضاف إلى ذلك عدم مراعاة تلك الخطاطات لخصوصيات الأجناس ولخصوصيات النصوص...

[287] أي الإنتاج الذي ينبني على تحيين السنن المختلفة...

[288] يعني القارئ النموذجي هنا كل قارئ مفترض بوصفه درجة إنتاجية محايثة للنص. ومعنى ذلك أن الوصف (نموذجي)، يماثل أوصافا أخرى مثل الضمنى والمدمج والمجرد... إلخ. وهو مختلف بشكل جذري تقريبا عن القارئ الواقعي الذي تنطلق منه خطاطة هذا الكتاب. ولكي تتضح خصوصيات هذا القارئ الفعلي يمكن العودة إلى كتاب (علم النفس المعرفي للقراءة):

M. Fayol & (AL), Psychologie cognitive de la lecture. op. cit.

[289] أي قواعد المعرفة وقواعد الجنس، اللذين بفضل تقاطعهما وانفصالهما وتضمنهما لبعضهما البعض، تتطور المعرفة ويتطور الجنس. والذين بفضلهما أيضا تتمظهر كل أشكال الوعي بالعالم في الكتابة...

[290] أنظر: Greimas, Du sens, p. 157...

[291] أنظر: U. Eco, Sémiotique et philosophie.., p. 123.

[292] يكون المنتج في هذه المرحلة - التي هي مرحلة تلق حقيقي للعالم - متلقيا. وهو الشيء الذي يجعل قراءته الذهنية مناظرة لكل قراءة فعلية. إذ لا يكمن الفرق إلا في كون الآليات التي تتوسل بها القراءة الفعلية للنصوص تصبح في هذه المرحلة في نفس الوقت آليات لقراءة العالم، ولإنتاج الدليل المؤول له، وأيضا لتوجيه سيرورة الإنتاج المترتبة عنه لاحقا (والتي ستسفر عن المراحل التجسيدية الثلاث اللاحقة)... وسيعمل ما تبقى من هذا القسم على تجلية كل ذلك.

[293] إنها بسبب شكل تركيبها المعقد، لا تنجز في أي ذهن منتج إلا وفق شروط ذريعية معقدة، وهي الشروط التي سبق أن عبر عنها من خلال تحليل شرط التدلال بـ «وفق صفة ما» أنظر (3 مفهوم الدليل) ومن الواضح أن تلك الشروط تتضمن محمولات المقصدية عند سورل، ومحمولات إيديوطوب « Idéotope » المُدْرِكِ عند كريفل.أنظر على التوالي:

- Searle, Du cerveau au savoir. op. cit., p. 19.

- H. G. Ruprecht, Conjectures et inférences les universaux de la littérature, in Théorie littéraire(problèmes et perspectives) ed. P.U.F. Paris. 1989, p. 65.

[294] أنظر معنى التمثيل La représentation عند فريجه: G. Frege, Ecrits logiques et philosophique. op. cit., p. 102.

[295] من الواضح أن هذا المثال يجسد نوعا من أنواع السيرورة الاستمرارية - كما سبق توضيحها - كما أنه من الملاحظ أيضا، أنه إذا كانت الأمثلة أكثر تجريدية، فإن تحويلها إلى مؤولات قضوية يقتضي إدماج المؤولات السننية الكونية والثقافية والفرادية، ومن ثمة، تصبح الأمثلة قريبة من تصور كاسيرير عن الأشكال الرمزية.

[296] ستجد هذه المستويات نسقا مفسرا لها في ازدواجية العالمين الخاصين بكل ذات كما سيتضح لاحقا.

[297] أنظر: C.S. Peirce, Textes fondamentaux.., op. cit., p. 98.

[298] نفس المرجع، الفقرة (5.311)، ص 99.

[299] أنظر: U. Eco. Les limites.., op. cit., p. 279.

[300] تحصل هذه المعارف في الذهن إما بفضل التعلم أو الاستنتاجات المراقبة تجريبيا...

[301] أنظر: Peirce, Ecrits.., op. cit., p. 129.

[302] إن ذلك هو ما يفسر وجود ما يمكن تسميته بالاختلاف المؤتلف، والذي يلاحظ في إدراكات نفس الشيء من قبل ذوات تنتمي لنفس الحزب أو لنفس الثقافة..

[303] أنظر: Searle, Du cerveau.., p. 19.

[304] تبدو هذه الحقيقة واضحة عند من يغيبون تأثير العالم الداخلي (الذات) مثل أنصار الذكاء الاصطناعي الذين يحولون التفاعلات البينية إلى أطر ومدونات وسيناريوهات... والتي تصبح هي نفسها معيارا لرؤية واقعية النص السردي...

[305] أنظر: كاسيرير، "فلسفة الأشكال الرمزية"، ترجمة كمال أسفطان، مجلة العرب والفكر العالمي 1988، عدد 3.

[306] يشبه التصور الذي يُراد قوله هنا، تصور كاسرير عن الأشكال الرمزية الموسطة للإدراك، والتي تمنع الإنسان من أن يوجد في حضور مباشر للواقعية، إذ لا يمكنه أبدا أن يراها وجها لوجه. وبسببها تبدو الواقعية المادية في تراجع، وفي المقابل تبدو الفعالية الرمزية في تطور. وهكذا، فإنه

بفعل السياج الرمزي، لم يعد الإنسان قادرا على رؤية أي شيء، أو معرفة أي شيء بدون الالتجاء إلى العالم الداخلي.

[307] تقبل هذه العناصر الذهنية الناتجة عن تفاعل العالمين أن تؤطر ضمن العناصر التي يختزلها مصطلح المقصدية، وفق تحديد سورل له. أنظر كتابه: (Du cerveau au savoir; p. 19).

[308] أنظر: Peirce, cité par N. Everaert-Desmedt, Le processus.., op. cit., p. 32.

[309] أنظر المرجع، ص 28.

[310] يخلص بورس إلى القول إن ما هو مفكر به في هذه المعارف هو الواقع كما هو واقعيا (5.311 و5.356). حيث يفيد ذلك أنه يدمج في مستوى تحديده للواقع، ليس فقط مستويات العالم والفكر وتفاعلهما داخل تفاعل العالمين الداخلي والخارجي للإنسان، بل يدمج مستوى اللغة أيضا. مثلما يفيد أن الواقع هو ما هو مفكر به بوصفه واقعا وحسب! ولذلك فليس الواقع عنده إلا وحدة ثقافية - اجتماعية ولغوية...

[311] أنظر فصل (مفهوم الدليل).

[312] من الواضح أنه لا يتم السعي هنا، إلى إعادة تعريف الموضوع الدينامي، بل إن ما يراد هنا، هو البرهنة على أن شكل الواقعية هو في الحقيقة، مناظر لشكل الموضوع الدينامي. ولذلك وجب التنبيه إلى أن مثال بورس، هو نفسه، قد أعطي في سياق البرهنة على اختلاف طاقات وعي الشراح. ولذلك لم يقدم موضوعا ديناميا للشيء المدرك، بل قدم موضوعين ممكنين وحصريين مختلفين انطلاقا من نوعية واحدة، وهي اللون. أما الموضوع الدينامي المتكامل لذلك الدليل المدرك (الثلج)، فهو تفاعل كل أنواع المعارف المسبقة والمستنتجة، مع كل نوعيات أساس الدليل...

[313] أنظر: U. Eco, Sémiotique et philosophie.., p. 110.

[314] لقد سبق توضيح هذا المصطلح، كما سبق توضيح كيف أنه يرتبط بـ/ويتيح/التخارج الحر، ثم كيف يساعد على إقامة علاقات - لا تنفد - بين الدليل وبين غ يره من الأدلة التي لها علاقة ما به. أنظر الفقرة (1-3) من هذا القسم.

[315] ثم إنها إضافة إلى ذلك مجردة ومتعالية شأنها شأن المؤولات، خاصة وأنها يمكن أن تعتبر أيضا مؤولا ديناميا، كما سيأتي توضيح ذلك في المكان المناسب.

[316] أنظر المرجع السابق، ص 111.

[317] نفسه، نفس الصفحة.

[318] نفسه، ص 176.

[319] نفسه، ص 112.

[320] ولا يقف الأمر عند حقبة معينة، بل يشمل كل الأزمنة، سواء تعلق الأمر بمثل تلك الأدلة الجزئية، أو تعلق الأمر بالأدلة الكبرى مثل التقاليد والعادات والأديان...

[321] أنظر: Peirce, cité par U. Eco. in Sémiotique et Philosophie..., p. 39.

[322] معنى ذلك أنه بفضلها، يمكن للمرء أن يطلع، بخصوص أي دليل، على كل ما يتعلق به في كل الثقافات وفي كل الأزمنة...

[323] لقد سبق توضيح ذلك في مستوى الإنتاج بفضل مصطلح التسنين الجزئي Hypôcodage ، وفي مستوى التلقي بفضل مصطلح الفرض الاستكشافي الجزئي Hypô-Abduction .

[324] أنظر: U. Eco, Sémiotique.. (Chap. V) <la famille des codes>.

[325] غير أن هذه السنن المجردة التي تضمن، في إطار ثقافة اجتماعية ما، تماثلا في التصور وحدا معقولا للتفاهم، يمكن لشكل تحيينها أن يقبل كل الإمكانات التي سبق توضيحها بخصوص تحيين أدلة اللغة... إذ لا مانع من البدء في توجيه الخطاب بمبنى البرلمان مثلا، بالنواب... أو تسبيق الأم في إبلاغ التحية...

[326] ومن أجل تقريب هذا النوع من النظام الذي يتحكم في تفاعل المعارف الموسوعية في الأذهان، تمكن الإشارة إلى محاولة كارل ماركس، التي هدفت إلى وصف التغيرات الكبرى للأشكال العليا الواصفة للتمفصلات الأساسية للسيرورات الاستمرارية المعدلة لأشكال الإدراك والتمثيل السابقة، والمقدمة لأشكال جديدة،، والتي تمثلت في افتراضه "لسنن نظرية" تفسر التطور من المشاعية إلى الشيوعية. إن من بين ما وصفه ماركس انطلاقا من وجهة نظر تاريخانية اقتصادية، هو تقويض السنن وبناء بديلات لها في إطار تفاعل الفكر والزمن... ويمكن تسمية هذه السنن المخصوصة بالسنن العلائقية التفكرية.

[327] ومن بين الأمثلة على ذلك المثال التالي الذي عشته فعلا وأنا اقرأ روايات محفوظ التاريخية، حيث اعتقدت في البداية أن كون زوجة الفرعون هي في نفس الوقت أخته، مجرد دليل روائي تخييلي، ولكنني

بفضل الاطلاع على معطيات الموسوعة المحاقبة أدركت أنه تحيين لسنن عادي آنذاك، ثم علمت فيما بعد أنه تحيين لمعتقد محاقب، يتصل مضمونه بتجميع القوة الروحية من أجل ضمان توفر الهيبة الربانية في شخص الفرعون... إن وصولي إلى تلك الحقائق لا يعود إلى السنن بوصفها مجموعة من القواعد الداخلية المنظمة لعلاقات الأدلة...، ولكن إلى مؤشرات الدليل ـ المصدر، التي تفضي إلى معارف موسوعية تتصل بعالم متميز من العلاقات بين السنن المتفاعلة ضمن نفس الإيبيستيمي. وهذا الأيبيستيمي هو ما تمت دعوته بالسنن العلائقية التفكرية. (وسيتم الاكتفاء، من أجل الاختصار، بالصفة: العلائقية).

[328] يبدو من الأفضل - من أجل ضمان الترابط بين الفقرات، ومن أجل توضيح كيف أن الموسوعة، وفق تحديد إيكو، تستحضر بالنسبة لكل دليل، كل واقعياته المتعاقبة والمتزامنة، وكل السنن العلائقية الخاصة بكل واقعية. ويمكن توضيح هذا ببساطة شديدة بفضل استعادة المثال السابق عن دليل (المختل عقليا):

لقد سبق توضيح كيف أن المرء المختل عقليا، لا بد وأنه قد وجد من بداية الحياة الإنسانية... ولا بد أن هذا الدليل قد أخذ مؤولات مختلفة، تبعا لما تفرضه السنن العلائقية المختلفة والسائدة في كل حقبة، مثل اعتبار من يعرض مؤشراته مسحورا، أو مجنونا، أو مجذوبا... أو مريضا نفسيا، أو معوقا عقليا... إن الموسوعة التي تقبل وتختزن كل هذه المؤولات، قد تجعل بعضها يمتد بفضل التوارث المعرفي، فيحيى بوصفه تأويلا ممكنا، مثلما تحتفظ بسنن معالجته المنسجمة مع أشكال إدراك خلله... وما يهم - كما هو واضح من هذا المثال - إضافة إلى ما سبق، هو أمكانية بقاء السنن المنقرضة ماثلة في الموسوعة، الكونية أو الثقافية...

[329] يقصد بها هنا، الجنس الترفيهي الشعبي الذي يكاد أن ينقرض، والذي تبدأ وروداته بـ (حَجِيتّكْ عْلَى...) وأعتقد أنه يدعى في بلدان عربية أخرى بالفزورة.

[330] لقد سمى إيكو هذه الظاهرة بالتسنين الجزئي (Hypôcodage) وقد ربطها بالحدود التي تنظم التعلم التطوري للاستعمال المشترك للحدود التقنية، حيث لا أعرف - يقول إيكو - معنى (إيزولونسين) ولكنني أعرف أنه حامض منشط...

[331] إن المصطلحين هما على التوالي ترجمة لـ (Hyperabduction) (Hypôabduction) أنظر:

U. Eco, Les limites.., p. 268 & p. 272.

[332] يحدد مصطلح الفسحة (Facette) المغايرات الممكنة لمسندات (Les Attributs) موضوع ما (Objet) [والموضوع هنا، هو إحدى مغايرات مصطلحات الذكاء الاصطناعي: الأطر، الخطاطة، المدونة، السيناريو، الطراز، الوحدات في لغة K.R.L لبوبرو ووينجراد] إن الفسحة هي المعطيات التي تعين شكل ورود مسندات الموضوع. ويمكن، من أجل التوضيح، التمثيل بدليل «التوميم» (La date) الذي يمتلك ثلاثة مسندات هي (يوم، شهر، سنة)، ولكل مسند فسحته المحددة: ففسحة اليوم (01.. 31)، وفسحة الشهر (12..01)، وفسحة السنة: (99..01). وهكذا يتبين أن الفسحة، تميز القيم الممكنة، أما القائمة فتختلف باختلاف الموضوعات والمسندات. وحين لا يكون الموضوع، تقنيا مثل التوميم، فإنها تصبح مرتبطة بالتراتبية النمذاجية... أنظر:

- آلان بونيه، الذكاء الاصطناعي. (واقعه ومستقبله) ترجمة علي صبري فرغلي، عالم المعرفة. الكويت، ص 173.

F. Rastier, Sémantique et recherches cognitives. op. cit., pp. (148/149).

[333] يمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى تعليق سورل، على الاستعارة التفاعلية... أنظر:

Searle, Sens et expression. op. cit., p. 164.

[334] إن السنن المنظم هو السنن الذي حين نفكك أدلته، وننظر إليها كل واحدة على حدة، نحصل على وحدات معنوية ثابتة، بينما لا يحصل ذلك مع السنن غير المنظمة، لأن أدلتها وإن قبلت أن تفكك، فلن تكون إلا نوعيات عامة مثل أدلة الفنون التشكيلية... أنظر تحديد بويسانس للأنساق ضمن: G.. Mounin, Introduction à la sémiologie. op. cit., p. 19.

[335] يمكن التمثيل لهذه الظاهرة، وقد تحولت إلى آلية إنتاجية للرواية بفقرة من مطلع رواية ن. محفوظ رادوبيس: «ولاحت من أحد الواقفين التفاتة إلى النيل، فلكز صاحبه بمرفقه قائلا: - أنظر أيها الصديق إلى النهر... لمن يا ترى هذه السفينة الجميلة الآتية من جزيرة بيجة، كأنها الشمس صاعدة من الأفق الشرقي؟/فعطف صاحبه رأسه نحو النهر، فرأى سفينة عجيبة، لا بالكبيرة ولا بالصغيرة، خضراء اللون كأنها جزيرة معشوشبة تطفو على سطح الماء/(...)/ وقال: - عسى أن تكون لموسر من أهل بيجة.../ وأصغى إلى حوارهما رجل قريب، فحدجهما بنظرة إنكار، وقال

لهما:- أراهن أيها السيدان أنكما ضيفان/(...)/ وقال وهو يشير لهما بأصبعه محذرا: - طبتما نفسا أيها السيدان الكريمان، ليست هذه السفينة لرجل من رجالنا، ولكنها لامرأة... أجل هي سفينة غانية حسناء يعرفها حق المعرفة جميع أهل آبو، وجزيرتها بيجة وبيلاق... - ومن عسى أن تكون هذه الحسناء؟.../ - رادوبيس... رادوبيس الفاتنة، ملكة النفوس والأهواء جميعا».

[336] قبل تقديم بعض المغايرات الفرعية لفعلي التثبيت والتغيير، الذين هما فعلين إيديولوجيين خالصين، لا بد في البداية من افتراض دليل - تفكري من أجل جعله مثالا توضيحيا. وتحقيقا لذلك، سيتم افتراض دليل يناسب الرواية العربية عامة، وليكن هو "غياب الديموقراطية": من الواضح أن هذا الدليل يقبل أن يجسد وفق أشكال مختلفة، من بينها أن يُجَسَّدَ في الأشكال المؤشرة مباشرة عيه، كما هو الأمر مع سنن علاقة الحاكم بالمحكومين [إذا أردنا التمثيل بتجربة محفوظ يمكن اعتبار ملحمة الحرافيش نموذجا لهذا الشكل]؛ وأن يجسد في شكل أقل مباشرية وأقل رسوخا في الموسوعة، مثل سنن العلاقة الأبيسية، سواء تعلق الأمر بعلاقة الأب المتسلط مع الأبناء أو مع الزوجة فقط [يمكن اعتبار رواية الثلاثية، نموذجا لهذا الشكل]. أو أن يجسد في سُنن أخرى توجد في مراتب أدنى في سلمية تعبيرها عن الديمقراطيةالنمذاجيته [كما هو حال روايات القاهرة الجديدة... الشحاذ... الكرنك... رحلة ابن فطومة...]. ورغم ذلك فإن نسقية الموسوعة تجعل كل هذه الأشكال مأشرة على ذلك الدليل...

[337] إن المقصود بالسنن الاقتصادي هنا، كل السنن الفرعية الممكنة، والتي نظمت الحياة الاقتصادية، من المشاعية إلى الآن... وبطبيعة الحال، فإن كل سنن اقتصادي مهيمن في زمن ما ومكان ما، إلا ويتمفصل إلى سنن فرعية وتحتية محينة له، مثل سنن الخراج، سنن الفدية... سنن الضرائب، سنن الجزاءات، سنن قانون المخالفات... مثلما ينتج سننا ملائمة له، مثل سنن التكافل الاجتماعي.../ومن الواضح أيضا، أن السنن الاقتصادي يؤثر حتى في السنن الكبرى المتفاعلة معه، بما فيها اللغة والتقاليد والعقائد... ولذلك قد يُرفض ويُحارب، ليس لخلل في ذاته بالضرورة، ولكن نظرا للاعتقاد بأن له تأثيرا سلبيا - من وجهة نظر المجتمع طبعا- علي سنن أخرى هامة مثل السنن العقائدي أو السنن الأخلاقي وهكذا...

[338] إذا تم تفضيل التمثيل بنفس السنن السابق (أي السنن الاقتصادي)، وتم الاتفاق على حصر واقعيته في تأثير المتبدي الحالي، فإن

رؤية مفعول التأثير، ستتجلى حتى في أبسط أدلة السنن الفرعية والتحتية: فسنن الضرائب، مثله مثل سنن الجزاءات (مثل سنن جزاءات مخالفة السياقة)... تقبل بفعل تعارضها مع المصالح الاقتصادية للذوات المؤولة، أن تولد سنن أخرى للتعامل (مثل سنن الرشوة...) لتسبب بذلك تعديلا في السننين الهامين: العقائدي والأخلاقي...

[339] إن المقصود بالمؤشرات الذهنية هنا، هو المؤولات التعرفية التحيينية، أما المقصود بالمؤشرات الفعلية فمعطيات المتبدي.

[340] التي هي سياقات مؤولاته المتراتبة، والتي توضح شكل تمثله وإدراكه للمتبدي المحايد العام، من خلال المتيدي الخاص بمنتجه...

[341] وتعود تلك الشساعة، إلى مظاهر تمثيل الدليل التفكري، بواسطة المؤولات الإظهارية التجسيدية، التي هي أدلة جزئية تقبل بدورها التأشير على العديد من الموضوعات المحايثة...

[342] أنظر: U. Eco, Sémiotique.., pp. (176/177).

[343] أنظر المرجع السابق، ص ص (71-72-73).

[344] أنظر: U. Eco, Les limites.. (chap. IV).

[345] إنه من الواضح أن شكل تحديدهما واستعمالهما له يختلف عن شكل ظهوره عند أرسطو، في سياق تحديده للخطابة...

[346] في غياب السياق المحدد لمثال إيكو، يمكن للمعرفة بالموسوعة أن تقدم عدة مدارات ملائمة له، ومن بينها ما يتصل بوضع زيد الذي قد يكون طفلا فقد والديه، أو يافعا جن أو شل...، ثم ما يتصل بالسائل، الذي يجهل إما حقيقة السنن العلائقي للمجتمع الذي ينتمي إليه زيد، كأن يكون الملفوظ عائدا إلى ق.19، وقد وضع من قبل رحالة متواجد بفرنسا، يجهل أن البرجوازيين الشباب كانوا يتعالون عن العمل... وحيث كان التحذلق والبطالة أكثر جاذبية من العمل ـ كما تصور ذلك رواية السيدة بوفاري مثلا -... ومن الواضح أن كل سياق من هذه السياقات وغيرها مما هو مناسب، إلا ويقدم مدارا مختلفا ومتميزا...

[347] أنظر: G. Deledalle, Théorie et pratique du signe. op. cit., p. 120.

[348] يكون المنتج، وفق هذا المثال، بصدد تأمل المتبدي، انطلاقا من قدراته الإدراكية الخاصة؛ وذلك لأن التأمل هو سيرورة تلق، تبحث، انطلاقا من سياقات موضوع مباشر معطى (هو المجتمع هنا)، عن موضوع دينامي ملائم...

[349] المقصود هنا بالأسئلة، هو تلك الأسئلة التي سبق ربطها بشكلي (التثبيت) و(التغيير) الإيديولوجيين، مثل تساؤل المدرك عن سبب حدوث الخلل: [كيف حدث هذا؟]، والذي يصبح معه شكل الدليل المجسد لناتج الدليل - التفكري (غياب الديموقراطية) مبأرا حول انحراف السنن العلائقي، وخاصة سنن علاقات الأفراد بالمؤسسات، والمؤسسات بالأفراد في الماضي "الاستمراري"...؛ أو تساؤله عن [كيف نتجاوز هذا؟]، حيث يأخذ مؤول الدليل - التفكري مع هذا السؤال، شكل خطة لإقرار الديموقراطية... وقد يأخذ ذلك الدليل في مجال الإنتاج الأدبي، إما شكلا مباشرا، أو أشكالا أيقونية مشاكلة لعلاقة (المدينة الفاضلة) بالمدار السياقي المجسد لها. ومن أمثلة ذلك إمكانية وصف المنتج لشكل حياة مُحَقِّقَةٍ لقيم الديموقراطية، على شاكلة ما قام به مترجم كتاب كليلة ودمنة لكي يحقق مدار (ضرورة الاحتكام إلى العقل والتروي والاستناد إلى المفكرين) الغائب في الواقع الفعلي المحاقب لزمن إنتاج الترجمة - من وجهة نظر ابن المقفع طبعا -...؛ أو فقط، بالتساؤل عن [كيف هو الحال؟]، حيث يأخذ الدليل - التفكري، شكل وصف للمتبدي، وفق شكل حضوره في وعي المنتج. ويفترض هذا الشكل متعاونا يدرك أن المنتج، يشعر المتلقي بضرورة السعي إلى تحقيق الديموقراطية، بوصفها الإكسير الوحيد لإقصاء الخلل... لكن لا بد من الإشارة إلى أن كل هذه المغايرات، ليست سوى اختزالات مجردة.

[350] يبدو أنه من اللازم تقديم ملاحظتين بخصوص هذه المستويات:

1- لقد تم تعمد استعمال مصطلح المدار في وصف كل مراحل الإنتاج، من جهة، لكي يتم تأويل الرغبة المحايثة في ربط كل مراحل الإنتاج بـ السياق، بحيث تبدو كل مرحلة إجابة عن سؤال نابع من سياق المرحلة السابقة، وذلك من أجل ضمان تماسك الانتشار وترابطه؛ ومن جهة ثانية، لأن المدار بفضل المعنى الذي قدم له في هذا الكتاب، وبفضل المستوى الذي وضع فيه، يبدو - من بين المصطلحات التي تنافسه - الأكثر استجابة للخلفية الذريعية البورسية التي تشكل خلفية هذا الكتاب...

2- إذا كان المدار السياقي، بوصفه المرحلة الأولى الفعلية للإنتاج، قد حظي بوصف مدقق لآلياته ولأشكال تشكله، فإن بقية مستويات المراحل اللاحقة لن تحظى بذلك، نظرا لكونها، مدارات فرعية تقتضي نفس الآليات تقريبا. ثم نظرا لكونها، تجد ما يناظرها في أطر نظرية أخرى، وهو الشيء الذي يغني عن المبالغة في تحديدها...

[351] يحدث ذلك، رغم كون المدار السياقي هو في الأصل موضوع

دينامي جزئي للدليل - التفكري، الذي هو نفسه موضوع دينامي جزئي للمتبدي.

[352] قد تتعدد السياقات المناسبة للدليل التفكري والمدار السياقي، وقد تتساوى، من حيث قدرتها على التأشير عليهما؛ ولذلك قد يبدو للمنتج من الضروري انتقاء أكثر من نوعية (ذات شكل حكاية)، الشيء الذي يؤدي من جهة، إلى كون المدار النصي مؤلفا من عدة مدارات فرعية، ومن ثمة، إلى كون الإظهار مركبا، كما هو حال بعض روايات نجيب محفوظ: (حكايات حارتنا، ملحمة الحرافيش، ليالي ألف ليلة وليلة، حديث الصباح والمساء...).

[353] الإيجاد ترجمة لـ Inventio .

[354] فرانسوا مورو، البلاغة (المدخل لدراسة الصور البيانية)، ترجمة م. الوالي، وج. عائشة منشورات الحوار 1989. ص 6.

[355] من الواضح أن هذه المقارنة لا تعني التطابق: فإذا كانت المصطلحات المذكورة تحدد مرحلة نهاية الاختزال التلقياتي، وتحدد ضمنيا بداية سيرورة الإنتاج؛ فإن المدار النصي، كما يحاول هذا البحث تحديده، ليس نهاية لسيرورة الاختزال المرتبطة بالتلقي، بل مرحلة من بين مراحله؛ كما أنها ليست بداية لسيرورة إنتاج النص، بل مرحلة من بين مراحلها فقط...

[356] بفضل هذا الربط، يكون الكتاب، قد وضع حدا لاعتبار هذه المرحلة أقصى مراحل الإنتاج، مثلما وضع حدا للعمومية المطلقة (التي تغيب الذات والإيديولوجيا)، التي تجعل هذه المرحلة، عند البعض، قابلة لأن تكون اختزالا لعدد غير محدود من النصوص...

[357] المقصود بالقضايا الجزئية، القضايا الأولية التي تتجمع داخل وحدات أكثر اتساعا، [وهي القضايا الكبرى التي تلعب دورا محددا في تطور الحكي...] وميزة هذا البعد التصويراتي - كما يشير مانكونو ـ أنه يعطي الشكل لهذا الحكي، ويتيح تفسيره بناء على قدرة الذوات على الاختزال... أنظر: D. Maingueneau, L'analyse du discours. op. cit., p. 216.

[358] وقراره هذا يجب أن يكون ناتجا عن قناعته بأنه الأكثر ملاءمة لشكل وعيه بالدليل – التفكري.

[359] أنظر معنى الكرنفال عند ميخائيل باختين:

ميخائيل باختين، شعرية دوستوفسكي، ترجمة ج. ن. التكريتي،

مراجعة ح. شرارة، دار توبقال، الدار البيضاء 1986 (الفصل 4).

[360] وبطبيعة الحال، فإن هذه الفسحات الحصرية التي تحضر إلى ذهن المنتج في شكل سياقات دينامية متعددة، تتطلب منه أولا أن ينتقي من بين الفسحات ما يراه ضروريا للتمثيل، وثانيا أن ينتقي من بين تلك الفسحات العناصر التي يراها ضرورية أيضا... وكل ذلك مراقب من قبل الأدلة السابقة، التي لا يكون الانتقاء الراهن إلا بناء تمييزيا لها.

[361] ولا وجود لمانع يحول دون تحول تلك السياقات بدورها إلى أدلة مصدرية جزئية، تتطلب، هي بدورها سياقات مؤولة لها، وهكذا دواليك...

[362] وتضاف إلى ذلك قواعد أخرى، تُتَصَوَّرُ إنتاجيا، خلال هذه المرحلة، في ذهن الكاتب، مثل آليات الإنتاج الصيغية والزمنية والصوتية (بمعناها عند جونيت)، والتي تخدم بدورها الدليل - التفكري، لأن أشكالها التحيينية المنتقاة - تكون وفق تصور المنتج - الشكل الأنسب لبناء موضوعه الدينامي الكلي في ظل هذا الجنس الأدبي.

[363] إن الأدلة اللغوية المتداولة (الأدلة المفردة) مشحونة بالضرورة بالمعاني الذريعية والتداولية الخاصة التي تسنها الموسوعة الثقافية - كما سبق التوضيح - فالغراب مثلا يترابط في موسوعتنا الثقافية مع التشاؤم، ولذلك فإن استعماله بهذا المعنى في نص عربي لا يستدعي تحيين السياق المبرر لذلك المعنى؛ بينما يتوجب على العربي الذي يظهره في لغة غيرية بنفس المعنى، أن يدمج إشارة إلى السياق الذي بفضله يدل على ذلك المعنى... وكذلك الشأن بالنسبة لكل الاستعارات المطفأة، والتي توجد في شكل مؤولات سننية لغوية ثانوية ذات بعد موسوعي ثقافي منقطع عن الحاضر، ومن أمثلة ذلك الدليل «كثير الرماد»، الذي لا يمكن أن يُظهر نفس المعنى في سياق ثقافي وحضاري غيري وهكذا...

[364] يؤكد إيكو، أن الدليل يفجر في الذهن ما يناسبه في الموسوعة، الشيء الذي يعني وفق التدلال البورسي، أن المؤول الدينامي، يستطيع أن يستحضر الموضوع الدينامي.

[365] استنادا إلى صلاح فضل، العارف بالموسوعة القاهرية، فمقهى ريش ذات أهمية قصوى في صوغ الموضوع الدينامي للرواية نفسها، إذ يقول عن هذا الدليل: «والإشارة المقترحة لمقهى ريش إمعان في الربط بين أحشاء الرواية وشوارع العاصمة، هنا حبل السرة، فهي ملتقى المثقفين ومظهر تجسيد ضمير الشعب اللاهي الصابر المستلب» أنظر:

- صلاح فضل، "قراءة جمالية في رواية سياسية" ضمن مجلة آفاق (اتحاد كتاب المغرب) الرباط 1990، ص 65.

[366] قد يتولد، عن هذه الظاهرة الإنتاجية، لدى مجموعة من المتلقين، بسبب قدراتهم الإدراكية، أن يبدو لهم النص مشكلا من أدلة ملتبسة أو غير محددة أو أنه مخترق بالبياض...

[367] أنظر حدود اللغة المنمذجة ثانويا عند لوتمان Lotman :

I. Lotman, La structure du texte artistique. ed. Gallimard. Paris 1973, p. 36.

[368] أنظر: G. Lukacs, Théorie du roman. ed. Gonthier 1963, p. 54.

[369] أنظر: - Peirce, Ecrits..,, p. 129.

- Greimas et Fontanille, Sémiotique des passions (des états de choses aux états âme). ed, Seuil, Paris, p. 13.

[370] يميل هذا الطرح إلى وجهة نظر أرسطو الذي سبق أن اعتبر الشخصيات مجرد حوامل دلالية...

[371] لقد سبق توضيح معنى هذين المصطلحين المأخوذين على التوالي عن مانكونو وإيكو.

[372] إن كل المصطلحات التي سيتم استعمالها هنا، مأخوذة من كتاب سورل " Du savoir au cerveau " .

[373] يشبه وصف بورس لامتدادات الموضوع ما وصفه فيلمور بنحو الحالات. أنظر تحديدا مكثفا لعناصر نحو الحالات ضمن كتاب مجهول البيان - الفصل الأول.

[374] لقد تم هنا - بشكل مقصود - ربط الموسوعة بزمن الحكاية وليس بزمن الكتابة، لأن زمن الحكاية هو الذي يتحكم في تصور المنتج للموضوعات التي يحاول أن يجعلها مناسبة لزمن وجودها الحضاري. ولكي نستمر في التمثيل الذي لا ريب سيكون أقرب إلى أغلب القراء، ستظل الأمثلة مأخوذة من أعمال نجيب محفوظ: فالسفر قد تم في رواية رحلة ابن فطومة مثلا بواسطة الراحلة، لأن زمن حكايتها يرتبط بموسوعة تجعل فسحة وسائل السفر مقصورة على المشي، ركوب الفرس أو الناقة أو الفيل... وتم في رواية ليالي ألف ليلة وليلة مثلا، بفضل العفريت، بوصفه وسيلة مشاكلة لبساط الريح.. لأن الموسوعة الملائمة لزمن حكاية الرواية، موسوعة تناصية ترتبط خصوصا بكتاب ألف ليلة وليلة.. أما الروايات التي يرتبط

زمن حكاياتها بالمتبدي المحاقب فنجد محفوظ ينتقي وسائل النقل الملائمة للموسوعة المزامنة. ومن الواضح أن كل هذه الوسائل وغيرها توجد، حين يتعلق الأمر بالموسوعة الكونية، ضمن عناصر نفس الدالة.

[375] لقد لاحظ غرايس بخصوص هذا المبدأ، المؤلف من قاعدتين، أنه مثير للجدل، خاصة وأن خرق قاعدتيه، قد يكون مضيعة للوقت، كما قد يكون الخرق مثيرا للتشويش، بسبب إبرازه لدلالات جانبية.. لكن إيكو قد قدم تفسيرا آخر لخرق القاعدة الثانية يفيد أن الخرق يكون أحيانا ضروريا..أنظر: U. Eco, Lector.., p. 141.

[376] أنظر المرجع السابق، ص 124.

[377] لقد استعرت مصطلح "الميتافيزيقا" رغم شعوري بعدم ملاءمته لما أفكر به هنا، وذلك نظرا لقصور معرفتي وتعرفي في إيجاد مصطلح أكثر ملاءمة منه .

[378] أنظر: L. Goldman, Le dieu caché. ed. Tel. Gallimard, Paris 1959, pp. (13-31).

[379] أنظر:

R. Barthes, "Introduction à l'analyse structurale des récits", op. cit., p. 30.

[380] أنظر: U. Eco, Lector... , pp. (178/179).

[381] لقد تم وضع كتاب الرواية بين قوسين من أجل التأكيد على تمييزهم عن الروائيين.. ومن الملاحظ أن نجيب محفوظ الذي هو أحد أبرز الروائيين، لم يسبق أن اعتبر كتابة الرواية أمرا صدفويا، أو أنه لا يكتبها بل تكتبه! وأن الشخصيات هي التي تفكر!.. وغير ذلك من الهراء الذي لا يمكن أن يصدر إلا عن "كتاب الرواية"..

[382] من المؤكد أن لحالات الطقس في النصوص التخييلية دلالة خاصة، قد تؤثر على مجموع النص أو على بعض أجزائه، ولذلك إذا لم تكن مؤولا تجسيديا للمدارات المحايثة، قد تؤدي إلى الالتباس..

[383] الواقع أن كل كلمة تشغل وظيفة المؤول التجسيدي الإظهاري لمدار محايث ما، إلا تقبل، وفق كل العلاقات (الأيقونية، والمؤشرية، بل حتى الرمزية)، أن تتحول إلى دليل - مصدر لسياق مترابط معها. ولما كان السياق، كما وضح بورس هو متتالية من المؤولات [الإظهارية]، أي متتالية من الكلمات - إذا تعلق الأمر بالنصوص اللغوية - فإن كل كلمة مشكلة لهذا السياق، تقبل بدورها أن تتحول إلى دليل - مصدر، وهكذا دواليك..

[384] ينتج التدلال اللامحدود عن منطق النظرية البورسية نفسها، ويصبح أكثر حظورا حين يتعلق الأمر بعلاقة المؤول الدينامي بالموضوع الدينامي المتكامل، الذي اتفق على أن حصر سياقاته أمر مستحيل. أما التدلال المحدود فيقف عند حد ما، إما لأن هذا الحد يشكل المتبدي الأكثر معقولية، أو لأن السيرورة التدلالية للمدرك أو للشارح تتوقف عند ذلك الحد.

[385] أنظر: C.S. Peirce, Ecrits sur le signe. op. cit., p. 120 .

[386] لا يمكن للذكاء العلمي أن يكون - ما دام التجريد هنا هو شكل المنطق أو السيميائيات - سوى آليات المنطق الاستنتاجية، التي حددها بورس في مكان آخر، وهي الفرض الاستكشافي والاستقراء والاستنباط.

[387] أنظر: C.S. Peirce. Ecrits sur le signe op. cit., pp. (120-121).

[388] نفسه، ص 121.

[389] إن المدونة هنا، هي ترجمة لمصطلح (La Nomenclature) وتتماثل المدونة تقريبا مع ما يسميه اللسانيون بالمدخل المعجمي.

[390] أنظر: C.S. Peirce, Ecrits sur le signe. op. cit., p. 121.

[391] أنظر: مجلة (Langages ° 58)، مرجع سابق، ص 32.

[392] إنها تكون غير محدودة، ليس بسبب تشكيلها لدليل حملي، بفعل كونها أساسا لمجموعة من الأنواع الأدبية (كل الأنواع السردية: الأسطورة، الملحمة، الحكايات الشعبية السير...)، ولكن نتيجة كونها قابلة لأن تطور وفق كل الإمكانات التي تسمح بها نوعيات أساس دليلها.

[393] من بين أبسط الأدلة على ذلك، كون أرسطو وهو يربط إيجاد الميتوس بالميميزيس (أو فعل المحاكاة)، يقر بأنها نتاج سيرورة تدلالية كان موضوعها هو موضوع المحاكاة، ويتبين هذا بوضوح حين يؤكد على ضرورة مراعاة الشاعر للضروري والمحتمل.

[394] إن استعمال قناة التواصل هنا متميز وخاص، لأن المراد به هو كل المؤولات السننية المحاكاتية (صور، نحث، حركات، نصوص لغوية..).

[395] توظف الخطابات هنا، بنفس المعنى الذي وظفت به في كل فقرات الكتاب، أي باعتبارها مجموعة قيود مميزة (أو مجموعة مؤولات سننية).

[396] من الواضح أن الإنسان يميل في تلقيه لكل الأدلة، إلى اكتشاف الفكرة الأساسية فيها، أي إلى مصدر الدليل. ويؤدي هذا الميل إلى سيرورة

اختزالية تجعل من الدليل وما يتصل به من مظاهر، مؤشرات على العلة في كونه كذلك. ولما كانت هذه العلة هي نفسها الفكرة، فإنها تولد نوعا من إرادة العودة إلى الحالة السابقة لإنتاج الدليل. وتعتبر هذه العملية منسجمة مع ما يحدده مفهوم النقيض، الذي هو نكث الشيء حتى يعود إلى وضعه الأول.

[397] من الواضح أن هذا الدليل الأيقوني، يصدق بنفس القدر على أشكال التفكير الممارسي المحقق للإنتاج وعلى الممارسة الذهنية للمتلقي..

[398] محمد مفتاح "مفهوم الحقيقة عند برس"، مرجع سابق، ص 67.